الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة علي لونيسي –البليدة 02–
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع وعلم السكان

العنوان

أثر الهبة الديموغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1985–2018

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) في العلوم الاجتماعية
تخصص علم السكان

إعداد الطالبة
أحلام يزيت

تحت إشراف الأستاذة
حياة بوتفنوشات

السنة الجامعية 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة علي لونيسي –البليدة 02–
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع وعلم السكان

العنوان:

أثر الهبة الديموغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1985–2018

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) في: العلوم الاجتماعية

تخصص: علم السكان

إعداد الطالبة:

يزيت أحلام

أمام اللجنة المشكلة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أحمد دردیش	أستاذ	البليدة 2	رئيسا
حياة بوتفنوشات	أستاذة	البليدة 2	مشرفا ومقررا
زبيدة بلعربي	أستاذة	البليدة 2	عضوا مناقشا
رشيدة كرمبيط	أستاذة	البليدة 2	عضوا مناقشا
مصطفى عمران	أستاذ	خميس مليانة	عضوا مناقشا
شهرزاد طويل	أستاذة محاضرة أ	تلمسان	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

إهداء

إلى والدتي العزيزة حفظها الله وأطال في عمرها ورزقها الصحة والعافية وأدامها الله دائما سندا لي ولإخوتي،

إلى والدي العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى إخوتي لطفي، وليد، اسمهان وزوجها وأولادها حفظهم الله ورعاهم

إلى كل من ساندني من بعيد أو قريب في بحثي هذا، حفظهم الله

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والشكر لله الذي بنعمه تتم الصالحات

أولا أحمد الله عز وجل على فضله أن وفقني في إنجاز وإتمام هذا العمل

أتوجه بالشكر الجزيل وخالص التقدير للأستاذة المشرفة "بوتفنوشات حياة" على توجيهاتها ونصائحها القيمة التي سمحت لي بإخراج البحث بصورته النهائية

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني وأخص بالذكر أستاذتي الفاضلة لعشيشي نوال وأستاذتي طويل شهرزاد كان لهما الفضل الكبير بوقوفهما إلى جانبي وإلى كل أساتذتي بجامعة تلمسان

كما أتقدم بالشكر إلى كل من أ.د. بدروني محمد، أ.د. بلعربي زوبيدة، أ. سعدي رابح

وأتوجه بشكري الخاص لمدير ملحقة الجزائر للديوان الوطني للإحصائيات السيد بن بلة عمر

كما أتوجه بالشكر الجزيل للجنة على قبولها مناقشة عملي

وأخيرا أشكر كل من ساهم في مساعدتي وأعانني على إنجاز بحثي، فلهم الفضل والشكر الجزيل وجزاهم الله خيرا جميعا

أسأل الله عز وجل أن يتقبل منا عملنا هذا ويجعله في ميزان الحسنات

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الهبة الديموغرافية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1985–2018) من خلال تحليل التركيبة العمرية للسكان والتي تعني الزيادة في عدد السكان في سن العمل (59–15 سنة) مقابل تراجع صغار السن (أقل من 15 سنة) وكبار السن (60 سنة فأكثر). أولا، استهدفت الدراسة تحديد فترة تواجد الجزائر في مرحلة الهبة الديموغرافية، وبالاعتماد على المقاربة التي أقرتها الأمم المتحدة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الجزائر دخلت فعليا مرحلة الهبة الديموغرافية في عام 2005. كما هدفت الدراسة إلى محاولة قياس أثر الهبة الديموغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، وتحديد مصادر التغيير في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر باستعمال طريقة التفكك.

وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للهبة الديموغرافية وإلى التأثير الإيجابي لمعدل البطالة على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل. أما فيما يخص تحديد مصادر التغيير في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، ساهم التركيب العمري في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12%، في حين على الرغم من أن معدل العمالة كان العامل الأكثر مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 81%، إلا أن مساهمة إنتاجية العاملين في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت ضعيفة بنسبة 7% مما يشير إلى ضرورة وضع سياسات اقتصادية واجتماعية لتحسين كفاءة العاملين من خلال التعليم والتدريب والتمكين والاستثمار في التكنولوجيا وأخيرا، توصلت الدراسة إلى أن الجزائر لم تستغل هذه الهبة الديموغرافية بالشكل المطلوب، رغم أنها تمتلك قوة بشرية هائلة تمثل فرصة تنموية جيدة للبلاد

الكلمات المفتاحية: التركيبة العمرية للسكان، النمو الاقتصادي، الهبة الديموغرافية، معدل البطالة، معدل العمال

Abstract

The purpose of this study is to examine the demographic dividend and its impact on economic growth in Algeria from 1985 to 2018 by analyzing the age structure of the population. Specifically, it focuses on the rise in the population of working age (15–59 years) compared to the decline in the populations of young people (under 15 years) and older persons (60 years and over). First, this study aims to determine when Algeria experienced the demographic dividend phase. Based on the approach endorsed by the United Nations, it was concluded that Algeria effectively entered this phase in 2005. The research also seeks to measure the impact of the demographic dividend on economic growth in Algeria by applying the ARDL (Auto–Regressive Distributed Lag) model and identifying sources of change in Algeria's GDP through the decomposition method. The findings indicate that the demographic dividend has a negative impact, while the unemployment rate positively affects the growth of per capita GDP and, consequently, the long–term economic growth rate. Regarding the causes of change in Algeria's gross domestic product (GDP), the age structure contributed 12% to GDP per capita growth, while the employment rate was the most significant element, contributing 81% to this growth. In contrast, the contribution of workers' productivity to per capita GDP growth was only 7%, highlighting the need for economic and social policies aimed at improving workers' efficiency through education, training, empowerment, and investment in technology. Ultimately, the study conclude that Algeria has not fully utilized its demographic dividend, despite possessing a large workforce that represents a significant development opportunity for the country.

Keywords: Demographic Dividend, Economic Growth, Employment Rate, Population Age Structure, Unemployment Rate.

قائمة المحتويات

اهداء.....

الملخص باللغة العربية .....

الملخص باللغة الإنجليزية.....

قائمة المحتويات.....

قائمة الجداول .....

قائمة الأشكال.....

مقدمة.....**1**

الفصـــــــل الأول الإطـــار المنهـجي للبحث **4**

1-الإشكالية ***5***

2-أهداف الدراسة ***7***

3-أهمية الدراسة ***7***

4-منهجية الدراسة ***8***

5-صعوبات الدراسة.....***8***

6-حدود الدراسة ***8***

7-الدراسات السابقة.....***8***

7-1-الدراسات الخاصة بالعالم.....***9***

7-2-الدراسات الخاصة بالوطن العربي ***14***

7-3-الدراسات الخاصة بالجزائر ***16***

8-الإطار المفاهيمي للدراسة ***19***

الفصل الثاني مبادئ أساسية حول الهبة الديموغرافية والنمو الاقتصادي **21**

1-الإطار المفاهيمي للهبة الديموغرافية ومؤشراتها..... 22

1-1-تحديد مفهوم الهبة الديموغرافية والمصطلحات المرتبطة بها 22

1-1-1-النافذة الديموغرافية ومفهومها 22

1-1-2-مفهوم الهبة الديموغرافية..... 23

1-1-3-تعريف العائد الديموغرافي..... 25

1-2-مقاييس الهبة الديموغرافية..... 27

1-2-1-فتح نافذة الفرصة الديموغرافية (الهبة الديموغرافية) 27

1-2-2-مؤشرات ظهور الهبة الديموغرافية 28

1-2-2-1-مؤشر معدل الخصوبة الكلي..... 28

1-2-2-2-مؤشر نسبة السكان في سن العمل..... 28

1-2-2-3-مؤشر معدل الإعالة الديموغرافية..... 29

1-2-2-4-نسبة الدعم Support Ratio..... 30

1-2-3-العائد الديموغرافي 34

1-2-3-1-حساب العائد الديموغرافي 37

1-2-3-2-قياس حجم العائد الديموغرافي 38

2-الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، محدداته وطرق قياسه 39

2-1-مفهوم النمو الاقتصادي 39

2-2-محددات النمو الاقتصادي 40

2-3-قياس النمو الاقتصادي 41

3-التشغيل والبطالة مفاهيم مرتبطة بسوق الشغل وسوق العمل..... 42

3-1-التركيب الاقتصادي للسكان 43

3-1-1-السكان ذو النشاط الاقتصادي..... 44

3-1-1-1-السكان النشطين اقتصاديا (داخل قوة العمل) 44

3-1-1-2-السكان غير النشطين اقتصاديا (خارج قوة العمل) 44

3-1-2-معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي 48

3-1-3-نسبة العمالة إلى السكان Employment to population ratio [0] 49

3-1-4-الإعالة الاقتصادية Economic Dependency Ratio [0] 50

3-2-البطالة ***51***

3-2-1-مفهوم البطالة وقياسها 51

3-2-1-1-تعريف البطالة 51

3-2-1-2-قياس البطالة 53

3-2-1-3-مصادر البيانات 55

3-3-التشغيل والتوظيف ***56***

3-3-1-مفهوم التشغيل 57

3-3-1-1-تعريف العمل 57

3-3-1-2-تعريف التشغيل 57

3-3-2-المشتغلون 59

3-3-3-معدل الشغل (TO) 60

الفصل الثالث المقاربات النظرية للعلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي **63**

1-علاقة السكان بعلم الاقتصاد ***64***

1-1-الاقتصاد السكاني ***64***

1-2-المشكلة السكانية ***66***

2-أهم نظريات النمو السكاني المتعلقة بالنمو الاقتصادي ***68***

2-1-نظرة الفكر السكاني القديم لعلاقة السكان بالاقتصاد ***68***

2-2-التجاريون المذهب التجاري..... 70

2-3-النظريات الطبيعية 70

2-4-السكان والاقتصاد عند الكلاسيكيين 72

2-4-1-أدم سميث Adam Smith (**1723-1890**)..... 72

2-4-2-توماس روبرت مالثوس Thomas R. Malthus (**1776-1834**)..... 74

2-4-3-الفكر الماركسي (1818-1883) 76

2-4-4-النمو والسكان عند دافيد ريكاردو (1772-1823)..... 78

2-5-النظريات السكانية الاقتصادية الحديثة المدرسة الكينزية..... 79

2-6-المالتوسية الجديدة..... 80

2-7-نظرية الانتقال الديموغرافي 82

2-8-المناقشة والتعقيب على النظريات 86

3-طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي..... 88

3-1-الاتجاهات المختلفة في تحديد العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي 89

3-1-1-النظرة "المتشائمة" النمو السكاني يقيد النمو الاقتصادي 89

3-1-2-النظرية المتفائلة النمو السكاني يحفز النمو الاقتصادي..... 90

3-1-3-النظرية المحايدة..... 91

3-2-أهمية التركيب العمري..... 94

4-سياسات ومؤتمرات سكانية 95

4-1-مفهوم السياسة السكانية وتطورها التاريخي..... 96

4-1-1-تعريف السياسة السكانية..... 96

4-1-2-التطور التاريخي للسياسة السكانية..... 97

4-2-المؤتمرات الدولية..... 98

4-2-1-مؤتمر بوخاريست 1974 98

4-2-2-مؤتمر المكسيك 1984 99

4-2-3-مؤتمر القاهرة 1994() 99

4-3-تجارب بعض الدول حول تطبيق السياسة السكانية 100

4-3-1-السياسات السكانية في بعض دول أوروبا 100

4-3-2-السياسة السكانية في بعض الدول النامية 101

4-3-2-1-السياسة السكانية في الصين 101

4-3-2-2-السياسات السكانية في الدول العربية 102

الفصل الرابع التطور التاريخي للتحول الديموغرافي في العالم والنافذة الديموغرافية 108

1-مفهوم التحول الديموغرافي والتطور التاريخي للتحول الديموغرافي في العالم 109

1-1-مفهوم التحول الديموغرافي 109

1-2-التطور التاريخي للتحول الديموغرافي في العالم 110

1-2-1-التحول الديموغرافي في أوروبا 112

1-2-2-التحول الديموغرافي في البلدان النامية 113

1-2-3-التحولات الديموغرافية في البلدان العربية 116

1-3-تغير التركيب العمري للسكان في سياق التحول الديموغرافي 120

1-3-1-مكاسب التغيرات في التركيب العمري للسكان 120

1-3-2-التحولات الهيكلية العمرية في بلدان العالم 122

2-نافذة الفرص الهبة الديموغرافية 126

2-1-مرحلة الهبة الديموغرافية أو النافذة الديموغرافية 126

2-2-دور الهبة الديموغرافية في دعم النمو الاقتصادي 129

2-3-نافذة الفرص حسب بلدان العالم 132

2-3-1-نافذة الفرص الديموغرافية في البلدان النامية 132

2-3-2-فرصة النافذة الديموغرافية في الدول العربية 136

2-4-ترتيب البلدان فيما يتعلق بالعائد الديمغرافي ***143***

2-4-1-مسارات لتسخير العائد الديموغرافي 146

2-4-2-تحقيق وجني العائد الديموغرافي 151

2-4-3-العائد الديموغرافي والاستفادة منه 153

2-5-الدروس المستفادة تجربة النمور الآسيوية ***154***

2-6-آلية تحقيق الهبة الديموغرافية ***156***

الفصل الخامس التحول الديموغرافي والتركيب العمري وعلاقته باتجاهات سوق الشغل في الجزائر **160**

1-التحول الديموغرافي في الجزائر ***161***

1-1-عوامل النمو السكاني ***161***

1-1-1-الوفيات ***161***

1-1-1-1-وفيات الأطفال ***161***

1-1-1-2-المعدل الخام للوفيات ***164***

1-1-1-3-معدل الوفيات العمرية 165

1-1-2-الخصوبة 167

1-1-2-1-اتجاهات ومستويات الخصوبة في الجزائر **167**

1-1-2-1-1-تطور معدل المواليد ***167***

1-1-2-1-2-تطور مؤشر التركيبي للخصوبة (ISF) ***169***

1-1-2-1-3-تطور الخصوبة حسب فئات السن *171*

1-1-2-2-الخصوبة والتعليم 172

1-2-مراحل التحول الديموغرافي في الجزائر ***173***

2-الأثار المترتبة على التحول الديموغرافي في الجزائر..... 178

2-1-تغير التركيب العمري للسكان في الجزائر 179

2-1-1-مراحل تغير التركيب العمري في الجزائر حسب سنوات التعداد 181

2-1-2-تغير التركيب العمري وفقا للفئات العمرية العريضة 185

2-2-تغير معدل الإعالة 187

2-3-تأثير التحول الديموغرافي على اتجاهات سوق الشغل 189

2-3-1-دراسة تحليلية للتطور الاقتصادي في الجزائر..... 189

2-3-2-تطور سوق الشغل في الجزائر 191

2-3-3-خصائص سوق الشغل في الجزائر 194

2-3-3-1-الاتجاه العام للتشغيل في الجزائر خلال الفترة 1985-2018 194

2-3-3-1-1-تطور حجم السكان النشطين ونموهم في الجزائر للفترة (1985-2018) 194

2-3-3-1-1-1-تغير معدلات نمو السكان النشطين في الجزائر خلال الفترة (1985-2018)..... 195

2-3-3-1-1-2-تطور معدلات الإسهام في النشاط الاقتصادي في الجزائر 196

2-3-3-1-2-تطور العمالة المشتغلة في الجزائر خلال الفترة (1985-2018) 200

2-3-3-1-2-1-تطور حجم السكان المشتغلين (العمالة) في الجزائر 200

2-3-3-1-2-2-توزيع المشتغلين حسب النوع..... 202

2-3-3-1-2-3-توزيع المشتغلين (العمالة) حسب القطاعات الاقتصادية 203

2-3-3-1-2-4-توزيع المشتغلين (العمالة) حسب الوضعية المهنية..... 205

2-3-3-2-الاتجاه العام للبطالة في الجزائر خلال الفترة (1985-2018)..... 206

2-3-3-2-1-تطور البطالة في الجزائر 206

2-3-3-2-1-1-تطور معدل البطالة في الجزائر 206

2-3-3-2-1-2-تطور معدل البطالة حسب النوع 209

2-3-3-2-1-3-تطور معدل البطالة حسب المستوى التعليمي 210

الفصل السادس دراسة قياسية قياس أثر الهبة الديموغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1985-2018) **213**

1-الهبة الديموغرافية في الجزائر مؤشراتها وموعد انفتاحها ***215***

1-1-تاريخ انفتاح النافذة الديموغرافية أو ظهور الهبة الديموغرافية في الجزائر ***216***

2-الهبة الديموغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر ***223***

2-1-عرض ووصف المتغيرات ***224***

2-2-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ***226***

2-3-تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL ***228***

2-3-1-اختبار التكامل المشترك وفقا لنموذج ARDL 228

2-3-2-تقدير نموذج معلمات المدى الطويل والمدى القصير باستعمال نموذج ARDL 230

2-3-2-1-تقدير العلاقة للمدى الطويل 230

2-3-2-2-تقدير العلاقة للمدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ 233

2-3-3-جودة النموذج اختبارات تشخيصية للنموذج 234

2-3-4-اختبار الاستقرار الهيكلي الكلي للنموذج (CUSUM) و(CUSUM of Square) 236

2-3-5-تحديد شكل النموذج 237

3-مصادر التغير في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 ..... ***237***

عرض ومناقشة النتائج **243**

خاتمة **252**

قائمة المصار والمراجع **255**

الملاحق **271**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	تطور عدد سكان العالم 1804–2054	67
2	التصنيف المرحلي لنظرية الانتقال الديموغرافي التي وضعها بلاكر عام 1947	84
3	الحالة الراهنة للتحول الديمغرافي في أفريقيا	133
4	البلدان الإفريقية ضمن النافذة الديموغرافية للفرص	134
5	توزيع سكان العالم العربي حسب الفئات العمرية العريضة ونسبة الإعالة للسنوات (1980–2050).	137
6	السنة المتوقعة لبداية ونهاية مرحلة النافذة الديموغرافية ونسب الإعالة حسب البلد (المتغير المتوسط)	139
7	تقديرات العائد الأول والثاني والنمو الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي لكل مستهلك فعّال 1970–2000	150
8	السياسات ذات الأولوية لخلق والاستفادة من العائد الديموغرافي	158
9	تطور حجم ونسب الوفيات حسب الفئات العريضة خلال الفترة (1970–2018)	166
10	تطور معدل الخصوبة حسب الفئات العمرية في الجزائر ما بين 1966–2018	171
11	تطور معدل الخصوبة في الجزائر حسب مستوى التعليمي	172
12	تطور التركيب العمري للسكان في الجزائر (1960–2018)	180
13	تطور حجم ونسب سكان الفئات العمرية العريضة في الجزائر للفترة (1966–2018)	185
14	تطور معدل البطالة في الجزائر حسب المستوى التعليمي للفترة (2004–2018)	210
15	المصادر المشيرة لتاريخ موعد انفتاح وانغلاق النافذة الديموغرافية في الجزائر	215
16	تطور عدد سكان الفئات العمرية العريضة ومعدلات نموها في الجزائر للفترة (1966–2018)	217
17	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	225
18	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)	227
19	نتائج تقدير نموذج ARDL	228
20	نتائج اختبار الحدود Bounds Test	229
21	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	230
22	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ وفقا لمنهجية ARDL	233
23	نتائج اختبارات تشخيص النموذج	235
24	اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test	237

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	الإطار المفاهيمي للعلاقة بين الهبة الديموغرافية والنمو الاقتصادي	20
2	عملية مراحل إنتاج العائد الديمغرافي والسياسات الواجب النظر فيها	35
3	القوة البشرية والفئة النشيطة	43
4	الهيكل العام للقوة العاملة	47
5	تحليل مالثوس للعلاقة بين الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي	76
6	مراحل نظرية الانتقال الديموغرافي	85
7	العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي حسب هانسن (Hansen)	90
8	الاتجاهات العالمية في السكان في سن العمل 1950–2100	123
9	مراحل العائد الديموغرافي	144
10	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الخصوبة الإجمالي منذ عام 1960 وفقا لترتيب البلدان بالنسبة للعائد الديمغرافي	145
11	توقيت أول عائد ديمغرافي في مناطق ومجموعات مختارة من البلدان	147
12	المدة والمكاسب الإجمالية من العائد الديموغرافي الأول	149
13	ركائز تحقيق العائد الديموغرافي	153
14	تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر للفترة (1970–2018)	162
15	تطور معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الجزائر للفترة 1970–2018	163
16	تطور المعدل الخام للوفيات في الجزائر للفترة (1901–2018)	164
17	تطور معدل المواليد الخام في الجزائر (1901–2018)	167
18	تطور مؤشر التركيبي للخصوبة (ISF) خلال الفترة (1966–2018)	170
19	الشكل العام لمراحل التحول الديموغرافي في الجائر	174
20	تطور معدل النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة (1901–2018)	174
21	تطور حجم السكان في الجزائر خلال الفترة (1901–2018)	175
22	تعداد السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان والسكن سنة 1966	181
23	تعداد السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان والسكن سنة 1977	182
24	تعداد السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان والسكن سنة 1987	182
25	تعداد السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان والسكن سنة 1998	183
26	تعداد السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان والسكن سنة 2008	184
27	تقديرات السكان حسب الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2018	184

28	تطور نسب الإعالة في الجزائر للفترة (1966–2018)	188
29	تطور حجم السكان النشطين ومعدلات نموهم في الجزائر خلال الفترة (1985–2018)	195
30	تطور معدلات النشاط الاقتصادي المنقح والخام في الجزائر خلال الفترة (1985–2018)	197
31	تطور معدلات النشاط الاقتصادي الخام والمنقح حسب النوع في الجزائر للفترة (1985–2018)	199
32	تطور حجم العمالة في الجزائر خلال الفترة (1985–2018)	200
33	تطور توزيع المشتغلين حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة (1985–2018)	202
34	توزيع السكان المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1985–2018)	203
35	توزيع المشتغلين حسب الوضعية المهنية في الجزائر للفترة (1992–2018)	205
36	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985–2018	206
37	توزيع معدلات البطالة حسب الجنس في الجزائر للفترة (1985–2018)	209
38	تطور معدل نمو السكان ومقارنته مع معدل نمو السكان في سن العمل في الجزائر للفترة (1966–2018)	216
39	مخطط يوضح بداية مرحلة الهبة الديموغرافية	220
40	العائد الديموغرافي الجزائري للفترة (1966–2023)	222
41	متغيرات الدراسة خلال الفترة (1985–2018)	226
42	اختبار المجموع التراكمي للبواقي	236
43	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي	236
44	عوامل كبح العائد الاقتصادي	239
45	مصدر تغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PIB/tête) خلال الفترة 2000–2018	240

مقدمة

خضع العالم خلال العقود الماضية إلى تغير ديموغرافي غير عادي، ليجد نفسه أمام تغير اجتماعي واقتصادي سريع. وتعد هذه التغيرات الديموغرافية من أهم التحديات التي تواجه اقتصادات العالم من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة في ظل زيادة النمو السكاني والتحول الملحوظ في البنية العمرية للسكان في العالم وخاصة الدول النامية.

هذه التغيرات في التركيب العمري هي نتيجة التحول الديمغرافي في مستويات الخصوبة والوفيات من معدلات مرتفعة إلى معدلات منخفضة. يمكن أن يتيح هذا التحول فرصة ديموغرافية نادرة للبلدان لتجربة نمو اقتصادي سريع على المديين القريب والبعيد، حيث تنخفض خلالها نسبة إعالة الأطفال بسبب تراجع الخصوبة وترتفع نسبة السكان في سن العمل، ونتيجة هذه الديناميكية في السكان ظهر ما يصطلح عليه في الدراسات السكانية "بالنافذة الديموغرافية". تعتبر هذه النافذة نتيجة محتملة وليست حتمية، والتي يمكن أن تتحول إلى "هبة ديموغرافية" إذا ما تم التوقع بتوقيت حدوثها والاستعداد لها مسبقا وذلك من خلال توجيه الموارد لبناء قدرات الشباب وتنميتهم واستغلال إمكاناتهم وبالتالي استثمارها في عملية التنمية. لكون أن هذه الهبة ليست منحة دائمة ولا تلقائية، وإنما مجرد فرصة يمكن الاستفادة منها في حال إذا تم انتهاج سياسات اقتصادية تؤدي إلى خلق فرص عمل منتجة لاستيعاب هذه الزيادة في قوة العمل.

هذا التزايد السكاني في سن العمل يتيح للبلدان فرصة لاستغلال هذه الطفرة الهائلة من الشباب التي أوجدتها نافذة سكانية. فمع وجود قوة عاملة أكبر وأكثر صحة وأفضل تعليماً، من المحتمل أن يصبح الاقتصاد أكثر إنتاجية. ومن أجل تحقيق أقصى قدر من المكاسب من هذا التحول الديمغرافي، ينبغي على صانعي السياسات النظر في كيفية تعظيم والاستفادة الكاملة من هذه الفرصة من خلال تسريع التحول الديموغرافي، كما سيعتمد مقدار العائد الديموغرافي على سرعة التحولات المصاحبة في التعليم والتوظيف، مما يسمح باستيعاب العمالة الإضافية بشكل منتج في سوق العمل.

هذه النافذة الديموغرافية أو الهبة الديموغرافية تفتح مرة واحدة فقط، وقد استفادت منها عدة بلدان في شرق أسيا وعدد قليل من البلدان الأخرى. والعمل في سبيل تحقيقها سيكون ضمانا للمستقبل.

والجزائر كبقية البلدان النامية تمر بتحول ديموغرافي تاريخي يحمل فرصة ذهبية تتمثل في "الهبة الديموغرافية" تصاحبها تأثيرات مختلفة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية، وقد تكون هذه الفرصة على شكل تحديات في حال لم يتم استغلالها بشكل مناسب، وقد تكون فرصا نافعة إذا ما تم رصدها والتخطيط والإعداد المسبق لها. فمرحلة الهبة الديموغرافية

هي فرصة لتحسين النمو الاقتصادي ورفع معدلات التشغيل، وتحسين مستوى معيشة المواطنين ولكن لتحقيق ذلك يجب اتخاذ سياسات وإجراءات اقتصادية. فالجزائر هي الآن في مرحلة وليدة من الانتفاخ الديموغرافي في السكان في سن العمل. يمكن أن يمنح هذا أرباحًا لاقتصاد الدولة. ولدراسة الهبة الديموغرافية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، قسمنا الدراسة إلى سبعة فصول، خاتمة عامة وأهم النتائج والتوصيات

تضمن الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة ومن خلاله تطرقنا إلى الإشكالية، الفرضيات، وأهداف الدراسة وأهميتها، بالإضافة إلى الدراسات السابقة. أما في الفصل الثاني تناولنا فيه المبادئ الأساسية المتعلقة بالهبة الديموغرافية والنمو الاقتصادي وسوق الشغل وقسمناه إلى ثلاث أجزاء. الجزء الأول يتمثل في مفهوم الهبة الديموغرافية ومؤشراتها. أما الجزء الثاني فأوردنا فيه مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته وكيفية قياسه. في الجزء الثالث تطرقنا إلى كل ما يتعلق بخصائص سوق الشغل (التشغيل والبطالة). في الفصل الثالث تعرضنا إلى أهم النظريات المتعلقة بالنمو السكاني والنمو الاقتصادي، حيث قسم إلى أربعة أجزاء. خصص الجزء الأول لعلاقة السكان بعلم الاقتصاد. أما الجزء الثاني تناولنا فيه أهم نظريات النمو السكاني المتعلقة بالنمو الاقتصادي. وفي الجزء الثالث تطرقنا إلى طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي بإبراز وجهات النظر حول طبيعة هذه العلاقة سواء في إطار النظرة المتفائلة، التشاؤمية والحيادية. والجزء الرابع تعرضنا إلى أهم المؤتمرات الدولية التي تطرقت إلى المشكلة السكانية وأهم السياسة السكانية. في الفصل الرابع تطرقنا إلى التطور التاريخي للتحول الديموغرافي في العالم وظهور ما يعرف بالهبة الديموغرافية، وتم تقسيمه إلى جزأين، الجزء الأول تعرضنا فيه إلى مفهوم التحول الديموغرافي والتطور التاريخي للتحول في العالم وإبراز التغيرات التي حدثت في التركيبة العمرية في سياق التحول الديموغرافي. أما الجزء الثاني تناولنا فيه نافذة الفرص والتي تتمثل في الهبة الديموغرافية ودورها في دعم النمو الاقتصادي وظهورها في دول العالم. كما تم تسليط الضوء على بعض الدروس التي استخلصتها «النمور الآسيوية» بشأن الاستفادة من العائد الديمغرافي في تسريع النمو الاقتصادي. وفي الفصل الخامس قمنا بعرض مصادر البيانات وتقييمها وتصحيحها، كما تطرقنا أيضا إلى شرح الطرق والنماذج القياسية التي تم تطبيقها.

في الجانب التطبيقي، تناولنا في الفصل السادس التحول الديموغرافي والتركيب العمري وعلاقته باتجاهات سوق الشغل في الجزائر. وقسمناه إلى جزأين، تطرقنا في الجزء الأول إلى اتجاهات التحول الديموغرافي في الجزائر من تطور حجم

السكان ونموهم والتركيب العمري، ومعدلات الخصوبة والوفيات، والتي بينت أن الجزائر في المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموغرافي.

. والجزء الثاني تعرضنا إلى الآثار المترتبة على التحول الديموغرافي في الجزائر من تغير في التركيب العمري لسكان الجزائر ومدى تأثيره على حركة العمالة نحو سوق الشغل. أما فيما يخص الفصل السابع خصصناه لدراسة قياسية حول قياس أثر الهبة الديموغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018–1985) وتم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء. يتمثل الجزء الأول في الكشف عن فترة ظهور الهبة الديموغرافية في الجزائر. أما الجزء الثاني تعرضنا فيه إلى قياس أثر الهبة الديموغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018–1985) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL. وخصص الجزء الثالث لتحديد مصادر التغيير في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، بما في ذلك مساهمة العوامل الديموغرافية باستخدام طريقة التفكك. وفي الأخير نختم هذه الدراسة بعرض لأهم النتائج المتوصل إليها، خاتمة ومن ثم وضع مجموعة من التوصيات.

الفصـــــل الأول
الإطــار المنهـجي للبحث

1-الإشكالية

تعد مرحلة الهبة الديموغرافية تحديا تنمويا يتطلب تبني سياسات هادفة وآليات تنموية تتناسب مع التغير في التركيبة العمرية للسكان، وذلك بالتهيؤ لها واستثمارها بشكل جيد وفعال لتكون بمثابة قوة دافعة للتنمية بالمجتمع.

فمعظم دول العالم تمر بتحول ديموغرافي، هذا التحول يمكن أن يتيح فرصة ديموغرافية نتيجة التغير في التركيبة العمرية للسكان والمتمثلة في بروز ما يعرف بالهبة الديموغرافية وهي الفترة التي ينمو فيها السكان في سن العمل مقابل تراجع فئة المعالين. وتكشف هذه الديناميكيات السكانية في الدول سواء المتقدمة أو النامية عن فرصة وتحدي. تقدم الفرصة نفسها كعائد ديموغرافي، في حين أن التحديات تتمثل في العواقب السلبية المصاحبة في عدم الاستفادة من هذا العائد.

كما تشهد معظم الدول النامية الآن طفرة ديموغرافية في ظل تزايد عدد كبير من سكانها ضمن الفئات الشابة. حيث ما تشهده هذه الدول حاليا في الواقع هو فرصة ديمغرافية من غير المرجح أن تتكرر والتي لا يجب إهدارها، فالبعض يغتنم هذه الفرصة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، والبعض الآخر يهدرها. وتجدر الإشارة إلى أن تواجد نسبة كبيرة من الشباب يفرض تحديات على صعيد الصحة والتعليم والعمل لامتصاص هذه الطاقات الشابة. فإذا لم تتوفر البيئة السياسية المناسبة، فقد تنشأ البطالة وعدم الاستقرار، لذا يجب تبني السياسات السليمة والفعالة التي تحسن إنتاجية القوة العاملة وتخلق بيئة اقتصادية مواتية، للاستفادة من العائد الديموغرافي الذي يوفره نضج السكان الشباب.

وتشهد الدول العربية هي الأخرى نقطة تحول من الناحية الديموغرافية في تركيبتها العمرية. فمعظم البلدان العربية قد وصل إلى الذروة في طفرة الشباب وهو أكبر جيل عرفته هذه البلدان في تاريخها. هذه الزيادة في نسبة الشباب أدى إلى زيادة عدد الأفراد البالغين سن النشاط الاقتصادي في سوق العمل. وهذه فرصة سانحة يمكن استغلالها لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، غير أن اغتنام هذه الفرصة المحدودة ليس بالأمر السهل، لاسيما مع استمرار التحديات.

والجزائر كباقي الدول لم تكن بمنأى عن هذه التغيرات الديموغرافية، فقد شهد المجتمع الجزائري تحولات ديموغرافية عميقة في نمو سكانه، نتيجة للانخفاض في معدلات الوفيات مع بقاء معدلات الإنجاب مرتفعة، مما أدّى إلى تغيرات واضحة في التركيبة العمرية للسكان والتي نتج عنها تغير في نسب الفئات العمرية العريضة حيث ارتفعت نسبة فئة السكان في سن العمل (15–59 سنة) وانخفضت نسب فئتي الأطفال وكبار السن (أقل من 15 سنة وأكثر من 60 سنة). ونتيجة هذه الديناميكية في السكان ظهر ما يعرف بالنافذة الديموغرافية، والتي ستتيح للجزائر التمتّع بالهبة الديموغرافية من خلال زيادة

الإنتاجية الاقتصادية والادخار وتنمية رأس المال البشري، ومن ثم إمكانية خلق فرصة سانحة للنمو الاقتصادي شريطة أن تلحظ السياسات الاقتصادية والاجتماعية هذا التغيّر في التركيب العمري للسكان، لينعكس ذلك على مرونة أسواق العمل. وعليه، فالارتفاع الذي تشهده هذه الفئة العمرية (59–15 سنة) سيمثل تحديا ديموغرافيا سيواجه سوق العمل في الجزائر.

ونظرا لكون الجزائر أمام هبة ديموغرافية يعني زيادة السكان في سن العمل، فهذا يتطلب من الحكومة وضع سياسات ملائمة. فمسألة خلق فرص التوظيف من أهم التحديات التي تواجه الجزائر في ظل زيادة نسبة الوافدين إلى سوق الشغل مع التغيرات التي تحدث في التركيب العمري بحيث ارتفعت نسبة الفئة العمرية (59–15 سنة) في الجزائر من 47% في تعداد 1966 إلى 50% في تعداد 1987، لتصل إلى 57% في تعداد 1998 ثم 64% في تعداد 2008. حيث يمكن تحويل هذه التغيرات في الهيكل العمري إلى مكاسب تنموية واقتصادية، لتقود في الأخير إلى تسريع النمو الاقتصادي، وإذا لم يتزامن هذا التغير الديموغرافي مع وضع وتنفيذ السياسات المناسبة، فإن نتائج هذه الظاهرة ستكون سلبية مما سيؤدي إلى ضغوط كبيرة على سوق الشغل الجزائري، مما سوف يحد من إمكانية استيعابها، وبالتالي تتحول إلى عبء اقتصادي على كاهل الدولة، مما يؤدي إلى زيادة البطالة والهجرة وبالتالي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

وهنا تكمن مشكلة البحث في أن تواجد الجزائر في مرحلة الهبة الديموغرافية يمثل تحديا تنمويا كبيرا يتطلب تبني استراتيجيات وآليات تنموية ذات رؤية مستقبلية تهدف إلى الموازنة بين ما يترتب من زيادة عدد السكان في سن العمل من ناحية وبين الاحتياجات المختلفة والقدرة على تلبيتها وتحقيقها لهذه الأعداد المتزايدة من ناحية أخرى.

وعلى ضوء ما سبق فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على التساؤل والذي مفاده:

ما مدى تأثير الهبة الديموغرافية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ومن خلال السؤال الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

–إلى أي مدى توجد الجزائر بالفعل في نافذة الفرصة الخاصة بها؟

–كيف يمكن أن تؤثر التغيرات (العوامل) الديموغرافية والمتمثلة في نمو السكان في سن العمل، معدل البطالة ومعدل العمالة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018–1985)؟

–هل التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2018–1985) ناتجة عن التغيرات في التركيب العمري للفئة النشطة أم عن التغيرات في السلوك الاقتصادي (معدل العمالة وإنتاجية العامل)؟

–ما هي السياسات التي يجب تنفيذها للاستفادة من العائد الديموغرافي؟

2–أهداف الدراسة

لكل دراسة يقوم بها باحث أهداف مسطرة، وتهدف هذه الدراسة إلى

–التأكيد على أن الزيادة في عدد السكان في سن العمل تمثل فرصة تنموية يمكن أن تقود إلى عملية التطور والازدهار إذا ما تم استثمارها بكفاءة.

–تحديد توقيت دخول الجزائر نطاق الهبة الديموغرافية، من خلال تتبع مسارات نمو سكان الفئات العمرية العريضة، والمؤشرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المحددة لانفتاح هذه النافذة.

–معرفة مدى استغلال الهبة الديموغرافية كمنهج تنموي وكيفية محاولة قياس أثرها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

–تحديد ما إذا كان التغير في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ناتج عن التغير في توزيع الفئات المختلفة للمتغيرات المستقلة التركيب العمري للفئة النشطة، معدل العمالة وإنتاجية العامل، أو ما إذا كان التغير يعود إلى التغير الفعلي في السلوك المرتبطة بهذه التغيرات، أي زيادة أو نقصان هذه المتغيرات مما يؤثر هذا مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي.

3–أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع بحد ذاته، فموضوع الهبة الديموغرافية من المواضيع الجديدة في الدراسات السكانية، والجديرة بدراستها، فمن خلالها يتم التعرف على أهم التغيرات والتحولات الديموغرافية التي حدثت في المجتمع الجزائري. كما يعتبر تحديد فترة انفتاح وانغلاق النافذة الديموغرافية على درجة عالية من الأهمية، حيث سيتيح ذلك للمخططين وصنّاع القرار في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية فرصة لتهيئة البنية التحتية وإطلاق المشاريع الاقتصادية بما يضمن استيعاب الأعداد المتزايدة من الفئات الشابة التي ستدخل سوق العمل، والتي تعتبر عنصرا داعما للمشاريع التنموية المستقبلية في الجزائر. بالإضافة إلى التطرق إلى السياسات والإجراءات التي يمكن توظيفها من اجل استغلال هذه الفرصة التاريخية والتي تشهدها الجزائر حاليا وتتمثل في الهبة الديموغرافية، للرفع من معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة. وبالتالي، تتمثل أهمية الدراسة في أهم التغييرات التي حدثت في التركيب العمري (الهبة الديموغرافية) وأثرها على النمو الاقتصادي.

4-منهجية الدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل متغيرات البحث. وذلك بتحليل المؤشرات الديموغرافية للجزائر خلال الفترة (1985-2018) بالاعتماد على نتائج التعدادات السكانية الخمسة في الجزائر، ومعطيات البنك الدولي، وذلك للتوصّل إلى نتائج عمليّة وعلمية خاصّة بالبحث. كما تم الاعتماد على الأساليب الكمية في الدراسة القياسية باستخدام الاختبارات الإحصائية والقياسية المناسبة.

5-صعوبات الدراسة

لا تخلو أي دراسة علمية سواء كانت نظرية أو تطبيقية من صعوبات تقف عقبة أمام الباحث، فخلال القيام وإعدادنا لهذا البحث اعترضتنا بعض الصعوبات، وكانت عقبة في بعض الأحيان دون الحصول على ما نحتاجه من معلومات نذكر منها

-قلة الإحصاءات في بعض السنوات، واختلافها وتضاربها في الأرقام المعروضة في بعض الأحيان فيما بين المصادر.

-غياب الدقة التامة في بعض الأرقام المنشورة في بعض الإحصائيات.

6-حدود الدراسة

اقتصر الإطار المكاني للدراسة على الجزائر، أما الإطار الزمني للدراسة فينحصر في الفترة الممتدة بين 1985-2018، كون أن الجزائر دخلت المرحلة الثانية من مراحل التحول الديموغرافي في سنة 1986 أين بدأت تعرف الخصوبة انخفاضا، مما أدى إلى زيادة السكان في سن العمل (15-59 سنة) مقارنة بالفئات المعالة صغار السن (أقل من 15 سنة) وكبار السن (60 سنة فأكثر).

7-الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة الدليل الذي يسترشد بها الباحثين، فالاطلاع على الدراسات السابقة تُعد من الأمور المهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها في أي دراسة؛ كونها تبين ما انتهت إليه الدراسات الأخرى من نتائج سواء أكان محور اهتمامها موضوع الدراسة أو جزء منه، وبالتالي تكون هذه الدراسة مكملة لما سبقها من دراسات.

7-1-الدراسات الخاصة بالعالم

1-الدراسة الأولى دراسة ل Vasundhra Thaur تحت عنوان " The Demographic Dividend in India Gift or Curse? A State level analysis on differing age structure and its Implications for India's economic growth prospects"[(1)]:

وكان الهدف من هذه الورقة أولا دراسة تأثير الهيكل العمري على النمو الاقتصادي عبر الولايات الهندية. ثانيا تحليل ما إذا كانت العلاقة الإيجابية التي شهدتها الهند تاريخياً بين نسب سن العمل والنمو الاقتصادي معرضة لخطر كبير من التغيير مع دخول ولايات BIMARU في التحول الديموغرافي. وكانت الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة هي أن النمو السريع في نسب سن العمل في ولايات BIMARU، الولايات المتخلفة اقتصاديًا، سيعيق فرص الهند في الاستفادة الكاملة من العائد الديموغرافي. على أساس أن هذه الفرضية مستمدة من حقيقة أن العلاقة بين الهيكل العمري والنمو الاقتصادي ليست تلقائية. ومن أجل جني فوائد العائد الديمغرافي، يلزم وضع سياسات ومؤسسات ملائمة. تم تحديد هذه السياسات على أنها خلق فرص عمل عالية المهارة، والسياسات الصحية المثلى، وتعزيز رأس المال البشري. وتم استخدام البيانات الواردة من الدول الكبرى على مدى ثلاثة عقود1991-2011، وتوصلت الدراسة إلى أنه تماشياً مع التنبؤ النظري، تمتعت الدول ذات النسب الأعلى لسن العمل تاريخياً بمعدلات نمو أعلى.في حين تتناقض نتائج تأثير النمو في نسب سن العمل مع ما تم عرضه في الأدبيات، ولكنها لا تزال تتماشى مع الفرضية الرئيسية. وكشفت الدراسة أن مع ثبات العوامل الأخرى، فإن النمو في نسب سن العمل كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. يرجع التباين في نتائج هذا المتغير عن بقية الأدبيات إلى حقيقة أن هذه هي الدراسة الأولى (على حد علم المؤلف) التي استخدمت بيانات العقد 2001-2011 في تحليل الانحدار. وشهد العقد 2001-2011 معدلات نمو سريعة في نسب سن العمل في الدول ذات الأداء المنخفض اقتصاديا واجتماعيا، ونمو أقل في الدول ذات الأداء المرتفع. وبالتالي، فإن بيئة السياسة السيئة في الدول المتخلفة تمنع هذه الدول من استغلال هيكلها المواتي وبدلاً من ذلك تجعل الوضع أسوأ مما يؤدي إلى ارتفاع من البطالة. فإذا لم يتم

---

[1]) Vasundhra Thakur, **The Demographic Dividend in India Gift or Curse? A State level analysis on differing age structure and its I;plications for India's economic growth prospects**, International Development ISSN 1470-2320, No.12-128, Working Paper Series 2012, P P2-29.

اتخاذ إجراءات فورية لتحسين حالة البنية التحتية والسياسات في هذه الولايات، فإن العائد الديموغرافي الهندي سيكون معرضًا لخطر كبير بالتحول إلى لعنة بدلاً من هدية.

2–الدراسة الثانية من طرف الباحث **Michel Tenikue** بعنوان " **Le dividende démographique en Afrique Premiers Signes et estimation par la méthode de décomposition**"[(1)]:

في هذه الورقة العلمية، تبلور النقاش حول احتمال تحقيق العائد الديموغرافي في إفريقيا، حيث يركز على العلاقة بين التحولات الديموغرافية والتنمية الاقتصادية. ويهدف هذا العمل إلى تحليل كيفية استفادة دول إفريقيا من التغيرات في التركيبة السكانية لتعزيز نموها الاقتصادي. مستندا إلى بيانات من عدة دول إفريقية. ويشير هذا العمل إلى أن إفريقيا تشهد تحولا ديموغرافيا، هذا التحول يتيح فرصة للدول الإفريقية للاستفادة من النافذة الديموغرافية. كما يصف عملية إنتاج العائد الديموغرافي كعملية تسلسلية تبدأ بانخفاض الخصوبة، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الإعالة الديموغرافية، ومن ثم زيادة الادخار والاستثمار، وأخيرا النمو الاقتصادي. ولتحديد المساهمات النسبية لكل من التركيبة العمرية، معدل النشاط وإنتاجية العامل تم الاعتماد على طريقة التفكك (**Méthode de Décomposition**) وطبقت على جميع دول إفريقيا كل دولة على حدى بما في ذلك الجزائر. وتكشف النتائج إلى أن العوامل الديموغرافية ساهمت بنسبة **47** في المائة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إفريقيا خلال الفترة (**1990–2010**)، وهناك اختلافات كبيرة بين الدول الإفريقية من ناحية مساهمة العوامل الديموغرافية في نمو الناتج المحلي الإجمالي. فبالنسبة للجزائر، كشف فحص مصادر التغيير أن الزيادة في التركيبة العمرية كان مسؤولاً عن حوالي **103.3** في المائة من هذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وعلى الرغم من أن العمالة في القوى العاملة ساهمت بنسبة **41.2** في المائة بشكل إيجابي، إلا أن إنتاجية العاملين كان لها تأثير سلبي على التغيير في الناتج المحلي الإجمالي للفرد (**–44.5** في المائة). وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن للبلد أن يستفيد بشكل أفضل من العائد الديمغرافي إذا أعاد تنشيط إنتاجية القوة العاملة. من خلال تنويع سياسات وبرامج تعزز العمالة من خلال التدريب المهني،

[1]) Michel Tenikue, **Le dividende démographique en Afrique Premiers signes et estimation par la méthode de décomposition**, Renforcement de la formation démographique en Afrique francophone, Union Internationale pour l'étude Scientifique de la Population (UIESP), P P3-102.

وتشجيع العمل الحر، والتعزيز المستمر للمهارات والقدرات المهنية. ويوصي هذا العمل بضرورة تنفيذ سياسات فعالة لتعزيز التعليم، وتوفير فرص العمل، وتحسين الإنتاجية خاصة بين الشباب لتحقيق أقصى استفادة من العائد الديموغرافي.

3-الدراسة الثالثة -دراسة بعنوان " **Demographic Transition and Economic Miracles in Emerging Asia**" لـ**David E. Bloom and Jeffrey G. Williamson**[1]:

تكشف هذه المقالة أن التحول الديموغرافي قد ساهم بشكل كبير فيما يسمى بالمعجزة الاقتصادية في شرق آسيا. حيث أن هذا التحول الديموغرافي الذي حدث في شرق آسيا أدى إلى نمو عدد سكانها في سن العمل بمعدل أسرع بكثير من عدد السكان المعالين خلال الفترة **1965-1990**، مما أدى إلى توسيع نصيب الفرد من القدرة الإنتاجية لاقتصادات شرق آسيا. ولم يكن هذا الأثر حتميا؛ بل حدث ذلك لأن بلدان شرق آسيا لديها مؤسسات وسياسات اجتماعية واقتصادية وسياسية تسمح لها بتحقيق إمكانات النمو التي أوجدها الانتقال.

لذا، تسعى هذه المقالة إلى قياس آثار النمو السكاني والتغيرات في التركيب العمري على الأداء الاقتصادي. وقد تم استخدام أربع طرق: أولا استخدم كيلي وشميدت (**1995**)، النماذج التجريبية الجديدة للنمو الاقتصادي لعزل آثار الديموغرافيا. وهي تقوم بذلك من خلال دمج المتغيرات الديموغرافية في نموذج نمو مماثل للنموذج المستخدم في بنك التنمية الآسيوي (**1997**) وبارو وسالا -آي -مارتن (**1995**). ثانيا، يستكشف إمكانية وجود علاقة سببية عكسية بين النمو الاقتصادي والتغير الديمغرافي باستخدام مواصفات تستخدم فيها معدل نمو السكان لتصحيح احتمال حدوث انحدار في التماثل. ثالثًا، تدخل الديموغرافيا في معادلات النمو بطريقة أكثر جاذبية من الناحية النظرية -من خلال إضافة معدلات نمو إجمالي السكان والسكان النشطين اقتصاديًا. وهذا يسمح للنمو السكاني بالتأثير على النمو الاقتصادي سواء من خلال معدل الزيادة الإجمالي أو من خلال تأثيره على الهيكل العمري. أخيرًا، تسلط المقالة الضوء على كيف أن التغييرات في نمو القوى العاملة للفرد، والتغيرات في معدل الادخار، والتغيرات في معدل الاستثمار هي ثلاث قنوات يمكن من خلالها أن يؤثر التركيب العمري المتغير على معدل النمو الاقتصادي. وتستخدم المقالة النتائج الاقتصادية القياسية لتقييم المدى الذي قد تمثل فيه الديناميكيات السكانية جزءًا كبيرًا من المعجزة الاقتصادية في شرق آسيا.

---

[1]) David E. Bloom and Jeffrey G. Williamson, **Demographic Transition and Economic Miracles in Emerging Asia,** World Bank Economic Review, Vol.12, No.3, P P 419-455.

وأخيرا، تشير التحليلات التجريبية والنتائج إلى أن النمو السكاني له أثر انتقالي بحت على النمو الاقتصادي؛ ولا يعمل هذا الأثر إلا عندما ينمو السكان الذين هم في سن العمل بمعدلات مختلفة.

4-الدراسة الرابعة دراسة بعنوان " **Demographic Transition and Demographic Dividends in Developed and Developing Countries**" ل **Andrew Mason**[1]:

أشار ماسون في هذه الدراسة إلى التحول الديموغرافي والعوائد الديموغرافية في البلدان المتقدمة والنامية، وخلص إلى أن العائد الديموغرافي الأول يتميز بزيادة النسبة المئوية للسكان في سن العمل وينتهي عندما تمر مجموعات كبيرة من البالغين في سن الرشد إلى سنوات التقاعد. ويمكن أن يكون لهذه الفترة تأثير دائم على النمو الاقتصادي إذا تم استخدام المكاسب في دخل الفرد لتكوين رأس المال البشري من خلال الاستثمار في الصحة والتعليم، وتراكم رأس المال المادي، ودعم الابتكار التكنولوجي، وإنشاء مؤسسات محفزة للنمو. كما أشار إلى أن العائد الديموغرافي الثاني دائم لأنه مدفوع بارتفاع نسبة كبار السن من إجمالي السكان وأشار إلى أن التغيرات في التركيب العمري كان لها تأثير هائل على بيئة الاقتصاد الكلي خلال النصف الثاني من القرن العشرين في كل من العالم النامي والمتقدم، ومن المرجح أن يكون للهيكل العمري قوة ذات الأهمية خلال الخمسين سنة القادمة. ومع ذلك، فإن كيفية تشكيل النمو الاقتصادي والفقر والسمات الأخرى لاقتصاد الكلي من خلال التغيير الديموغرافي ستعتمد على كيفية استجابة السياسة والمؤسسات للتحديات والفرص التي يحملها المستقبل.

5-الدراسة الخامسة: من قبل **Salim Suleiman** و**Issa Hemed** بعنوان "**Unemployment and Economic Growth in Tanzania**"[2]:

تهدف هذه الورقة إلى البحث حول العلاقة السببية بين البطالة والنمو الاقتصادي في تنزانيا وأيضا تأثير البطالة على النمو الاقتصادي. وتم استخدام التكامل المشترك ونهج **Dynamic Ordinary Lest Square** (**DOLS**) لاختبار الفرضية الباطلة المتمثلة في عدم وجود علاقة طويلة المدى بين البطالة والنمو الاقتصادي في تنزانيا

---

[1])Andrew Mason, **Demographic Transition and DemographicDividends in Developed and Developing Countries,** Department of Economic, University of Hawaii at Manoa and Population and Health Studies, East-West Center, 2005, P P 81-101.

[2]) Salim Suleiman, Issa Hemed, **Unemployment and Economic Growth in Tanzania**, Journal of Economics, Management and Trade, 20(2): 1-8, 2017, Article no.JEMT.28500. P P2-8.

خلال فترة الدراسة، كما تم استخدام اختبار السببية لفحص العلاقة السببية بين المتغيرين. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن معدل البطالة له تأثير إيجابي ولكنه تأثير ضئيل على النمو الاقتصادي في تنزانيا خلال فترة الدراسة. كما يكشف اختبار السببية أنه لا توجد علاقة سببية بين البطالة والنمو الاقتصادي في تنزانيا. كما تشير النتائج فيما يتعلق بالمتغيرات التفسيرية الأخرى، أن القوة العاملة كانت إيجابية إلى حد كبير على النمو الاقتصادي حيث بلغت قيم المعامل 1.38 في المائة. يعني ذلك أن زيادة القوة العاملة بنسبة 1 في المائة من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي بشكل إيجابي على المدى الطويل عند 1,38 في المائة. وهنا تقترح الدراسة أنه ينبغي على الحكومة أن تتخذ خطوات عاجلة ضد الارتفاع غير المتوقع في معدل البطالة، لأن البطالة تشكل عائقًا رئيسيًا أمام التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتؤدي إلى إهدار القوى العاملة المدربة وبالتالي تؤدي إلى خفض معدل النمو الاقتصادي.

6–الدراسة السادسة: دراسة لفوزي شوق ونسرين عوام بعنوان "أثر التغير الديموغرافي على النمو الاقتصادي للهند: دراسة قياسية تحليلية للفترة (2022–1991)[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التغير الديموغرافي على النمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة (1991–2022) من خلال دراسة قياسية بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل السكان في سن العمل (64–15 سنة) على النمو الاقتصادي في الهند في المدى القصير فقط وعدم وجوده في المدى الطويل، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو السكاني على النمو الاقتصادي في الهند في المدى القصير والمدى الطويل، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل السكان المشتغلين الأكبر من 15 سنة على النمو الاقتصادي في الهند في المدى الطويل فقط، في حين توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعمر المتوقع عند الميلاد على النمو الاقتصادي سواء في المدى القصير أو المدى الطويل. وخرجت هذه الدراسة بتوصيات أهمها:

–أن على الهند أن تقوم بتحسين البنية التحتية عن طريق جذب الاستثمارات بما يلبي احتياجات السكان المتزايد،

([1]) فوزي شوق ونسرين عوام، **أثر التغير الديموغرافي على النمو الاقتصادي للهند: دراسة قياسية تحليلية للفترة (2022-1991)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد8، العدد2، جانفي 2024، ص ص 835-854.

–ضرورة توفير التدريب وتحسين المهارات للفئة النشطة لزيادة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي،

–وضع سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية بما يتوافق مع عدد السكان وتوزيعه وتركيبته العمرية.

7–2–الدراسات الخاصة بالوطن العربي

1–الدراسة الأولى بعنوان " **Dynamiques de la population et dividende démographique au Maroc Contexte, interactions et réalisatios**" من قبل الباحث **Samba N'DIAYE E و Brahim Kidou**[1]:

يستعرض هذا المقال التحولات الديموغرافية التي شهدها المغرب خلال الخمسين عاما الماضية وتأثيرها على النمو الاقتصادي. ويشير إلى أن المغرب شهد تحولا ديموغرافيا متقدما، حيث انخفضت معدلات النمو السكاني، مما أثر هذا الانخفاض على التركيبة العمرية لسكان المغرب. كما تناول التحديات التي تواجه بلاد المغرب، من بطالة وفقر رغم جهود الدولة. واستخدم الباحثون طريقة التفكك (**Méthode de Décomposition**) لتحليل العائد الديموغرافي في المغرب من خلال تقييم تأثير العوامل الديموغرافية على النمو الاقتصادي. وأوضح الباحثان أنه وفقًا للتحلل البسيط، يبدو أن التأثير الديموغرافي على الناتج المحلي الإجمالي لا يزال ضعيفا، حيث يمثل **21** في المائة مقارنة بتأثير الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ نحو **79** في المائة. أما وفقا لطريقة التحلل المتقدمة، يبدو أن المساهمة الديمغرافية (**21** في المائة) ترجع إلى النسبة الإيجابية للسكان العاملين (**69** في المائة) التي تباطأت بسبب التأثير السلبي لمجموع السكان (**–49** في المائة). ويفسر تأثير الناتج المحلي الإجمالي التأثير المباشر والإيجابي للحصة النسبية من الإنتاجية (**162** في المائة) مقابل التأثير السلبي لنسبة السكان في سن العمل (**–82** في المائة) مما يعني أن هناك تحديات في سوق العمل تؤثر سلبا على العائد الديموغرافي. مما يشير إلى أن المغرب لا يزال بعيدا عن الاستفادة الكاملة من العائد الديموغرافي، حيث أن التأثيرات السلبية من التركيبة السكانية الحالية تعيق النمو الاقتصادي.

وقام الباحثان بالمقارنة بين العائد الديموغرافي في المغرب ودول شمال إفريقيا (الجزائر، ليبيا، تونس، مصر، موريتانيا، السودان) خلال الفترة (**1980–2014**) وقد سجلت ليبيا أعلى تأثير ديموغرافي بنسبة **36** في المائة تليها الجزائر بنسبة

---

[1]) Brahim Kidou, Samba N'DIAYE E, **Dynamiques de la population et dividende démographique au Maroc Contexte, interactions et réalisations**, Dirassat. Vol.23 No 1, 2021, P P51-68. Available at https//digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat/vol23/iss1/3.

30 في المائة وكانت مصر الأقل تأثيرا ديموغرافيا بنسبة 7 في المائة. أما تأثير الناتج المحلي الإجمالي سجلت المغرب نسبة 79 في المائة في حين سجلت الجزائر 70 في المائة، مصر 93 في المائة وليبيا 64 في المائة.

2–الدراسة الثانية: دراسة بعنوان "الهبة الديموغرافية والفرص التنموية في مصر" من قبل أحمد حسين[1]:

تهدف هذه الدراسة إلى أن توقع حدوث الهبة الديموغرافية والاستعداد لها مسبقا بشكل جيد سيساعد في تجنب كثير من الظواهر السلبية التي قد تشكل قوى ضغط سلبية على البناء الاجتماعي، مما يفتح الباب أمام آفاق تنموية كبرى تقود إلى طفرة تنموية مستدامة. كما تعرضت الدراسة إلى مفهوم الهبة الديموغرافية وتجارب بعض الدول التي عملت على الاستفادة من الهبة، كما ركزت أيضا هذه الدراسة على كشف فترة وصول مصر إلى الهبة الديموغرافية، وشروط الاستفادة منها وتعظيم عوائدها الديموغرافية والتنموية. على أساس أن الاستفادة من الهبة الديموغرافية لابد لها من نهج شامل في مقاربات القضايا السكانية، نهجا يراعي مزايا العائد الديموغرافي الذي يجسد نمو اقتصادي محتمل يمكن أن ينشأ من تحولات الهيكل العمري للسكان.

3–الدراسة الثالثة: دراسة بعنوان "الآثار المتوقعة للهبة السكانية على النشاط الاقتصادي في الأردن في المستقبل" لعبد الحليم محمد جبران وثائر أحمد أبو سليم[2]:

حاولت هذه المقالة الإجابة على السؤال: هل الهبة السكانية نتيجة للتطور الطبيعي للتغيرات الديموغرافية أم هي نتيجة حزمة من الإجراءات في إطار السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة؟ وكان الهدف من هذه الدراسة التوصل إلى بناء نموذج رياضي يعكس العلاقة بين معدلات الإعالة (العمري والفعلي) وحجم الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم نصيب الفرد منه. وتفسير العلاقة بين معدل الإعالة العمري ومعدل الإعالة الفعلي، بالإضافة إلى تحديد السياسات الاقتصادية اللازمة للاستفادة من الهبة السكانية. أي توضيح العلاقة بين فرص الاستفادة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وخلصت الدراسة إلى أن معدل الإعالة سيصل إلى حده الأدنى وقدر ب 0.461 في عام 2053. كما تم توظيف مفهوم معدل الإعالة الفعلي الذي يعتمد على البطالة، الذي بدوره يجب أن يكون منخفضا لتكون الهبة السكانية ذات أثر

---

(1) أحمد حسين، **الهبة الديموغرافية والفرص التنموية في مصر الواقع والتحديات**، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد57، العدد1، 2020، ص ص69-100.

(2) عبد الحليم محمد جبران وثائر أحمد أبو سليم، **الآثار المتوقعة للهبة السكانية على النشاط الاقتصادي في الأردن في المستقبل**، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، "سلسلة العلوم الإنسانية"، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، 2017، ص ص 73-87.

إيجابي على المجتمع. وقد تم تأكيد العلاقة بين معدل الإعالة الفعلي ومعدل الإعالة العمري من جهة، وحجم الناتج المحلي الإجمالي ثم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

7-3-الدراسات الخاصة بالجزائر

1-الدراسة الأولى: دراسة لشريفي إبراهيم بعنوان "علاقة النمو الديموغرافي بالنمو الاقتصادي وسياسات مواجهة آثاره على سوق الشغل الجزائرية: دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1973-2010)"[1]:

وقد توصل الباحث إلى عدم وجود أي تأثير لنمو السكان في سن العمل على معدل النمو الاقتصادي، أي أن الجزائر لم تستفد من الفرصة الديموغرافية التي أتاحها توفر نضج الشباب في سن العمل ووجد أنه كان له تأثير سلبي على سوق الشغل الجزائرية وبالتالي على النمو الاقتصادي مما يعني أنه كان عبئا ديموغرافيا. كما بين أن البطالة في الجزائر تتأثر إيجابا بنمو عدد السكان في سن العمل وسلبا بالنمو الاقتصادي أي أن النمو الديمغرافي المتمثل في نمو عدد السكان في سن العمل يعمل على زيادة معدلات البطالة في حين يعمل النمو الاقتصادي على تقليصها. كما بين الباحث أيضا أن للنمو الاقتصادي قدرة على تقليص معدلات البطالة في الجزائر بغض النظر عن حجم النمو الديمغرافي.

2-الدراسة الثانية هي دراسة قام بها كل من الباحثين أمين الله بوعلام، لخضر عدوكة وزهرة قبلي، بعنوان "الهبة الديموغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية باستعمال نماذج تصحيح الخطأ"[2] :

في هذا المقال حاول الباحثون إبراز أثر الهبة الديموغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) من خلال دراسة قياسية بالاعتماد على نماذج تصحيح الخطأ بطريقة "جرا نجر" للإجابة على الإشكالية التالية: ما أثر الهبة الديموغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وقد بينت الدراسة أن هناك تأثير إيجابي للهبة الديموغرافية على النمو الاقتصادي، كما بينت الدراسة أن الجزائر دخلت فعليا مرحلة الهبة الديموغرافية سنة 2004.

3-الدراسة الثالثة: تحت عنوان "أثر التحول الديموغرافي في الهيكل العمري للسكان على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية في الفترة (1970-2016)[1] من طرف الباحثان أسماء سلامي وأحمد سلامي:

([1]) شريفي براهيم، **علاقة النمو الديموغرافي بالنمو الاقتصادي وسياسات مواجهة آثاره على سوق الشغل الجزائرية: دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1973-2010)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: اقتصاد وإحصاء تطبيقي، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2013، ص ص1-379.

([2]) أمين الله بوعلام وأخرون، **الهبة الديموغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج تصحيح الخطأ**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ISSN 2392-5302، 2018، ص ص 119-133.

حاولا الباحثان في هذا المقال الإجابة عن الإشكالية والتي تتمثل في ما مدى تأثير التحول الديموغرافي في التركيبة العمرية للسكان على تسريع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وكشفت نتائج هذه الدراسة على أن الجزائر دخلت مرحلة الهبة الديموغرافية بالفعل سنة 2001. كما بينت الدراسة أن الجزائر فوتت عليها هذه الفرصة الاستثنائية التي لم تأت بأي مكاسب في تسريع معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة بين الشباب خاصة وأن نسبة الشباب في الجزائر تصل إلى 75 في المائة وهذا يعني وجود قوة اقتصادية غير مستغلة. وتوصي الدراسة بضرورة انتهاج سياسات اقتصادية فعالة للاستفادة من هذه الفرصة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، التعليم والصحة.

4–الدراسة الرابعة: للباحثة سعاد دوبة بعنوان "العائد الديموغرافي أهم تداعيات الانتقال الديموغرافي حالة الجزائر 1960–2020"[(2)]:

يهدف هذا المقال إلى إبراز دور التحول الديموغرافي في تغيير ملامح التركيبة العمرية لسكان الجزائر خلال الفترة (1960–2020) وصولا إلى فترة العائد الديموغرافي الناتج عن هذا التحول. وقد تم استخدام البيانات من مصادر مختلفة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الجزائر دخلت فترة الهبة الديموغرافية سنة 2005. وتوصي الدراسة بضرورة استغلال هذه الفرصة استغلال أمثل من خلال الاستثمار في القوى العاملة ولاسيما الشباب الذي يعد مكسبا تنمويا أساسيا يتوجب الاهتمام به وتعزيز قدراته ومهاراته من خلال التدريب والتعليم.

5–الدراسة الخامسة: من قبل الباحثة بن تركي أمينة بعنوان "محددات البطالة في الاقتصاد الجزائري"[(3)]:

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الأساسية الكامنة وراء تذبذب معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2017) وتتمثل هذه المتغيرات في معدل البطالة، معدل البطالة عند الشباب وعند النساء، أسعار النفط، الناتج الداخلي الخام، معدل التضخم، معدل الإنفاق العمومي، الاستثمار العمومي، مؤشر صافي التبادل التجاري، القوى العاملة، عدد الطلاب الثانوي في القطاع العام، عدد الطلاب المسجلين في الجامعة. وتم استخدام كل من نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL، وشعاع الانحدار الذاتي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج

([1]) أسماء سلامي، أحمد سلامي، **أثر التحول الديموغرافي في الهيكل العمري للسكان على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية في الفترة (1970-2016)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد5، العدد1، جوان 2020، ص ص191-210.

([2]) سعاد دوبة، **العائد الديموغرافي أهم تداعيات الانتقال الديموغرافي حالة الجزائر (1960-2020)**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ISSN : 2170-1121– 16 (02) /2024، ص ص 35-46.

([3]) بن تركي أمينة، **محددات البطالة في الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كلي مطبق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2021، ص ص أ-194.

التالية: إلى أن أسعار النفط والإنفاق العمومي هما المسؤولان الرئيسيان على خفض معدلات البطالة في الأجلين القصير والطويل، وأوضحت الباحثة أن أسعار البترول تعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، فبارتفاعها ينتعش الاقتصاد وتدور عجلة التنمية، وأن خلال الصدمات والأزمات النفطية يتدهور الاقتصاد. وكان من بين النتائج أيضا التي توصلت إليها الباحثة، وجود علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي، وترجع السبب إلى كون أن الناتج المحلي الإجمالي غير مرتبط بمشاريع إنتاجية كثيفة العمالة تساهم في خفض معدلات البطالة، والذي يعكس أيضا طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد اعتماد شبه كلي على عوائد البترول هذا من جهة، من جهة أخرى معدل النمو الحقيقي الحالي غير كافي لخفض معدلات البطالة الفعلية في الاقتصاد الجزائري. كذلك من بين النتائج مساهمة القوة العاملة في رفع معدلات البطالة ويعود هذا بالأساس إلى ارتفاع معدل النمو السكاني الذي أدى إلى ارتفاع نسبة السكان النشطين. أيضا من بين النتائج وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة عند الشباب وحجم الاستثمار في الجزائر، وهو ما نصت عنه النظرية الكنزية في تحليلها للبطالة، حيث تعتبر أن الاستثمار هو المسؤول الأول عن تشغيل الأيدي العاملة وتخفيض نسبة البطالة خاصة عند فئة الشباب. بالإضافة إلى أن تأثير مستوى التعليم ضعيف على معدلات البطالة عند الشباب والنساء، وهذا راجع بالأساس إلى عدم موائمة بين سوق الشغل الجزائري ومخرجات التعليم.

6-الدراسة السادسة لبشير عبد الكريم تحت عنوان "التحول الديموغرافي في الجزائر وسياسة مواجهة عرض الاستخدام لبشير عبد الكريم [1]، حاول الباحث في هذه الورقة إبراز أثر النمو الديموغرافي ليس فقط على النشاط الاقتصادي ككل بل أيضا انعكاسه على سوق العمالة. فقام الباحث باستعراض التحول الديموغرافي وأثره على سوق العمل، كما قد عرض السياسات الملائمة واللازمة لزيادة حجم التوظيف لاستيعاب الزيادة في العرض، حيث خلص إلى ما يلي

-تجاوز المجتمع الجزائري مرحلة النمو السكاني المرتفع، نتيجة لانخفاض معدل الخصوبة والوفيات.

-إن نمو حجم القوة العاملة لا يشكل عائقا للاقتصاد مستقبلا، ولن يكون السبب المباشر في اختلال سوق التشغيل.

([1]) بشير عبد الكريم، **التحول الديموغرافي في الجزائر وسياسة مواجهة عرض الاستخدام**، ملتقى دولي حول البطالة أسبابها وأثرها على المجتمع.

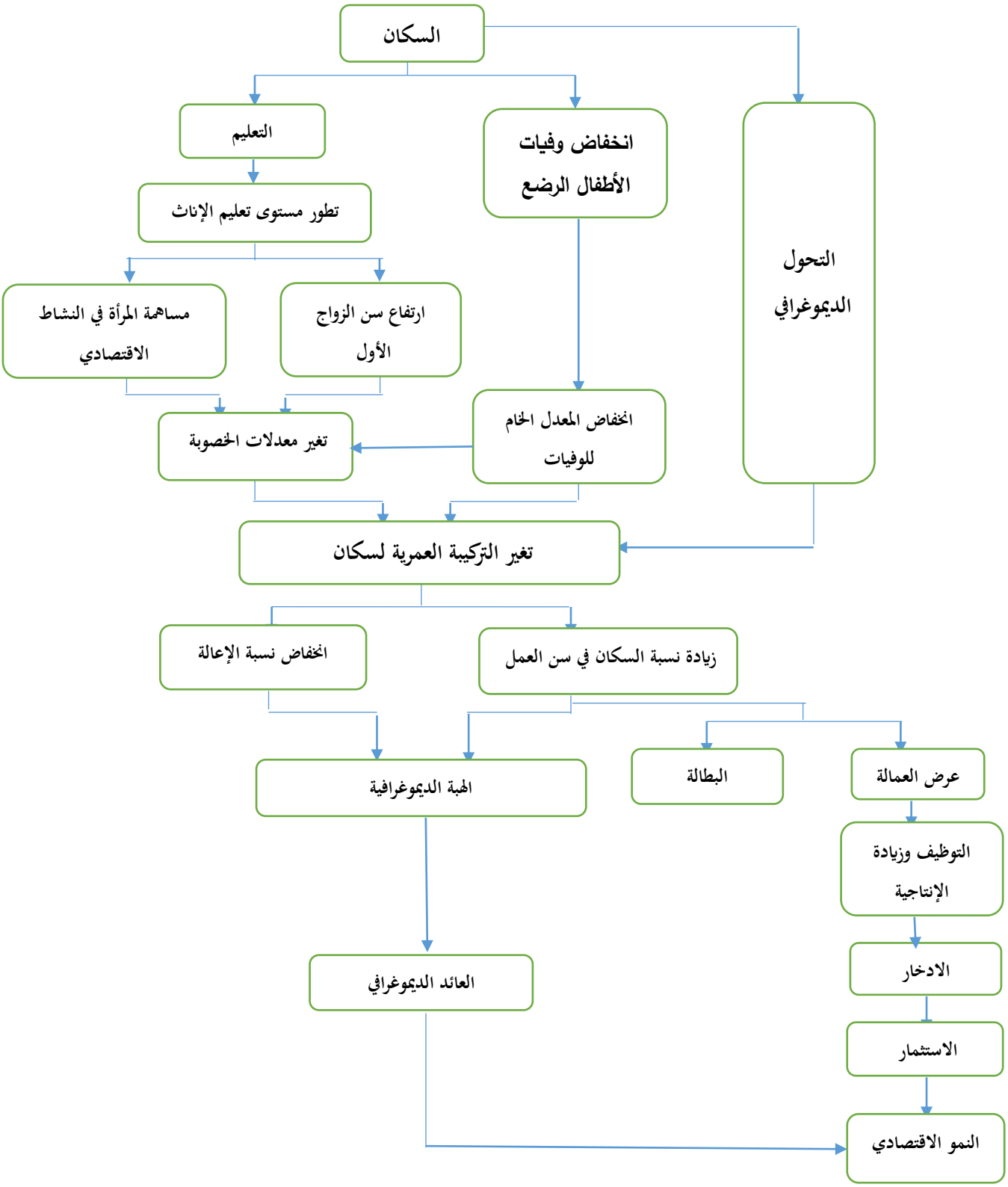
كما تطرق الباحث إلى سياسات مواجهة عرض الاستخدام، وذلك من خلال زيادة الاستثمارات، رفع الكفاءات والمهارات عن طريق الزيادة في التدريب والتعليم، تشجيع التقاعد المبكر الأمر الذي يسهم في خفض حجم القوة العاملة، إضافة إلى تمديد فترة الدراسة الإلزامية الأمر الذي يؤدي إلى تقليص عرض الاستخدام، أخيرا العمل على تنظيم وتباعد الولادات من أجل تحقيق الاستقرار في معدل النمو الطبيعي عند حده الأدنى.

أما فيما يتعلق بدراستنا فتشمل تحديد فترة دخول الجزائر مرحلة الهبة الديموغرافية من خلال تحليل المؤشرات الديموغرافية الرئيسية (حجم السكان، معدل النمو السكاني، معدل الوفيات، معدل الخصوبة، معدلات الإعالة والتركيب العمري للسكان)، إضافة إلى تعريف الهبة الديموغرافية والتي تتمثل في ارتفاع نسبة السكان النشطين إلى مجموع السكان ، والانخفاض في معدلات الإعالة، مما سيعزز إمكانية الاستفادة من هذه التغيرات بما يخدم عملية التنمية، وذلك في حال وضع سياسة سكانية ملائمة مع الوضع الاجتماعي والموارد المتاحة بما يتناسب مع مفهوم التنمية المستدامة، وأن يترافق ذلك مع وضع خطط تنمويةمن أجل استيعاب هذه الزيادة من الأعداد للسكان في سن العمل واستثمارها بالشكل الأمثل.

8-الإطار المفاهيمي للدراسة

حاولنا في هذه الدراسة "أثر الهبة الديموغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر" وضع مخطط يوضح العلاقة بين الهبة الديموغرافية والنمو الاقتصادي". ويبرز أهم النقاط الرئيسية التي تشكل محاور الدراسة ويعطي رؤية واضحة عن كيفية تفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

المخطط رقم 1: الإطار المفاهيمي للعلاقة بين الهبة الديموغرافية والنمو الاقتصادي[1]



(1) من إعداد الباحثة اعتمادا على الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

مبادئ أساسية حول الهبة الديموغرافية والنمو الاقتصادي

تمهيد

لابد لأي باحث في مجال علمي الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بموضوع دراسته وإدراك معناها قبل أن يلج في التفاصيل، ولن يتحقق ذلك دون القيام بتحديد البناء المفاهيمي الذي يحدد الخلفية النظرية. لهذا سوف نعرض في هذا الفصل أهم المؤشرات والمقاييس المتعلقة بالهبة الديموغرافية والنمو الاقتصادي التي نعتمد عليها في هذه الدراسة. أولا، سوف نتعرض لأهم مصطلح في هذه الدراسة وهو الهبة الديموغرافية مع إبراز بعض المفاهيم المتعلقة بالظاهرة مع توضيح أهم مؤشراتها وأنواعها. ثانيا، نقدم بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي مع إبراز محدداته وكيفية قياسه. ثالثا، نبين تقسيمات السكان حسب مشاركتهم في الاقتصاد من نشطين، مشتغلين وبطالين مع إعطاء المؤشرات أو المعدلات التي تشير إلى كل قسم.

1-الإطار المفاهيمي للهبة الديموغرافية ومؤشراتها

يعبر عن مصطلح الهبة الديموغرافية بعدة مفاهيم مثل الهبة الديموغرافية (الهبة السكانية) أو النافذة الديموغرافية، أو الفرصة السكانية أو العائد الديموغرافي. وكلها مصطلحات ومفاهيم تستخدم في الدراسات الديموغرافية لتشير إلى نفس المعنى والمفهوم وكلها تمثل العوائد الديموغرافية المتوقعة.

تعرف "الهبة الديموغرافية" أو "النافذة الديموغرافية" بطرق وأساليب عديدة تختلف في تعابيرها ومصطلحاتها ولكنها تتفق كلها في مضمون واحد وهو "إنها المرحلة التي يبلغ فيها مجتمع ما الذروة في حجم السكان في سن العمل مقابل أدنى حجم للسكان المعالين أي الأطفال والمسنين". وهي مرحلة تدوم فترة معينة، حددها البعض بجيل، يختل بعدها التوازن الإيجابي بين الفئات النشيطة والسكان المعالين وخاصة المسنين، كما يختصرها البعض في كونها "انفجار في جيل النشطين"[1].

1-1-تحديد مفهوم الهبة الديموغرافية والمصطلحات المرتبطة بها

1-1-1-النافذة الديموغرافية ومفهومها

تعرف النافذة الديمغرافية بأنها تلك الفترة الزمنية من التطور الديمغرافي لدولة ما عندما تكون نسبة السكان في الفئة العمرية العاملة بارزة بشكل خاص. يحدث هذا عندما تصبح البنية الديموغرافية للسكان أصغر سناً وتصل النسبة المئوية للأشخاص القادرين على العمل إلى ذروتها. وعادة ما تستمر النافذة الديموغرافية لمدة **30-40** عاما حسب البلد[2].

([1]) ماجدة محمد عبد الحميد، **دليل السكان**، الطبعة الخامسة، البرنامج العربي لصحة الأسرة والمكتب المرجعي للسكان، بدون بلد، 2013، بدون صفحة.

([2])www.en.wikipidedia.org/wiki/Demographic_window. consulter le 03/09/2023

وفي تعريف آخر للنافذة الديموغرافية، يقول فالين عن النافذة الديموغرافية هي نتيجة مباشرة لعملية التحول الديموغرافي وتختلف بوادرها طبقا لهذا التحول الديموغرافي [1].

وحسب الأمم المتحدة فإن النافذة الديموغرافية يقصد بها الوصول إلى مستوى منخفض لمعدل الخصوبة، ومعدل نمو سكاني متباطئ، مما يزيد في نسب سكان سن العمل.

أما حسب منظمة العمل الدولية يقصد بنافذة الفرص الديموغرافية الفترة الزمنية التي تتزايد فيها في بلد ما نسبة السكان في سن الإنتاج مقابل تراجع نسبة المعالين نتيجة تراجع معدلات الخصوبة وما يستتبع ذلك من تزايد في معدلات العمل والادخار والاستثمار في رأس المال البشري. وقد تتأثر هذه العوامل نتيجة تدني معدلات المشاركة (خاصة بين الإناث مثلا) أو ارتفاع البطالة[2].

ويعّرف الباحثون الديموغرافيون النافذة الديموغرافية بأنها "ظاهرة سكانية تحدث عندما ينتقل المجتمع من مستوى خصوبة مرتفع، إلى مرحلة تتميز بانخفاض في معدلات الإنجاب وبنمو سكاني متباطئ، مما يخفّض من نسبة حجم فئة الأطفال الأقل من15 سنة، مقابل ارتفاع في نسبة فئة السكان في سن العمل (15–64) سنة، مع بقاء نسبة الفئة العمرية (+65) سنة منخفضة بالمقارنة مع إجمالي السكان[3].

وأخيرا، فإنّ النافذة الديموغرافية هي نتيجة مباشرة لعملية التحوّل الديموغرافي الذي يؤثّر بشكل مباشر في التركيب العمري للسكان، من خلال التغيرات التي طرأت على معدلي الوفيات والخصوبة التي تخلق بانخفاضهما المتسارع ظروفا مناسبة لانفتاح النافذة الديموغرافية، والتي تعتبر مرحلة لبداية فرص تنموية جديدة إذا ما أحسن استغلالها، بزيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة وارتفاع معدلات الادخار من فئة السكان في سن العمل مما يؤثر إيجابا على الاقتصاد.

1-1-2-مفهوم الهبة الديموغرافية

يعرفها أحمد قطيطات بأنها "تحول ديموغرافي بين سكان المجتمع نتيجة انخفاض معدلات الإنجاب. بحيث يتحول المجتمع الذي غالبيته من الأطفال وصغار السن والمعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج المجموعة

([1]) ياسين الخليفة، **النافذة الديموغرافية وانعكاساتها على الموارد البشرية وقوة العمل المستقبلية في سورية**، مجلة جامعة الفرات للأبحاث والدراسات العلمية، المجلد2، العدد8، 2010، ص.191.

([2]) منظمة العمل الدولية، **"نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة"**، برنامج الأمم المتحدة-المركز الإقليمي في الدول العربية. بيروت، 2012، ص16.

([3]) مهند شفيق صقر، **دراسة تأثير النافذة الديموغرافية على قوة العمل المتعلمة في سورية**، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، قسم الإحصاء والبرمجة، اختصاص السكان والتنمية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2014، ص130.

الأكبر. وبمعنى آخر فإن معدل نمو السكان النشيطين اقتصاديا في الفئات العمرية (64–15سنة) يتجاوز معدل النمو للفئات السكانية المعالة وهم صغار السن (دون سن 15 سنة) وكبار السن 65 عاماً فأكثر"[1].

أما خليفة يرى أن الهبة الديموغرافية تحدث عند انخفاض معدل الولادات الذي يخفض نسبة الأطفال المعالة مما يؤدي إلى رفع من نسبة السكان في الفئات العمرية للبالغين –الذين يشكلون القوى العاملة المنتجة وهذا يؤدي إلى خفض معدلات إعالة الصغار ويقود للانتقال إلى نمط الأسرة الصغيرة في عملية التحول[2].

ويشمل مفهوم الهبة السكانية (Demographic Gift) بعض المكتسبات التي تحصل عليها الدولة نتيجة تحولات في التركيبة العمرية للسكان، أي تغير النسب بين فئات السكان منسوبة إلى بعضها البعض أو إلى فئات منفردة منها. وهذه المكتسبات هي وليدة سياسات متراكمة على مدار فترة زمنية طويلة نسبيا[3].

أما مفهوم الفرصة السكانية أو ما يعرف ب "الهبة الديموغرافية" أيضا يعود إلى فترة زمنية يكون فيها التطور الديموغرافي لدولة ما قد أظهر وبوضوح تجاوز نسبة الفئة العمرية العاملة "النشطة اقتصاديا" عن الفئات العمرية صغار السن (أقل من 15 عاما) وكبار السن (أكثر من65 عاما)، وتستمر فترة الفرصة السكانية ما بين (40–30) عاما حسب مؤشرات معينة تختلف من دولة إلى أخرى[4].

وهنا يشدد "بلوم" على أن "الهبة الديموغرافية" غالبا ما توفر "نافذة من الفرص" لمكاسب إيجابية في النمو الاقتصادي، ويتعين بالتالي على السياسات الحكيمة أن تستفيد منها[5].

وبناءا على ما سبق، فإن الهبة الديموغرافية تمثل أولى التداعيات غير المباشرة لعملية التحول الديموغرافي ولكنها أولى التداعيات المباشرة لعملية تحول التركيب العمري.

([1]) أحمد قطيطات، **الهبة الديموغرافية في الوطن العربي**، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان-الأردن 13/12 نوفمبر 2007، ص.410.

[2]) Khalifa A, **Youth Bulge and the Demographic Window of Opportunity in the Arab World**, United Nations, ESCWA, Beirut, 5-6 November 2009, p5.

([3]) عبد الحليم محمد جبران، ثائر أحمد أبو سليم، **الآثار المتوقعة للهبة السكانية على النشاط الاقتصادي في الأردن، في المستقبل**، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، "سلسلة العلوم الإنسانية"، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، 2017، ص 76.

([4]) دائرة الإحصاءات العامة، **التحليل الديموغرافي وتقييم بيانات التركيب العمري والنوعي للسكان، التعداد العام للسكان والمساكن 2015**، ص.37. https//dosweb.dos.gov.jo

([5]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، تقرير السكان والتنمية**، العدد الثاني، الأمم المتحدة، 2005، ص39.

1-1-3-تعريف العائد الديموغرافي

يرجع أصل مفهوم «العائد الديمغرافي» إلى الدراسة التي أجراها د. بلوم وويليامسون(1998) بشأن «المعجزة الاقتصادية» لبلدان شرق آسيا، وذلك من أجل وصف التفاعل بين التغيرات في الهيكل العمري للسكان والنمو الاقتصادي السريع في شرق آسيا. وعليه ما هو العائد الديموغرافي ولماذا هو مهم لتسريع النمو الاقتصادي؟

العائد الديموغرافي هو الفائدة الاقتصادية المحتملة المرتبطة بالسياق الديموغرافي للبلد. وقد استخدم لأول مرة من قبل Bloom وCanning وSevilla, يشير العائد الديموغرافي إلى النمو الاقتصادي المحتمل، والذي يمكن اعتباره نتيجة للتغيرات في الهيكل العمري للسكان بعد انخفاض الخصوبة، هذا الانخفاض هو جزء من ديناميكية ديموغرافية تشهدها جميع البلدان، يعرف باسم التحول الديموغرافي، كما يشير أيضا إلى فرصة النمو الاقتصادي المتسارع الذي ينتج عن التغيرات في الهيكل العمري للبلد جنبًا إلى جنب مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية المواتية[1].

ويمكن تعريف العائد الديموغرافي على أنه البعد الاقتصادي للتغير في التركيب العمري بسبب انخفاض معدلات الخصوبة، مما يؤدي إلى زيادة في السكان في سن العمل مع بقاء نسبة كبار السن منخفضة نسبيا، وهو ما ينتج عنه انخفاض نسب الإعالة سواء للصغار أو الكبار، وذلك في إطار ما يعرف ب "النافذة الديموغرافية"[2].

وأخيرا، فإن العائد الديموغرافي هو فرصة اقتصادية سانحة تتيحها التغيرات في التركيب العمري للسكان بسبب انخفاض معدل الوفيات والخصوبة، وخاصة حينما تكون نسبة السكان في سن العمل (15–64 سنة) أكبر من نسبة السكان المعالين (أقل من 15عاما و65 عاما فأكثر). يمكن لأي بلد أن يغتنم هذه الفرصة للنمو الاقتصادي والاستفادة من هذا العائد، من خلال الاستثمارات المناسبة في الصحة والتعليم، وتنمية رأس المال البشري، فضلاً عن السياسات الاقتصادية التي تستوعب المعروض المتزايد من اليد العاملة، مما يسمح بالادخار والاستثمار للتقاعد. مع العلم أن العائد الديموغرافي ليس تلقائيًا.

([1])AFRICAN UNION, **Family Planning and the Demographic Dividend in Africa**, Draft Policy Brief for the International Conference on Maternal, Newbrorn and Child Health (MNCH) in Africa, Johannesburg, South Africa, 1-3 August, 2013, P.1.

([2]) رشود بن محمد الخريف، فاتن هديبان المطيري، **التغير في التركيب العمري وآثاره في العائد الديموغرافي وشيخوخة المجتمع السعودي**، مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبد العزيز، مركز الدراسات السكانية-جامعة الملك سعود، العدد الثالث، يوليو 2019،.ص 23.

واستنادا على ما سبق، الفرق بين مفهومي فرصة النافذة والهبة أو العائد الديموغرافي، هو أن الهبة والعائد تكون بهدف محدد جدا وقصير، بينما فرصة النافذة تعتبر مرحلة كاملة طالما النافذة الديموغرافية تبقى مفتوحة وتحدث كنتاج لعملية تحول التركيب العمري Age Structural Transition ويمكن تحصيل فوائد كثيرة منها[1].

وعليه فإن الفرصة الدّيمغرافيّة ميزة فريدة تتمثّل في العائد الاقتصادي الذي يمكن أن يحصل عند بلوغ المجتمع مرحلة متقدّمة من التّحوّل الديموغرافي وبأكثر دقّة تحوّلا في الهيكل العمري للسّكان، أي عندما تشهد فئة الشّباب والسّكان في قوّة العمل عامة أعلى نسبها وأحجامها وتفوق حجم السّكان المعالين. وهذا التّحوّل يمثّل فرصة لكون تراجع نسبة الإعالة الذي يعني كذلك تقلّص حجم الأسرة من شأنه أن يحدّ من تكاليفها و يمكّن من رفع مستويات الادخار و الاستثمار و يخلق بالتّالي عوامل النمو والثّروة والرّفاه[2].

وأخيرا، التعريف الإجرائي للهبة الديموغرافية هو حدوث تغير في التركيبة العمرية للسكان في المجتمع الجزائري خلال المدة الزمنية (2018–1985)، مما نتج عنه ارتفاع نسبة السكان النشطين اقتصاديا (59–15) سنة أي الفئة المعيلة والمنتجة، مقابل تراجع نسبة السكان في الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) و(60سنة فأكثر) أي الفئات المعالة أو المستهلكة.

ويمكن تصنيف "الهبة الديموغرافية" إلى مستويين[3]

الهبة الديموغرافية البسيطة وهي الفرق بين معدل نمو السكان المعالين ومعدل نمو السكان في سن العمل .فكلما تباين أو ارتفع الفرق بينهما كلما أدى ذلك إلى زيادة مساهمة "الهبة الديموغرافية" في إجمالي الناتج المحلي وبالتالي زيادة حصة الفرد لهذا الناتج.

أما الهبة الديموغرافية المضاعفة وهي الفرق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو التشغيل، ويطلق عليها بالمضاعفة لكونها تستوعب نمو السكان في سن العمل مضافًا إليه نصف معدل السكان العاطلين عن العمل.

([1]) ياسين الخليفة، مرجع سابق، ص.191.
([2]) صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، **حالة الشباب الليبي اليوم، الفرص والتحديات**، 2017، ص5.
([3]) حسين أحمد سعد الشديدي، **التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية)**، جامعة بغداد، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، المجلد 19، العدد 29، 2014، بدون صفحة.

1-2-مقاييس الهبة الديموغرافية

1-2-1-فتح نافذة الفرصة الديموغرافية (الهبة الديموغرافية)

السؤال المطروح كيف نحدد بداية انفتاح نافذة الفرص الديموغرافية؟

من المعلوم أن تحديد التاريخ المتوقع لبداية ظهور الفرصة الديموغرافية يتم على أساس تعرض المجتمع لتغيرات في المؤشرات الديموغرافية تعكس تأثيراتها على التركيب العمري للسكان. فإن معرفة بداية فتح نافذة الفرصة له أهمية قصوى في الدراسات السكانية، بيد أنه لا توجد معايير محددة لتحديد الإطار الزمني لبداية ونهاية هذه النافذة. فقد حددت شعبة السكان بالأمم المتحدة[1] في تقريرها عن السكان في العالم حتى عام 2300 هذا الحيز بأنه الفترة التي تنخفض فيها نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة عن 30 في المائة، وأن لا تزيد نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر عن 15 في المائة. كما عين بعض الباحثين في دراساتهم بعض المؤشرات الديموغرافية للاستناد إليها في تحديد توقيت الدخول إلى فترة الهبة الديموغرافية أو انفتاح هذه النافذة[2]. فمنهم من أقر بانفتاحها حينما يتجاوز معدل الزيادة في عدد السكان في سن العمل معدل الزيادة في مجموع السكان، أو حينما يتراوح معدل الإعالة الكلي بين 40 %و60 %[3].

ومما سبق، يمكن أن نستنتج أن النقطة الزمنية لبداية الهبة الديموغرافية تبدأ بالظهور عندما يتزايد حجم السكان في سن العمل إلى أن تبلغ أعلى ذروة لها، بالمقابل يتراجع حجم السكان في الفئة العمرية الأقل من 15 سنة نتيجة انخفاض الخصوبة مما يترتب عليه تناقص معدلات الإعالة في المجتمع. أما النقطة الزمنية لنهاية الهبة الديموغرافية تبدأ عندما تتقدم القوى العاملة في السن أي تنخفض نسبة السكان ممنّ هم في سنّ العمل، بسبب معدلات الخصوبة المنخفضة وحدوث تزايد في نسبة كبار السن بين السكان، أو يبدأ معدلً الإعالة في التزايد مرة أخرى. وعليه تمثل الهبة الديموغرافية تغيرا في نمط العلاقة بين نمو السكان في سن العمل ونمو السكان المعالين.

وسوف نقوم بإبراز بعض المؤشرات الديموغرافية التي تشير إلى ظهور الهبة الديموغرافية أو النافذة الديموغرافية.

---

[1]) United Nations, **World Population to 2300**, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York, 2004.

[2]) Carella M, Alain P, **La Fenêtre Démographique en Méditerranée**, XXVIIe Congrès International de la population de l'UIESP, Busan, Corée, 26 au 31 Aout 2013, p3.

([3]) إبراهيم المرشيد، مرجع سابق، ص69.

1-2-2-مؤشرات ظهور الهبة الديموغرافية

إن للهبة الديموغرافية مؤشرات تسبق ظهورها وتتمثل أهم هذه المؤشرات الرئيسية فيما يلي

1-2-2-1-مؤشر معدل الخصوبة الكلي

يمثل عنصر رئيسي في تحديد اتجاهات النمو السكاني، كما أن انخفاض مستويات الخصوبة لها علاقة مباشرة بتغير البنية العمرية للسكان، حيث انخفاض معدلات الخصوبة يؤدي إلى خفض أعداد الأطفال وهذا يؤدي بدوره إلى رفع نسب السكان في الفئات العمرية الأخرى. كما أنه يؤثر ويتأثر إلى حد كبير بمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، فانخفاض الخصوبة يتأثر بعمر المرأة عند الزواج، واستعمال وسائل منع الحمل، المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والمستوى التعليمي للمرأة. هذا التراجع في معدلات الخصوبة يساعد على ظهور النافذة الديموغرافية.

يرى خليفة أن الهبة الديموغرافية تحدث عند انخفاض معدلات الخصوبة والذي يميز عملية تحول التركيب العمري مما سيقود لخفض الاستثمارات اللازمة لمواجهة أفواج الشباب (التعليم و الصحة و التدريب) وتوجيه هذه الموارد لعملية التنمية[1].

1-2-2-2-مؤشر نسبة السكان في سن العمل

وتمثل السكان في العمر (15–64)، (15–59)، (20–59)، (20–64)، أو(25–64) سنة، وحسب هذا المؤشر تظهر الهبة الديموغرافية عندما يتفوق معدل نمو السكان في سن العمل على معدل النمو الإجمالي للسكان.

فبالنسبة لإسكوا فقد اعتبرت أن مؤشر نسبة السكان في سن العمل يتحدد عند الفئة العمرية (15–64) سنة وهي الأساس في تحديد موعد انفتاح النافذة الديموغرافية (الهبة الديموغرافية) وتتراوح نسبتها بين بداية انفتاح وانغلاق النافذة بين (55–65%). وهناك من يستخدم نسبة الفئة العمرية (15–59) سنة كمؤشر لتحديد مرحلة النافذة الديموغرافية[2].

أما فالين فقد استعمل مؤشرا إيجابيا أكثر ملائمة حسب رأيه للسكان في سن العمل، وهو نسبة السكان في العمر (20–59) حيث عند ارتفاع نسبتهم سيكون الوضع الديموغرافي أكثر فائدة ويدعى هذا المؤشر (معدل الإعالة) وكلما ارتفعت قيمته كلما كان أكثر فائدة ويتم حسابه بالصيغة التالية[3]

---

[1]) Khalifa A, OP. Cit. P5.

[2]) United Nations. ESCWA, **The Demographic Window of Opportunity in the Arab Countries**, Beirut, 2005, p93.

([3]) د. ياسين خليفة، مرجع سابق، ص194.

$$D.R = \frac{WAP-100}{WAP}$$

Dependency Ratio D.R معدل الإعالة

Worker Age Population WAP السكان في سن العمل

وهكذا حدد فالين سن الدخول في سن العمل ب 20 سنة من أجل إعطاء فرصة أكبر للاستفادة من التعليم والتدريب للشباب، كما حدد سن الخروج من العمل ب 60 سنة لأنه أكثر ملائمة لسن التقاعد. في حين استخدم الديموغرافي توماس سبورنبرجال افتراضين اللذان وضعهما فالين لتحديد قياس الهبة الديموغرافية وهما[1]

1-نسبة السكان في سن العمل وكلما كانت أكبر كانت النافذة أكبر.

2-اعتبر توماس فئة سكان سن العمل، المقترحة من فالين (20-59) سنة أنها تنطبق على الواقع أكثر من حدود فئة سكان سن العمل المستخدمة كثيرا في معظم البلدان (15-64).

كما تظهر الهبة الديموغرافية عندما يكون المجتمع في المرحلة الثانية (الوسطى) من مراحل التحول الديموغرافي، وتكون أيضا معدلات الإعالة منخفضة.

1-2-2-3-مؤشر معدل الإعالة الديموغرافية

تعرف الإعالة بأنها كل فرد في المجتمع يعد معالا، ويعطي معدل الإعالة في مجتمع ما دلالة على التوزيع العمري للسكان في هذا المجتمع. وبالاعتماد على تصنيف السكان إلى ثلاث مجموعات عمرية كبرى، يمكن حساب معدل الإعالة، سواء كانت للصغار أو للكبار أو الإعالة الكلية. وعليه، يحسب معدل الإعالة من خلال قسمة أعداد السكان في سن الإعالة (صغار السن أقل من 15 سنة وكبار السن 64 سنة فأكثر) على السكان في سن العمل (15-64 سنة) وهنا يتضح مدى العبء الذي يقع على الفئة الوسطى.

$$\text{معدل إعالة الصغار} = \frac{\text{عدد السكان}(0-14)}{\text{عدد السكان}(15-64)} * 100$$

وفي الغالب، ترتفع نسب إعالة الصغار في الدول النامية ذات الخصوبة المرتفعة، مما يترتب عليه ازدياد الحاجة إلى توفير خدمات تعليمية وصحية لهذه الفئة.

([1]) نفس المرجع، ص 194.

$$\text{معدل إعالة الكبار} = \frac{\text{عدد السكان}(65+)}{\text{عدد السكان}(15-64)} * 100$$

أما بالنسبة لارتفاع نسب إعالة الكبار فيمكن ملاحظتها في الدول المتقدمة التي بها نسبة كبيرة من كبار السن، وهذا يتطلب توفير خدمات اجتماعية وصحية، والضمان الاجتماعي للمسنين.

$$\text{معدل الإعالة الكلي} = \frac{\text{عدد السكان}(0-14)+\text{عدد السكان}(65+)}{\text{عدد السكان}(15-65)} * 100$$

يبين هذا المؤشر عدد الأشخاص المعالين (أطفال وكبار السن) لكل 100 شخص في سن العمل.

وكلما زاد معدل الإعالة كلما يعني ذلك أن عدد أكبر من الأفراد يجب أن يعالوا بواسطة كل فرد في سن العمل، والعكس كلما قل معدل الإعالة كلما عنى ذلك انخفاض عبء الإعالة الواقع على كل فرد في سن العمل.

وبناء عليه، تشير نسبة الإعالة إلى الآثار المحتملة في الهيكلة العمرية للسكان على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ترتبط نسبة المعالين بنسبة السكان النشطين اقتصاديا وتقدم مؤشرا على متطلبات واحتياجات الدعم الاجتماعي وفي ظل انخفاض مستوى الخصوبة تنخفض نسبة الإعالة وهذا مبدئيا إذا استمرت نسبة الخصوبة في الانخفاض ستؤدي في النهاية إلى ارتفاع نسبة الشيخوخة ومن ثم ارتفاع نسبة الإعالة[1].

ويعد معدل الإعالة أحد أهم المؤشرات التي اعتمد عليها العديد من الباحثين لتحديد موعد انفتاح النافذة الديموغرافية، حيث يؤدي الانخفاض في نسبة الإعالة العمرية إلى جانب الزيادة في السكان في سن العمل إلى خلق فرصة لزيادة المدخرات والاستثمارات. يشار إلى هذه الظاهرة باسم نافذة الفرصة لتحقيق عائد ديموغرافي.

1-2-2-4-نسبة الدعم Support Ratio

تؤثر التغيرات في الهيكل العمري للسكان على نمو الاقتصاد لأن الناس يكسبون ويستهلكون على مستويات مختلفة على مدى حياتهم. لكن هذا التأثير يظل مؤقتًا ولا يحدث إلا عندما يتغير السكان المعالون والذين هم في سن العمل بمعدلات مختلفة. بمعنى أنه يحدث النمو الاقتصادي عندما يدعم العمال المنتجون الفعليون عددًا أقل من المستهلكين

---

(1) محمد بوحجلة، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الإحصائية خلال الفترة 2000-2011**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. المجلد 6. العدد 1. ديسمبر 2015، ص85.

الفعليين[1]. على سبيل المثال، ينتج البالغون العاملون في المجموع أكثر مما يستهلكون، بينما يستهلك الأطفال الصغار وكبار السن أكثر مما ينتجون. إن فهم ما يحدث خلال دورة الحياة الاقتصادية، والتي تختلف باختلاف الهيكل السكاني للاقتصاد، أمر ضروري لفهم قوة الفرصة الديموغرافية المحتملة للبلد. وطور الباحثون ولاسيما رونالد لي وماسون العاملون في مشروع حسابات التحويل الوطنية (NTA) التابع لمركز الشرق والغرب طريقة لتحديد تأثير دورة الحياة الاقتصادية للبلدان على مدى فترة من الزمن من خلال حساب نسبة الدعم للبلد[2]. فهي تعتبر مقياسا مفيدا جدا لتحليل التغيرات لأنها تشمل كلا من الهيكل العمري للسكان في بلد ما وأنماط الإنتاج والاستهلاك الخاصة بكل بلد والتي تشكل دورة الحياة. ويحسب العدد الفعلي للعمال أو المستهلكين في كل عمر على أنهم السكان في كل عمر مرجحين بدخل العمل أو بمستوى الاستهلاك. ينتج عن الجمع عبر العمر العدد الإجمالي للعمال أو المستهلكين الفعالين[3].

وقد عرّف بعض المؤلفون أحد العمال الفعالين بأنه «شخص يكسب متوسط دخل شخص في الفئة العمرية الأولى، في سن 30–49». على سبيل المثال، قد يكسب الشخص في الخمسينيات من عمره أكثر مقارنة بالمتوسط في الفئة العمرية (30–49) سنة وبالتالي يتم اعتباره أكثر من عامل فعال واحد. من المرجح أن يكسب الشخص في العشرينات من عمره أقل من المتوسط في المجموعة في سن الرشد، وبالتالي سيتم احتسابه على أنه أقل من عامل فعال واحد. ويحسب العدد الفعلي للمستهلكين في بلد ما بطريقة مماثلة عن طريق ترجيح السكان بمتوسط الاستهلاك في كل فئة عمرية، باستخدام متوسط العمر (30–49) سنة كمعيار مرجعي (مستهلك فعال واحد)[4].

وعليه، يتم حساب العدد الفعلي للعمال أو المنتجين في السنة t، $\mathbf{L(t)}$ على النحو التالي[5]:

$$\mathbf{L(t)} = \sum_{x=0}^{\omega} \widetilde{y}_l\,(\mathbf{x})\,\mathbf{P(x,\,t)}$$

$$(\mathbf{x}) = y_l\,(\mathbf{x},\,\mathbf{b}) \,/\, y_l\,(\mathbf{30–49},\,\mathbf{b}) \quad (1)\widetilde{y}_l$$

---

1) Ronald L. and Mason A, **Population Aging, Wealth, and Economic Growth Demographic Dividends and Public Policy**, Background Paper for the World Economic and Social Survey, Department Economic and Social Affairs, United Nations, 2 January 2007.

2) Dennis S. M, **Demographic Sweet Spot and Dividend in the Philippines The Window of Opportunity is Closing Fast**, A study commissioned by the United Nations Population Fund in Collaboration with the National Economic and Development Authority, October 2015, p 21.

3) Mason A, et al, **Support Ratios and Demographic dividends Estimates for the World**, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, Technical Paper N° 2017/1, United Nations, P P 5,6.

4) Dennis S. M, Op. Cit, p 5.

5) Mason A, et al, Op Cit, P6.

حيث

$\tilde{y}_l$ مؤشر عمر دخل العمل يساوي دخل العمل للفرد الواحد للشخص البالغ من العمر (x) نسبة إلى متوسط دخل الفرد للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و49 عاما المحسوبة في سنة الأساس b.

$P(x, t)$ هو سن السكان (x) في السنة (t). وأقصى سنوات معاشةω.

يتم حساب العدد الفعلي للمستهلكين في السنة t، $N(t)$، ويتم حسابه بطريقة مماثلة

$$N(t) = \sum_{x=0}^{\omega} \tilde{c}\,(x)\, P(x, t)$$

$$\tilde{c}(x) = c(x, b) / c(30\text{–}49, b) \quad (2)$$

حيث

$\tilde{c}(x)$ هو مؤشر الاستهلاك الذي يقيس كيفية مقارنة الاستهلاك في كل عمر مع استهلاك الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و49 عاما.

ومنه تحسب نسبة الدعم $SR(t)$، على أنها نسبة عدد المنتجين الفعالين إلى عدد المستهلكين الفعالين

$$SR(t) = \frac{L(t)}{N(t)}$$

يشير معدل النمو الإيجابي لهذه النسبة إلى أول عائد ديموغرافي أو نافذة فرصة ديموغرافية (يكون معدل النمو إيجابيا عندما ينمو عدد المنتجين بشكل أسرع من عدد المستهلكين)[1]. وتعني نسبة الدعم (0.5) أن كل عامل، في المتوسط، يدعم نفسه مع مستهلك آخر. يعني الدعم المرتفع أن كل عامل منتج فعال يدعم عددًا أقل من المستهلكين الفعالين ويحرر الموارد للادخار والاستثمار، وبالتالي خلق عائد ديموغرافي للبلد[2].

كما يمكن تعريف نسبة الدعم بأنها نسبة عدد السكان في سن العمل (25–59 سنة) إلى عدد السكان في سن الإعالة. تم حساب نسبة الدعم (SR) على النحو التالي[3]

---

1) Mason A, **Demographic Transition and Demographic Dividends in Developed and Developing countries**, January 2005, P85. https://www.researchgate.net/publication/252403184

2) Dennis S. M, Op. Cit, p 21.

3) K. Navaneetham and A. Dharmalingam, **Age Structural Transition, Demographic Dividend and Millennium Development Goals in South Asia Opportunities and Challenges**, Paper to be presented in the session 128 The contribution of the demographic transition to the achievement of the Millennium Development Goals at the XXVI IUSSP International Population Conference to be held in Marrakech, Morocco, 27 September- 2 October, 2009, p22.

$$\mathbf{SR} = \frac{W_{25-59}}{(0.9 * D_{0-24} + D_{60+})}$$

W_{25-29}السكان في سن العمل في الفئة العمرية $(25-59)$ وD_{0-24}وD_{60+}من السكان (المعالين) على التوالي في الفئة العمرية $(0-24)$و$(60+)$ بشكل عام، سيتجاوز الإنتاج الاستهلاك بين سن 25 و59 سنة.

*نسبة الدعم والعائد الديموغرافي الغرض الرئيسي من حساب نسبة الدعم هو قياس جني العائد الديموغرافي. فخلال مرحلة توزيع العائد، أي عند استمرار السكان في سن العمل في النمو، يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الدعم وتحقيق أول عائد ديموغرافي. فكل زيادة بنقطة مئوية واحدة في نسبة الدعم تؤدي إلى زيادة بنسبة 1 في المائة في الاستهلاك في كل عمر دون زيادة في حصة الاستهلاك في الناتج المحلي الإجمالي[1]. حيث يحسب العائد الأول على أنه معدل نمو نسبة الدعم، ويقيس المساهمة المباشرة للتغيرات في نسبة الدعم إلى النمو الاقتصادي. وإذا كان معدل نمو نسبة الدعم سلبيا، فإن الأثر المباشر للتغيرات في نسبة الدعم هو تقليص النمو الاقتصادي. وينشأ العائد الثاني، لأن التغيرات السكانية تؤثر على دخل العمل لكل عامل فعال ((Yl (t)/L (t))[2]. والمقياس الأمثل هو استخدام نسبة الدعم الاقتصادي التي تعرف بأنها نسبة السكان النشطين (المنتجين) إلى السكان غير النشطين (المستهلكين)[3]. حيث يقيس نسبة الدعم الاقتصادي أثر الهيكل العمري على قدرة السكان على المساهمة في الإنتاج، وذلك عن طريق تحديد الملامح العمرية للاستهلاك ودخل اليد العاملة. لذا يجب على صانعي السياسات الإسراع في التنفيذ الفعال للسياسات الاقتصادية الملائمة لزيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى التدريب والعمالة (التعليم)، وكفاءة النظام الصحي، واستدامة نظم المعاشات التقاعدية.

لإبراز أهمية المرحلة الزمنية التي يمكن فيها للبلدان زيادة فوائد نسبة الإعالة المواتية إلى أقصى حد ممكن، أدخل بعض المؤلفين مفهوم «العائد الديمغرافي» لتسليط الضوء على الطبيعة الاستثنائية لهذه الآلية[4].

---

1) Ronald L and Mason A, **What is the Demographic Dividend?** International Monetary Fund. Not for Redistribution, Finance &Development September 2006, p16. National Transfer Accounts, https//ntaccounts.org

2) Mason A, et al, Op. Cit, P7.

3) K.Navaneetham and A. Dharmalingam, Op. Cit. p22.

4) Carella A, Alain P, Op. Cit. P2.

1-2-3-العائد الديموغرافي

إن فكرة "العائد الديموغرافي" هي ظاهرة تقوم على افتراض أن النمو الاقتصادي في بلد ما مرتبط بزيادة نسبة السكان في سن العمل. فالعائد الديموغرافي هو البعد الاقتصادي للنافذة الديموغرافية، وينشأ عندما تنمو نسبة السكان العاملين بسرعة أكبر من نمو عدد الأطفال وكبار السن، على أنهم معالين[1].

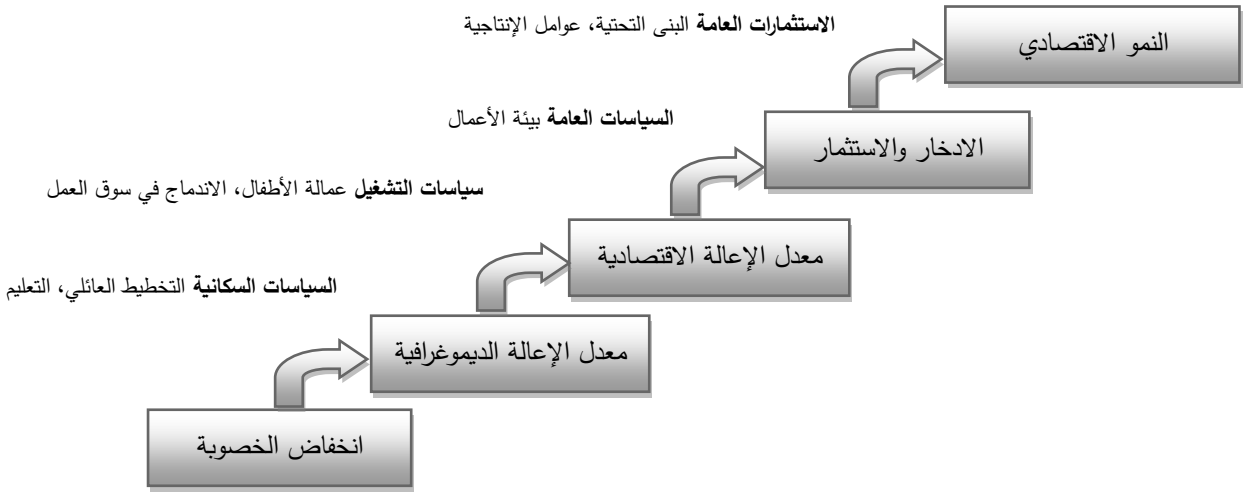
وينتج العائد الديموغرافي (المخطط رقم 2) عندما تبدأ العملية بالانخفاض المستمر في معدل الخصوبة، مما يؤدي إلى انخفاض معدل الإعالة الديموغرافية. ومن أجل خفض الخصوبة للحد من الإعالة الديمغرافية، من الضروري وجود بيئة صحية داعمة تحافظ على بقاء البالغين أو تحسنه. علاوة على ذلك، فإن الانخفاض المتوقع في الإعالة يكون أسرع مع استمرار انخفاض الخصوبة. الخطوة الثانية التي تليها هي الانتقال من انخفاض الإعالة الديموغرافية إلى انخفاض الإعالة الاقتصادية. في حين أن الأول يستند فقط إلى عمر الأفراد، أما الثاني ينظر في حالة نشاطهم الفعلي. ويعرف حساب المعدل الثاني بشكل خاص بالأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا أو أكثر من 65 عامًا (من الناحية النظرية غير نشطين) يمكنهم العمل، على العكس من ذلك، لا يعمل العديد من البالغين (من الناحية النظرية النشطين). على الرغم من سنهم، ليس لديهم نشاط مستقر مدر للدخل يسمح لهم بإعالة أنفسهم اقتصاديًا، وكذلك جميع المعالين. أما الخطوة الثالثة هي الانتقال من انخفاض الإعالة الاقتصادية إلى زيادة الادخار والاستثمار. يتيح انخفاض الإعالة الاقتصادية للأصول مجالًا للمدخرات. وعلى الرغم من وجود العديد من آليات الادخار، فإن الميل إلى الادخار وتعبئة المدخرات يتوقف على الخيارات الفردية وعلى وجود نظام مصرفي جيد التنظيم قادر على تزويد جزء كبير من السكان بخدمات مصرفية جيدة. وفي الخطوة الأخيرة يتم تحويل الاستثمارات إلى نمو. سواء كانت هذه الاستثمارات في البنية التحتية أو البحث والتطوير أو رأس المال المادي، فمن المهم أن تكون مربحة بما فيه الكفاية (اجتماعيا واقتصاديا) لتمكين المستثمرين من الحصول على أجر وضمان سداد القروض. وبالإضافة إلى ذلك، يجب عليها أن تعزز زيادة إنتاجية العوامل الأخرى (اليد العاملة) للإنتاج[2].

---

[1]) Bloom. D, Canning. D and Sevilla. J, **The Demographic Dividend A New Perspective on the Economic Consequences of Population Change**, RAND Program of Policy-Relevant Research Communication, Copyright 2003.

[2])Michel Tenikue et al, **Le dividende démographique en Afrique Premiers signes et estimation par la méthode de composition**, Renforcement de la formation démographique en Afrique francophone, Union Internationale pour l'étude Scientifique de la Population (UIESP), P3.

المخطط رقم 2: عملية مراحل إنتاج العائد الديمغرافي والسياسات الواجب النظر فيها



Source Michel Tenikueet al, Le dividende démographique en Afrique Premiers signes et estimation par la méthode de composition, Renforcement de la formation démographique en Afrique francophone, Union Internationale pour l'étude Scientifique de la Population (UIESP), P4.

ويتحقق العائد الديموغرافي في الدولة من خلال[1]

–زيادة الادخار الذي يحفز النمو الاقتصادي،

–زيادة العرض من القوى العاملة،

–تنمية رأس المال البشري من خلال تخصيص موارد أكبر لكل طفل، مما ينعكس على تحسن التعليم والصحة،

–ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض نسب الإعالة.

ويميز علماء الديموغرافيا الاقتصاديون بين "العائد الديموغرافي الأول" و"العائد الديموغرافي الثاني""، بحيث يحدث العائد الأول عندما يتجاوز معدل نمو المنتجين معدل نمو المستهلكين. أي ينشأ العائد الديمغرافي الأول ويتبدد مع تفاعل التغيرات في الهيكل العمري مع دورة حياة الإنتاج والاستهلاك. حيث ينتج الأطفال وكبار السن أقل بكثير مما يستهلكونه، في حين أن البالغين في سن العمل، يدخرون وينتجون أكثر بكثير مما يستهلكونه، مما يؤدي إلى زيادة معدل تراكم رأس المال والاستثمار المنتج والعمالة. فإذا كانت نسبة أكبر من السكان تعمل، فإن هناك إمكانية لزيادة مستويات المعيشة على نطاق

([1]) رشود بن محمد الخريف، **الهبة الديموغرافية في المملكة العربية السعودية وانعكاساتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية**، محاضرة مقدمة في الجمعية السعودية للثقافة والفنون يوم الأربعاء 28 يناير 2019، مركز الدراسات السكانية فاتن هديبان المطيري، جامعة الملك سعود. بدون صفحة.

الاقتصاد[1] .كما أن التغيرات في التركيب العمري للسكان تسفر عن عائد ديمغرافي ثان يعتمد على كيفية ارتباط تراكم الثروة بشيخوخة السكان[2]. فبعد فرضية دورة الحياة، يدخر الشخص المزيد عندما يكون في سنواته الإنتاجية لتقاعده. أي ينشأ العائد الثاني عندما يؤدي النمو الأسرع للسكان في سن العمل إلى زيادة المدخرات وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار لكل عامل على المدى الطويل.

يمكن أن يستمر العائد الديموغرافي الأول لعقود، فعلى سبيل المثال، يظهر أن العائد الأول عبر الاقتصادات حول العالم قد يمتد من حوالي **30** إلى أكثر من **90** عامًا بناءً على تقديرات لأكثر من **160** دولة[3]، في حين أن المساهمة الإيجابية للعائد الديموغرافي الأول في النمو الاقتصادي مؤقتة فقط، فبالنسبة لبعض البلدان، تشير التقديرات إلى أن مساهمة العائد الديمغرافي الأول[4] تفسر ما بين **9.2** إلى **15.5%** من نصيب الفرد من النمو الاقتصادي خلال الفترة **1960–2000**.

وعلى عكس العائد الأول، فإن العائد الثاني ليس عابرا. فالمكاسب المحتملة من العائد الديموغرافي الثاني قد تتحقق لفترات طويلة مستدامة. ويشمل العائد الثاني في الوقت الحاضر البلدان المتقدمة النمو. في المحاكاة (**simulation**) بواسطة ماسون وآخرون (**2017**)، على سبيل المثال، فإن العائد الثاني كبير وقد يمتد لأكثر من **150**عام[5]. بالإضافة إلى ذلك، فإن المساهمة في النمو الاقتصادي للعائد الديموغرافي الثاني هي أكثر أهمية بالنسبة إلى العائد الديموغرافي الأول[6].

وقد عمل كل من ماسون ولي على إضفاء طابع رسمي على العائد الديموغرافي الأول والثاني. إذا كان العدد الفعلي للمستهلكين مشار إليه بـ **N** والعدد الفعلي للمنتجين بـ **L**، فإن[7]

$$\mathbf{N}(t) = \sum \alpha(a) P(a,t)$$
$$\mathbf{L}(t) = \sum \gamma(a) P(a,t) \qquad (1)$$

---

1) Marcio Cruz, S. Amer Ahmed, **On the Impact of Demographic Change on Growth, Savings and Poverty**, Policy Research Working Paper 7805, World Bank, August 2016, P4.
2) Mason A, Op. Cit, P89.
3) Abrigo, Michael R. M. et al., **Are We Missing Out on the Demographic dividends? Trends and Prospects**, PIDS Discussion Paper Series, No. 2018-43, P7.
4)Mason, A., and T. Kinugasa, **East Asian economic development two demographic dividends**, working Paper, Economics Series N°83, June 2005.
5) Mason, A and al, OP. Cit, p32.
6) Mason, A., R. Lee, J. Xue Jiang, **Demographic dividends, human capital, and saving**, Journal of Economic Ageing, 2016 Apr,7, 106-122.
7) Mason A, Op. Cit P84.

حيث

$\mathbf{P(a,t)}$ السكان الذين تتراوح أعمارهم بين$\mathbf{t}$ و$\boldsymbol{\alpha(a)}$ و$\boldsymbol{\gamma(a)}$هممامعاملان خاصان بالعمر يعكسان المستويات النسبية للاستهلاك والإنتاج، على التوالي. الناتج لكل مستهلك فعال($\boldsymbol{Y/N}$)يتم تقديمه من خلال

$$= \frac{L(t)}{N(t)} * \frac{Y(t)}{L(t)} \qquad (2)\frac{Y(t)}{N(t)}$$

يتم تحويل المعادلة (2) من المستويات إلى معدلات النمو عن طريق أخذ اللوغاريتم الطبيعي لكلا الطرفين وأخذ المشتقة فيما يتعلق بالوقت بحيث

$$= \dot{L}(t) - \dot{N}(t) + \dot{y}(t) \quad (3)\ \dot{y^n}(t)$$

وبالتالي، فإن معدل النمو في الناتج لكل مستهلك فعال ($\dot{y^n}$) هو مجموع معدل نمو نسبة الدعم

$(\dot{y}(t))$ ومعدل نمو الإنتاج لكل عامل ($-\dot{N}(t))\dot{L}(t)$.

1-2-3-1-حساب العائد الديموغرافي

من الناحية العملية، فإن العائد الديموغرافي مهم لأنه يعني أن كل شخص في سن العمل (من حيث المبدأ، هذا يعني كل عامل) لديه الآن عدد أقل من الأشخاص في سن العمل لدعمهم، وبالتالي هناك انخفاض في ما يعرف بنسبة الإعالة، لكن عبارة «من حيث المبدأ» الواردة في الجملة أعلاه مهمة هنا لأنه بالطبع ليس كل الأشخاص في سن العمل منتجين بالفعل، وعلى وجه الخصوص، فإن كثيرا من النساء في سن العمل في معظم أنحاء العالم لا يشكلن جزءا من القوة العاملة، وهذا يعني، أنهن يضفن إلى المعالين الذين يتعين على كل عامل أن يعيلهم[1].

والعائد الديموغرافي يمثل علاقة السكان العاملين إلى السكان غير العاملين، ويحسب مؤشر العائد الديموغرافي على النحو الآتي[2]

$$\text{مؤشر العائد الديموغرافي} = \frac{\text{عدد السكان في سن العمل}(15-64)}{\text{صغار السن}(\text{أقل } 15 \text{ سنة})+\text{كبار السن}(+65)} * 100$$

[1]) Alaka M. Basu and KaushikBasu, **The Prospect for an imminent demographic dividend in Africa**, Working Paper, No. 2014/053, United Nations, March 2014, P13.

([2]) رشود بن محمد الخريف، فاتن هديبان المطيري، مرجع سابق، ص24.

وبناء على العلاقة بين السكان المنتجين وغير العاملين المستهلكين، يمكن استخدام نسبة الإعالة لتقييم الإطار الزمني لاستفادة منطقة أو بلد ما من العائد الديمغرافي. حيث تكون النسبة أقل مع نمو حجم السكان في سن العمل بشكل أسرع من حجم السكان غير العاملين.

1-2-3-2-قياس حجم العائد الديموغرافي

تتعدد منهجيات تقدير حجم العائد الديمغرافي، لكنها تستند جميعها إلى مدى مقدار إنتاج الأفراد واستهلاكهم في كل عمر، فيستخدم البعض حساب نسبة الإعالة لحساب مستويات التغيّر في الإعالة الاقتصادية أو سلوكيات الاستهلاك والإنتاج للناس من مختلف الأعمار. وتُحسب بعد ذلك نسبة الدعم، أي عدد المنتجين إلى عدد المستهلكين حسب البلد، التي تزداد أثناء فترة العائد الديمغرافي[1].

ويستخدم المحللون نُهجا لقياس حجم العائد الديموغرافي، ويدرس هذا الأخير وفق العديد من المناهج[2]، كطريقة نماذج الانحدار The Regression Method وهو نموذج يستخدم في توليد تقديرات موثوقة فيها لتداعيات السلوك الديموغرافي، ونموذج المحاكاة The Simulation Model وهي عمليات محاكاة تستند إلى بناء مجموعة من النماذج التفاعلية ذات علاقة بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الاقتصادية. ومقاربة حسابات التحويلات الوطنية[3] National Transfer Accountsتستخدم لتقديم تقديرات لمختلف النماذج العمرية لدورة الحياة الاقتصادية، بما في ذلك دخل العمل ودخل الأصول والتحويلات العامة والخاصة والاستهلاك والمدخرات، وطريقة التحلل[4] Decomposition Method نقصد بها المساهمات في التغيير، فالتحلل هو مجموعة من الطرق مصممة لتفسير الكل من خلال مكوناته الأولية، وهي تقضي بفصل مجموعة ما إلى مختلف عناصرها المكونة لها. ويمكن استخدام التحلل لفهم التغيير الاجتماعي الناتج عن المساهمات النسبية لعاملين أو أكثر من العوامل التكميلية. و

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **الاستفادة من العائد الديموغرافي، نشرة التنمية الاجتماعية**، المجلد 6، العدد2، الأمم المتحدة، الإسكوا، ص11.

(2) بعيط فاتح، **تقويم المعطيات الديموغرافية الجزائرية بتطبيق التقنيات الديموغرافية للتقديرات غير المباشرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الديموغرافيا تخصص ديموغرافيا، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، 2018، ص129.

3) Mason, Aand al, OP. Cit, p1.

4) Parfait M. Eloundou, Sarah C. Giroux, Michel Tenikue, **Comprendre le Changement Social**, Apport des Méthodes de Décomposition à l'Etude du Dividende Démographique, Aout 2017, P12.

برنامجDemDiv[1]، هو أداة نمذجة، والذي يعرض العائد الديموغرافي لبلد ما، وأن تكون أداة يمكنها إبلاغ صانعي السياسات بالفوائد المحتملة للعائد الديموغرافي. وذلك يعتمد على قدرة الدولة على استغلال العائد الديموغرافي من خلال تصميم سيناريوهات متعددة لإظهار كيف يمكن تأثير الاستثمارات السياسية في تنظيم الأسرة، التعليم، والاقتصاد وأن تولد عائدا ديموغرافيا غير ممكن في ظل الوضع الراهن.

2-الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، محدداته وطرق قياسه

يعتبر النمو الاقتصادي من بين المواضيع التي حظيت باهتمام العديد من الاقتصاديين لأنه يعطي الاتجاه والمسار للاقتصاد الوطني. حيث أن من أهم الأهداف التي تسعى الحكومات في مختلف دول العالم، سواء المتقدمة منها أو النامية، إلى تحقيقها هو تحسين المستوى المعيشي لأفرادها وزيادة رفاهيتهم، وهذا لا يتم إلا في إطار تحسن الأداء الاقتصادي لهذه الحكومات أو المجتمعات عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة. وهنا يبرز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر هام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية للبلدان. ووفق هذا السياق سوف يتم التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي، محدداته وطرق قياسه.

2-1-مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي وهذا باختلاف المفكرين الاقتصاديين، ومنه نذكر بعض التعاريف التي جاءت حول النمو الاقتصادي.

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني[2].

ويعرف كيزنيز (Kuznets) النمو الاقتصادي كما يلي" هو بالأساس ظاهرة كمية وعلى هذا يمكن تعريف النمو الاقتصادي لأي أمة بأنه الزيادة المستمرة للسكان وناتج الفرد"[1]. وحسب (Jean-Luc Gaffard) يعتبر النمو الاقتصادي "ظاهرة اقتصادية بين الزيادة المنتظمة في الإنتاج، نمو السكان ونمو الإنتاجية من خلال التطور التقني"[2].

---

[1]) Moreland, S., E.L. Madsen, B. Kuang, M. Hamilton, K. Jurczynska and P. Brodish. 2014. **Modeling the Demographic Dividend Technical Guide to the DemDiv Model**. Washington, DC Futures Group, Health Policy Project, P7.

([2]) طلباوي الحوسين، **أثر النمو الاقتصادي، معدلات التمدرس والتغطية الصحية على الولادات في الجزائر من 2000 إلى 2015**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 29، جوان 2017، ص143.

يعرف أيضا النمو بأنه "الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط مجرد حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل يعني أنه لابد أن يتفوق معدل النمو الاقتصادي على معدل نمو السكان، حيث أن الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد، ومنه فإن

معدل نمو الاقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – معدل النمو السكاني

لذلك يتعين على الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة عن معدلات النمو الاقتصادي، وخاصة الدول النامية، أن تسعى إلى الاهتمام لمعالجة قضية التزايد السكاني.

2-2-محددات النمو الاقتصادي

يتوقف تحقيق النمو الاقتصادي على توفر مجموعة من العوامل المرتبطة بعملية الإنتاج في ذاتها، إضافة إلى توفر مناخ استثماري، سياسي يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي. فإن تحقيق النمو الاقتصادي يتوقف أساسا على توفير العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي. فمن حيث العمل يعتبر عنصر من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج، فزيادة عنصر العمل يتوقف على زيادة عدد السكان النشطين اقتصاديا، وعلى إنتاجية العامل الواحد. بالإضافة إلى أن تحسين نوعية عنصر العمل عن طريق التعليم والتدريب يزيد من إنتاجيته. وعلى الرغم من وجود خلاف حول طبيعة ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي، إلا أنه من الملاحظ أن هناك دول مازالت تعاني من المعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي رغم ما لديها من فائض في القوة العاملة، وهذا يستوجب وجود نظام اقتصادي قادر على استيعاب وتوظيف هذه العمالة الزائدة من أجل إحداث تأثير إيجابي على النمو. أما فيما يتعلق برأس المال، الذي يمكن تعريفه على أنه مجموع السلع التي تتوفر لمجتمع في وقت معين، والذي يعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادي الذي يساعد

([1]) بهلولي فيصل، **واقع النمو السكاني وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1990-2019)**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، جوان 2002، ص230.

([2]) شريفي براهيم، **علاقة النمو الديموغرافي بالنمو الاقتصادي وسياسات مواجهة آثاره على سوق الشغل الجزائرية: دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1973-2010**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد وإحصاء تطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2013، ص20.

([3]) شريفي براهيم، بلحضري عبد الرزاق، عبد الهادي مداح، **دراسة قياسية للعلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي-جامعة المسيلة-المجلد 03. العدد 01، ص21.

على تحقيق التقدم التقني، كما أن زيادة فرص الاستثمار تساهم في زيادة الإنتاجية مما يؤدي هذا إلى المساهمة في توفير فرص العمل. وقد اعتبر "أدم سميث" أن توفر رأس المال (الآلات) ضروري لتقسيم العمل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. كما يسمح التقدم التقني، كتنظيم جديد للإنتاج بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة مع الإبقاء على نفس الكمية من عناصر الإنتاج، وحدوث تقدم تقني حتما سيؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي[1].

2-3-قياس النمو الاقتصادي

إن قياس النمو الاقتصادي ومعرفة التغير النسبي الذي يطرأ عليه من فترة إلى أخرى يتم بعدة طرق. وعلى الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو، يبقى المؤشر الأكثر انتشارا في قياسه هو الناتج المحلي الإجمالي "PIB" (**Produit Intérieur Brut**) وهذا الأخير يعد مقياسا لتقييم الأداء الاقتصادي للدول، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه قيمة لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية محددة[2]، عادة ما تكون سنة واحدة. كما يعبر الناتج المحلي عن الدخل الكلي لمجموعة الأفراد داخل المجتمع، ونعبر عن معدل النمو الاقتصادي رياضيا بالعلاقة التالية[3]

$$= \frac{PIB_r^t - PIB_r^{t-1}}{PIB_r^{t-1}} TC_r^t$$

حيث

TC_r^t : معدل النمو الحقيقي

PIB_r^t الناتج الإجمالي الحقيقي في الفترة t

إن تحقيق النمو الاقتصادي يتوقف على خلق فرص العمل، فالعلاقة بين النمو الاقتصادي وفرص العمل علاقة سببية. حيث لا تزال مسألة التشغيل خاصة بالنسبة للشباب ومسألة النمو الاقتصادي القوي والمستدام، مسألة حاسمة بالنسبة للدول. وكثيرا ما تكون مشكلة التشغيل (التوظيف) مرتبطة بالتركيبة العمرية للسكان. ومن الطبيعي أنه مع وجود موارد بشرية مؤهلة وكفؤة يعجل بالنمو الاقتصادي، وهذا لا يكون إلا بخلق فرص العمل. وعكس ذلك، إذا لم يتم توفير فرص العمل تحدث البطالة بسبب تدهور العلاقة بين النمو السكاني وبين النمو الاقتصادي. مما يترتب عن ذلك عدم وجود

---

(1) صابة مختار، **الاستثمار في رأس المال البشري وأثاره على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2009)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص7.

(2) منظمة العمل الدولية، مرجع سابق، ص15. www.ilo.org/arabstates

(3)طلباوي الحوسين، مرجع سابق، ص146.

توازن بين المعروض من القوة العاملة التي تسعى إلى الحصول على فرص عمل مناسبة، وبين الإمكانات والقدرات الاقتصادية لهذه الدول اللازمة على استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل وخلق العدد الكافي والمطلوب من فرص العمل لهم.

لهذا ارتأينا أن نتطرق ونركز في موضوع دراستنا على بعض المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بعلاقة الهبة الديموغرافية بالنمو الاقتصادي والتي تتمثل في التشغيل (سوق الشغل) والبطالة والفئة النشيطة (59-15) سنة.

3-التشغيل والبطالة مفاهيم مرتبطة بسوق الشغل وسوق العمل

لقد شغلت مسألة البطالة والتشغيل حيزا كبيرا من اهتمام الكثير من المفكرين والباحثين في عدة مجالات منها الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، واختلفت الرؤى فيما بينهم في محاولة تفسير الخلل القائم في سوق الشغل، وإيجاد الحلول الممكنة لمعالجتها وعلى الأقل التخفيف من حدتها، لأن استمرار تلك الإشكالية أصبح أكبر تحدي يهدد استقرار الكثير من الدول، خاصة وأنها تمس فئة الشباب الذين يدخلون سوق العمل.

ولذا أصبحت قضية التشغيل والبطالة تكتسي أهمية بالغة لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية على الفرد والمجتمع. حيث أن الاهتمام بتشغيل القوة العاملة يعد مطلبا ضروريا لأفراد المجتمع، في حين تعتبر البطالة واحدة من أكبر المشكلات التي تواجه الشباب في الوقت الحالي. وعليه فإن الاهتمام بدراسة مشكلة البطالة والتشغيل بوصفهما أحد أهم مشكلات المجتمعات المعاصرة يعد أمرا على جانب كبير من الأهمية. حيث إن أهمية المعرفة بالمفاهيم الخاصة بالتشغيل والبطالة، ومؤشرات سوق الشغل تحتل مكانة خاصة في الفهم الجيد لديناميكية اختلال سوق الشغل.

وعليه من الضروري التطرق إلى مفهوم سوق الشغل، لكن لابد من التمييز بين مفهوم سوق الشغل ومفهوم سوق العمل، سوق الشغل يتمثل في توفير مناصب الشغل، فجانب الطلب يتمثل في مجموع القوة العاملة الباحثون عن مناصب الشغل، بينما جانب العرض يتمثل في المؤسسات الراغبة في توظيف الأفراد والتي تعرض مناصب الشغل. أما سوق العمل فهو السوق الذي تباع فيه خدمات العمل وتشترى، حيث يمثل جانب الطلب فيه المؤسسات التي تبحث عن خدمات العمل وقطاع الأعمال، بينما يمثل جانب العرض القوة العاملة (العمال والبطالون) [1].

([1]) عبد الرزاق جباري، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف 1- مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، 2015، ص20.

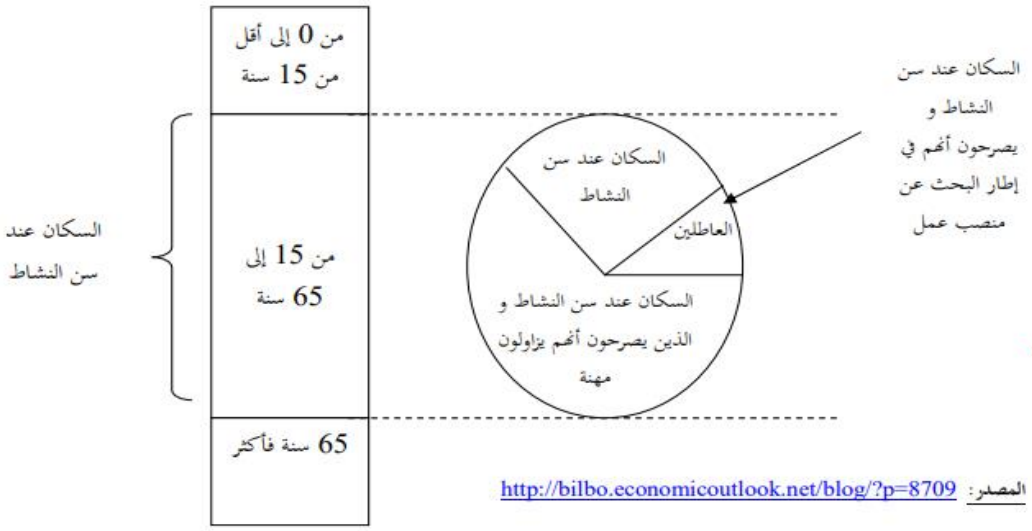
ويعبر سوق العمل عن ذلك المجال الذي يتفاعل فيه الطلب والعرض على الشغل. فالطلب على العمل (يعني عرض لمناصب الشغل من طرف المؤسسات) وعرض العمل (يعني الطلب أو الباحثين على الشغل)، فعرض العمل يتمثل في تلك القوى البشرية الذين لديهم الرغبة والاستعداد للعمل، بالإضافة إلى بلوغهم السن القانوني. أما جانب الطلب على العمل فيتمثل في المؤسسات التي توفر مناصب الشغل وترغب في التوظيف.

3-1-التركيب الاقتصادي للسكان

تحظى دراسة التركيب الاقتصادي للسكان باهتمام كبير من قبل الباحثين في مختلف التخصصات، فدراسة التركيب الاقتصادي تعد من العناصر المهمة في دراسة التركيب السكاني فيمكن من خلال دراسته إبراز ملامح النشاط الاقتصادي وأهمية عناصره من خلال التطرق إلى نسب العمالة وحجمها وأهميتها وخصائصها ومعرفة معدلات التعطل وتوزيعها حسب العمر والنوع وغير ذلك. كما تتضح أهمية دراسة التركيب الاقتصادي للسكان في تحديد حجم القوة العاملة في المستقبل اعتمادا على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان، علاوة على ما له من أهمية في التخطيط للتنمية.

فعند دراسة السكان ذوي النشاط الاقتصادي يتطلب التمييز بينها وبين الفئات العمرية الأخرى (المعالة)، ومن ثم يمكن قياس هذه الفئة النشيطة ومقارنتها بإجمالي السكان.

المخطط رقم 3: القوة البشرية والفئة النشيطة



المصدر: دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-2013، ص16.

3-1-1-السكان ذو النشاط الاقتصادي

يعرف السكان النشطين اقتصاديا على "أنهم الأفراد الذين يشتركون في تقديم العمل لإنتاج السلع الاقتصادية والخدمات ويتضمن ذلك ليس فقط العاملين وقت إجراء التعداد، بل كذلك المتعطلين أي القادرين على العمل والباحثين عنه، وإذا وجد فرد يسهم بطريقة أو بأخرى لمجهود إنتاجي للمجتمع فإنه يمكن تصنيفه ضمن الأشخاص ذوي النشاط الاقتصادي وإلا اعتبر ضمن الأفراد المعولين"[1].

وعادة يصنف السكان إلى فئتين رئيستين كما يتضح من المخطط رقم (4)، تمثل الفئة الأولى السكان في سن العمل أو داخل القوة البشرية أما الفئة الثانية فتشمل السكان خارج سن العمل أو خارج القوة البشرية، وهم الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، بينما يتألف سكان الفئة الأولى أو القوة البشرية من فئتين سكانيتين متميزتين هما فئة السكان النشطين اقتصاديا وفئة السكان غير النشطين اقتصاديا وهم السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر ولا يعملون ولا يبحثون عن عمل وغير متاحين للعمل وغير قادرين على العمل وتنقسم القوة البشرية إلى قسمين:

3-1-1-1-السكان النشطين اقتصاديا

تضم كل الأفراد الذين يمكن أن تستغل قوتهم سواء البدنية أو العقلية في العمل والإنتاج. بمعنى أن القوة البشرية تضم الذين يعملون فعلا والذين يمكن لهم أن يعملوا نظرا لأنهم في أعمار العمل والإنتاج أو كانوا متعطلين عن العمل وإن كانوا يرغبون فيه. ويلاحظ أن السن التي تحدد بداية قوة العمل تختلف من دولة إلى أخرى[2]، ذلك تبعا لقوانين العمل والظروف الاقتصادية. فيمكن أن يكون سن هذه الفئة بين 16 و60 سنة أو 15 و65 سنة أو بين 15 و59 سنة.

ويعرف أيضا على أنهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين (15-64) سنة ويمثلون العرض المتاح من العمل لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية أثناء فترة الإسناد الزمني، والذين يعملون (مشتغلون) أو يبحثون عن عمل (متعطلون) أي[3]السكان النشطين = المشتغلون (النشطين فعلا) + المتعطلون (العاطلون عن العمل).

3-1-1-2-السكان غير النشطين اقتصاديا

هم السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر غير المصنفين ضمن القوة العاملة (غير مشتغلين أو متعطلين) ولا يمثلون العرض من العمل اللازم لإنتاج السلع أو الخدمات الاقتصادية، وذلك لكونهم لا يعملون أو لا

---

(1) أبو عيانة فتحي محمد، **دراسات في علم السكان**، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص235.
(2) أحمد على إسماعيل، **أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثامنة، 1997، ص ص168-169
(3) الهيئة العامة للإحصاء، **دليل التعريفات والمصطلحات الإحصائية**، ديسمبر 2018، ص84. www.stats.gov.sa

يبحثون عن عمل أو غير قادرين على العمل أو غير مستعدين للالتحاق به خلال فترة الإسناد الزمني، مثل طلبة المدارس والجامعات، وربات البيوت، والمتقاعدون دون سن 64 سنة الذين لا يعملون، والأفراد غير القادرين على العمل، والأفراد الذين لا يرغبون في العمل ولا يبحثون عنه، ونزلاء السجون، والمرضى، وغيرهم ممن لا يعملون لأسباب أخرى[1].

وثمة تقسيم آخر فيما يتعلق بالسكان في سن العمل (داخل قوة العمل) وهم بصفة عامة البالغون من السكان العاملين فعلا في وقت عمل الإحصاء، والسكان المتعطلون الذين يمكن تقسيمهم إلى متعطلون سبق لهم العمل ومتعطلون لم يسبق لهم العمل. أما بالنسبة للسكان المشتغلون يمكن تصنيفهم حسب الحالة العملية إلى أصحاب العمل، أصحاب عمل يعملون لحسابهم وهم أصحاب الحرف والمهن المستقلة، عاملون بأجر، يعملون لدى الغير بدون أجر، يعمل لدى الأسرة بدون أجر، متعطل، ومستغني عن العمل كملاك العقارات والأراضي الزراعية أو الذين لهم معاش ثابت ولا يعملون ولا يرغبون في العمل[2].

أما السكان خارج القوة البشرية وهم الأفراد غير القادرين على العمل والذين لم يبلغوا بعد سن العمل وتتمثل في فئة الأطفال الأقل من 15 سنة وفئة كبار السن (الشيوخ) والذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة. وعلى هذا الأساس يعتبر الأفراد خارج القوة البشرية أو قوة العمل على أنهم أفراد معالون لأنهم يستهلكون أكثر مما ينتجون وبالتالي يمثلون عبء الإعالة الاقتصادية على الأفراد داخل قوة العمل.

أما حسب المكتب الدولي للعمل (BIT) يتم تعريف السكان النشطين اقتصاديا (القوة البشرية) على أنهم يشمل كل الأشخاص الذين مارسوا نشاطا اقتصاديا تجاريا خلال ساعة على الأقل أثناء الأسبوع المرجعي (حتى و لو صرحوا أنهم بدون عمل)، أو يبحثون عن عمل أو يؤدون الخدمة الوطنية[3].

حسب الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)[4] تم تعريف السكان النشطين اقتصاديا

([1]) نفس المرجع، ص85.

([2]) أحمد علي إسماعيل، مرجع سابق، ص169.

([3]) بن النوي عائشة، **انعكاسات الانتقال الديموغرافي على الفئة النشيطة في الجزائر للفترة ما بين 1992-2008**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في الديموغرافيا، تخصص التنمية والسكان، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة01، 2018، ص56.

[4]) Office National des Statistiques (ONS), **Rétrospective Statistique 1970-2002**, Edition 2005, P48.

*السكان النشطون (**Population active**) وهي تلك الفئة التي تضم كل من السكان المشتغلين وكذا الذين يبحثون عن عمل.

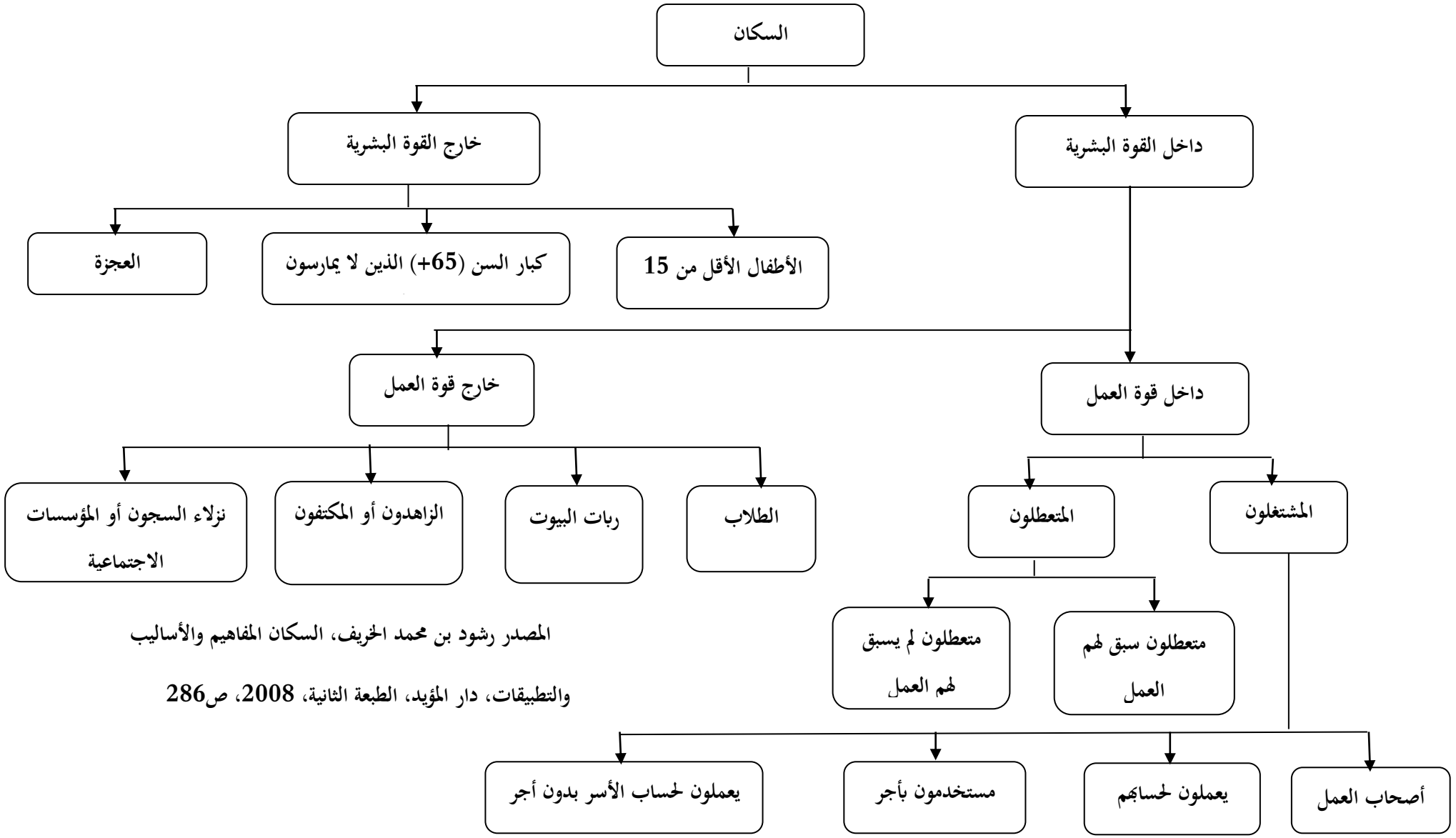
أ–الباحثون عن عمل (**STR1**) وهو كل فرد في سن العمل يبلغ **16** سنة فأكثر، ولا يعمل في تاريخ التعداد، أو اشتغل أثناء الفترة المرجعية ويبحث عن عمل.

ب–الباحثون عن عمل (**STR2**) وهو كل فرد في سن العمل يبلغ **16** سنة فأكثر، لا يعمل في تاريخ التعداد، ولم يعمل أي عمل من قبل ويبحث عن عمل.

*السكان المشتغلون (**Population Occupé**) هو ذلك الشخص (مهما كان سنه) الذي يمارس عملا أو يقوم بأي نشاط خلال فترة زمنية وهي فترة الاستقصاء.

ويمكن تلخيص ما تطرقنا إليه في الشكل التالي

المخطط رقم 4: الهيكل العام للقوة العاملة



المصدر رشود بن محمد الخريف، السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات، دار المؤيد، الطبعة الثانية، 2008، ص286

3-1-2-معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي

تعد معدلات النشاط الاقتصادي أو الإسهام في قوة العمل من الأمور المهمة لتأثيرها وتأثرها بالعديد من العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى ارتباطها بمستوى التنمية، فهي تعتبر أحد المؤشرات لفاعلية الموارد البشرية ودرجة إسهامها في الاقتصاد الوطني. كما أن انخفاض معدلات المشاركة الاقتصادية يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإعالة، مما يؤثرً سلبا على معدلات الادخار[1]. لذا يعد قياس معدل المشاركة في قوة العمل من المؤشرات المهمة في دراسات القوى العاملة، فهو يشكل جانبا أساسيا لرسم خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

ويمكن حساب معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي ويطلق عليه بمعدل المشاركة. ويمكن حساب نوعين من معدلات المشاركة في قوة العمل

أ-معدل النشاط الاقتصادي الخام ويمثل النسبة المئوية لقوة العمل إلى إجمالي السكان في مختلف الأعمار[2].

$$\text{معدل النشاط الخام} = \left(\frac{\text{عدد أفراد قوة العمل}}{\text{السكان إجمالي}}\right) * 100$$

هذا التعريف يعطي فكرة عن حجم السكان الذين يقومون بالعمل الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في المجتمع. غير أن هذا المعدل لا يعبر بدقة عن الإسهام الحقيقي للنشاط الاقتصادي للسكان، لأنه يأخذ جميع أفرد المجتمع (الذين لا يسمح لهم القانون بالعمل)، لذا يتم اللجوء إلى استخدام مقياس أكثر دقة وهو معدل النشاط الاقتصادي المنقح أو الصافي.

ب-معدل النشاط الاقتصادي الصافي أو المنقح وهو يقيس نسبة قوة العمل إلى القوة البشرية، أي أنه يمثل النسبة المئوية للقوة العاملة إلى إجمالي السكان في سن العمل[3] ويحسب كالاتي

$$\text{معدل المشاركة في قوة العمل المنقح} = \left(\frac{\text{أفراد في قوة العمل}\left(\text{المشتغلون}+\text{المتعطلون}\right)}{\text{السكان في سن العمل}(\mathbf{15-64})\text{سنة}}\right) * 100$$

وللوصول إلى معدلات أكثر دقة من المعدل الخام فإن الأمر يتطلب معرفة نسبة العاملين إلى مجموع السكان حسب كل فئة عمرية ونوعية وهذا ما يعرف بمعدل النشاط الاقتصادي العمري النوعي، وهو عبارة عن النسبة المئوية لقوة

---

(1) رشود بن محمد الخريف، **السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات**، دار المؤيد، الطبعة الثانية، 2008، ص293.
(2) أبو عيانة فتحي محمد، **جغرافية السكان أسس وتطبيقات**، دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية-جمهورية مصر العربية،2019، ص314.
(3) رشود بن محمد الخريف، مرجع سابق، ص297.

العمل لفئة عمرية معينة ولنوع معين إلى إجمالي عدد السكان لنفس الفئة العمرية ونفس النوع خلال فترة زمنية معينة[1]. ويعتبر هذا المعدل أكثر المعدلات واقعية ودقة في تحديد حجم المساهمة الإنتاجية لقوة العمل، حيث يختلف الإسهام في النشاط الاقتصادي من فئة عمرية إلى أخرى. كما يحسب هذا المعدل للذكور والإناث كل على حدة.

إن السن والجنس هما المتغيران الأساسيان لوصف أي مجتمع نشيط في زمن محدد، فالتوزيع العمري يسمح لنا بمعرفة السن الأدنى للدخول في مجال النشاط، فمثلا بالنسبة للجزائر فسن العمل قانونيا يبدأ عند سن 16 سنة وأما سن التقاعد محدد ب 60 سنة.

كما هناك عدة عوامل تؤثر في معدل النشاط من بينها[2]

–التشريعات والقوانين التي تحكم السن القانوني للعمل المسموح به والمدة الإجبارية للتعليم (سن التعليم الإلزامي).

–القوانين التي تحكم سن التوقف عن العمل (سن التقاعد العادي والمسبق).

–مدى مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي.

–الظرف الاقتصادي وما يتميز به من ركود وانتعاش.

–نظام التأمين الاجتماعي على البطالة.

–معدل الزيادة الطبيعية للسكان وتطور مؤشر أمل الحياة.

3-1-3-نسبة العمالة إلى السكان Employment to population ratio[3]

وهي نسبة العاملين من إجمالي السكان، وتعد العمالة واحدة من الفئات الثلاثة التي يشملها إطار قوة العمل (البطالة، العمالة، وغير النشطين اقتصاديا)، وتشمل فئة العاملين أي شخص يعمل ولو لمدة ساعة واحدة قبل المسح، كما تشمل الأشخاص الغائبين عن العمل بشكل مؤقت، يمكن حساب مؤشرين لنسبة العمالة إلى السكان

•نسبة العمالة إلى إجمالي السكان يتم حساب هذا المؤشر بقسمة عدد العاملين على إجمالي السكان في مختلف الأعمار، ويمكن حساب هذا المعدل حسب خصائص الأفراد مثل النوع، وفئات العمر.

---

(1) رشود محمد بن الخريف، **معجم المصطلحات السكانية والتنموية**، إصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية، الرياض،2010، ص194.
(2) البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس. ص181.
(3) الهيئة العامة للإحصاء، مرجع سابق، ص91.

$$\text{نسبة العمالة إلى السكان} = \left(\frac{\text{الأفراد المشتغلون}}{\text{إجمالي السكان}}\right) * 100$$

•نسبة العمالة إلى السكان في سن العمل يتم حساب مؤشر نسبة العمالة إلى السكان في سن العمل بقسمة عدد العاملين في سن العمل على إجمالي السكان في سن العمل، ويمكن حساب هذا المعدل حسب خصائص الأفراد مثل النوع، وفئات العمر.

$$\text{نسبة العمالة إلى السكان في سن العمل} = \left(\frac{\text{الأفراد المشتغلون}}{\text{السكان في سن العمل}}\right) * 100$$

ويستخدم هذا المعدل كمؤشر على قدرة اقتصاد البلد على خلق فرص العمل، كما يحظى أيضا بأهمية كبيرة في بعض الدول توازي أهمية مؤشر معدل البطالة. إلا أنه في حالة ارتفاع هذا المؤشر لا يدل على وضع اقتصادي مريح للعاملين وذلك راجع إلى عدم توفير فرص العمل.

3-1-4-الإعالة الاقتصادية Economic Dependency Ratio[1]

هو نسبة عدد السكان غير النشطين اقتصاديا إلى السكان النشطين اقتصاديا

$$\text{معدل الإعالة الاقتصادية} = \left(\frac{\text{عدد السكان غير النشطين اقتصاديا}}{\text{عدد السكان النشطين اقتصاديا}}\right) * 100$$

يحدد هذا المؤشر عدد الأفراد الذين يعيلهم الفرد العامل (سن العمل) من الأفراد غير العاملين والذين هم تحت سن الـ (15) سنة وفوق سن الـ (65) سنة. حيث كلما زاد معدل الإعالة الاقتصادية، يعني ذلك أن هناك عدد أكبر من الأفراد يجب أن يعالوا بواسطة كل فرد في سن العمل، والعكس كلما قل معدل الإعالة كلما انخفض عبء الإعالة الواقع على كل فرد في سن العمل.

وعليه إذن، تدل نسبة الإعالة الاقتصادية المرتفعة على وجود مشكلات اقتصادية واجتماعية، حيث كلما ارتفع معدل الإعالة الاقتصادية، أدى ذلك إلى تناقص نصيب الفرد من الدخل، ومن ثم ينخفض الادخار وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، ومن ثم تراجع النمو الاقتصادي.

---

(1) مختار محمد مختار الحسانين، **التركيب الاقتصادي للسكان بمحافظة الدقهيلة دراسة في جغرافية السكان**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الأداب من قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، جامعة أسيوط، 2017، ص188.

3-2-البطالة

تعد ظاهرة البطالة من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية عالمية. فهي تعتبر إحدى المشكلات المزمنة التي تعاني منها الدول المتقدمة وخاصة الدول النامية. فنلاحظ أن زيادة حجم البطالة يتزامن مع مشكلة الزيادة السكانية والمشكلة الاقتصادية. فعلاج مشكلة البطالة المتفاقمة يعد مطلبا مهما، ويأتي من الإلمام المتعمق بأسبابها في إطار نظرة شمولية لأبعادها وأنماطها وآثارها، تحد من حجمها الحالي وتقلل من إمكانية الزيادة في المستقبل.

وعليه، كانت ولا تزال قضية البطالة وعلاقتها بالمشكلة السكانية محور اهتمام العديد من المفكرين والباحثين والسياسيين، وذلك منذ عقود ماضية ومن بينهم اللورد 'جون مينارد كينز' فكان الشغل الشاغل لنظريته التي أسسها عام 1936 هو المشكلة السكانية وعلاقتها بالبحث عن العوامل المسببة للبطالة[1].

3-2-1-مفهوم البطالة وقياسها

3-2-1-1-تعريف البطالة

لقد تعددت التعاريف حول البطالة سواء من قبل الباحثين الاقتصاديين، أو المنظمات الدولية. ويقصد بالبطالة التوقف لجزء من قوه العمل في الاقتصاد رغم توفر القدرة والرغبة في العمل، وتنتج البطالة عادة من اختلال سوق العمل ويحدث ذلك عندما يزيد عرض العمل عن الطلب على العمل. وتفرض البطالة تكاليف اقتصادية واجتماعية عندما لا يستطيع الاقتصاد توليد قدر كافي من فرص العمل لكل من هو قادر ويرغب في العمل، فتؤدي إلى إهدار طاقة بشرية كبيرة من أفراد المجتمع مما يؤدي إلى احتمال حدوث جرائم واضطرابات سياسية[2].

كما يشير مصطلح البطالة عند الاقتصاديين إلى فائض عرض العمل عن الطلب، وهذا عند مستو أجر معين يسمى بالأجر المقبول وهو عبارة عن معدل أجور يكون عنده الأشخاص موافقين على العمل[3].

أما حسب منظمة العمل الدولية (ILO) تعرف البطالة بأنها " الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و59 سنة الراغبين في العمل عند الأجر السائد ويبحثون عنه ولا يجدونه"[1]. كما تعرف العاطلون عن العمل (التعريف الموحد)

---

(1) رمزي زكي، **المشكلة السكانية وخرافات المالتوسية الجديدة**، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب-الكويت، 1984، ص114.

(2) صندوق الأمم المتحدة للسكان، **تحليل الوضع السكاني في العراق 2012**، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، 2012، ص124.

(3) عوام نسرين وآخرون، **دراسة تحليلية وقياسية لأثر النمو الاقتصادي والنمو السكاني على ظاهرة البطالة في الجزائر (2000-2018)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد2، ديسمبر 2020، ص148.

الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا الذين لم يكونوا يعملون، ويرغبون في العمل، كانوا متاحين للعمل وكانوا يبحثون عن عمل خلال الأسبوع المرجعي[2]. وقدوضعت منظمة العمل الدولية(ILO) شروطاً أساسية لتحديد مفهوم العاطل "بأنه كل فرد قادر على العمل ويبحث عنه بنشاط، إلا أنه لا يعمل أكثر من ساعة واحدة أثناء اليوم"[3].

أما تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل (BIT) تعرف كما يلي[4] تتكون فئة العاطلين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم أو أسبوع معين ضمن إحدى الفئات التالية:

–بدون عمل أي أنهم لا يقوموا بأي عمل خلال الفترة المرجعية. وقد حددت بالأسبوع السابق للمقابلة.

–متاح للعمل (مستعدين وقادرين) وهم مستعدين للقيام بالعمل في حالة توفره.

–يبحثون عن العمل من خلال القيام بخطوات محددة وإجراءات البحث عن عمل مأجور خلال فترة معينة.

ويعرف المكتب الدولي للعمل (BIT) "البطال (Chômeur) بأنه ذلك الشخص الذي بلغ سن العمل أو أكثر، لكنه لم يعمل لساعة واحدة وهو جاهز للعمل (Disponible) ويرغب فيه واتخذ الإجراءات اللازمة للبحث عن العمل في مدة لا تقل عن الشهر لكنه لم يجده"[5].

أما فيما يخص تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) فتعرف كما يلي[6] يعتبر الشخص عاطلا عن العمل إذا توافرت فيه المواصفات التالية

–أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 و64 سنة).

–لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.

–أن يكون في حالة بحث عن العمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.

([1]) ابن جلول خالد وآخرون، **دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر للفترة (1985-2016)**، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 7، 2019، ص18.

[2]) International Labour Organization (ILO), **Regional Report on Jobs and Growth in the North Africa 2020,** September 2021, P16.

([3]) عبد الباسط عبد المعطي، **الدولة والمجتمع المدني في قطر**، إصدارات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص59.

([4]) دحماني محمد أدريوش، مرجع سابق، ص31.

([5]) صالي محمد، **تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، 2016، ص39.

([6]) الديوان الوطني للإحصائيات، **النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة**، الجزائر، العدد 514، 2008، ص07.

–أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

يقوم الديوان الوطني للإحصاءات بعمل مسح سنوي بالعينة لتقدير حجم البطالة وبيان الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتعطلين عن العمل. ويجري هذا المسح مرة في السنة.

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ينقسم العاطلون عن العمل إلى قسمين

- **STR1 هم الأشخاص الذي هم بدون عمل ويبحثون عنه، كما أنهم كانوا يشتغلون من قبل.**
- **STR2هم الأشخاص الذين هم بدون عمل ويبحثون عنه، لكنهم لم يشتغلوا أبدا من قبل.**

حيث أنSTR= TRE1 + STR2

أما المتعطلون عن العمل هم السكان في سن العمل، والقادرون على العمل، ويبحثون عنه، ولكنهم لا يجدونه.

وبناء على ما سبق، يمكننا القول أن البطالة هي عدم وجود عمل للباحثين عنه والراغبين فيه، بمعنى أن البطالة هي عدم تمكن الاقتصاد الوطني من توفير فرص العمل لمن هم في سن العمل.

3-2-1-2-قياس البطالة

يعتبر قياس البطالة كأحد أهم المؤشرات التي تساعد على صياغة ورسم البرامج الاقتصادية، فهو مؤشر يدل على الأداء الاقتصادي، بالإضافة إلى أن قياس البطالة تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف المعايير المعتمدة في ذلك. وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي[1]

–الفئة العمرية المستخدمة في التعريف وذلك لتباين السن المحددة لقياس السكان النشطين اقتصاديا.

–الفترة الزمنية للبحث عن العمل.

–كيفية التعامل إحصائيا مع الخريجين الجدد، والأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.

–التباين في مصادر البيانات المستخدمة في قياس البطالة وطرق جمعها.

([1]) عبد الرزاق جباري، مرجع سابق، ص14.

وعليه فإن معرفة حجم وأبعاد مشكلة البطالة يتطلب منا قياس البطالة ويتم ذلك من خلال ما يسمى بمعدل البطالة **Unemployment Rate** وهو عبارة عن نسبة الأشخاص العاطلين إلى إجمالي القوة العاملة (السكان النشطين)، ويعبر عنه رياضيا بالصيغة التالية[1]

$$U_R = \frac{U}{U+E} * 100 = \frac{U}{LF} * 100$$

حيث

U_R معدل البطالة

LF يمثل مجموع الأشخاص في سن العمل يشتغلون (**E**) أو يبحثون عن عمل (**U**)

U عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف (**BIT**)

E عدد المشتغلين

ويقاس معدل البطالة عادة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد الأفراد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} * 100$$

ونقصد بالفئة النشطة الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين على العمل والراغبين فيه سواء كانوا يشتغلون أو لا يشتغلون، يعني أن الفئة النشطة = المشتغلين + العاطلين. ويقصد بالمشتغلين كل من يشتغل عملا سواء دائم أو جزئي حتى وإن كان يعمل ساعة أو ساعتين في اليوم. أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدونه.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم الأفراد دون سن معينة ولا يسمح لهم القانون بالعمل، كالأفراد دون سن **15** أو **16** سنة وذلك حسب السن القانوني لكل بلد. كذلك الأفراد فوق سن معينة وهم الأفراد الذين في سن التقاعد (**60** أو **65** فما فوق). بالإضافة إلى أفراد من فئات معينة الغير القادرة على العمل لأسباب مختلفة

([1])دحماني محمد أدريوش، مرجع سابق، ص37.

كالمرضى، المعوقين، العجزة وطلبة المدارس والجامعات (حالة نادرة نجد في بعض الأحيان فئة قليلة من الطلبة يعملون من أجل مساعدة عائلتهم إذا كانت ظروفهم صعبة).

أما حسب الديوان الوطني للإحصائيات فمعدل البطالة **Taux de chômage** هو العلاقة النسبية بين السكان البطالين والسكان النشطين أي[1]

$$T.C = \frac{PopulationenChomage}{PopulationActive} * 100$$

لمؤشر البطالة أهمية بالغة في فهم وتقييم سوق الشغل، فهو يعد أحد المؤشرات الاقتصادية والأكثر استخداما للدلالة على أداء سوق العمل من ناحية وجود توازن أو اختلال بين عرض العمل والطلب على العمل، ويتجلى ذلك في قدرة البلد على خلق فرص العمل خاصة للوافدين الجدد إلى سوق الشغل. كما لمعدل البطالة دلالة بالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها.

3-2-1-3-مصادر البيانات

وللحصول على إحصاءات وبيانات عن حجم العاطلين هناك مصادر متعارف عليها في العديد من الدول أهمها التعدادات السكانية والمسوحات الأسرية وهي مبنية على عينة ممثلة لمجموع السكان أو السجلات الإدارية لمكاتب العمل، بمعنى أنه نجد في سجل الباحثين عن عمل، الأفراد المسجلين في مكتب العمل الرسمية أو المستحقين لإعانات البطالة. أما بالنسبة لعينة ممثلة لمجموع السكان فيقصد بها دراسة قوة العمل حيث يتم الحصول على البيانات بمعنى منظمة العمل الدولية عن طريق إجراء دراسة استقصائية حول نشطهم الوظيفي. "يُسأل كل شخص عما إذا كان يعمل" حتى ساعة واحدة "خلال الأسبوع المرجعي (عادة في الأسبوع السابق للمسح). إذا كان الجواب نعم، يتم تصنيف الشخص على أنه لديه وظيفة. خلاف ذلك، يُطرح عليه سؤال ثانٍ هل «بحثت عن نشاط» عن وظيفة خلال الأسبوع المرجعي؟ إذا أجاب الشخص بـ «نعم»، يُطرح سؤال ثالث هل أنت «متاح على الفور» للتوظيف؟ ولا يصنف سوى الذين أجابوا بنعم على هذين السؤالين الأخيرين على أنهم عاطلون عن العمل!". وعلاوة على ذلك، يرى خبراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن

[1]) Office National Statistique, (2018), **Données Statistiques. Activité, Emploi et Chômage N°840**, P3.

معدل البطالة التقليدي لا يقيس جميع العمالة الناقصة[1]. ومن خلال هذه البيانات التي تنتج عن الدراسة الاستقصائية يتم تصنيف الأفراد إلى عاملين ومتعطلين وغير ناشطين اقتصاديا. ثم يتم ترجيح نتائج العينة للحصول على تقديرات خاصة بالعاملين والمتعطلين بالنسبة للسكان ككل.

أما فيما يتعلق بدورية إعلان معدل البطالة، فنجد في الدول المتقدمة يتم إعلان عن معدل البطالة بصفة دورية ومنتظمة وتكون إما شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات حيث يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة. أما في الدول النامية يكتفى بتقدير وإعلان هذا المعدل كل سنة، أي لا توجد إحصاءات دورية. كما أنه ما يثير الانتباه في الدول النامية وخاصة العربية منها أن الإحصاءات والبيانات الرسمية المنشورة حول البطالة غالبا ما تعطي صورة أقل من الحجم الفعلي الواقعي للبطالة بكثير في المجتمع.

وفي الأخير يمكن القول إن زيادة عدد الأفراد في قوة العمل يؤدي إلى ازدياد عرض العمل، وهذا ينعكس على معدلات البطالة بالزيادة، لأن قوة الطلب على العمل لا تستطيع مجاراة العرض المتزايد من قوة العمل.

3-3-التشغيل والتوظيف

تعد عملية خلق فرص العمل اللائقة والمستدامة من أبرز العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي والتنمية. ومن هنا تظهر أهمية الحديث عن مسألة التشغيل كونه يعبر عن واقع المجتمعات. فالتشغيل يعد من المقومات الأساسية للتنمية المستدامة بمختلف معانيها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وهو عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج كما أنه المدخل والمفتاح الرئيسي لمكافحة البطالة. لذا أصبحت مسألة التشغيل من أكبر التحديات التي تواجهها مختلف الدول في العالم.

ويعد الاهتمام بقضية تشغيل القوة العاملة مطلبا ضروريا وأساسيا لأفراد المجتمع، فنصت الأنظمة والتشريعات الدولية على ضرورة وأهمية توفير فرص العمل اللائقة والمناسبة للفرد. لذا نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في البند 23 فقرة 1 على "أن لكل إنسان حق العمل وحرية اختياره... وحق الحماية من التعطل"[2].

---

[1]) Bouriche Lahcéne, **Les déterminants du chômage en Algérie une analyse économétrique (1980-2009)**, Thèse de doctorat en Science Economique, Faculté des sciences économiques, sciences de gestion et science commerciales, université Abou BekerBelkaid-Tlemce,.2013, P107.

([2]) دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص41.

3-3-1-مفاهيم حول التشغيل

عند التطرق لمفهوم الشغل لابد لنا التطرق أيضا إلى مفهوم العمل من أجل ضرورة توضيح الفرق بينهما المصطلحات.

3-3-1-1-تعريف العمل

هو المجهود الإنساني سواء كان فكريا أو جسديا الذي يهدف إلى خلق المنفعة أو زيادتها، أي أنه يتمثل في القيام بجهد يعود على صاحبه بالمنفعة، تختلف هذه الأعمال من مؤسسة إلى أخرى، حسب نوع هذه الأخيرة ونظامها والهدف المقصود منها، عمل الابتكار والتفكير كما أن هناك عمل الإدارة...إلخ[1].

3-3-1-2-تعريف التشغيل

يمكن تعريف الشغل على أنه كل جهد فكري أو بدني يبذله الإنسان لقاء أجر سواء كان بشكل دائم ورسمي أو مؤقت أو موسمي. وهناك من يعرفه بأنه ممارسة نشاط مأجور، أو هو منصب شغل في حد ذاته[2].

أما التشغيل فقد شكل محور اهتمام المفكرين، والباحثين والمختصين فقد تناولوه من جميع الجوانب سواء الاجتماعية أو الاقتصادية محاولين إيجاد حلول. فللتشغيل مفهومين، فينظر إلى التشغيل بالمفهوم التقليدي على أنه "تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد الحصول على قدر معين من التدريب، التأهيل والتكوين". أما التشغيل بمفهومه الحديث فيرى أن "التشغيل لا يعني العمل فقط، بل يشمل معنى الاستمرارية في العمل، كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في مختلف التنظيمات والحق في الضمان الاجتماعي، وله الحق في رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب والتقاعد حسب الشروط التي يوضحها القانون، فالتشغيل يتطابق مع التوظيف، ويؤدي بالضرورة إلى مفهوم الموارد البشرية والقوى العاملة"[3].

كما يعني التشغيل تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال الأمثل للموارد البشرية والمادية، وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964 التشغيل بأفق واسع ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر

([1]) الحمليلي سناء، **تحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)-دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي بنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مغنية، 2022، ص2.

([2]) دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص42.

([3]) سعدية زايدي، **سياسات التشغيل في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13. ديسمبر 2017، ص187.

البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجا، وأن يختار هذا العمل بحرية، مع إمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات[1].

أما المكتب الدولي للعمل (BIT)، فقد عرف التشغيل، طبقا للمفهوم الذي اعتمده المؤتمر الثالث لخبراء إحصائيات العمل، الذي عقد في جنيف في أكتوبر 1982 وأقره فيما بعد المكتب الدولي للعمل، في الدورة الواحدة والسبعين(71) لمؤتمر العمل الدولي، حيث نص في تعريفه على أن "التشغيل يشمل جميع الأشخاص الذين هم في سن العمل، وممن يبحثون جديا عن العمل، وذلك خلال فترة الإسناد"[2].

كذلك يمكن تعريف التشغيل على أنه "توفير عدد من الوظائف ومناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي، ومختلف مستويات العمل، بالشكل الذي يلبي عدد من طلبات العمل واليد العاملة، ويتمثل عنصر العمل في كل أشكال الجهد الإنساني المبذول في سبيل الإنتاج سواء كان ذهنيا أو جسديا، ويشمل الأفراد الذين هم في سن العمل ولديهم وظائف[3].

وعليه يشير مفهوم التشغيل على أنه تلك الطرق والكيفيات وكذلك الشروط التي تمكن من الولوج إلى سوق الشغل. ويقصد بطرق التشغيل الإجراءات الواجبة التي تحقق مبتغى التوظيف، ومن بينها أن يكون الفرد مسجلا بصفة رسمية كطالب للعمل في مؤسسات التشغيل.

وعليه يمكن أن نميز بين مفهومي التشغيل والعمل فيما يلي[4]

1-أن التشغيل يشير إلى جملة من الإجراءات والشروط التي تسبق عملية التوظيف، بينما يشمل مفهوم العمل المهام التي يتم تنفيذها بعد مرحلة التوظيف.

2-التشغيل له بعد معياري، فهو يتحكم في ديناميكية وحركية اليد العاملة من وإلى سوق الشغل دخولا وخروجا، بينما يمثل العمل بعدا إجرائيا، باعتباره وسيلة وعامل للإنتاج، مثله مثل باقي عناصر الإنتاج الأخرى كرأس المال والعامل التقني.

---

(1) مولاي لخضر عبد الرزاق، **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص191.
(2) بن شيبان صبرينة، **تقييم سياسات التشغيل في الجزائر من 2000 إلى 2019**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات العامة، كلية السياسات والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2021، ص29.
(3) بن النوي عائشة، مرجع اسابق، ص60.
(4) دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص44.

ومنه يمكن القول أن التشغيل عامل إدماج، أما العمل فهو عامل إنتاج، لذا يسبق التشغيل العمل بالضرورة، حسب دور ووظيفة كل منهما.

3-3-2-المشتغلون

يشمل كل الأفراد الذين يمثلون العرض المتاح من العمل الذي يزاولونه لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية والملتحقون بعمل والتي تزيد أعمارهم عن سن معينة (16 سنة فأكثر)، ويكونون خلال فترة مرجعية قصيرة، مدتها أسبوع واحد أو يوم واحد"، وتنقسم إلى خمس فئات رئيسة حسب التصنيف الدولي للحالة العملية (ICSE93)[1]

1-العاملون بأجر هم الأشخاص الذين يعملون في وظائف بأجر، أي أنه لديهم عقد عمل صريح أو ضمني وأتعابهم لا تعتمد مباشرة على إيرادات الوحدة التي يعملون فيها، ويمكن أن يحصلون مقابل عملهم على أجور سواء كان على شكل رواتب شهرية أو أسبوعية أو يومية أو بالساعة أو على وحدة الإنتاج أو عمولة من مبيعات، أو نسبة من الإنتاج أو إكرامية، أو أجور عينية كالطعام أو السكن أو التدريب، ويندرج تحت ذلك العاملون في الوزارات والهيئات الحكومية والشركات، بالإضافة إلى الذين يعملون بأجر في مصلحة للأسرة أو لدى الغير .

2-أصحاب العمل هم الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص أو مع شريك واحد أو عدد محدود من الشركاء في وظائف عمل ذاتي، ويعمل لحسابهم مشتغل واحد بأجر على الأقل وعلى أساس مستمر، ويشمل ذلك أصحاب العمل الذين يديرون مشاريع أو مقاولات خارج المنشآت بشرط أن يعمل تحت إشرافهم أو لحسابهم مشتغل واحد على الأقل بأجر، ولا يعد حملة الأسهم في الشركات المساهمة أصحاب عمل حتى ولو عملوا فيها.

3-العاملون لحسابهم الخاص هم الأفراد الذين يعملون في مؤسسات يملكونها أي يعملون لحسابهم الخاص أو مع شريك واحد أو عدد محدود من الشركاء في وظيفة تشغيل ذاتي، ولا يعمل معهم أي مشتغلين بأجر بصورة مستمرة، ويشمل الأشخاص الذين يعملون لحسابهم خارج المنشآت.

4-أعضاء التعاونيات المنتجة هم الأشخاص الذين يعملون في جمعيات تعاونية تنتج سلعا وخدمات في الأعمال الحرة، ويشارك كل منهم بجزء من العمل مع الأعضاء الآخرين، ولا يعمل معهم أي مشتغل بصورة مستمرة .

---

(1) الهيئة العامة للإحصاء، مرجع سابق، ص87.

5-العاملون المساهمون في الأسرة هم الأفراد الذين يعملون في منشأة مرتبطة بالسوق يديرها فرد من ضمن أفراد الأسرة لا يمكن اعتباره كشريك وذلك في وظيفة تشغيل ذاتي وبدون أجر، ولا يعمل في هذه المنشأة أي مشتغل بصورة مستمرة .

حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) فإن فئة المشتغلين من السكان تضم ما يلي[1]

-الأشخاص الذين يشتغلون أثناء الاستقصاء.

-الأشخاص الذين هم في عطلة مرضية قصيرة.

-الأشخاص الذين هم في عطلة راحة أثناء الاستقصاء.

-الأشخاص الذين يزاولون دراستهم موازاة مع امتنانهم نشاطا مأجورا.

-الأشخاص الذين لديهم معاشا ولكن يشتغلون.

-شباب الخدمة الوطنية.

-المتربصون.

-الأشخاص الذين يعيلون عائلتهم وليسوا مأجورين.

-الأشخاص الذين يعملون في بيوتهم.

3-3-3-معدل الشغل (TO)

عبارة عن مقياس يبين لنا عدد المشتغلين من كل 100 فرد مقيم، ومقلوبه عبارة عن معدل الإعالة، والذي يبين عدد الأفراد الذين يعيلهم شخص واحد بالمتوسط، وتظهر أهمية هذا المؤشر في كون أن توفير منصب شغل واحد هو توفير لقمة العيش لعيال هذا الشخص[2]. ويعبر عنها بالصيغة التالية

$$\mathbf{TO} = \frac{\boldsymbol{PO}}{\boldsymbol{PT}}$$

(1) دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص45.
(2) البشير عبد الكريم، مرجع السابق، ص181.

حيث

TO: Taux d'Occupation : معدل الشغل

PO: Population Occupée: المشتغلون

PA: Population Active : السكان النشطين

ويقوم الديوان الوطني للإحصاء بحساب مجموعة من المعدلات الشائعة الاستعمال في سوق الشغل لمعرفة الوضعية الحالية له ومقارنته بالسنوات الأخيرة ومن أهم هذه المعدلات نجد معدل التشغيل، معدل النشاط ومعدل البطالة.

*معدل التشغيل **Taux d'Occupation** الهدف من حساب هذا المعدل هو معرفة عدد المناصب التي تم خلقها للوقوف على تطور وضعية التشغيل، ويتم حسابه من خلال إيجاد النسبة بين السكان المشتغلين والسكان النشطين

$$\mathbf{TO} = \frac{Population Occupée}{Population Active} * \mathbf{100}$$

*معدل النشاط **Taux d'Activité** وحسب الديوان الوطني للإحصاء يوجد نوعين من معدل النشاط حيث نجد

1-معدل النشاط الأول يمثل النسبة بين السكان النشطين كليا ومجموع السكان المقيمون حيث يسمح هذا المعدل بمعرفة تركيبة المجتمع الكلي أي معرفة حجم القوة العاملة المؤهلة للعمل مقارنة بحجم السكان الكلي.

$$\mathbf{TA1} = \frac{Population\ Occupée + Population\ en\ Chomage}{Population\ Total} * \mathbf{100}$$

2-معدل النشاط الثاني ويمثل النسبة بين السكان النشطين كليا والسكان البالغون سن العمل (15 سنة فأكثر)، حيث يسمح هذا المعدل بمعرفة الفئات التي لا تدخل ضمن البطالين ولا المشتغلين كالطلبة وغيرهم.

$$\mathbf{TA2} = \frac{Population\ Occupée + Population\ en\ Chomage}{Population\ en\ age\ de\ travail} * \mathbf{100}$$

*معدل البطالة **Taux de Chômage** هو النسبة بين السكان البطالين والسكان النشطين

$$\mathbf{TC} = \frac{Population\ en\ Chomage}{Population\ Active} * \mathbf{100}$$

خلاصة الفصل

جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث يعتبر الوقوف على الإطار النظري لأهم مفاهيم البحث من الأمور الضرورية نظرا لأهميتها الكبيرة في مجال البحث العلمي، فالإلمام بالمصطلحات والمفاهيم وإدراك معناها يعمل على توضيح المعنى وتوصيل الفكرة للقارئ والباحث.

الفصل الثالث

المقاربات النظرية للعلاقة بين

النمو السكاني والنمو الاقتصادي

تمهيد

شكلت العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي موضوعا أثار كثيرا من الجدل، فمنذ نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بدأت تظهر بوضوح أبعاد مشكلة النمو السكاني وتأثيراتها على الموارد الاقتصادية، مما أخذ يشكل عائقا أمام عملية النمو الاقتصادي. ومنذ ذلك الوقت ظهرت عدة مقاربات نظرية ودراسات تتناول العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي. كما تعددت الدراسات التي مازالت مدار الجدل حول الحجم الأمثل للسكان ومعدل النمو السكاني الملائم للنمو الاقتصادي. ولعل توماس روبرت مالتوس " **Thomas,R.Malthus** " أول من تناول العلاقة الوثيقة بين ما يطرأ على السكان من نمو وتغير من ناحية وبين المتغيرات الاقتصادية من ناحية أخرى، ليفتح بذلك المجال أمام الكثيرين من المفكرين لمناقشة أسباب النمو السكاني ونتائجه وآثاره على الوضع الاقتصادي في أي بلد. وسنحاول في هذا العنصر عرض أهم نظريات النمو السكاني ولاسيما تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

1-علاقة السكان بعلم الاقتصاد

أثارت الظاهرة السكانية حيزا معتبرا من تفكير واهتمام الفلاسفة والمفكرين والاقتصاديين منذ القدم، فقد كانت آرائهم واهتماماتهم هي البداية التي أشارت للعلاقة المتواجدة بين السكان والاقتصاد. حيث تركزت بحوثهم ودراساتهم حول محورين أساسيين هما أسباب النمو السكاني من جهة والآثار المترتبة على هذا النمو من جهة أخرى. وتطورت العلاقة بين السكان والاقتصاد عبر الزمن مع تطور المجتمعات والعلاقات والهيئات الدولية بين شعوب الأمم المختلفة، وتطورت معها النظريات والأفكار التي تبحث في طبيعة هذه العلاقة.

1-1-الاقتصاد السكاني

يهتم علم الاقتصاد بدراسة الموارد البشرية والمادية وحاجة الإنسان ومدى كفايتها[1]. ويعتبر مالتوس من الأوائل الديموغرافيين والاقتصاديين اللذين ربطوا بين السكان والاقتصاد. وإن فهم طبيعة العلاقة بين السكان والاقتصاد تقتضي التركيز على الارتباط الأزلي بينهما سواء من حيث الارتباط المفاهيمي أو الاقتصادي أو الاجتماعي...إلخ، ومن أجل الفهم الصحيح لطبيعة هذا الارتباط، لابد من تحديد ماهية الاقتصاد السكاني؟.

([1]) جويدة عميرة، **اتجاهات نظرية في علم السكان**، دار جوانا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص22.

لقد عرف الدكتور مفيد دنون يونس اقتصاد السكان Population Economis، في منظومة العلوم السكانية، بأنه "علم فرعي يشمل جميع الأسس والمبادئ المنهجية الخاصة ببحث العلاقة بين تطور السكان وتطور المجتمع بأسره، وعلى وجه الخصوص التطور الاقتصادي في إطار تشكيلة اقتصادية–اجتماعية معينة"[1].

كما يعرفه الدكتور محمود حامد عبد الرزاق على أنه "ذلك الفرع من فروع علم الاقتصاد الذي يحاول تطبيق المفاهيم والمبادئ والنظريات الاقتصادية في إطار الموارد البشرية، وبالشكل الذي يسهم في حل المشكلة السكانية، والمشكلات التنموية فضلا عن المشكلة الاقتصادية"[2]. ومن هنا، فإن الاقتصاد السكاني يركز أساسا على التنمية البشرية، ورفع كفاءة عنصر رأس المال البشري وهو السكان، الذي يعتبر أهم عنصر من عناصر الإنتاج، فالسكان هم القوة المنتجة الرئيسية في الاقتصاد.

يرتبط كل من علمي الاقتصاد والسكان بعلاقة متبادلة ومتكاملة فالتطور الاقتصادي يحدد السمات الأساسية للتطور السكاني وتركيبة السكان، كما أن حجم السكان وتركيبتهم يؤثر تأثيرا جوهريا في وتيرة النمو الاقتصادي. ومع التطورات العالمية المعاصرة أصبح هذا الموضوع ذو أهمية متزايدة، فيما يتعلق بشأن بحث العلاقة المتبادلة بين التطور الاقتصادي والتطور السكاني.

فاقتصاديات السكان تهتم بمعرفة العوامل المسؤولة عن معدلات النمو السكاني في العالم وهذه العوامل تشمل كل من معدل الخصوبة والوفيات والهجرة. وكيفية توزيع السكان في المناطق المختلفة في العالم، وما العلاقة بين النمو السكاني وحياة الناس في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلدان العالم. كذلك تهتم اقتصاديات السكان بدراسة الهيكل العمري للسكان. فهناك شعوب فتية تكثر نسبة صغار السن فيها. وهناك شعوب هرمة تتزايد نسبة كبار السن فيها. فما الآثار التي تتركها هذه الهياكل السكانية على الاقتصاد؟[3].

وبصفة عامة يمكننا القول إن النظرة الاقتصادية للسكان تنحصر بجانبين[4]

([1]) مفيد دنون يونس، **اقتصاديات السكان**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص13.

([2]) محمود حامد عبد الرزاق، **اقتصاديات السكان والموارد البشرية إطار نظري وتطبيقي**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص31.

([3]) مفيد دنون يونس، مرجع سابق، ص14.

([4]) حنان عبد الخضر هاشم، **المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية رؤى نظرية وجدل قائم**، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثامن عشر، ص84.

***الجانب الأول يعتبر السكان قوة استهلاكية تمارس ضغوطا على الموارد الاقتصادية المتاحة في كل الأحوال، وإن هذه الضغوط تزداد حدتها كلما كانت الموارد محدودة، إن هذا التأثير يكون أكثر وضوحا في الاقتصادات النامية.**

***الجانب الثاني يعتبر السكان قوة إنتاجية تسهم (عن طريق عملها وخبرتها ومهارتها وقدرتها على التنظيم وإدارة العملية الإنتاجية) في استغلال الموارد أو عنصر من عناصر الإنتاج، لغرض المساهمة في خلق تيار مستمر التدفق من السلع والخدمات، وبالكيفية التي تلبي الاحتياجات المتزايدة للمجتمع ككل.**

ومن المعروف أن عالم اليوم يرتبط الكثير من مشاكل المجتمعات البشرية بالزيادة السكانية السريعة ونموها المتزايد الذي لم يشهد لها التاريخ من قبل، مما يؤدي إلى خلق فجوة بين حجم السكان وحجم الموارد المتاحة والذي يمثل مشكلة مهمة لها آثارها على المتغيرات الاقتصادية، مما حدا بالباحثين إلى الكتابة عن المشكلة السكانية وما ينجم عنها من مشاكل اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

1-2-المشكلة السكانية

تتمثل المشكلة السكانية في اختلال التوازن في كلا طرفي المعادلة السكان والموارد، أي أن السكان يتزايدون بدرجة تفوق زيادة الموارد المتاحة واللازمة للسكان. فهذا الاختلال يتسبب في انخفاض المستوى المعيشي وارتفاع البطالة والفقر مما قد يشكل عائقا أمام النمو الاقتصادي. وعليه، فإن المشكلة السكانية هي "عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات وهي زيادة عدد السكان دون تزايد فرص التعليم والمرافق الصحية وفرص العمل وارتفاع المستوى الاقتصادي فتظهر المشكلة بشكل واضح وتتمثل بمعدلات زيادة سكانية مرتفعة لا تتماشى مع معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة، أي أنه لا ينظر إلى الزيادة السكانية كمشكلة في حد ذاتها وإنما ينظر إليها في ضوء التوازن بين السكان والموارد"[1].كذلك المشكلة السكانية لا تتمثل في مجرد ارتفاع أعداد السكان وإنما في عدم استثمار الطاقات البشرية الاستثمار الأمثل. وعليه، فإن المشكلة السكانية لا تقتصر في ارتفاع الزيادة السكانية فحسب في ضوء النمو الاقتصادي، بل تتعداها إلى جوانب أخرى ترتبط بالنمو والحجم، التركيب السكاني والهجرة، بمعنى أن المشكلة السكانية تمس جميع متغيرات الحركة السكانية والنتائج التي تترتب عليها.

([1]) فراس عباس فاضل البياتي، **الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية**، دار غيداء للنشر والتوزيع. عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص113.

وعليه فقد حظيت المشكلة السكانية بالاهتمام منذ القدم، ولكن في العصر الحديث بدأت تأخذ منحى مغاير لما كانت عليه في السابق حيث أصبحت تمثل تحديا لجميع الدول سواء المتقدمة أو النامية، ولكي ندرك أهمية وخطورة هذا الوضع يكفي أن نشير إلى أن الزيادة السكانية الحالية والمتوقعة مستقبلا على الصعيد العالمي تبرز مشكلتها في تركيز هذه الزيادة في الدول النامية خاصة. والجدول التالي يبين لنا تطور الزيادة السكانية في العالم.

الجدول رقم 1: تطور عدد سكان العالم 1804–2054

عدد السكان	السنة	الزمن الفاصل بين المليار n والمليار n+1
واحد بليون نسمة	1804	–
2 بليون نسمة	1927	123 سنة
3 بلايين نسمة	1960	33 سنة
4 بلايين نسمة	1974	14 سنة
5 بلايين نسمة	1987	13 سنة
6 بلايين نسمة	1999	12 سنة
	ويمكن أن يصل عدد سكان العالم إلى	
7 بلايين نسمة	تقدير 2013	14 سنة
8 بلايين نسمة	2028	15 سنة
9 بلايين نسمة	2054	26 سنة

المصدر الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير موجز عن رصد السكان في عام 2001 السكان والبيئة والتنمية، لجنة السكان والتنمية، الدورة الرابعة والثلاثون، أبريل 2001، ص9.

يتضح لنا من خلال الجدول أن سكان العالم عرف ارتفاعا كبيرا في عدد السكان بشكل لم يسبق له مثيل، حيث ارتفع عدد سكان العالم من مليار إلى سبعة مليارات خلال قرنين من الزمن (2013–1804). ففي حين استغرق نمو سكان العام 123 سنة ليزدادوا من 1 بليون نسمة إلى 2 بليون نسمة، فإنه لم يستغرق سوى 72 سنة فقط لينمو عدد السكان من 2 بليون نسمة إلى 6 بليون نسمة. وفي سنة 2013 بلغ عدد السكان 7 بلايين نسمة، ومن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم حسب توقعات الأمم المتحدة بحلول عام 2054 إلى 9 بلايين نسمة. وهو ما يوضح حدة المشكلة السكانية، بالنظر إلى ما يفضي إليه هذا التزايد السكاني إلى فرض ضغوط كبيرة على الموارد الاقتصادية، فهذا يعني أن الاقتصاد سوف يواجه تحديات كبيرة من أجل توفير وتأمين الموارد اللازمة وتلبية الاحتياجات والمتطلبات المتعددة والمختلفة من تعليم، صحة، عمل وغذاء لهذه الأعداد المتزايدة من السكان في المستقبل بوصفها قوة ضاغطة على تلك الموارد. حيث أن هذا النمو السريع للسكان يؤدي في أغلب الأحيان إلى اختلال التوازن ما بين السكان واحتياجاتهم.

كما أن من شأن هذه الزيادة السكانية أن ترفع معدلات الفتوة في المجتمع، وهذا يعني زيادة عدد الأطفال في المجتمع، والأطفال عادة هم فئة مستهلكين غير نشطة اقتصاديا وهم فئة لا تسهم في زيادة الناتج الكلي، بل هم بحالة إعالة (أفواه تأكل أيدي لا تعمل) حيث يبقى كثير منهم إلى سن متأخرة حتى يكملوا تعليمهم أو يصبحوا قادرين على إعالة أنفسهم[1].بالإضافة إلى أن هذا النمو السريع للسكان يزيد من عرض القوة العاملة إلى إجمالي السكان، مما يؤدي بدوره إلى إمداد سوق العمل باليد العاملة القادرة على العمل، وفي نفس الوقت يمكن أن يزيد من مشكلة البطالة في المجتمع.

وعليه ترتبط المشكلة السكانية بالعديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية تؤثر فيها وتتأثر بها. حيث يتفق الاقتصاديين على أن السكان ظاهرة متصلة بصفة وثيقة بالجوانب الاقتصادية. وعلى هذا الأساس، فإن المشكلة السكانية تكتسب معناها ومضمونها حينما نضع النمو السكاني في إطار الحركة الاقتصادية للمجتمع والظروف المحيطة به. فإن قدرة اقتصاد ما على مواجهة التغير في حجم السكان والهيكل العمري تتأثر مباشرة بالنمو الاقتصادي ومعدلات خلق فرص العمل. ففي حالة يكون عدد السكان أكبر من الموارد المتاحة، هذا يجعل الاقتصاد أمام خيارين، الأول يعتبر السكان قوة مستهلكة ضاغطة على هذه الموارد، والثاني يخلق من السكان قوة إنتاجية قادرة على استغلال هذه الموارد استغلالا أمثل.

وهنا تبرز العلاقة في ظل الارتباط بين حجم السكان وتأثيره على النتائج الاقتصادية والعلاقة بين الزيادة السكانية وتوفير الموارد وذلك من حيث تأثير السكان وتطورهم عبر الزمن على المقاييس الاقتصادية كالاستهلاك، الادخار، الاستثمار، النمو الاقتصادي. ومن هنا ظهرت أبحاث ودراسات عديدة حول قضايا السكان وتزايد عددهم واهتمام هذه الاتجاهات بالجانب الاقتصادي كون هذه الدراسات كانت ذات صلة وثيقة بالاقتصاد لأن في نظرها الإنسان يعتبر العامل الفعال في النشاط الاقتصادي.

2-أهم نظريات النمو السكاني المتعلقة بالنمو الاقتصادي

2-1-نظرة الفكر السكاني القديم لعلاقة السكان بالاقتصاد

إن المسألة السكانية ليست بقضية حديثة العهد، فقد اهتم الكثير من المفكرين والفلاسفة منذ أقدم العصور بحجم السكان وبمعدلات النمو السكاني وبمدى ملاءمتها للموارد الاقتصادية المتاحة. حيث نجد في كتابات الفلاسفة الصينيين أمثال كونفشيوس الذي تناول مسألة التناسب بين عدد السكان ومساحة الأرض مشيرا إلى أن الزيادة السكانية يمكن أن

([1]) كرادشة منير عبد الله، **علم السكان الديموغرافيا الاجتماعية**، عالم الكتب الحديث، ط1، 2009، ص17.

تتسبب في نقص الموارد الغذائية، الأمر الذي يؤثر على مستوى المعيشة مما يؤدي إلى مشاكل اقتصادية، كما أشار كونفشيوس إلى مختلف العوامل المؤثرة في النمو السكاني والتي تتمثل في نقص الغذاء، الحرب، الزواج المبكر والتكاليف المبالغ فيها عند الزواج[1]. ومن جهة أخرى تناول دراسة الحجم الأمثل للسكان وعرفه على أنه الموازنة بين عدد المشتغلين ومساحة الأرض[2]. ولقد كان أفلاطون وأرسطو من أكبر فلاسفة اليونان اهتماما بقضايا السكان، فقد ركزوا على مفهوم الحجم الأمثل للسكان. كما يرى أفلاطون وأيده في ذلك أرسطو في فكرة ضرورة تدخل الدولة لضبط التناسب بين حجم سكان المدينة وبين مواردها الاقتصادية، فالدولة هي التي يمكنها التحكم في السكان وقوانين نموهم. فقد حدد أفلاطون أن العدد الأمثل لسكان المدينة هو 5040نسمة[3]، في اعتقاده أن الزيادة السكانية سوف تحول دون تحقيق تقسيم العمل المناسب للمجتمع."كما يؤكد أفلاطون على ضرورة تحديد النسل ومراقبة الزواج في حالة الزيادة أو النقصان في أعداد السكان"[4].

وفي القرن 14م، كان ابن خلدون من أوائل العلماء العرب الذين أعاروا اهتماما خاصا لدراسة الظواهر السكانية، فتناول قضية السكان ومزايا النمو السكاني في مؤلفه "مقدمة ابن خلدون"، ورأى أن النمو السكاني يخلق الحاجة إلى تخصص الوظائف. كما اهتم ابن خلدون ببحث العلاقة بين تبدل الحركة السكانية والمتغيرات الاقتصادية. فقد ربط تطور الاقتصاد بكثرة عدد السكان، أما قلتهم فاعتبرها سببا يؤدي إلى تدهور الاقتصاد. وقد رأى ابن خلدون أن حجم السكان يسهم في تحسين شروط تقسيم العمل واستغلال الثروة بطريقة أفضل. ويربط ابن خلدون زيادة السكان والنمو الاقتصادي بمرحلة معينة من مراحل حياة الدولة التي يسود فيها العدل والأمن وما يتوفر لرعايتها من أمن واستقرار وأماكن للعمل وكسب الرزق، أين يعيش المجتمع في رفاه ووفرة[5].

([1]) نفس المرجع، ص24.

([2]) مصطفى السلقاني، **طرق التحليل الديموغرافي**، جامعة الكويت، ط3، 1994، ص317.

([3]) مبررا اختياره لهذا العدد بالذات، بأن هذا العدد يقبل القسمة على كل الأعداد من واحد إلى عشرة، وكذلك يقبل هذا العدد القسمة على العدد 12، مما يسهل تقسيم الأراضي ونحوها على عدد السكان.(السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات، ص495)

([4]) إبراهيم أحمد سعيد، **أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، 1997، ص50.

([5]) بلعجال فوزية، **العوامل الديمواقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الديموغرافيا، قسم الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، 2013، ص17.

2-2-التجاريون: المذهب التجاري

ظهر هذا التيار الفكري مع نهاية النظام الإقطاعي وبداية ظهور النظام الرأسمالي الذي مهد السبيل لقيام الثورة الصناعية وهو نظام اقتصادي يرمي إلى أهمية تشجيع الزيادة السكانية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، فهي تعتبر عنصرا مهما من عوامل قوة الدولة كما أنها تلعب دورا أساسيا في زيادة دخل وثروة الدولة[1].

ويعتبر جون بودوان "**Jean Bodin**" من أشهر أصحاب هذا المذهب الذي رأى أن العنصر البشري وحجمه يشكل الثروة الحقيقية لأي بلد وأن النمو السكاني يشكل عامل نظام واستقرار من خلال تمكينه من إيجاد طبقة متوسطة من السكان تمثل عامل توازن في المجتمع[2].

وفي حالة ما إذا كان هذا المذهب التجاري يؤكد على أهمية الزيادة السكانية من خلال تشجيع الزواج المبكر ورفع معدلات الولادات لضمان حركة السكان وتوفير القوى العاملة المنتجة في أي وقت. في المقابل لم يكترث للعوامل الاقتصادية المحددة لتطور السكان ونعني بذلك كمية الطعام ومستوى التشغيل. والذي يمكن استنتاجه أنه كان يرى في النمو السكاني عاملا مستقلا عن المتغيرات الاقتصادية وأنه هو الذي يحدد مستوى النشاط ويدفع بالنمو الاقتصادي[3].

2-3-النظريات الطبيعية

قد ظهرت كرد فعل لأفكار المذهب التجاري وتتلخص أفكارها في أن الطبيعة هي المصدر الوحيد والرئيسي للثروة، وتعتقد أن السكان متغير مستقل ومن ثم توجد له قوانينه الخاصة التي تنظم تغيره وتتحكم في اتجاهات نموه. لذلك كانت آراؤهم مخالفةً تماماً لرؤى التجاريين، فكان جوهر فلسفتهم هو النظام الطبيعي، ومن أبرز روادها سادلر ودبلداي وسبنسر وجيني حيث رأى توماس سادلر (**1780 –1835**)، أن القانون الطبيعي الذي يحكم نمو السكان يتناقض تماما مع القانون الذي جاء به مالتوس، وأن إحداث التوازن بين عدد السكان والموارد المادية كفيل بضمان سعادتهم. قارب سادلر في كتاباته أفكار مالتوس من ناحية محدودية الموارد الطبيعية لسد الحاجات المتزايد للسكان، إلا أنها اتسمت بالتفاؤل

---

(1) يونس حمادي علي، **مبادئ علم الديموغرافيا**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص47

(2) شريفي إبراهيم، **علاقة النمو الديموغرافي بالنمو الاقتصادي وسياسات مواجهة أثاره على سوق الشغل الجزائرية دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1973-2010**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي. المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2013، ص82.

(3) نفس المرجع، ص82.

بمستقبل الإنسان الاقتصادي[1]. وهكذا يبدو التفاؤل في مستقبل السكان اقتصاديا على أساس طبيعي عند سادلر–بعكس مالتوس تماما، ذلك لأن سادلر يعتقد أن الاختلافات في درجة هذه القدرة على الإنجاب تتأثر لا بالبؤس ولا بالرذيلة بل بالسعادة والغنى[2]. أما الاقتصادي والفيلسوف الاجتماعي توماس دبلداي (1790 –1870)، فقد عالج مشكلة الزيادة السكانية وعلاقتها بالغذاء. حيث يرى أن التزايد في عدد السكان يرتبط ارتباطا عكسيا بموارد الغذاء، أي كلما تحسنت موارد الغذاء المتاحة أبطأ ذلك الزيادة في عدد السكان. وعرف الفيلسوف الاجتماعي الانجليزي هربرت سبنسر (1820–1903) باهتمامه بالتطور البيولوجي الاجتماعي للقوى الطبيعية. فهو يعتقد أن هناك قانون طبيعي يتحكم في زيادة عدد أفراد المجتمع، ويرى أن الطبيعة تعمل دائما على إضعاف اهتمام الإنسان بالتناسل في حين تؤدي به إلى تخصيص المزيد من الجهد والوقت الذي ينبغي على الإنسان أن يبذله لتحقيق التنمية الشخصية والعلمية والاقتصادية. بينما يعتقد كوراد جيني (1884) وهو إيطالي الجنسية أن العامل الرئيسي في نمو السكان هو التغير البيولوجي أكثر منه تغيير اجتماعي أو اقتصادي، وكان يرى أن المعدلات المختلفة للزيادة في فئات الشعب المختلطة تؤدي بسرعة كبيرة جدا إلى التغيرات الصفات البيولوجية للشعب بأكمله، وقد اعتمد في دراسته على إحصائيات للعديد من الأقطار، وقد أظهرت هذه الإحصائيات أن نسبة صغيرة نسبيا من جيل واحد تولد أغلبية السكان في الجيل التالي، وقد وصف عملية نمو الشعوب بأنها الارتفاع والهبوط الدوريان للسكان The cyclicalrise and fall of population[3] كما تصور جيني التطور الاجتماعي كدورة حياة الفرد تبدأ بمرحلة النشأة أو التكوين حيث تتميز المجتمعات حديثة النشأة في هذه المرحلة بمعدل خصوبة مرتفع، فيرتفع عددهم وتزيد كثافتهم وبذلك يبدأ ظهور التباين في الأوضاع الاجتماعية واختلاف في الطبقات، مما يشجع الأفراد على الهجرة والحروب. ثم تعقبها المرحلة الموالية وهي مرحلة التقدم والازدهار، ففي هذه المرحلة تنقص الخصوبة، ويترتب عن نقص في عدد السكان انتعاش الاقتصاد وارتفاع مستوى المعيشة وتعم الرفاهية وتنمو المدن وتزدهر التجارة ويشعر المجتمع بالسعادة والاطمئنان على مستقبله. ثم تأتي مرحلة التدهور والاضمحلال، ففي هذه المرحلة يقل عدد السكان بسبب انخفاض الخصوبة، وهجرة الأفراد من المناطق الريفية إلى المدن ومن ثم إهمال الأراضي الزراعية، تدهور

([1]) مهند شفيق صقر، **دراسة تأثير النافذة الديموغرافية على قوة العمل المتعلمة في سوريا**، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، قسم الإحصاء والبرمجة، اختصاص السكان والتنمية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2014، ص23.

([2]) فتحي محمد أبو عيانة، **دراسة في علم السكان**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص280.

([3]) نفس المرجع، ص282.

الأحوال الاقتصادية بسبب وفرة الإنتاج وتراجع الاستهلاك، ويزداد الصراع بين الطبقات العمالية والطبقات العليا في المجتمع بسبب الأزمات الاقتصادية مما يجعل بفناء هذا المجتمع واختفائه .

2-4-السكان والاقتصاد عند الكلاسيكيين

عندما ينتقل الحديث إلى المدرسة الكلاسيكية، والتي ظهرت في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين، حيث تزامن بروزها مع ظهور الرأسمالية، نجد أن روادها ينادون بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأن نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة، كون الأفراد أكثر فعالية في استغلال الموارد، حرصا منهم على تحقيق مصلحتهم الخاصة[1]. لذا فقد تطرقوا إلى العلاقة بين السكان والاقتصاد. وعليه سوف يتم إبراز أهم مساهمات مفكري المدرسة الكلاسيكية بخصوص المسألة السكانية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. فمع آدم سميث ولد المذهب الكلاسيكي، ولكنه تطور مع روبرت مالتوس والأخرين.

2-4-1-أدم سميث Adam Smith (1723-1890)

يعتبر من أشهر مفكري القرن الثامن عشر، حيث كان أول من ربط بين المسألة السكانية والمبدأ العام المأخوذ به في المجال الاقتصادي "قانون العرض والطلب" والذي بمقتضاه يتحقق التوازن في المجتمع. وعلى ذلك ربط سميث بين زيادة أو انخفاض معدلات الزواج والإنجاب وبين وجود أو عدم وجود فرص العمل[2]. وهنا يعتقد سميث أن في حالة توفر فرص العمل بكثرة مقابل انخفاض عدد السكان فإن أجور الأفراد سترتفع، وبالتالي تتحسن أحوالهم المادية والاقتصادية مما يقدمون على الزواج والإنجاب إلى أن تعود الحالة السكانية إلى مرحلة التوازن. وفي حالة زيادة عدد السكان وقلة فرص العمل، فإن سوء الأحوال الاقتصادية سيحول دون إقبال الأفراد على الزواج وبالتالي تنخفض معدلات الإنجاب. وبهذا يكون أدم سميث قد افترض وجود علاقة بسيطة بين الطلب على العمل والسكان، أو بين العوامل الديموغرافية والعوامل الاقتصادية حيث يعتبر أن العوامل السكانية هي عوامل تابعة أي أن العوامل الاقتصادية تؤثر مباشرة في السكان، بمعنى أن أي زيادة في فرص العمل تزيد من السكان.

([1]) حنان عبد الخضر هاشم، مرجع سابق، ص90.
([2]) زيدان عبد الباقي، **أسس علم السكان**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1978، ص71.

يعتبر سميث قانون العرض والطلب هو الذي يحكم سوق الشغل وإن الطلب على العمل هو الذي يتحكم في عرض العمل وبالتالي في نمو السكان[1]. وعليه إذا كان الطلب على العمل هو الذي يتحكم في نمو السكان فإن ذلك يعتمد على الادخار الذي يسمح بالاستثمار وتراكم رأس المال. أي أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الطلب على العمل الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار مما يؤدي إلى حدوث انتعاش اقتصادي. ويتمثل دور السكان في الاقتصاد عند سميث في قوة العمل والذي تعني عدد العمال القادرين على القيام بالعملية الإنتاجية. كما يرى سميث أن العمل هو المصدر الرئيسي في عملية الإنتاج ومحرك للنمو الاقتصادي وذلك راجع إلى زيادة نمو فئة السكان النشطين اقتصاديا (عرض العمل) التي بدورها يمكن أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وأن فعالية العمل تتوقف على تقسيمه والتخصص فيه. فقد اعتبر أن تقسيم العمل يتوقف على تراكم رأس المال وهذا الأخير يؤدي إلى الادخار وبالتالي الاستثمار مما يرفع من إنتاجية العمل. في المقابل، يؤدي انخفاض تراكم رأس المال إلى انخفاض الإنتاج فينخفض بالتالي الطلب على العمل مما ينجم عنه تقلص في اليد العاملة مما يؤدي إلى الركود في الاقتصاد وتدهور مستوى المعيشة. يعتبر أدم سميث أن النمو الاقتصادي لابد أن ينعكس في تحسن مستوى معيشة الأفراد ولا يكون ذلك إلا بارتفاع الأجور. فارتفاع الأجور ضروري لأنه يعكس مستوى المعيشة فضلا على أنه يمكن من تطور السكان ويساعد على تجديد القوى المنتجة في المجتمع والاستجابة للطلب المتزايد على العمل[2]. وعليه نستخلص أن سميث من خلال ربطه العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي يرى أن الزيادة في عدد السكان تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة القوة العاملة، مما يشجع على الادخار والاستثمار. كما أن النمو الاقتصادي يكون دافعا للنمو السكاني من حيث أنه يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل اللازم للإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور وبالتالي إلى زيادة السكان. ومن ثم فإن النمو السكاني يعتبر عند أدم سميث مشجعا على النمو الاقتصادي بشرط أن تتناسب زيادة السكان مع زيادة السكان الناشطين، كما أن النمو الاقتصادي يكون أيضا محفزا على النمو السكاني بشرط أن توجه اليد العاملة للنشاطات المنتجة.

([1]) شريفي إبراهيم، مرجع سابق، ص92.
([2]) نفس المرجع، ص93.

ومنه نخلص أن أدم سميث يعتمد على أساسيات ثلاثة هي[1]

$$y = f(K, L, N) \begin{cases} \text{تراكم رأس المال} \\ \text{النمو الديموغرافي} \\ \text{إنتاجية العمل} \end{cases}$$

حيث y الإنتاج، K رأس المال (تراكم رأس المال)، L العمل (النمو السكاني)، N الأرض (إنتاجية العمل)

2-4-2-توماس روبرت مالتوس Thomas R. Malthus (1776-1834)

تعددت النظريات التي عالجت قضية السكان وتزايدهم، إلا أن أول من تطرق إليها بشكل واضح وربطها بالاقتصاد هو الاقتصادي الإنجليزي روبرت مالتوس، حيث تعتبر نظرية مالتوس من بين أولى النظريات الحديثة في دراسة العلاقة بين السكان والاقتصاد بصرف النظر عن صحتها أو خطئها بما أثارته من جدل وتباين في الآراء حولها، فإن ما يميز نظرية مالتوس محاولة الربط بين السكان والاقتصاد بمنهج رياضي، قادته إلى أن زيادة عدد السكان تمثل عبئا على المجتمع وسببا على الفقر والبؤس نتيجة عدم التوازن بين معدل النمو السكاني والموارد الغذائية. فكان روبرت مالتوس أول من سلط الضوء على مشكلات الموارد الغذائية والتزايد السكاني، وذلك في مقاله الشهير بعنوان "مقال عن مبدأ السكان **An Essay on the principle of population**"، سنة 1798، نتيجة ما لاحظه للتزايد الكبير في أعدد السكان بمعدلات تفوق بالزيادة في الموارد الاقتصادية لاسيما موارد الغذاء.

وقد بنى مالثوس تحليلاته من خلال مصادرتين أساسيتين هما الأولى هي أن الغذاء ضروري لحياة الإنسان. والثانية أن العاطفة بين الجنسين ضرورية. وبناء على المصادرتين كقضيتين مسلم بهما، يقول مالثوس في مقاله "إن قدرة السكان هي أعظم بدرجة لا متناهية من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للإنسان[2]. ويمكن صياغة ذلك حسابيا بأن السكان يتزايدون وفق متتالية هندسية، ومن ثم فإن عدد السكان قد يتضاعف كل 25 سنة (أو في كل جيل) وستستمر بالزيادة إلى ما لانهاية ما لم يعرقل هذا النمو عائقا. هذا التزايد في أعداد السكان لن يواكبه تزايد مماثل في نمو الموارد الغذائية، لأن قدرة

---

(1) أمين الله بوعلام، **السياسات الديموغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي-معسكر، 2019، ص80.

(2) رمزي زكي، **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة**، سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب-الكويت، 1984، ص25.

الأرض على إنتاج الغذاء محدودة للغاية وتخضع لقانون الغلة المتناقصة[1] الذي يجعل من إنتاج الموارد الغذائية ينمو وفق متتالية حسابية.

وعليه لا يمكن إنكار الحقيقة بأن نظرية مالتوس تعتبر أول نظرية حديثة تناولت العلاقة القائمة بين السكان والظروف الاقتصادية، بالرغم من تشاؤمها بأن النمو السكاني يحكمه قانون طبيعي مطلق ينمو بمتواليات هندسية بينما يتم النمو الاقتصادي وفق متواليات حسابية، مما جعل مالتوس يقوم بصياغة حلول غير إنسانية في شكل موانع للحد من النمو السكاني. فهو يرى أن للتغلب على هذا التناقض الذي تصوره بين نمو السكان ونمو الموارد الغذائية، لابد من وجود موانع تعيد التناسب بين حجم السكان وحجم الموارد. وهنا تقول النظرية إنه لكي يستمر السكان في المعيشة يجب أن يتوافر لديهم حد أدنى من لوازم الحياة أطلق عليه مالتوس حد الكفاف SubsistenceLevel[2].

ويمكن القول، إن ما توصل إليه مالتوس في نظريته، حتى وإن كانت تحمل في طياتها بعض الحقائق، إلا أنها شديدة التشاؤم؛ فهو يرى بأن النمو المتزايد للسكان سوف يفضي لا محالة، إلى كارثة لم تشهدها البشرية من قبل، حيث يرى أن عنصر تزايد السكان هو أحد أهم عوائق النمو. وعلى هذا الأساس، يناقش مالتوس العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، حيث يرى بأن الزيادة في العدد فقط لا تعتبر عامل للتوسع الاقتصادي، وأن نمو السكان يشجع النمو الاقتصادي، عندما يصاحب ذلك النمو في السكان زيادة في الطلب الفعال على أساس أن الزيادة السكانية تؤدي إلى عرض العمل ومنه انخفاض الأجور إلى مستوى الكفاف وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج، وهذا ما ينجم عنه زيادة في الأرباح وهو الأمر الذي يشجع على زيادة الاستثمار، وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي[3].

كما يحذر مالتوس من الإفراط في الادخار، إلا أنه لا ينكر الحاجة إليه لتمويل العملية الاستثمارية من أجل الوصول إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي، ولهذا فهو يقترح فكرة الميل الأمثل للادخار، فهو يرى ضرورة تحديد مستوى معين من الادخار، فأي زيادة في الادخار عن مستواها الأمثل سيكون عبئا على النمو الاقتصادي، إذ أنه سيؤدي

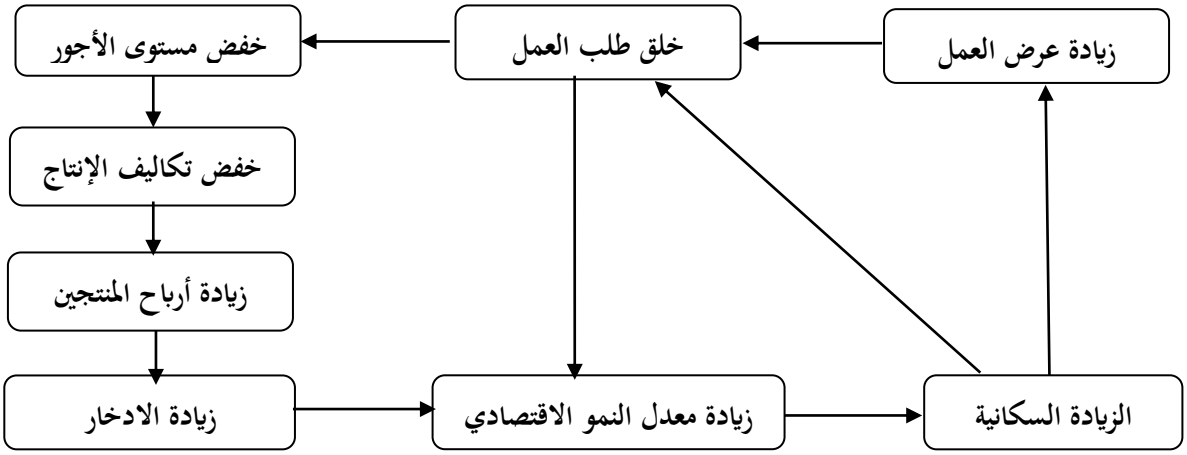
([1]) ويقصد به أن لكل مساحة من الأرض الزراعية حدا يبلغ عنده الإنتاج الحد الأقصى ثم يأخذ الإنتاج بعد ذلك في التناقص التدريجي.(دراسة في علم اجتماع السكان)

([2]) مصطفى السلقاني، مرجع سابق، ص318.

([3]) سهير إممصوران، **الفساد الاقتصادي وأثاره على النمو الاقتصادي دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014.

إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي الكلي مما سيحول دون تطور الاستثمار وتشجعيه[1]. ويمكن تلخيص تحليل مالتوس للزيادة السكانية وعلاقته بالنمو الاقتصادي من خلال المخطط التالي:

المخطط رقم 5: تحليل مالثوس للعلاقة بين الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي



المصدر: محمودي مليك، نمذجة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1993-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص55.

من خلال المخطط، يتضح لنا أن الزيادة السكانية تؤدي إلى ارتفاع الفئة النشيطة اقتصاديا، فيرتفع بذلك عرض العمل وهو ما ينجر عنه انخفاض في مستوى الأجور، أي انخفاض تكاليف الإنتاج، فتزداد بذلك أرباح المنتجين ويرفعون من ادخاراتهم التي ستمول الاستثمار، أي زيادة معدل النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى فإن الزيادة السكانية تعني ارتفاع الطلب الفعال والذي سيمتص فائض الإنتاج مساهما بذلك في تحقيق النمو الاقتصادي.

ولقد لقيت نظرية مالتوس انتقادا كبيرا من طرف العلماء والمفكرين الذين تعقبوا الثغرات التي احتوتها هذه النظرية.

2-4-3-الفكر الماركسي (1818-1883)

ارتبطت كتابات ماركس الاقتصادية والسكانية بالنظام الاقتصادي والاجتماعي. إلا أن ماركس لم يهتم بصفة خاصة بالسكان بل بالاقتصاد، فكانت نظريته في السكان إلا أمرا عرضيا، لم يتعرض بشكل مباشر لأسباب زيادة النمو السكاني، بل قام بصياغة مجموعة من المبادئ الأساسية، التي اعتبر أنها تحدد المشكلة السكانية والعوامل السوسيو اقتصادية المتعلقة به. إلا أن ما شد اهتمام ماركس لمسألة السكان، أفكار مالتوس ونظريته السكانية أين شك في صحة القوانين التي صاغها مالتوس القائلة "أن الزيادة في السكان ينمو بوتيرة أعلى من زيادة الموارد الغذائية". فهو يعتقد بأن ميل السكان إلى

(1) نفس المرجع، بدون صفحة.

الضغط على وسائل العيش المتاحة راجع إلى استغلال الرأسمالية. فماركس يرى أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف أي أن كل عامل منتج يمكنه أن ينتج ما يشبع حاجياته بفضل العمل، فماركس يرى أن العمل مصدر الثروة.

يفترض ماركس أن تزايد السكان يرتبط بمعدل التشغيل في النظام الاقتصادي، وقد دعم افتراضه هذا بناء على دراسته لنظام الإنتاج الرأسمالي، حيث لاحظ وجود فائض في السكان نتيجة لمعدل التشغيل المتناقص واختصار النفقات وتراكم رأس المال. بعبارة أخرى يرى ماركس أن في النظام الرأسمالي يتزايد رأس المال الثابت (الآلات) بسرعة تفوق تزايد رأس المال المتغير (العمال)، أو يؤدي تراكم رأس المال في صورة سلع إنتاجية إلى نقص الحاجة إلى العمال مما يجعل وجودهم في الإنتاج زائدا من الحاجة نسبيا فيتحولون إلى فائض سكاني، وهذا ما يؤدي إلى تقليص اليد العاملة وبالتالي ظهور البطالة بين العمال. ويرى ماركس أن مع تطور المجتمع ووصوله إلى مرحلة الإنتاج الاشتراكي تتلاشى مشكلة الزيادة السكانية، ففي ظل وجود نظام الإنتاج الاشتراكي لن يكون هناك فائض في السكان نتيجة للتشغيل الكامل والمتوازن بين رأس المال والعمال مما يقل الفقر والبؤس، وباعتبارهما مرتبطين بمشكلة تزايد السكان يرجع وجودهما إلى النظام الرأسمالي الذي يعجز عن تشغيل أفراد المجتمع تشغيلا كاملا[1].

إلا أن ماركس يتفق مع مالتوس في أن الفقر والبطالة مظهران اقتصاديان من مظاهر التضخم السكاني، وإن كانت أسباب التضخم السكاني عند ماركس تختلف عنها عند مالتوس، فقد كان ماركس يرى أن النمو السكاني، ليس إلا فائضا في العمالة بالنسبة لفرص العمل المتاحة، ومن ثم فإن التضخم السكاني النسبي كما يؤكد ماركس من ضرورات الاقتصاد الرأسمالي وخاصية من خواصيه. لأن نمو الرأسمالية يؤدي إلى خلق فائض في قوة العمل مما يؤدي إلى زيادة المعروض من القوى العاملة فتنخفض الأجور[2].

وهنا يصل ماركس في تحليلاته إلى أنه لا يمكن أن يوجد قانون طبيعي وعام يحكم تزايد السكان كما قال مالثوس، إنما تحدده الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمعات، وأكد أن لكل مرحلة من مراحل تطور المجتمع وأسلوبه في الإنتاج عبر التاريخ، قانونه للسكان الخاص به.

([1]) حسن محمد حسين محمد، **علم اجتماع السكان وتنمية الموارد البشرية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص ص105-106.
([2]) زيدان عبد الباقي، مرجع سابق، ص74.

إلا أن الملاحظ في عالم اليوم أن الشيوعية تتخذ نفس موقف ماركس في العلاقة بين السكان والموارد حيث تتجه إلى التركيز على أن الفقر أمر حتمي في ظل الرأسمالية وأن الشيوعية هي العلاج الوحيد للقضاء على انخفاض مستوى العيش وذلك عن طريق خلق فرص للعمل لمواكبة هذا التزايد السكاني. غير أن انهيار الشيوعية منذ سنة **1989** وما ترتب عليها من نتائج قد جاء دليلا على فشل آراء كارل ماركس في العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية، حيث عجزت الشيوعية عن تحقيق الرخاء المنشود، وفي ذات الوقت فإن الفكر الشيوعي في الصين قد عدل من دوره في سياسة السكان واتجهت الصين إلى تبني سياسة الأسرة صغيرة الحجم كذلك التوجه نحو سياسة الاقتصاد المفتوح والتنمية المتواصلة لمواجهة النمو السكاني وضغطه على الموارد الاقتصادية في الصين[1].

2-4-4-النمو والسكان عند دافيد ريكاردو (1772-1823)

يعتبر ريكاردو من أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية بعد أدم سميث، حيث أخذ ريكاردو بوجهة نظر أدم سميث، وربط بين الثروة والسكان، لكن كان يختلف عنه في أن ريكاردو في إطار نظرته السكانية كان مثل مالثوس من المتشائمين للمسألة السكانية وذلك من خلال طرحه لنظرية الأجور التي استند في صياغتها على قانون مالثوس في السكان. وأرجع أسباب زيادة أو انخفاض أعداد السكان إلى ارتفاع أو انخفاض الأجور. حيث يرى ريكاردو أنه إذا ارتفعت أجور العمال عن مستوى حد الكفاف يؤدي إلى تحسن مستوى المعيشة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نمو عدد السكان، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة في عرض العمل مما ينتج عنه انخفاض في الأجور إلى حد الكفاف، وإذا استمرت الزيادة السكانية وأخذت الأجور في الانخفاض إلى أدنى مستوى حد الكفاف فإن ذلك يؤدي إلى تدهور مستوى معيشة السكان أي عدم الحصول على الموارد الغذائية وبالتالي يؤثر على صحة الأفراد وتزداد الأمراض وترتفع نسبة الوفيات مما يقلل من عدد السكان فينخفض عرض العمل مما كان عليه من قبل الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأجور مرة ثانية إلى أن يصل إلى مستواها الطبيعي من جديد.

اعتقد ريكاردو أن الزيادة في الانتاج المصاحبة لزيادة أكبر في عدد السكان تشكل عائقا أمام النمو الذي يتناقص إلى أن يصل إلى حالة الانعدام، كما أن تحليله كان مبنيا أساسا على أن النمو السكاني يقتضي بالضرورة زراعة الأراضي الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى زيادة في أسعار الموارد الغذائية، وبالتالي يزيد ريع الأراضي الخصبة، ويطالب العمال برفع أجورهم للحفاظ على حد الكفاف، حسب ريكاردو فإن قانون الغلة المتناقصة هو الذي سيسود أي أن الأرض هي أساس

---

(1) فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص283.

أي نمو اقتصادي. وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية هي الرأسماليين، العمال وملاك الأراضي الزراعية؛ فالرأسماليين هم القادرون على قيادة النمو الاقتصادي وذلك بتشغيل العمال مع استخدام أحسن الطرق الإنتاجية التي تؤدي إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، ثم إعادة استثمار أرباحهم والعمل على زيادة الإنتاج مرة أخرى مما يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال، أما العمال فهم الفئة التي تعتمد في عيشها على الأجور التي يدفعها لهم الرأسماليون مقابل ما يقدمونه في العملية الإنتاجية، أما ملاك الأراضي الزراعية فتمد المجتمع بالغذاء، ومع عملية النمو الاقتصادي المتميزة بزيادة الأرباح وزيادة في عدد السكان الذي سيؤدي إلى الضغط على الأراضي الزراعية، بل حتى على الأراضي الأقل جودة، وهذا ما يزيد من تكاليف الإنتاج في المدى البعيد مع انخفاض في معدل الربح، وبالتالي فإن معدلات الإنتاج ستؤول إلى الانخفاض، وهنا يتدخل قانون تناقص الغلة فيتحصل ملاك الأراضي الزراعية على ربح أكبر[1]. كما طور ريكاردو نظرية الريع والتي تنص على أن تزايد النمو السكاني بشكل أكبر يؤدي إلى تناقص نسبة الأرباح من الدخل وذلك بسبب ارتفاع الأجور وزيادة الريع، مما يؤدي إلى انخفاض المدخرات وبالتالي استثمارات الرأسماليين، وبهذا تتوقف عملية تراكم رأس المال ومنه انخفاض النمو الاقتصادي، ودخول الاقتصاد في حالة الثبات والركود[2].

2-5-النظريات السكانية الاقتصادية الحديثة: المدرسة الكينزية

بعد أزمة الكساد العالمي سنة **1929** ظهرت نظرية كينز (**1883-1946**) والتي كانت تتسم بالتفاؤل عكس أفكار رواد الكلاسيك المتشائمة بشأن آثار نمو السكان، حيث لم يتحدث كينز في نظريته بشكل دقيق عن النمو السكاني لكنه عالج المشكلة السكانية من أبعاد مختلفة واعتقد أن الحافز الأساسي للاقتصاد هو النمو السكاني، فهو يرى أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستثمار والدخل والتوظيف. وليس هناك شك في أن كينز في هذا لم يكن يقصد أن مجرد التزايد السكاني يكون عاملا ذا شأن في حد ذاته، وإنما الشأن في ذلك يرجع إلى ما يصاحب التزايد السكاني من تزايد في القدرة الشرائية[3].

لقد حاول كينز أن يتغلب على المشكلة التي طرحتها المالثوسية من حيث عدم المقدرة على إيجاد تناسب بين معدل التزايد السكاني من جهة ومعدل تزايد الإنتاج من جهة أخرى. وبين أن معدل النمو الاقتصادي يضمن توازن الدخل،

---

(1) محمد صالي، **تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، 2016، ص157.

(2) محمودي مليك، مرجع سابق، ص54.

(3) رمزي زكي، مرجع سابق، ص115.

ويعتمد على النمو السكاني والتقدم التقني والعلمي وتراكم رأس المال. ولذلك فهو يدعو إلى التوظيف الكامل للموارد البشرية والاقتصادية بشكل دائم للحصول على معدل نمو سنوي ثابت. وبذلك فقد فتح كينز بابا واسعا أمام الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية لحل مشكلة التزايد السكاني والبطالة المترتبة على ذلك من خلال التأثيرات الإيجابية لتراكم رأس المال، لدرجة بدأ الرأسماليون يبدون أسفهم من تباطؤ النمو السكاني في بلدانهم[1]. وبذلك أثبت كينز بطلان المالثوسية وعجزها عن حل أية مشكلة اقتصادية أو اجتماعية أو سكانية، بل أنها لا تخرج عن أن تكون آراء طوباوية وغير صحيحة[2].

وهنا تجدر الإشارة، إلى أن وبظهور نظرية كينز رفعت القضية السكانية إلى مستوى آخر من التحليل، فإن كينز لم يتحدث عن المشكلة السكانية بالمعنى الذي ورد عند الكلاسيك. فمن الواضح أنه قد عولجت المشكلة السكانية عنده ضمن إطار قضية العمالة والبحث عن الشروط والأوضاع التي تؤدي إلى البطالة وعدم التوظف الكامل. ولما كانت قضية التوظف الكامل هي الشغل الشاغل لنظرية كينز، فإنه يمكن القول، أن المشكلة السكانية عنده أصبحت متعلقة بالبحث عن العوامل المسببة للبطالة[3]. فأشار إلى ضرورة تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على خلق فرص عمل لاستيعاب البطالة. كما أكد على دور الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي.

2-6-المالتوسية الجديدة

مع النمو السكاني المتزايد الذي لم يسبق له مثيل والذي شهدته دول العالم خاصة الدول النامية خلال ستينات وسبعينات القرن الماضي، أعيد إحياء أفكار "مالثوس" بما يتوافق وأوضاع العالم المعاصر، وظهرت ما يعرف بالمالثوسية الجديدة وهي وجهة نظر مبنية على نظرية مالثوس، والتي اهتمت ببحث قضايا التخلف والنمو بالدول المتخلفة. فهي تنادي بتحديد النمو السكاني أو الإنجاب، فقد اعتقد المالثوسيون الجدد أن مالثوس كان مخطئًا، فهم يعتقدون أن الفقراء يمكنهم وينبغي لهم التحكم في الولادات ليس عن طريق العفة والزواج المتأخر أو عن طريق الوباء والحروب، كما جاءت به

([1]) إبراهيم أحمد سعيد، **أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، 1997، ص53.

([2]) نفس المرجع، ص54.

([3]) رمزي زكي، مرجع سابق، ص114.

المالتوسية، ولكن عن طريق وسائل منع الحمل. ورأوا أنه، على الرغم من التقدم العلمي، فإنه من المشروع للمدافعين عن الإنجاب الواعي أن يطرحوا قضية الزيادة السكانية المفرطة مقارنة بالموارد[1].

ومن أهم مقولات المالتوسيين الجدد حول إشكالية السكان والتنمية في البلدان النامية أن إبطاء معدل النمو السكاني هو شرط مسبق للنمو الاقتصادي. وينكر المالتوسيون الجدد أي أثر إيجابي للنمو السكاني على النمو الاقتصادي، مشيرين إلى خصائص الوضع الديمغرافي لهذه الدول حيث يتسم عنصر العمل من انخفاض في كفاءته الإنتاجية، وشيوع البطالة بأنواعها، وتركز العمالة في قطاعات الإنتاج الأولية، وسوء المستوى الصحي والسكني والغذائي للسكان وشيوع الأمراض بينهم، وانخفاض متوسط العمر وارتفاع نسبة الإعالة. ومقياس التخلف لديهم هو متوسط دخل الفرد ومدى بعده أو قربه من حد الكفاف. ويرون كذلك أن التخلف حالة تعيد إنتاجها بنفسها (نظرية التوازن شبه المستقر عند حد الكفاف – ليبن شتين)، بمعنى أن ثمة توازناً في الاقتصادات المتخلفة يحدث ولكن دون تطور. والمقولة الرئيسية في هذه النظرية تدل على أن التغييرات التي تحدث في الاقتصاد المتخلف وتدفعه نحو زيادة مستوى الدخل، ما تلبث أن تولد ردود فعل معاكسة ومضادة تمتص الأثر الإيجابي للزيادة في الدخل وتعيده مرة أخرى إلى حالة حد الكفاف. وتخلص هذه النظريات إلى أن الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي والمتمثل في زيادة الاستثمار يمتصه الأثر السلبي لزيادة السكان. وفي هذه الحالة فإن تعظيم هذا الأثر الإيجابي يتمثل بالضرورة في إبطاء معدل النمو السكاني[2].

ساهمت المدرسة المالتوسية الجديدة في تقوية النظرة التشاؤمية حيال الضغط السكاني. ففي عام 1968 ألف بول إرليش كتابا بعنوان القنبلة السكانية، تنبأ فيه بحدوث انفجار ديموغرافي هائل يؤدي إلى مجاعة على نطاق واسع في أفق لا يتعدى عشر سنوات، أي في النصف الأخير من سبعينات القرن العشرين. وعلى الرغم من أن هذا التنبؤ لم يتحقق، فإن أطروحة الفكر الديموغرافي التشاؤمي لم تندثر، إنما اتخذت أشكالا جديدة. ففي عام 2010 نشر الكاتب الأمريكي جاك

([1]) Joan Martinez-Alier and Eduard Masjuan, **Neo-Malthusianism in the early 20TH century**, Dpt of Economics History. Universidad Autonoma de Barcelona. p18

([2])أحمد علي عبد الصادق والآخرون، **السكان والتنمية...النظرية والواقع**،https//yemen-nic.info studies، consulter le 17/12/2022، ص6.

غولدستون مقالة بعنوان "القنبلة السكانية الجديدة التحولات الأربعة الرئيسية التي ستغير وجه العالم"، عرض فيها آفاق التغيرات في التركيبة السكانية للعالم على مدى العقود الأربعة المقبلة، أي في أفق عام 2050[1].

باختصار، فإن مؤيدي المالتوسية الجديدة يعتقدون بأن النمو السكاني سيفوق إمداد الغذاء، وأن العالم لن يستطيع إعالة أو توفير الغذاء لعدد السكان المتزايد. وهنا يعتقد المالتوسيون الجدد بافتراضين أساسيين هما[2]

– إن كوكب الأرض يشهد انفجارا سكانيا لم يسبق له مثيل، ومن المتوقع أن يزداد عدد السكان خلال الخمسين سنة القادمة إلى أرقام كبيرة ستشكل ضغطا على الموارد الطبيعية، والذي سيترافق مع تراجع تدريجي في إنتاج المواد الغذائية.

– إن هذه الزيادة الكبيرة في حجم السكان سترفع من نسبة السكان غير العاملين وبالتالي سترفع معدلات الإعالة بشكل غير مسبق مما يؤثر في قدرة المجتمع على التطور الاقتصادي.

وعليه فإن المالثوسية الجديدة تقوم على تصورين أساسيين هما أولا الآثار السلبية التي يخلفها النمو السكاني على النمو الاقتصادي، ثانيا أنها تبحث في السياسات والممارسات التي تهدف إلى الحد من الولادات.

2-7-نظرية الانتقال الديموغرافي

ولعل من المفيد هنا أن نشير إلى إحدى النظريات السكانية الحديثة وأكثرها رواجا وقبولا بين علماء السكان، وهي نظرية الانتقالية الديموغرافية، والتي تعتبر من أكثر النظريات استخداما في الدراسات السكانية، كما أنها حظيت باهتمام كبير يماثل الاهتمام الذي قوبلت به نظرية مالثوس. وهي باختصار تشرح العلاقة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، وتفسر اتجاهات وتطور نمو السكان في العالم عبر التاريخ وما نتج عنه من تغيرات ديموغرافية انعكست على معدلات النمو السكاني وحجم السكان في سن العمل.

لقد ظهرت نظرية التحول الديموغرافي في بداية القرن العشرين، ولم تكن صدفة وإنما نتيجة للتغيرات الديموغرافية التي مرت بها معظم دول غرب أوروبا، وتزامنت هذه التغيرات مع عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي ونتائجها على المجتمع ككل. ووفقا لنظرية التحول الديموغرافي، تقوم هذه النظرية على فكرة أنه مع عملية تحديث المجتمعات، ينخفض معدل الوفيات أولا ثم يتبعه انخفاض في الخصوبة.

([1]) إبراهيم المرشد، **الهبة الديموغرافية في العالم العربي نعمة أم قنبلة موقوتة؟ المغرب أنموذجا**، مجلة عمران العلوم الاجتماعية، المجلد6، العدد21، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر 2017، ص ص62، 63.

([2]) مهند شفيق صقر، مرجع سابق، ص23.

وعليه يشير مصطلح "التحول الديموغرافي" إلى تحول الخصوبة والوفيات من مستويات عالية غير مستقرة إلى مستويات منخفضة ومستقرة نسبيا. وتعود المحاولات الأولى لأدولفَ لاندريAdolphe Landry في وضع نموذج للتغيرات السكانية في سنة 1934. إلا ان أول من أشار بوجود مراحل ديموغرافية كان واران تومبسون Warren Thompson سنة 1929حيث اقترح بتصنيف دول العالم إلى ثلاث تصنيفات حسب مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات التي كانت سائدة آنذاك. وبناء على التغيرات التي تحدث في نمط نمو سكان هذه الدول قسم وارن هذه الدول إلى ثلاث مجموعات[1]

– المجموعة أ وهي الدول التي تتمثل في الانخفاض في معدلات نموها حيث وصلت إلى معدلات منخفضة جدا مما قد يؤدي إلى دخولها إلى مرحلة تناقص السكان. وتشمل هذه المجموعة شمال وغرب أوروبا والولايات المتحدة.

– المجموعة ب وهي الدول التي انخفضت فيها معدلات المواليد والوفيات، لكن الانخفاض في معدلات المواليد كان أبطأ بكثير من الانخفاض في معدلات الوفيات وتشمل هذه المجموعة كل من إيطاليا وإسبانيا والسوفيتي في وسط أوروبا.

– المجموعة ج وهي الدول التي تميزت بارتفاع كل من معدلات المواليد والوفيات. وقد صنفها تومبسون على أنها مالثوسية (Malthusian) لأن كلا المعدلين لم يكونان تحت السيطرة، واقترح أن هذه المجموعة من الدول تضم ما بين 70 و75% من سكان العالم واعتقد أن الأمر سيستغرق من ثلاثة إلى أربعة عقود قبل أن تنضم هذه المجموعة إلى المجموعة ب. وتشمل باقي دول العالم[2].

ثم اتضحت نظرية الانتقال الديموغرافي مع فرانك نوتستاينNotestein Frank حيث أعاد صياغتها بشكل واضح في الربط عن طريق المتغير السببي بين المستوى المرتفع للخصوبة والمستوى المرتفع للوفيات[3]. وبناء على تقسيمات وران، فقد حدد نوتستاين ثلاث مراحل هي[4]

([1]) مجلس السكان الدولي غرب أسيا وشمال إفريقيا، **مقدمة في علم السكان وتطبيقاته**، 2010، ص7.

([2]) Dudly Kirk, **Demographic Transition Theory**, Population Studies, Vol. 50, N°3.1996, p362.

([3]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية**، تقرير السكان والتنمية، العدد الثاني، الأمم المتحدة، 2005، ص9.

([4]) بن النوي عائشة، **انعكاسات الانتقال الديموغرافي على الفئة النشيطة في الجزائر للفترة ما بين 1992-2008**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في الديموغرافيا، تخصص التنمية والسكان، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 01، 2018، ص75.

– مرحلة القدرة على النمو العالي أو القوي والتي اتسمت بخصوبة ووفيات عاليتين ليليها زيادة سريعة للسكان نتيجة تراجع الوفيات.

– مرحلة النمو الانتقالي والتي اتصفت بتراجع الوفيات بدرجة أسرع من تراجع الخصوبة مما نتج عنه زيادة سريعة في النمو السكاني.

– مرحلة بداية التراجع حيث ينعدم أثناها معدل النمو وهو حال البلدان الأوروبية، الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا أين اتسمت خلالها الخصوبة بالانخفاض ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية.

وبعد تومبسون ونوتستاين أعقبهم بلاكر Blaker عام 1947 وقد وضع أول تصنيف مرحلي لنظرية الانتقال الديموغرافي، وقسمها إلى خمس مراحل يمكن الإشارة إليها على الترتيب كما يلي مرحلة الثبات أو الاستقرار (العالي)، مرحلة التوسع المبكر، مرحلة التوسع المتأخر، ومرحلة التوسع المنخفض، مرحلة النمو السالب[1].والجدول التالي يبين المراحل الخمس التي اقترحها بلاكر.

الجدول رقم 2: التصنيف المرحلي لنظرية الانتقال الديموغرافي التي وضعها بلاكر عام 1947

المرحلة	معدل المواليد	معدل الوفيات	النمو السكاني
مرحلة الثبات أو الاستقرار	مرتفع	مرتفع	يكاد يكون معدوم
مرحلة التوسع المبكر	مرتفع	أخذ في الانخفاض	سريع
مرحبة التوسع المتأخر	أخذ في الانخفاض	أخذ في الانخفاض	أقل من المرحلة الثانية
مرحلة التوسع المنخفض	منخفض	منخفض	يكاد يكون معدوم
مرحلة النمو السالب	أقل من معدل الوفيات	منخفض	سالب

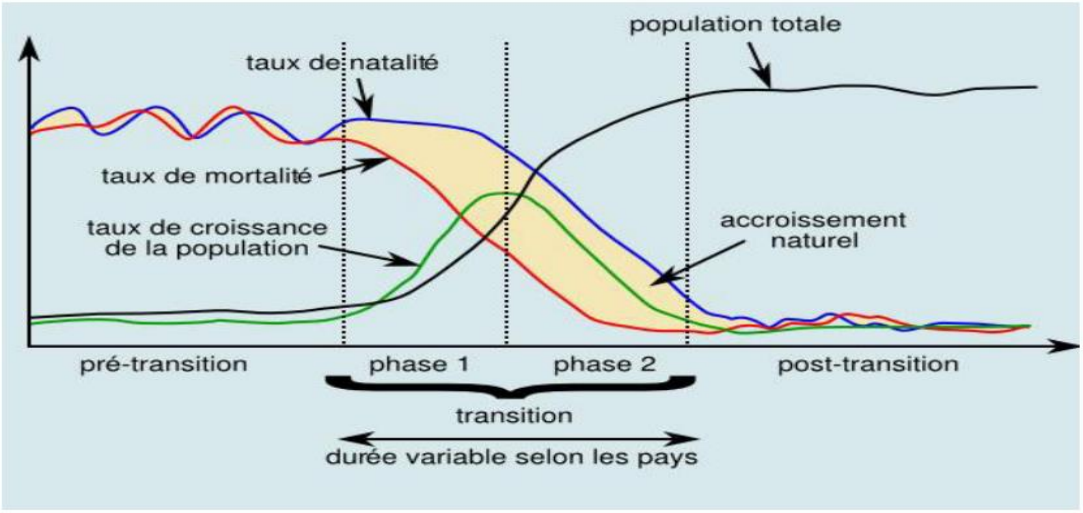
المصدر أحمد عوادة الخوالدة، مراحل الانتقال الديموغرافي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 43، العدد 3، 2016، ص2286.

وتبقى هذه النظرية أكثر تداولا في الفكر الديموغرافي لتفسير آلية التحول الديموغرافي التي يشهدها سكان العالم. وأكثر ما يميز هذا التحول هو تغير بنية السكان. وعليه يمكن الاستعانة "بنظرية التحول الديموغرافي" التي تعد نموذجا وصفيا يمكن من خلاله تفسير أسباب التغير السكاني–وما ينتج عنها من تغير في بنية السكان العمرية العريضة، وما يليها من ظهور النافذة الديموغرافية–على امتداد الزمن في أي منطقة من العالم، إذ كانت مقتصرة على الدول المتقدمة، ولكن في الوقت

(1) Blaker C.P **Stages in population growth**, 1947, p88, disponible sur le site https//www.ncbi.nml.nih.gov. Consulté le 25/04/2023.

الحالي يمكن تطبيقها على البلدان النامية، بما فيها الجزائر وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصول القادمة. وتقول هذه النظرية أن المجتمعات تمر تاريخيا بعدد من المراحل الديموغرافية التي تقسم غالبا إلى ثلاث مراحل، إلا أن هناك من قسمها إلى أربع مراحل، وبعضهم أوصلها إلى خمس مراحل، ولكن غالبا ما تنتظم مراحل التحول في أربع مراحل، الأولى التي تسبق التحول الديموغرافي تعرف بالنظام الديموغرافي التقليدي وتتسم بانخفاض في معدل النمو السكاني بسبب ارتفاع معدلي الولادات والوفيات، وتأتي بعدها المرحلة الانتقالية وتعرف بالتحول الديموغرافي وفيها تبدأ معدلات المواليد في الارتفاع بينما تنخفض معدلات الوفيات، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو السكاني، وهي المرحلة التي تعرف بالانفجار السكاني وما ينتج عنها من تغيرات في التركيب العمري، ثم تأتي المرحلة الثالثة لتستمر معدلات الوفيات في الانخفاض لكن ببطء مع الانخفاض التدريجي في المواليد ليكون معدل النمو السكاني بطيئا. أما المرحلة الرابعة فتعرف بالنظام الديموغرافي الحديث (ما بعد التحول) أو مرحلة الاستقرار وهنا تتجه فيها الولادات والوفيات نحو الانخفاض بشكل سريع وبالتالي يصبح معدل النمو السكاني منخفضا جدا ويمكن أن يصل في بعض البلدان إلى الانعدام. وهذه المرحلة تميزت بها بعض الدول المتقدمة أين يكون معدل النمو بالسالب (أي زيادة الوفيات على الولادات)[1]. والشكل التالي يوضح مراحل نظرية الانتقال الديموغرافي.

الشكل رقم 6: مراحل نظرية الانتقال الديموغرافي



المصدر **https//fr.wikipedia.org**

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، مرجع سابق، ص7.

2-8-المناقشة والتعقيب على النظريات

بالاعتماد على ما سبق من النظريات التي تسنى لنا عرضها، والتي تناولت العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، قد اختلفت في التفسير ما بين الفكر القديم والحديث، وتنوعت كل حسب عصره وظروف مجتمعه فهناك من اعتمد على الجانب الديموغرافي والبعض الآخر على الجانب الاجتماعي والاقتصادي في تحليله وذلك بربط السكان بالاقتصاد. حيث نجد أن هذه النظريات تأثرت بالمشكلة السكانية، خاصة في البلدان النامية، مما دعا الحاجة إلى الاهتمام بمسألة التزايد السكاني وضغوطها على الموارد الاقتصادية. حيث لا يمكن فهم حقيقة المشكلة السكانية ولا معرفة أسبابها، ما لم يتم الاطلاع على نظريات السكان في عصرنا وفي غيره، فكل نظرية لاحقة هي رد فعل على السابقة، على الرغم من أن كل نظرية كانت موفقة في جانب معين إلا أنها أغفلت بعض الجوانب. ومن هذا المنطلق، نجد أن بعضها اعتبرت أن الزيادة السكانية عامل سلبي ومؤثر على النمو الاقتصادي، في حين اعتبرها آخرون عامل إيجابي.

ففي الفكر السكاني القديم كما يتجلى لنا من كتابات كونفوشيوس وأفلاطون وأرسطو تميز بدراسة العلاقة بين الحجم الأمثل للسكان ومساحة الأرض وأهداف الدولة في العدد السكاني المرغوب فيه داخل الدولة. ومن هنا يمكن القول أن كتابات هؤلاء الفلاسفة لم تعتمد على بيانات سكانية تستند إلى دراسات إحصائية. أما بالنسبة للتجاريون فقد شجعوا على زيادة السكان وما ينتج عنه من فوائد يمكن أن تتحقق في عدة مجالات اقتصادية وسياسية وعسكرية. ويتضح لنا أن التجاريون يعتبرون السكان مصدر للثروات والغنى، وعنصرا مهما من عوامل قوة الدولة. في المقابل نجد أن المذهب الطبيعي ظهر كرد فعل لأفكار التجاريون ورفضوا مبدأ زيادة السكان الذي نادى به التجاريون، ورأوا أن المصدر الوحيد والرئيسي للثروة هي الطبيعة.

ولكن لا يخفى على الباحث حقيقة هامة في أن مالتوس كان له الفضل في توجيه الأنظار مبكرا إلى المشكلة السكانية بجوانبها المختلفة والاهتمام بربط موضوع السكان بالاقتصاد. وعليه، لا يمكن إنكار الحقيقة أن نظرية مالتوس تعتبر أول نظرية تناولت العلاقة بين السكان والاقتصاد. ورغم ما توصل إليه مالتوس في نظريته حتى وإن كانت تحمل في طياتها بعض الحقائق إلا أنها كانت تتسم بالتشاؤم. فقد افترض مالتوس بأن السكان يحكمه قانون طبيعي يتزايدون وفق متوالية هندسية صحيح من الناحية النظرية (وجهة رياضية)، إلا أنه في الواقع ليست صحيحة، حيث لا يمكن التصور بأن السكان سيتضاعفون هندسيا إلى ما لانهاية، والدليل على ذلك ما أثبتته مختلف التعدادات السكانية بعد ذلك. بينما يتم

النمو الاقتصادي وفق متوالية حسابية، مما أدى به إلى طرح مواقف غير إنسانية للحد من النمو السكاني. وبما أنه كان قسا أي رجل دين، كان يحبذ الوازع الأخلاقي والتعفف كوسيلة من وسائل الحد من الإنجاب، فلم يضع في حسابه التطور التكنولوجي والتقدم العلمي ودوره في ابتكار وسائل منع الحمل والتي ساهمت في انخفاض معدلات الخصوبة في دول العالم[1].

وعلى الرغم من أن نظرية مالتوس تعتبر بمثابة القاعدة الفكرية التي قامت عليها التفسيرات اللاحقة لطبيعة العلاقة بين الزيادة السكانية والموارد الاقتصادية، إلا أن أفكار مالتوس تعرضت للنقد ورغم ذلك تناولها الكثير من العلماء بين مؤيد ومعارض. فقد حظيت أفكاره باهتمام كبير من قبل المالتوسيون الجدد وغيرهم ممن يؤيد أفكار مالتوس، من بينهم ريكاردو فكان هو أيضا متشائما، فقد أيد مالتوس في أفكاره من حيث أن تزايد السكان يعتبر سببا في شقاء وبؤس البشرية وخاصة العمال. فهو يعتقد أن الزيادة الإنتاجية المصاحبة لزيادة أكبر في عدد السكان تشكل عائقا أمام النمو الاقتصادي[2]. أما بالنسبة للمالتوسيون الجدد يروا أنه إذا لم تكن هناك موانع للنمو السكاني فإن هذا النمو سوف يعيق أي تطور اقتصادي، ولهذا يؤكدون على ضرورة تنظيم النسل فهي وسيلة من وسائل الحد من الزيادة السكانية عن طريق وسائل منع الحمل على خلاف مالتوس الذي يؤكد على أهمية الضبط الأخلاقي والعفة. في المقابل نجد من معارضي نظرية مالتوس كارل ماركس (لم يكن متشائما) وما جاء على لسانه أن أصل الفقر والبؤس البشري والمشكلات السكانية وشرور المجتمع كلها تعزى إلى طبيعة النظام الرأسمالي والقائم على الاستغلال لأن هذا النظام يعجز عن توفير العمل للجميع، لا إلى الزيادة في أعداد السكان، حسب ادعاءات مالثوس. وأنه يمكن التخلص من شرور الرأسمالية عن طريق التحول إلى نظام اشتراكي بدلا من الحد من نمو السكان لأن في ذلك فائدة في قوة العمل[3]. إلاَّ أن ما نراه أن ماركس قد تجاهل عوامل أخرى غير الاقتصادية والتي تؤثر في النمو الحقيقي للسكان، مثل الزواج والإنجاب وهي عوامل لا يمكن إغفالها.

أما بالنسبة لأدم سميث يرى بأن النمو السكاني يعتمد على النمو الاقتصادي وليس العكس، أي أن حجم ونمو السكان يتحدد بواسطة الطلب على العمل. فهو يعتبر أن العوامل السكانية هي عوامل تابعة وأن أي زيادة في فرص العمل تزيد من السكان. فهنا حاول أن يفسر التطورات السكانية بالرجوع إلى العوامل الاقتصادية على مستوى المجتمع ككل.

([1]) فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية السكان أسس وتطبيقات**، دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية-جمهورية مصر العربية، 2019، ص223.
([2]) محمد صالي، مرجع سابق، ص157.
([3]) يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص52.

من هنا يظهر أن الاهتمام بموضوع السكان ليس بجديد بل ظهر في كثير من كتابات الفلاسفة القدماء والمفكرين، وتزايد الاهتمام بموضوع السكان والمسائل المرتبطة به خلال القرن العشرين الذي شهد أكبر التحولات الديموغرافية والتغيرات السكانية. وظهر ما يعرف بنظرية الانتقال الديموغرافي والتي تعد نموذجا يسعى إلى تفسير التغيرات التي تحدث في نمط السكان عبر فترة ممتدة من الزمن. لكن ما لفت الانتباه حول هذه النظرية محاولة تعميم نتائجها المستنبطة من بيانات بعض الدول المتقدمة على باقي دول العالم دون الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية المحيطة بسكان هذه الدول. بالإضافة إلى وجود اختلاف جوهري بين الدول المتقدمة والدول النامية عند بداية التحول الديموغرافي في كل منهما[1]. ومن هنا نستخلص أنه من غير الممكن تطبيق نظرية التحول الديموغرافي على كل المجتمعات في كل الظروف والأزمنة. إلا أنها تبقى إطارا مفيدا لتحليل الاتجاهات الديموغرافية وتطورها وكل ما يتعلق بها من تحولات مع إمكانية تكييفها مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي لكل مجتمع.

وأخيرا يمكن القول أنه رغم اختلاف النظريات في تفسيرها الديموغرافي والاقتصادي للعلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي إلا أن كل منها لا يخلو من القيمة العلمية التي تكشف عن جوانب مهمة للموضوع.

3-طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي

تعتبر قضية العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي من القضايا البارزة التي تشغل دول العالم وعلى الأخص دول العالم الثالث، فاختلفت وجهات النظر حول طبيعة هذه العلاقة. فعلى مدى عقود، ناقش الاقتصاديون وعلماء الديموغرافيا وصناع السياسة تأثير التغيير السكاني على النمو الاقتصادي. فمنهم من يرى أن النمو السكاني عامل مشجع يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي، وهناك من يرى أن النمو السكاني يعتبر عاملا مقيدا يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، أما وجهة النظر الثالثة فترى بأن النمو السكاني عامل محايد يمكن أن يكون له أي تأثير على النمو الاقتصادي. بيد أن جميع هذه التفسيرات تركز على حجم السكان والنمو السكاني، متجاهلين بعد حاسم في المسألة الديموغرافية ألا وهو أهمية التركيب العمري للسكان، لاسيما وأن السلوك الاقتصادي للأفراد واحتياجاتهم يختلف باختلاف مراحل دورة الحياة، وأن التغيير في التركيب العمري يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي.

([1]) مجلس السكان الدولي غرب أسيا وشمال افريقيا، مرجع سابق، ص8.

3-1-الاتجاهات المختلفة في تحديد العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي

إن المهتمين بدراسة المسألة السكانية في الدول ذات النمو السكاني المرتفع يختلفون فيما بينهم حول ما قد ينجم عن هذا التزايد السكاني السريع وأثر هذه الزيادة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول. لهذا تطور الجدل حول العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وعليه يمكن أن نميز بين ثلاث وجهات نظر رئيسية وهي:

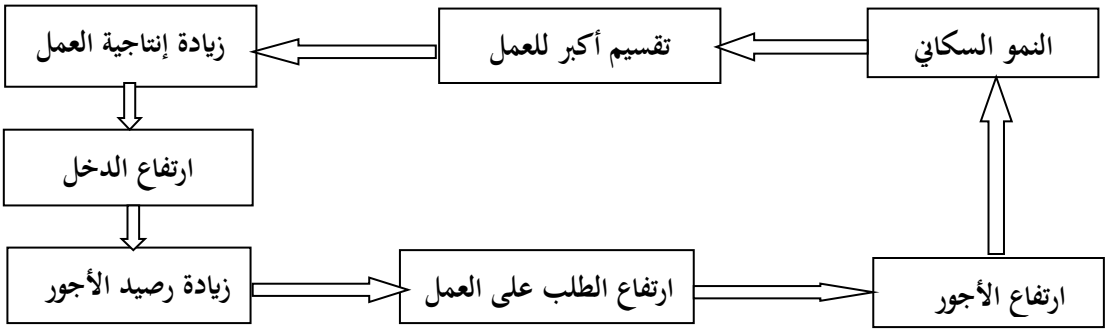
3-1-1-النظرة "المتفائلة" النمو السكاني يحفز النمو الاقتصادي

يرى المتفائلون لهذا الاتجاه أن النمو السكاني عاملا ذو تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، باعتبار أن هذه الزيادة في أعداد السكان تخلق زيادة في القوة العاملة، من خلال زيادة فرص الإبداع والمهارات والكفاءات، فهم بذلك يرون أن القوة البشرية هي المحرك الأساسي في سيرورة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن أهم مؤيدي هذا الرأي نجد كلا من **Esther Bosrup** و**Julian Simon**، حيث يرى هؤلاء أن النمو السكاني يحفز التطور والابتكارات التكنولوجية التي تميل إلى زيادة مستوى الإنتاج وتوافر الموارد من خلال إبداع القوى العاملة الشابة، مما يقلل بشكل فعال من تهديد المتشائمين للزيادة السكانية[1]. وهنا استخدما كلا من بوسريب وسيمون حججا لتغيير وجهة نظر المالثوسية **Malthusian** للعالم في أن النمو السكاني يخلق ضغوطا على الموارد.

كما يعتبر هانسن **Alvin Hansen** أن العلاقة المتبادلة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي هي علاقة مزدوجة، وذلك من خلال رجوعه إلى فكرة آدم سميث المرتبطة بالسكان والتي اعتبرت النمو السكاني هو في نفس الوقت سبب ونتيجة للتطور والتقدم الاقتصادي وهذا الترابط يمكن توضيحه بالمخطط التالي:

([1]) AUECHO, **Harnessing the Demographic Dividend Through Investments in Youth**, edition 2017, p59.

المخطط رقم 7: العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي حسب هانسن (Hansen)



المصدر: بوعلام أمين الله، السياسات الديموغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي–معسكر، 2019، ص138.

من خلال الشكل نلاحظ أن النمو السكاني يؤدي إلى تقسيم أكبر للعمل وهو ما يزيد من إنتاجية العمل، وزيادة الدخل مما يؤدي إلى رفع من رصيد الأجور الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العمل وهو ما يسمح بزيادة الأجور التي تؤدي إلى زيادة السكان.

وبناء على ما سبق، يرى أصحاب هذا الاتجاه أن النمو السكاني يؤدي إلى زيادة العرض من القوة العاملة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى إمداد سوق العمل بالعناصر الشابة والقادرة على العمل والعطاء والتي تسمح باستغلال الموارد المتاحة، ومن ثم يؤدي إلى رفع مستوى الدخل، ودفع عجلة النمو الاقتصادي. وهذا فيما لو أحسن استغلالها واستخدامها استخداما أمثل إلى جانب الموارد الاقتصادية والاستفادة منها. لهذا كانت الصين ترى في أن عدد سكانها الكبير مصدرا للقوة حيث اعتبر الرئيس الصيني (Mao) أن كل فم جديد يعني في نفس الوقت يدين إضافيتين للعمل[1].

3-1-2-النظرية" المتشائمة" النمو السكاني يقيد النمو الاقتصادي

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن النمو السكاني السريع يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي. ومن أبرز منتقدي هذه الفكرة التشاؤمية روبرت مالثوس، حيث شدد على أن المجتمعات ذات معدلات الخصوبة المرتفعة سيكون لديها مستويات دخل أقل من تلك ذات المعدلات المنخفضة. فهو يرى بأن الزيادة في عدد السكان يشكل ضغطا على الموارد المتاحة[2].

---

(1) أمين الله بوعلام، مرجع سابق، ص139.

2) Vasundhra T, **The Demographic Dividend in India: Gift or curse?** A State Level analysis on differing age structure and its implications for India's economic growth prospects, Working paper Series 2012, No-12-128, p6

وبعد ذلك ظهرت وجهة نظر كوول وهوفر (Caoll and Hoover) اللذان قدما نموذجا يربط بين النمو السكاني والتنمية في الهند عام 1958، إذ يرون أن النمو السكاني السريع الناجم عن ارتفاع معدل الخصوبة يؤدي إلى تغير التركيب العمري للسكان بزيادة نسبة صغار السن مما سيؤدي إلى زيادة عرض قوة العمل مستقبلا بشكل متسارع وهذا الأمر يتطلب زيادة في تكوين رأس المال المادي والبشري بغرض تشغيل قوة العمل المتنامية بشكل كفوء. إلا أن هذا العرض الإضافي لا يساهم في زيادة الإنتاج إذا لم يتناسب مع الموارد المتاحة، وإنما سيؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، وترتفع معها معدلات الإعالة مما يترتب عليه انخفاض الادخار والاستثمار وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي[1]. بالإضافة إلى أن الزيادة في السكان تعني أعباء إضافية أي تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم وذلك في توفير الغذاء، المسكن، نفقات التعليم، التوظيف...إلخ وزيادة الحاجات يشكل ضغوطا على المسيرة التنموية للدولة.

وعليه فقد توصلا منتقدو هذا الاتجاه إلى أن للنمو السكاني آثارا ضارة في النمو الاقتصادي. ففي نهاية الستينات تم التأكيد على أهمية تخفيض النمو السكاني بوصفه سياسة لابد منها لتحقيق زيادة في المدخرات وتحقيق معدلات نمو مرتفعة. ولكن في سنوات السبعينات من القرن الماضي، تغيرت الصورة وكشف البحث العلمي حقائق جديدة، حيث يرى البعض أن الدراسات التي تؤكد التأثير السالب للنمو السكاني على النمو الاقتصادي لم توضح مدى وشدة هذا التأثير السالب، فضلا عن ذلك فقد بينت الدراسات التجريبية أن التأثير السالب للنمو السكاني على النمو الاقتصادي يكون أوضح على المستوى الجزئي (الأسرة) أكثر منه في المستوى الكلي[2].

3-1-3-النظرية المحايدة

بعد فترة وجيزة، ظهر تيار محايد يتحدى النقاشين الأولين من خلال إدخال متغيرات جديدة في معادلة النمو السكاني مقابل النمو الاقتصادي، تغيير التركيب العمري للسكان ومعدل الإعالة الديموغرافية[3]. وهنا يعتقد هذا الاتجاه أن النمو السكاني لا يعزز النمو الاقتصادي ولا يقيده. ففي السنوات الأخيرة، أوجدت بعض الدراسات أن معظم التحليلات الاقتصادية للعلاقة الإحصائية بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي وإن وجدت فهي ضعيفة. فيرى الفرنسي ألفرد سوفي أنه لا توجد علاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وانتقد الفكرة التي ترى أن النمو السكاني مصدرا للبطالة من

([1]) مفيد دنون يونس، مرجع سابق، ص243.
([2]) نفس المرجع، ص250
([3]) Bloom D.E and Williamson J.G. 1997, **Demographic Transition and Economic Miracles in Emerging Asia**, working paper N°6268. NBER. USA. https //www.nber.org/papers/w6268.pdf.

خلال تدني الأجور، مبينا أن تدني الأجور في الدول النامية ليس ناتجا عن النمو السكاني وإنما مؤشر على عدم تأهيل اليد العاملة في هذه الدول، مما يشكل ضغطا على هذه الدول لرفع مستوى التدريب، التكوين والتأهيل لديها. وإذا كان أصحاب النظرية النيومالتوسية يؤكدون أن التطور التكنولوجي مصدرا للبطالة لأنه عوض الإنسان بالآلة، فإن "Sauvy" رأى أن التطور التكنولوجي يخلق وظائف في قطاعات أخرى كما أنه يفرض على الإنسان التوجه إلى وظائف أقل احتياجا للمؤهلات مما يضطره إلى رفع مستواه المهني من أجل الاستفادة من الوظائف التي تحتاج لمؤهلات أكبر. وذكر أن الاستثمارات الديموغرافية إذا كانت كبيرة يمكنها أن تحفز على النمو الاقتصادي خاصة إذا كانت موزعة على المناطق مما يسمح بخلق وظائف عمل وتوزيع دخول الأفراد وتحريك النشاط الاقتصادي[1].

أما بالنسبة لألين كيلي يستشهد بثلاثة مجالات بحث رئيسية أثرت في صعود الحياد السكاني في الثمانينات[2]

***الموارد الطبيعية وجد أن استنفاد الموارد الطبيعية لا يتأثر بشدة بالنمو السكاني كما يعتقد المتشائمون. وأن التكنولوجيا والتخصيص في السوق الفعال للموارد تلعب كلها جزءا في الحفاظ على الموارد الطبيعية، وقد ثبت أن نصيب الفرد من الدخل هو المحدد الرئيسي للعرض والطلب على هذه الموارد.**

***الادخار لم تثبت الدراسات التأثير السلبي للنمو السكاني على المدخرات (وما يترتب عليه من تأثير سلبي على النمو الاقتصادي).**

***تنويع الموارد في حين كان المتشائمون يعتقدون أن النمو السكاني سيؤدي إلى تحويل الموارد من تكوين رأس المال المادي (الذي من شأنه أن يدرك عائدات سريعة) إلى تكوين رأس المال الاجتماعي (مثل صحة الطفل والتعليم، اللذين سيستغرق تحقيق عائداتها وقتا أطول)، أظهرت الدراسات متعددة البلدان أن هذا لم يحدث في الواقع إلى حد كبير.**

كما أكدت بعض نتائج الدراسات الحديثة التي قام بها الباحثان الديموغرافيان بلوم وفري مان (Bloom and Freeman) واللذان قاما بتجميع بيانات عن الدول النامية خلال الفترة (1965–1984) وتوصلا إلى نتيجة مؤيدة لوجهة النظر بضعف العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي. فقد توصلا الباحثان إلى أنه على الرغم من ارتفاع معدلات النمو السكاني إلا أن أسواق العمل في الدول النامية كانت قادرة على استيعاب الزيادة الكبيرة في السكان كلما

([1]) أمين الله بوعلام، نفس المرجع سابق، ص140.

([2]) Bloom. E. David et al, **The Demographic Dividend A New Perspective on the Economic Consequences of Population Change**, A RAND Program of Policy-Relevant Research Communication, 2003, PP18, 19.

ازدادت دخول العمال وإنتاجيتهم، أي أن الاستجابة الأولية للزيادة السكانية من جانب المجتمع هي العمل بشكل أكبر بهدف توفير الدعم للمواليد الجدد[1].

وبناء على ما سبق، إن الاختلاف في وجهات النظر التي سبق ذكرها وعدم تمكنها من إثبات فيما إذا كان النمو السكاني ضارا، أو يسهم في النمو الاقتصادي ويعززه أو يكون مستقلا عنه بشكل مطلق يعود إلى أن تركيزها كان منصبا على النمو السكاني وحجم السكان، بدلا من التركيب العمري للسكان، حيث أن هذه المناقشات لم تول اهتماما كافيا لهذا المتغير الذي يتحقق خلال النمو السكاني وأثره على فرص النمو الاقتصادي. ويحدث التركيب العمري للسكان عندما يوفر انخفاض الوفيات توليدًا فريدًا لطفرة المواليد يليه انخفاض الخصوبة. وبالتالي، يبدأ التركيب العمري للسكان في التغير عندما يصل جيل طفرة المواليد إلى السكان في سن العمل (وهو ما أطلق عليه بمصطلح الهبة الديموغرافية) مما يفتح نافذة جديدة من الفرص الديموغرافية وهي الحالة التي تكون فيها نسبة السكان في الفئة العمرية العاملة أكبر من نسبة المعالين (الأطفال وكبار السن)، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض نسبة الإعالة، وإتاحة فرصة للدفع بعجلة النمو وتحسين الأداء الاقتصادي.

وكتوفيق بين المواقف الثلاثة، يذكر البعض (كيلي وشميدت 1994، ويكس 1996) أن الآراء المختلفة للعلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي تعكس في الحقيقة مراحل مختلفة يمر بها البلد[2]. أي باختلاف أحوال البلدان وظروفها الاقتصادية ومستويات معدلات النمو السكاني بها.

كما أجريت دراسات تجريبية لدراسة كيفية تأثير تغير السكان على النمو الاقتصادي في كل من الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية. وخلصت معظم النتائج التجريبية إلى أن النمو السكاني لاسيما في القوى العاملة يولد نموا اقتصاديا. ووفقا لبلوم ووليامسون (1998)، وبلوم وكانينغ وسيفلا (2003)، يمكن أن يكون للتغيرات في التركيب السكاني، وليس في تأثير النمو السكاني على النمو الاقتصادي، عندما ينمو السكان في سن العمل بشكل أسرع من إجمالي السكان، يتأثر الاقتصاد بشكل إيجابي. وهذا يحدث خلال المرحلة الوسيطة من التحول الديموغرافي[3].

([1]) فراس عباس فاضل البياتي، مرجع سابق، ص164.

([2]) Sijia Song, **Demographic Changes and Economic Growth Empirical Evidence from Asia**, Honors Projects.121., Illinois Wesleyan University, Economics Department, 2013, p6.

([3]) Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), **Demographic Profile of the Arab Region Realizing the Demographic Dividend**, United Nations, Beirut, 2016, p20.

3-2-أهمية التركيب العمري

تميل كل هذه النظريات إلى تجاهل بعد حاسم لديناميكيات السكان والذي يتمثل في تطور التركيب العمري للسكان (أي الطريقة التي يتم بها توزيع السكان عبر الفئات العمرية المختلفة). فلطالما اقتصرت الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي أساسا على آثار حجم السكان والنمو السكاني على النمو الاقتصادي لعقود، متجاهلين أهمية التركيب العمري في الأداء الاقتصادي. وذلك، نظرًا لاختلاف سلوك الناس واحتياجاتهم الاقتصادية في مراحل مختلفة من دورة حياتهم، وأن التغير في التركيب العمري يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي. وهنا يتبين أن التركيب العمري للسكان مهم لأن السكان من مختلف الأعمار يتفاعلون بشكل مختلف مع الاقتصاد، أي عندما يتغير الحجم النسبي لكل فئة من هذه الفئات العمرية في السكان، تتغير كذلك الكثافة النسبية لهذه السلوكيات الاقتصادية. فيميل صغار السن وكبار السن إلى أن يكونوا مستهلكين، بينما يميل الأشخاص في سن العمل إلى أن يكونوا منتجين.

فمع شروع البلدان في التحول الديموغرافي، فإن الهياكل العمرية لا تظل ثابتة فهي تتغير. فعندما يصبح الهيكل العمري أكثر ملائمة لدى السكان في سن العمل، تصبح الظروف أكثر ملائمة للنمو الاقتصادي. اعتمادًا على بيئة السياسة، يمكن أن تولد هذه الزيادة في عرض العمالة المزيد من الإنتاج في الاقتصاد. أيضًا مع وجود عدد أقل من المعالين، سيكون الاقتصاد قادرًا على ادخار المزيد مما يترجم إلى معدلات استثمار أكبر. يعزو بلوم وويليامسون (1998) ما يقرب من ثلث معجزة شرق آسيا إلى بنية عمرية مواتية، أي زيادة في المعروض من العمالة[1].

على سبيل المثال، من المرجح أن تخصص الدول التي بها نسبة عالية من الأطفال نسبة عالية من الموارد لرعايتهم، مما يؤدي إلى خفض وتيرة النمو الاقتصادي. على النقيض من ذلك، إذا كان معظم سكان الدولة يقعون في سن الإنتاج والعمل، فإن الإنتاجية الإضافية لهذه الفئة يمكن أن تنتج "عائدا ديموغرافيا" للنمو الاقتصادي، بافتراض وجود سياسات للاستفادة من ذلك.

---

[1])Bloom D, and. Williamson J.G, **Demographic Transition and Economic Miracles in Emerging Asia**, World Bank Economic Review, Vol. 12, NO 3, 1998, P419-55.

ووفقا لبلوم وآخرون (2001)، فإن السكان لديهم سلوكيات اقتصادية مختلفة حسب الفئات العمرية. وبالتالي، فإن أي تغير في التركيب العمري للسكان من المرجح أن يتسبب في نمو اقتصادي يوصف بأنه عائد ديموغرافي[1]. بمعنى، أن أي تغير في التركيب العمري للسكان من المرجح أن ينتج عائدا ديموغرافيا إيجابيا من حيث النتائج الاقتصادية المحتملة. وبالتالي، فقد اكتسب هذا العنصر زخما كبيرا في الدراسات السكانية في السنوات الأخيرة كمصدر محتمل للنمو الاقتصادي. فالتغيرات في الهياكل العمرية مثيرة للاهتمام، لأن الفئات العمرية المختلفة تظهر سلوكًا اقتصاديًا مختلفًا. كما يخلق هذا التحول الهيكلي العمري فرصًا وتحديات مختلفة عبر الفئات العمرية.

فمنذ أواخر الثمانينيات وخاصة أواخر التسعينيات، أصبحت أهمية التركيب العمري للنمو الاقتصادي معترفًا بها. وكان من بين الرائدون المهتمون في هذا الصدد هم بلوم وفريمان (1988)، بلوم وساكس (1998)، بلوم وويليامسون (1998)، بلوم، كانينغوسيفلا (2001)، هيغينز وويليامسون (1997) وماسون (2001). ومنذ مطلع القرن، أصبح مفهوم التركيب العمري –ولاسيما «النافذة الديموغرافية للفرص» أو «الهبة الديموغرافية» أو «العائد الديموغرافي» مستخدمًا على نطاق واسع في مفردات باحث النمو[2].

4–سياسات ومؤتمرات سكانية

لقد أثارت القضايا السكانية اهتمام الباحثين ورجال السياسة منذ قدم العصور التاريخية، فقد أظهر العديد منهم اهتماماً بدراسة أحوال السكان من حيث أسباب الزيادة السريعة التي تفوق نمو الموارد المتاحة. من هذا المنطلق، حظيت المسألة السكانية بالاهتمام العالمي من قبل الحكومات والمنظمات الدولية، كما أن المشكلة السكانية أصبحت إحدى القضايا المعقدة التي يواجهها المجتمع البشري في الفترة المعاصرة وبالخصوص في البلدان النامية، هذا ما استدعى عقد مؤتمرات وندوات دولية من أجل وضع سياسة سكانية ضرورية لمختلف الدول فهي جزء لا يتجزأ من خطط التنمية التي تهدف إلى معالجة مشكلة الزيادة السريعة في عدد السكان، والعمل على التوازن بين النمو السكاني وبين الموارد المتاحة. بالإضافة إلى تحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاهية. ومن خلال هذا العنصر سيتم تحليل السياسة السكانية وأهميتها، وإبراز

---

[1])Gabin IBEMBA, **Jeunesse, marché du travail et dividende démographique en République du Congo**, Centre de recherche et d'études économiques, Statistiques et informatiques (CREESI), P2.

[2])Rutger van der Ven, Jeroen Smits, **The Demographic window of opportunity age structure and sub-national economic growth in developing countries**, Nice Working Paper 11-102, April 2011, P3.

بعض تجارب دول العالم في صياغة تلك السياسة. وكيف أن تلك السياسات في بعض الدول نجحت نجاحا كبيرا في حل المشكلة السكانية، وبالتالي المساهمة في حل المشكلة الاقتصادية. وفي بعض الدول الأخرى لم تكون ناجحة.

4-1-مفهوم السياسة السكانية وتطورها التاريخي

4-1-1-تعريف السياسة السكانية

تهتم كل دولة بتتبع نمو سكانها والتحكم فيه من خلال سياسة محددة من أجل تنظيم سلوك سكانها من الناحية الديموغرافية حاضراً ومستقبلا، وتشمل هذه السياسة مجموعة الإجراءات والبرامج التي تستهدف التأثير في المتغيرات السكانية والتركيب الهيكلي للسكان من الناحية الكمية والنوعية، بما يلاءم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهية مواطنيه. وعليه يمكن تعريف السياسة السكانية على أنها أي سياسة أو إجراءات تنظيمية معلنة، أو ضمنية وغير معلنة، تتخذ من قبل الحكومات للتأثير في المتغيرات السكانية من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسكانية المهمة[1].

كما تعرف أيضا على أنها جملة التدابير المباشرة وغير المباشرة التي تتخذها الحكومة بقصد التأثير الكمي والنوعي على السلوك الديموغرافي، وفي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وفي إحداث التوازن بين المتطلبات السكانية والتنمية المستدامة[2].

على الرغم من أن مصطلح "السياسة السكانية" يقترن كثيرا ببرامج تنظيم الأسرة بتباعد أو تحديد الولادات وكذلك خفض من معدلات نمو السكان، إلا أنه لا يمنع من وجود سياسات سكانية تهدف لزيادة نمو السكان سواء عن طريق الزيادة الطبيعية أو عن طريق الهجرة. مع العلم أن معظم السياسات السكانية تهدف إلى خفض معدلات الزيادة السكانية. لذا فالسياسة السكانية لا تقتصر فقط كما يعتقد البعض على معالجة مشكلة الزيادة السريعة في عدد السكان من خلال تحديد النسل أو تنظيمه، ولكنها تشمل أيضا برامج لتشجيع نمو السكان في بعض الدول، كما تشمل توزيع السكان وحركتهم واتجاهات الهجرة وخصائص السكان وتوزيع السكان النشطين ومساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وتمكينها اجتماعيا وغيرها. وعلاوة على ذلك يشير البعض إلى أن السياسة السكانية تشمل الإجراءات المتعلقة بتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للسكان، حيث يؤثر المستوى الاقتصادي وأنماط الإنتاج في الدولة على نوع السياسة

([1]) رشود بن محمد الخريف، **معجم المصطلحات السكانية والتنموية**، جامعة الملك سعود، الرياض، 2010، ص117.
([2]) مفيد دنون يونس، مرجع سابق، ص263.

السكانية المتبعة. كما أن الظروف الاقتصادية تنعكس على الحاجة إلى اليد العاملة، ومن ثم تؤثر على سياسات الهجرة، والنمو السكاني. لذلك، لم تعد السياسة السكانية تقتصر على التحكم في النمو السكاني فقط، بل أصبحت تهدف إلى إيجاد التوازن بين الإمكانات المادية والثروات الطبيعية من جهة، وبين السكان من جهة أخرى، في منظومة تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة والعيش الكريم للإنسان في الحاضر والمستقبل. ونؤكد هنا على أن السياسة السكانية تتطلب مشاركة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة إلى الفئات السكانية المختلفة، وتعتمد على التفاعل فيما بينها لتحقيق الهدف المنشود[1]. كما تهدف هذه السياسة إلى تحسين مستوى معيشة السكان ورفاهيتهم.

واهتمت معظم الدول بصياغة سياسات سكانية واضحة المعالم. فلكل دولة سياستها السكانية الخاصة بها سواءاً كانت مصرح بها أو لا. فهناك دول تشجع على الإنجاب وأخرى تشجع الحد منها. فعلى سبيل المثل، تشجع حكومة الإمارات العربية المتحدة على الزواج وزيادة النسل من خلال بعض الحوافز مثل إنشاء صندوق للزواج يقدم منحة مجانية قدرها 70 ألف درهم للراغبين في الزواج، بالإضافة إلى إعانة مادية قدرها 300 درهم شهريا لكل مولود حتى يبلغ الثامنة عشر من عمره. وفي المقابل، تشجع الصين على إنجاب طفل واحد فقط من خلال توفير بعض الحوافز كالتعليم المجاني للطفل في حالة التوقف عن الإنجاب[2].

4-1-2-التطور التاريخي للسياسة السكانية

يعود الاهتمام بالنمو السكاني السريع منذ عصر الاقتصادي الإنجليزي مالثوس الذي كان يرى أن نمو السكان قد يتجاوز الموارد الغذائية. مما جعل معظم دول العالم تهتم بتتبع نمو سكانها من خلال السياسات السكانية حيث تعتبر هذه الأخيرة في أي دولة جزء من سياستها العامة.

ويعود تاريخ السياسات السكانية على المستوى الدولي إلى خطة العمل حول سكان العالم التي أقرها مؤتمر السكان العالمي الأول الذي انعقد في بوخارست برومانيا في عام 1974 , واستمرت مؤتمرات السكان والتنمية العالمية التي عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة في التأكيد عليها لاسيما في مؤتمر مكسيكو عام 1984 ومن ثم آخرها في القاهرة في عام

---

(1) رشود بن محمد الخريف، **السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات**، الموزع دار المؤيد، الطبعة الثانية، 2008، ص542.
(2) نفس المرجع، ص117.

1994، وفي إطارها حددت السياسات السكانية التي تسنها الكثير من دول العالم على أنها تشمل كل السياسات والبرامج بما فيها الاجتماعية والاقتصادية والصحية المتعلقة بالمتغيرات السكانية الرئيسية الخصوبة، الوفيات والهجرة بأنواعها[1].

وقد لجأت الدول التي تعاني من مشكلة النمو الديموغرافي وخاصة الدول النامية إلى إتباع سياسة تنظيم الأسرة، من أجل إحداث التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي. وكانت اليابان هي الأولى التي شرعت في تطبيق سياسة سكانية فقد نادت بسياسة عدم تشجيع الإنجاب في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. تلتها بعد ذلك الهند التي لم تتأخر عنها كثيرا، وكانت الدولة الأولى في عالم الدول النامية التي أنشأت نظاما لتنظيم الأسرة في عام 1952 وشرعت بضبط الإنسال لإبطاء عملية النمو السكاني فيها[2].

وعليه فإن السياسة السكانية هي جزء من السياسة الاجتماعية والاقتصادية للدول وهي عبارة عن ذلك التأثير المباشر أو غير المباشر على نمو السكان حيث أن السياسات السكانية تختلف من بلد لآخر تبعا للظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسة والديموغرافية السائدة والأهداف التي يصبوا إليها كل بلد[3].

4-2-المؤتمرات الدولية

منذ النصف الثاني من القرن العشرين تزايدت الجهود والاهتمامات الدولية والعالمية بالقضايا السكانية وذلك من خلال انعقاد المؤتمرات الدولية أبرزها مؤتمر بوخاريست (1974)، مؤتمر المكسيك (1984)، ومؤتمر القاهرة (1994) وقد ناقشت هذه المؤتمرات قضية النمو السكاني. فبغض النظر عن طبيعة واتجاهات المحاور التي ظهرت في هذه المؤتمرات إلّا أن الاتجاه العام لها كان يدور حول الخطر فيما لو استمر النمو السكاني العالمي في التزايد وخاصة في الدول النامية. والجزائر مثل بقية بلدان العالم الثالث قد شاركت في المؤتمرات الدولية حول السكان أين أدلت بموقفها اتجاه هذا المشكل على المستوى الدولي.

4-2-1-مؤتمر بوخاريست 1974

انعقد هذا المؤتمر بحضور وفود من 136 دولة، ولأول مرة اعترفوا بصفة رسمية بضرورة التحكم بالسلوك الديموغرافي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تغير هدف المؤتمر من تبادل الخبرات والمعارف إلى بلورة السياسات

---

(1) فراس عباس البياتي، مرجع سابق، ص81.
(2) أحمد علي إسماعيل، **أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثامنة، 1997، ص266.
(3) بلمير بلحسن، **الديموغرافيا منظومة من المعارف**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، عدد 2، ديسمبر 2000، ص232.

وذلك من أجل مواجهة المشكلة السكانية والتي أصبحت تشكل تحديا عالميا يعيق مسار التنمية وخاصة وأنها تلازمت مع نمو اقتصادي بطيء في الدول النامية. وقد أكدت هذه الدول على أن التنمية هي أفضل وسيلة للتغلب على النمو السكاني المتزايد[1]. كما برز جدال حاد بين المدافعين والمعارضين، حيث ترى المجموعة الأولى أن التحكم في النمو السكاني شرطا أساسيا لتحقيق توازن سكان العالم ووسيلة مثلى تسمح لدول العالم الثالث بالإقلاع الاقتصادي، أما المجموعة الثانية دعت إلى ضرورة التنديد بتسليط الدول الغنية والعمل من أجل إرساء قواعد نظام اقتصادي عالمي جديد[2].

4-2-2-مؤتمر المكسيك 1984

وهو ثاني مؤتمر انعقد لتجسيد خطة العمل العالمية للسكان، ومناقشة قضايا السكان والتنمية، حيث سجلت الكثير من الدول تغير في مواقفها الرسمية حول النمو السكاني، بعد أن كان العالم متفق على وجهة النظر القائلة بأن النمو السكاني يعد عاملا مقيدا للتنمية في مؤتمر بوخارست، إلا أنه في عام 1984، كان هناك شبه إجماع حول وجهة النظر الأمريكية، التي خرجت بفكرة تختلف عن تلك الفكرة التي تبنتها دول العالم في مؤتمر بوخارست عام 1974، حيثً رأت الولايات المتحدة أن النمو السكاني ليس بالضرورة أمرا خطيرا، وأن المناخ الاقتصادي الحر هو المكون السحري لكل من التنمية الاقتصادية والتحكم في الخصوبة[3].

وقد صدر عن المؤتمر 88 توصية تتكون منها استراتيجية عالمية للسياسات والبرامج المتصلة بقضية السكان وعلاقتها بالتنمية ودور الحكومات والمنظمات والأمم المتحدة في تنفيذ هذه السياسات والبرامج. وتتعلق هذه التوصيات بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والسكان، دور المرأة ومركزها، تنظيم الأسرة، التركيب السكاني وغيرها.

4-2-3-مؤتمر القاهرة 1994[4]

في عام 1994، عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة بحضور وفد رسمي من 180 دولة وحوالي 1200 منظمة غير حكومية، وقد أحدث المؤتمر انعطافا هاما في وضع رؤية جديدة حول العلاقة بين السكان والتنمية ورفاهية الفرد. وتمثل الموضوع المحوري لهذا المؤتمر في السعي إلى إيجاد التوازن بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي في

([1]) ماجدة محمد عبد الحميد، **دليل السكان**، الطبعة الخامسة، البرنامج العربي لصحة الأسرة والمكتب المرجعي للسكان، بدون بلد.2013.

([2]) سي الطيب فاطمة الزهراء، **السياسات السكانية والتنمية الشاملة في الجزائر بين معطيات الواقع وتحديات المستقبل**، Route Educational and Social Science Journal ISSN 2148-5518, Volume 5(8), June 2018، ص680.

([3]) فراس عباس البياتي، مرجع سابق، ص155.

([4]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، **آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية**، تقرير السكان والتنمية، العدد السادس، الأمم المتحدة، ص59.

سياق التنمية المستدامة. وقد انبثق عن هذا المؤتمر برنامج وخطة عمل يتم تنفيذها على مدار عشرين عاما، حيث تم التركيز على احتياجات وحقوق الأفراد الضرورية للتقدم وتحقيق التنمية المتوازنة. وقد تضمن البرنامج 16 فصلا تناول القضايا التالية

– تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الحصول على التعليم، والمشاركة في صنع السياسات والقرارات على جميع المستويات.

– تحسين جودة الرعاية الصحية والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية بما فيها خدمات تنظيم الأسرة.

– التوزيع السكاني والأثر الاجتماعي والاقتصادي للتحضر والهجرة الداخلية والخارجية.

– التنمية المستدامة والقضايا البيئية الناجمة عن التغيرات السكانية.

4-3-تجارب بعض الدول حول تطبيق السياسة السكانية

إن ما يميز الوضع الحالي في العالم بشكل عام والدول النامية بشكل خاص هو مشكل التزايد السكاني. هذا النمو السكاني المتزايد والمتسارع خاصة في البلدان النامية يمثل عقبة رئيسية أمام الجهود التنموية، لرفع من المستوى الاقتصادي والمعيشي لشعوبها. وعليه فقد حاولت هذه الدول التحكم في الزيادة السكانية من خلال صياغة سياسات سكانية كفيلة بوضع برامج سكانية على قدر كبير من الكفاءة والفعالية، وتحديد الاستراتيجيات المثلى للتخفيف من حدة خطر النمو السكاني المطرد وبما يتوافق مع عملية النمو الاقتصادي ومعدلاته المرغوبة. وبناء على ذلك، إن تبني السياسات السكانية ضرورية لمختلف الدول فهي جزء لا يتجزأ من خطط التنمية التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاهية، والتخفيف من مشكلات النمو السكاني.

ومما سبق، فقد انتهجت الكثير من الدول سياسات سكانية قصد التحكم في النمو السكاني. إلا أن أهدافها تختلف في كل بلد تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والسياسية بين الدول. وفي هذا الصدد سوف نشير إلى تجارب بعض الدول.

4-3-1-السياسات السكانية في بعض دول أوروبا

منذ القرن السابع عشر شهدت الدول الأوروبية انخفاضا ملحوظا في معدلات خصوبتها مما جعلها عند تطبيق سياستها بين نزعة مؤيدة ومناصرة للإنجاب، إلا أنها مالت في تعميم تشريعاتها بالحث على زيادة النسل، وفي إطار سياسة

مناصرة للإنجاب وضعت برامج لتحقيق أهدافها، فقد احتوت هذه السياسة مثلا برامج علاوات الأسر الذي تم تطبيقه في كل من (فرنسا، بلجيكا، بلغاريا، ألمانيا، بريطانيا، المجر، إيطاليا، النرويج، البرتغال، رومانيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، يوغسلافيا). وهو عبارة عن نفقات تصرف للأسر المنجبة للأطفال وذلك بقصد تحقيق الرفاهية الاجتماعية جنبا إلى جنب مع تحقيق زيادة في معدلات الإنجاب. وقد بدأ تطبيق هذا البرنامج في ألمانيا ثم إيطاليا أما اسبانيا فكانت هناك تشريعات من قبل تشجع على زيادة النسل. وعليه فإن السياسة السكانية المتبعة في أوروبا هي سياسة سكانية مدعمة لزيادة النسل[1].

4-3-2-السياسة السكانية في بعض الدول النامية

إذا ما تتبعنا حركة النمو السكاني المتزايد في العالم يتبين لنا أن هذه الزيادة السكانية تتركز في دول العالم الثالث، حيث أخذت بعض الدول الاهتمام بموضوع النمو السكاني وأثاره المعرقلة للتنمية، مما جعلها تتدارك الموقف وتتخذ بعض السياسات والبرامج السكانية لإبطاء النمو السكاني، عن طريق تشجيع الأسر على إنجاب عدد أقل من الأطفال من خلال استخدام وسائل تنظيم الأسرة. ففي عام 1954، حاولت الهند تطبيق هذه السياسة وبذلت جهوداً واسعة لتشجيع تنظيم الأسرة. وفي منتصف الستينيات ابتدأت الولايات المتحدة والسويد وغيرها من الدول الصناعية بتقديم مساعدات كبيرة لدعم جهود تخطيط الأسرة في الدول الناميـة.

4-3-2-1-السياسة السكانية في الصين على الرغم من أن الصين حققت تقدما اقتصاديا كبيرا إلا أنها لم تستطيع مواكبة هذا النمو السكاني السريع في بلد تعداد سكانه أكثر من مليار نسمة. فكان عليها التدخل وإيجاد حلول، فكانت البداية في إعلان الاتحاد الديمغرافي للنساء الصينيات عام1953 أنه على هذه الهيئة القيام بدعاية واسعة من أجل تحديد النسل، فقد كانت الحملة الأولى لتنظيم الأسرة في سنة 1956، تلتها أخرى عام1962، ثم الثالثة عام 1979، وكان الهدف من هذه الحملة الأخيرة الوصول بعدد السكان إلى 1.5 مليار نسمة عام2000. وفي 1984 بدأت مرحلة تنفيذ السياسة السكانية وتنظيم الأسرة في الصين، بالسماح للأسر بإنجاب طفل واحد فقط. وقد تطلب تطبيق السياسة الجديدة في الصين أعمال تتمثل في حوافز إيجابية وأخرى سلبية، أما فيما يخص الإيجابية، فكان أهمها منح الأسر اللذين لديهم طفل واحد علاوة تتراوح ما بين 5 و8%من الأجر الأسبوعي، ويستمر ذلك حتى يصل عمر الطفل إلى 14 عاما، أما الحوافز السلبية فتمثلت في إجبار الأسر أن يعيدوا العلاوات التي تحصلوا عليها في حالة أنجبوا طفلا أخر، أما من ينجب

([1]) بوهراوة عزالدين، **الانتقال الديموغرافي في الجزائر-دراسة مقارنة بين التعدادات السكانية في الجزائر**-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الديموغرافيا، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1، 2019، ص80.

طفلا ثالثا فتنخفض أجورهم 10% ولا يتلقون أي مساعدة ويحرم الطفل الثالث من الرعاية الصحية المجانية ومن الأفضلية في التعليم والعمل[1].

4-3-2-2-السياسات السكانية في الدول العربية: **انتهجت الدول العربية للتخفيف من الضغط السكاني سياسات سكانية وبرامج تنظيم الأسرة في كل من مصر، تونس، المغرب والجزائر يقينا منها أن هذا هو الحل الفعال لتحقيق التوازن بين الزيادة السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فكانت تونس ومصر من الدول السباقة في تخفيض خصوبتها بتطبيق برامج تنظيم الأسرة وذلك منذ بداية الستينات. تلتها المغرب في تنفيذ برنامج تنظيم الأسرة سنة 1966، ثم الجزائر سنة 1983.**

أ-السياسة السكانية في تونس:

تعتبر تونس أول دولة عربية اتخذت موقفا رسميا اتجاه سياسة تحديد النسل وذلك سنة 1961 حيث قامت بخفض سعر بيع وسائل منع الحمل. وفي سنة 1965 وضعت الحكومة التونسية سياسة تنظيم النسل بمساعدة منظمين أمريكيين. كما تم إصدار قانون للأحوال الشخصية فأصدر هذا القانون إلغاء إعانات مادية للأسر التي لديها أكثر من ثلاثة أطفال، وأعطى المرأة كامل حقوقها، كما حدد سن الزواج عند المرأة ب 18 سنة وعند الرجال ب 20 سنة. وأكد القانون على أن إجباري حتى سن 16 سنة. وشكلت الحكومة التونسية عام 1973 الديوان القومي للتنظيم العائلي والعمران البشري، يتولى هذا الديوان تنفيذ برنامج التنظيم العائلي وتطبيق سياسة الدولة في المجالات السكانية، كما أنشئ في كل ولاية مركز خاص بها يشرف على تنظيم الأسرة، ويدرس الاحتياجات، ويعمل على تلبيتها، إضافة إلى ذلك يوجد فرق متنقلة لتقديم خدمات تنظيم الأسرة لسكان القرى البعيدة عن المراكز. كما قامت تونس بوضع ثلاث برامج توعية خاصة بالصحة الإنجابية مثل برنامج تثقيف الرجال، وبرنامج الإحاطة بالشباب، وبرنامج النهوض بالصحة العائلية والانجابية في المناطق المحرومة[2].

ب-السياسة السكانية في المغرب

في عام 1966 انتهجت المغرب سياسة ديموغرافية تهدف إلى تنظيم النسل وهو ما كان مقررا في المخطط الخماسي (1968-1972) حيث وضعت ما يلي[3]

---

(1) عيساني نور الدين، **المسألة السكانية وأبعاد تنظيم الأسرة في الجزائر**، مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية، المجلد8، العدد1، 2015، بدون صفحة.
(2) نفس المرجع، بدون صفحة.
(3) بوهراوة عزالدين، مرجع سابق، ص87.

-برامج لتنظيم الأسرة،

-رفع سن الزواج عند الإناث ب 18 سنة وعند الرجال ب 21 سنة،

-خلق مناصب شغل،

-القيام بتهيئة عمرانية ومحاربة الأحياء القصديرية،

-السماح ببيع وسائل منع الحمل والإجهاض.

ج-السياسة السكانية في مصر

لقد بدأ اهتمام مصر بالمشكلة السكانية منذ منتصف الثلاثينات من القرن العشرين، إلا أن الإثارة الرسمية للمسألة السكانية والنظرة إليها كمشكلة لم يكن إلا سنة 1962، ومن ثم صدرت السياسة السكانية بشكل رسمي عام 1965 حيث تم إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والذي قام بإعداد البرنامج القومي للسياسة السكانية من أجل خفض معدل الإنجاب. وفي عام 1975 أضافت هذه السياسة بعدين آخرين وهما بعد التوزيع السكاني والخصائص السكانية اللذان يتفاعلان ويؤثران على بعد النمو السكاني. وقد تم إصدار تعديل على السياسة السكانية عام 1985 والذي ركز بشكل أكبر على الاتصال المباشر بين الأفراد والأنشطة المحلية لتشجيع تنظيم الأسرة، ووضعت ثالث سياسة سكانية قومية، عقب إنشاء المجلس القومي للسكان وركزت هذه السياسة مرة أخرى على خطورة المشكلة السكانية وإدراك التفاعل بين السكان والتنمية مؤخرا بناء على توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة عام1994، وقد تم توسيع استراتيجية تحقيق الأهداف المصرية، لتشمل توفير خدمات الصحة الإنجابية، كما ركزت على اتاحة الفرصة لتعليم المرأة ونادت بزيادة فرص العمل للنساء، لأنها عوامل تؤثر على معدلات الخصوبة لدى المرأة، كما اهتمت وزارة الصحة والسكان بدمج خدمات تنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل في برنامج صحة المرأة، كما تم إنشاء المجلس القومي للمرأة والذي يهدف إلى توعية المرأة بأهم قضايا المجتمع ومشكلاته[1].

د-السياسة السكانية في الجزائر

والجزائر كغيرها من الدول كانت لها تجربتها في تطبيق سياسة سكانية، لكن لم تعرف ذلك إلا في فترة الثمانينات، بعد أن أحست بخطر النمو الديموغرافي، مما أدى إلى تبني سياسة سكانية تعمل على التحكم في النمو السكاني في إطار ما

([1]) عيساني نور الدين، مرجع سابق، بدون صفحة.

يعرف ببرنامج التخطيط العائلي وتنظيم الولادات. فتغيرت السياسة من سياسة تشجيع النمو الديموغرافي إلى سياسة تعمل على الحد منه.

فغداة الاستقلال أعطت الجزائر الأولوية للتنمية وإعادة بناء الوطن، فقد اعتمدت على المخططات التنموية التي كانت تهدف إلى تحسين الاقتصاد الوطني، ولم يكن موضوع النمو الديموغرافي يشكل أولوية في سياساتها. لكن بعد النتائج الأولى للتعداد العام للسكان والسكن الذي أجري بعد الاستقلال عام 1966 تم تأكيد على أن هناك انفجار سكاني، فقد وصل فيه معدل الزيادة الطبيعية إلى 3.4% سنويا، وكان من بين أعلى المعدلات في العالم. وعليه فقد بدأ الاهتمام بالسياسة السكانية في الجزائر منذ سنة 1967 والتي تتمثل في سياسة التنظيم العائلي، حيث تم إنشاء أول مركز لتباعد الولادات في ا لمستشفى الجامعي مصطفى باشا. وأنشئت في عام 1968 لجنة وطنية لوضع سياسة للولادة. وفي نفس السنة 1968، أصدر المجلس الأعلى الإسلامي رأيه حول مسألة تحديد النسل والتباعد بين الولادات بفتوى بشأن تنظيم الأسرة ومنع الحمل[1].

وبالرغم من الجهود المبذولة من أجل تبني سياسة سكانية واضحة، إلا أن الحكومة الجزائرية اتخذت موقفا رافضا حول الحد من النسل، الذي يعتبر حلا خاطئا للمشاكل الديموغرافية. وهذا ما أكده الرئيس هواري بومدين في خطاب ألقاه سنة 1969، قائلا: "أننا نهدف إلى تحقيق مستوى معيشي لائق لشعبنا يوازي مستوى الدول المتقدمة والمتطورة...إننا لا نقبل الحلول الخاطئة والكاذبة مثل تحديد النسل، بل نفضل إيجاد حلول إيجابية وفعالة كتوفير فرص عمل للبالغين، بناء مدارس للأطفال، وتوفير مرافق اجتماعية أفضل للجميع"[2]. وعليه كان هدف الرئيس هواري بومدين بناء اقتصاد زاهر، كما أنه رفض الاستجابة لرغبة الغرب في تبني سياسة سكانية للتحكم في الولادات.

كما برزت أهمية المسألة السكانية من خلال العديد من المؤتمرات العالمية المنعقدة لمناقشة هذا الموضوع، والجزائر كباقي الدول قد شاركت في هذه المؤتمرات الدولية حول قضية السكان أين أدلت بموقفها اتجاه هذا المشكل على المستوى الدولي. ففي مؤتمر بوخاريست سنة 1974، أبدت فيه الجزائر اعتراضا على سياسة التحكم في النمو السكاني مؤكدة في

---

[1]) Zahia Oudadah-Bedidi, **Baisse de la fécondité en Algérie Transition de développement ou transition de crise ?**. Thèse pour obtenir le diplôme de Doctorat de l'Institut d'Etudes Politiques de Paris.Institut d'Etudes Politiques de Paris. Cycle Supérieur de Démographie Economique. 2004, P2.

([2]) أحمد عبد الحكيم بن بعطوش، **التخطيط العائلي وتأثيره على القيم الاجتماعية في الأسرة الريفية –دراسة ميدانية بقرية تيفران بلدية سفيان ولاية باتنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع العائلي، قسم العلوم الاجتماعية، شعبة علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر-باتنة- 2014، ص67.

ذلك على ضرورة التنمية الاقتصادية. وعليه أصر الوفد الجزائري في خطابه أن: "تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية وتبني استراتيجية للتطور الهادفة إلى توزيع عادل للمداخيل ما بين الأمم هي التي ستسمح بخلق ظروف للنمو وانسجام أكبر ما بين العوامل الاقتصادية والعوامل الديموغرافية"[1]. ومن ناحية أخرى، تلخصت سياسة الدولة في الشعار القائل على لسان ممثلها: "بأن أفضل موانع الحمل هي التنمية". وعلى هذا الأساس، فإن ما تبنته الجزائر خلال هذه الفترة هو أن تنظيم الأسرة ينحصر في حماية الأمومة والطفولة في إطار برنامج تحسين الصحة لمختلف فئات المجتمع. كما اعتبرت السلطات أن تبني الجزائر لسياسة سكانية حلا خاطئا على اعتقادها أن الحل الأنسب يتجسد في نجاح البرامج والمخططات التنموية، وذلك لما تملكه الجزائر من ثروات معدنية ونفطية في تحقيق ذلك.

وبعد ظهور نتائج تعداد 1977 زادت وتيرة النمو السكاني أكثر من التعداد السابق مما أدى إلى زيادة احتياجات السكان الاجتماعية والاقتصادية وهنا أخذت السياسة السكانية تأخذ منحى مغاير. على إثر هذه الظروف تبلورت رؤية جديدة للسلطات الرسمية تعتبر النمو الديموغرافي عائقا أمام التنمية، وظهر هذا في المخطط الخماسي الأول (1980–1984) التي اعتمدها المؤتمر الخاص لجبهة التحرير الوطني في حزيران/يونيه 1980 والذي جاء فيه "... العمل على الحد من معدل المواليد، الذي أصبح شرطا ضروريا لا غنى عنه لتحسين الكفاءة في بناء الاقتصاد الجزائري"[2].وفي هذا الإطار تبنت الجزائر برنامجا جديدا ضمن سياسة سكانية محددة وذلك في سنة 1983، حيث تم المصادقة على أول برنامج وطني للتحكم في النمو الديموغرافي (PNMCD) من طرف الدولة والذي يتشكل في ثلاثة محاور رئيسية وهي

–تطوير الخدمات في مجال تباعد الولادات.

–تطوير دراسات وأبحاث حول محددات الخصوبة.

– تطوير نشاطات إعلامية تحسيسية وتربوية في مجال التنظيم العائلي.

كان هذا على المستوى الوطني، أما على المستوى الدولي فقد ظهر موقف جديد في المؤتمر الثاني للسكان المنعقد بمكسيكو سنة 1984، معاكسا تماما لما جاء به في مؤتمر بوخاريست، حيث يعتبر أن النمو الديمغرافي هو عائق أمام التنمية.

([1]) سهام عبد العزيز، **وسائل منع الحمل وأثرها على الخصوبة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الديموغرافيا، قسم العلوم الاجتماعية، شعبة علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2014، بدون صفحة.

[2])Louadi Tayeb, **Les déterminants de la baisse de la fécondité en Algérie**, Revue des Sciences Humaines-Université Mohammed Khider Biskra N°24, Mars, 2012, P54.

وأعيد تأكيده في الميثاق الوطني لعام 1986، الذي ينص من حيث الجوهر على "أن معدل النمو السكاني الحالي يهدد جميع فرص التحسن الكمي المطلوبة، وقد يخلق هذا المعدل مشكلة في تلبية الاحتياجات الاجتماعية الحالية والمستقبلية ويجعلها أكثر تعقيدا وتصبح عقبة أمام التحسينات النوعية التي تشكل مفتاح التقدم الاقتصادي والاجتماعي"[1].

وفي سنة 1994 ظهرت توجهات جديدة للسياسة السكانية ولم تعد تتوقف فقط على تنظيم الأسرة بل تعدت إلى الصحة الإنجابية، وهو مفهوم جديد يعني قدرة المجتمع على التمتع بحياة جنسية مرضية وقدرتهم على الإنجاب، وحريتهم في اتخاذ القرار نحو الإنجاب، ويشتمل هذا الشرط الأخير على حق الرجل والمرأة في معرفة استخدام وسائل منع الحمل الفعالة والميسورة والمقبولة في نظرهما[2]. فيما اعتبرت الجزائر التوصيات التي خرج بها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة سنة 1994 من ضمن أولوياتها، ومن أجل ذلك وضعت أهدافا رئيسية خاصة بتحسين المؤشرات الصحية والديموغرافية لغاية سنة 2000.

كما استفادت السياسة السكانية، في إطار التعاون مع المنظمات الدولية، من مشاريع تقييمية للبرامج المطبقة منها المسح الوطني لصحة الأسرة لسنة 2002، والممول من طرف جامعة الدول العربية وكذا التحقيق حول وفيات الأمهات ووفيات ما حول الولادة لسنة 2004 والممول من طرف منظمة الصحة العالمية، والتي أكدت على تحسن معظم المؤشرات الديمغرافية والصحية.

---

[1]) ibid, P55.

([2]) دريد فطيمة، **النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية –دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية (الدراسة الميدانية بولاية باتنة)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، قسم علم اجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري–قسنطينة-2007، ص351.

خلاصة الفصل

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى أهم النظريات والمدارس التي ناقشت القضية السكانية والتي حاولت تفسير طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، فمن الواضح أن العلاقة بينهما ليست علاقة بسيطة يمكن تفسيرها. فمنها من اعتبرها علاقة طردية ومنها من اعتبرها عكسية ومنها من رأى أنها منعدمة، فلا يوجد رأي واحد بخصوص طبيعة هذه العلاقة. وفي هذا الإطار يمكن أن يمثل النمو السكاني هبة أو فرصة ديمغرافية، أو أن يكون عبئا ديمغرافيا تتحمله الدول. كما تطرقنا إلى السياسات السكانية والمؤتمرات الدولية التي تهدف إلى معالجة مشكلة الزيادة السكانية والعمل على الموازنة بين النمو السكاني وبين الموارد المتاحة. لكن تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه السياسات المعمول بها في مجال تنظيم الأسرة، قد تعمل ضد النمو الاقتصادي في المستقبل.

الفصل الرابع

التطور التاريخي للتحول الديموغرافي

في العالم وظهور النافذة الديموغرافية

تمهيد

لقد نال موضوع التحول الديموغرافي حيزا كبيرا من الدراسات السكانية ابتداء من منتصف الثمانينات وبداية التسعينات. هذا التحول ظاهرة عالمية، تمر به معظم دول العالم على الرغم من التفاوت الكبير في توقيتها وتسارع وتيرتها فيما بين البلدان حيث ينتقل فيها المجتمع من مرحلة إلى مرحلة أخرى تتغير فيه خصائصه السكانية وبالتالي يساعد على ظهور ما يعرف بالنافذة الديموغرافية أو الهبة الديموغرافية التي من خصائصها زيادة نسبة السكان في سن العمل.

وعليه يفحص هذا الجزء "التحول الديموغرافي" الذي تعيشه جميع بلدان العالم، حيث يسلط الضوء على فرصة النمو الاقتصادي–العائد الديموغرافي–التي يوفرها هذا التحول للدول. ويمكن وصف هذا التحول الديموغرافي الذي تمر به البلدان من خلال التغيرات في الهياكل العمرية لسكانها بسبب أنماط النمو السكاني المتغير. ومن هنا جاءت دراسة التحول الديموغرافي لمعرفة التغيرات الكمية والنوعية للسكان وإدماجها في سياسات وأهداف التنمية الاقتصادية. فما هو بالضبط الدور الذي لعبه التحول الديموغرافي وما نتج عنه من ظهور فرصة ديموغرافية استثنائية"الهبة الديموغرافية"؟

1–مفهوم التحول الديموغرافي والتطور التاريخي للتحول الديموغرافي في العالم

1-1–مفهوم التحول الديموغرافي

يمكن تعريف التحول الديمغرافي بأنه عملية "تتعرض فيها المجتمعات للتحديث والتقدم من نظام تقليدي ما قبل العصر يتسم بارتفاع معدل الخصوبة وارتفاع معدل الوفيات إلى نظام ما بعد الحداثة الذي يكون فيه كلاهما منخفضا"[(1)].

ويقصد بالتحول الديموغرافي تغير في أنماط المعدلات الحيوية، ويحدث هذا التحول عندما تكون هناك عملية تحديث ويؤدي في البداية إلى انخفاض معدل الوفيات نتيجة تحسن الرعاية الصحية ويليه انخفاض في الخصوبة. هذا التحول يساعد على فهم اتجاهات السكان ووصف التغيرات السكانية على مر الزمن حيث يقوم بتفسير التغيرات الملحوظة على كل من معدلي الإنجاب والوفيات لمجتمع ما من مرحلة يكون فيها كل من معدل الوفيات والخصوبة عاليين (مرحلة ما قبل التحول) إلى مرحلة يكون كليهما منخفضين (مرحلة ما بعد التحول)[(2)]، بما يصاحبه ذلك من تغيرات جوهرية في التركيبة العمرية

([1]) Dudley Kirk, **Demographic Transition Theory**, Population Studies, Vol. 50, N°3, 1996, P361.
([2]) Keith Moutgomery, **Demographic Transition**, Report in the 1999 UN Conference on population and Development, p1.

للسكان. وهذا التحول ما هو إلا نتيجة لمجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية مرت بها المجتمعات البشرية في فترات زمنية ماضية مختلفة فيما بينها.

وعليه، يوصف هذا التحول الديموغرافي على أنه التغير الذي يطرأ على المجتمعات البشرية على الرغم من اختلاف مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي، فهو حقبة زمنية يمكن أن تطول مدته أو تقصر لها تبعا لدرجة تطور البنية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات. حيث لا تقل مدة الانتقال عن أربعين سنة، أي ما يعادل جيلاً ونصف جيل وقد تبلغ 150سنة في بعض الحالات أي ما يعادل خمسة أجيال، ويؤثر طول مدة الانتقال ومعدل النمو تأثيراً مباشراً في تغير حجم السكان بين نهاية النظام التقليدي وحجمها في بداية النظام الحديث[1].

وبناء على ذلك، أبرز ما ميز الوضع الديموغرافي الناتج عن التحول الديموغرافي هو التغيرات الحاصلة في التركيب العمري للسكان وخاصة التغير الحاصل في حجم السكان في سن النشاط الاقتصادي. وقد تتيح عملية التحول الناجم عن انخفاض نسبة الأطفال (الأقل من 15 سنة) ونسبة كبار السن (65سنة فأكثر) مقابل ارتفاع نسبة الأفراد في سن العمل (15–64 سنة) فرصة ديموغرافية أمام البلدان للاستفادة من زيادة المدخرات والاستثمارات، ومن تحسين نوعية حياة السكان في الأجل الطويل.

والآن، نحاول تتبع مسار التحولات الديموغرافية وما طرأ على السكان من تغيرات عميقة خلال هذا المسار في بلدان العالم. كما نشير إلى أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في التاريخ الإنساني كانت بدرجات متفاوتة من السرعة.

1-2-التطور التاريخي للتحول الديموغرافي في العالم

شهدت مختلف بلدان العالم خلال القرن الماضي تحولات متميزة للغاية. هذه التحولات الديموغرافية تحدث خلال فترة زمنية وتمتد أثارها لفترات مستقبلية، أهمها انخفاض الوفيات نتيجة التقدم والتحسن في المجال الصحي وكذا انخفاض الخصوبة نتيجة تبني سياسة التحكم في الولادات وهذا ما أطلق عليه بالتحول الديموغرافي. وحدث هذا الانخفاض في كثير

([1])بوهراوة عزالدين، عمراوي صلاح الدين، **النمو الديموغرافي وتحولاته في الجزائر**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 10 (05)/2018 ISSN - 2170-1121.

من دول العالم، قد بدأ ذلك في دول الغرب المتقدمة ثم ما لبث أن انتشر في بقية أجزاء العالم، مما انعكس ذلك كله على دخول كثير من أقطار العالم في المرحلة الانتقالية.

هذا التحول ظاهرة عالمية تمر به مختلف الدول، وقد حدث في أوقات مختلفة في جميع أنحاء العالم. بدأ لأول مرة في شمال غرب أوروبا حوالي القرن التاسع عشر بعد الثورة الصناعية وسرعان ما تلتها أوروبا الشرقية والجنوبية. ولكن بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، أو البلدان النامية، لم يحدث هذا التحول الديمغرافي حتى بداية القرن العشرين، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية[1].

بدأت هذه الثورة الديموغرافية من خلال الاختلال الذي حدث بين مكونات التوازن التقليدي للنمو السكاني، حينما مال معدل الوفيات للانخفاض، من جراء التقدم الطبي، وبقي معدل الخصوبة مرتفع مما أدى إلى نمو انفجاري للسكان. وقد نتج عن ذلك حدوث تغير واضح في التركيب العمري للسكان. وكانت تلك بداية الانهيار التي طرأت على النمط التقليدي للسكان، ليتشكل نمط آخر حديث، يتميز، في بداية تكوينه، بالنمو الانفجاري. ثم يتبعه بعد ذلك مرحلة نمو سكاني مستقر، أين تصل فيه معدلات الولادات والوفيات إلى مستويات منخفضة جدا[2].

كان نمو سكان العالم يتزايدون ببطء شديد جدا، بحيث لم يتجاوز 0.5% خلال القرن السابع عشر والثامن عشر بسبب ارتفاع معدلات الوفيات، وكان هذا النمو البطيء يتماشى تماما مع بطء حركة المجتمعات البشرية، حيث كانت ثمة تناظر ملحوظ بين معدل تكاثر البشر ومعدلات النمو الاقتصادي. ولكن مع تحسن الأحوال الصحية وارتفاع مستويات المعيشة خلال القرن العشرين، أدى ذلك إلى انخفاض مستويات الوفيات، مما أدى إلى تسارع نمو السكان إلى مستويات لم يسبق لها مثيل من قبل، فوصل إلى أكثر من 2%سنويا بين عامي 1965 و1970[3]. وقد اختلفت معدلات نمو السكان بين المناطق الرئيسية في العالم، حيث سجل في أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر كحد أقصى أقل من 1٪ سنويًا في المتوسط، وما بين 2٪ و3٪ سنويًا في أمريكا الشمالية وأستراليا، وفي اليابان كان الحد الأقصى المسجل1.3٪ سنويًا بين

---

[1]) Roland Lee, **The Demographic Transition Three Centuries of Fundamental Change**, Journal of Economic Perspectives-Volume 17, N° 4- Fall 2003- P 167-190.

([2]) رمزي زكي، **المشكلة السكانية وخرافات المالتوسية الجديدة**، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، ديسمبر 1984، ص230.

([3]) يونس حمادي علي، **مبادئ علم الديموغرافيا**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2010، ص115.

عامي 1913 و1950. أما في الدول النامية، بعد سنة 1950، كان الحد الأقصى المسجل من 2.2 إلى 2.7٪[1].في حين، كانت معدلات نمو السكان في إفريقيا الأعلى بين مناطق العالم، حيث بلغت 2.56% للفترة ما بين 1950–2005. أما في أمريكا اللاتينية فقد بلغت 2.28%، وفي أسيا 1.93% خلال نفس الفترة[2]. وهنا يتبين أن هذه الاختلافات في سرعة نمو السكان تعبر عن حقيقة جوهرية على أن التحول الديموغرافي اتخذ مسارات مختلفة في كل المناطق الرئيسية في العالم.

1-2-1-التحول الديموغرافي في أوروبا

قبل بداية التحول الديمغرافي، تكون مستويات الخصوبة مرتفعة يقابلها إلى حد كبير مستويات عالية من الوفيات مما يجعل النمو السكاني بطيئا. فحسب رونالد لي "Roland Lee" أنه وفقًا لمقال شهير بقلم توماس مالتوس، الذي نُشر لأول مرة في عام 1798، لم يكن النمو السكاني البطيء من قبيل الصدفة. بل كان عدد السكان في حالة توازن مع الاقتصاد البطيء النمو[3]. ولقد مرت كل شعوب العالم بهذه المرحلة التي سادت في كل أجزاء العالم تقريبا حتى القرن 17م. ولكن قلت المجتمعات التي تتمثل فيها هذه المرحلة في العصر الحديث وأصبحت مقصورة على بعض أجزاء وسط إفريقيا وبعض جزر جنوب شرق أسيا وبعض مناطق دول أمريكا اللاتينية حيث يتعدى معدل المواليد والوفيات 30 في الألف وبالتالي لا يزيد معدل النمو السكاني زيادة كبيرة ويظل مرتبطا بظروف التخلف الصحي والاجتماعي السائدة[4].

فقد عرفت المجتمعات الأوروبية قبل الانتقال ارتفاع واضح في معدل المواليد ومعدل الوفيات. كما اتسمت هذه الفترة بالركود الاقتصادي. بدأت التحولات الديموغرافية في البلدان الأوروبية في القرن الثامن عشر، ثم ما لبثت أن انتشرت على نطاق واسع في البلدان، مثل أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة، كندا، الأرجنتين، أوروغواي. وحدث أول تحول ديموغرافي في شمال غرب أوروبا، حيث بدأ معدل الوفيات في الانخفاض حوالي عام 1800. وكان هذا الانخفاض في الوفيات بفضل السيطرة على الأوبئة والمجاعات، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق العام على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى. أما الخصوبة، فقد استمرت على وضعها، أي مرتفعة جدا، مما سمح بنمو سكاني سريع. ثم بدأ الانخفاض في

---

[1]) Daniel Delaunay et Jean-Pierre Guengant, **Le dividende démographique en Afrique Subsaharienne**, Université Paris Panthéon Sorbonne, Institute d'Etude du Développement Economique et Social, Collection Monographies Sud-Nord N°9, Mars 2019, P90.

([2]) يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 117.

[3])Roland Lee, Op. Cit. P168.

([4]) فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية السكان أسس والتطبيقات**، دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية-جمهورية مصر العربية، 2019، ص190.

مستويات الخصوبة في نهاية القرن التاسع عشر في وقت متأخر، أي بعد مضي عقود على تدني مستويات الوفيات. حيث انخفضت الخصوبة في معظم البلدان بنحو 50% بين عامي 1870 و1940[1]. أي انتقل من 5 أطفال تقريبا إلى حوالي 2 أو 3 أطفال لكل امرأة. وقد أدى الفارق الزمني بين بداية انخفاض معدل الوفيات وانخفاض معدل الخصوبة إلى نمو سكاني قوي. بعد الحرب العالمية الثانية، أدى التفاؤل المتزايد بشأن المستقبل إلى ارتفاع معدلات الخصوبة في الغرب. بعدما كانت 2.2 طفل لكل امرأة في الثلاثينات، ارتفعت معدلات الخصوبة في الولايات المتحدة إلى 3.8 في عام 1957. وكان النمط في المملكة المتحدة، أستراليا، كندا، ونيوزيلندا بشكل مشابه. ثم بدأت معدلات الخصوبة مرة أخرى في الانخفاض في عام 1960، حيث انخفضت بشكل حاد ووصلت إلى مستويات الإحلال في منتصف السبعينات. تجد بعض الأبحاث أن هذه التغيرات الديموغرافية التي حدثت في الحرب العالمية الثانية كان لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي[2].

1-2-2-التحول الديموغرافي في البلدان النامية

تمر بلدان العالم النامي بمرحلة انتقالية متأخرة مقارنة بالمرحلة الانتقالية لبلدان العالم المتقدم. إلا أن السرعة التي يحدث بها الانتقال في البلدان المتقدمة كان تدريجيا بينما تشهد البلدان النامية تحولا سريعا. منذ الحرب العالمية الثانية، تخضع البلدان النامية للتحول الديموغرافي، حيث مالت معدلات الوفيات إلى الانخفاض السريع، مع بقاء معدلات الولادة عالية، أدى ذلك الانخفاض في الوفيات مع استمرار معدلات الخصوبة المرتفعة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني بهذه الدول حيث وصل معدل النمو فيها إلى أكثر من 2%. وقد انعكس ذلك على تزايد الفئات العمرية الصغرى بها، ويمكن تفسير هذا الانخفاض في مستوى الوفيات إلى استفادة هذه الدول النامية من الوسائل الحديثة في مجالات الطب العلاجي التي استوردتها من الدول المتقدمة مما أدى في الأخير إلى ارتفاع أمل الحياة[3]. ومنذ عام 1975، بدأت الخصوبة في الانخفاض التدريجي.

كانت دول شرق آسيا في طليعة هذا التحول، وبدأت مناطق أخرى، بما في ذلك أمريكا اللاتينية، انتقالها في وقت لاحق، في الستينات والسبعينات. ومع ذلك، فإن مناطق أخرى–ولاسيما بعض البلدان في الشرق الأوسط وإفريقيا–لم تبدأ بعد بشكل كامل، أو أنها في المراحل الأولى من هذا التحول. فقد بدأت التحولات الديمغرافية في أفريقيا وآسيا وأمريكا

---

[1]) David E. Bloom et al, **The Demographic Dividend A New Perspective on the Economic Consequences of Population Change**, A RAND Program of Policy-Relevant Research Communication, 2003, P49.

[2]) Ibid, P49.

([3]) فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص157.

اللاتينية بعد أن بدأ الانتقال في العالم المتقدم النمو ولا تزال جارية[1]. ففي بداية القرن التاسع عشر، كانت الغالبية العظمى من البلدان في إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية لا تزال خاضعة للنظام الديموغرافي التقليدي الذي يتميز بارتفاع مستويات الوفاة والخصوبة. وابتداء من سنة 1920 أخذ هذا النظام الديموغرافي في الانقراض تدريجيا بفضل الاعتماد على الوسائل الطبية المستوردة من البلدان المتقدمة، ودخلت هذه المجتمعات، وبدرجات متفاوتة، في المرحلة الأولى من التحول الديموغرافي، تلك التي ابتدأت في أوروبا قبل 150 سنة[2]. وفي منتصف الأربعينات من القرن التاسع عشر، بدأ انخفاض معدل الوفيات وأعقبه على مدى عقدين انخفاض في معدل الخصوبة، في كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مما أدى إلى نمو عدد السكان في سن العمل بسرعة أربع مرات من السكان المعالين (صغار وكبار السن) بين عامي 1965 و1990[3].

في منتصف القرن العشرين، توسع التحول الديموغرافي في آسيا وأمريكا اللاتينية، مع انخفاض معدل الوفيات بعد عام 1950 يليه انخفاض الخصوبة حوالي عام 1970. على مدى خمسة عقود، بين عامي 1940 و1990، كان معدل المواليد مرتفعا تجاوز بذلك معدلات الوفيات، مما أدى إلى ارتفاع النمو السكاني بأكثر من 2% سنويًا. وخلال النصف الثاني من القرن العشرين، انخفضت الخصوبة على نطاق واسع. وخلافا لما حدث في أوروبا، أدى «انفجار العالم الثالث» إلى وضع سياسات لتحديد النسل، وبالتالي خفض الخصوبة بسرعة.

وكان التحول لكل من أمريكا الشمالية وشرق آسيا مماثلا، حيث كان نمط نمو السكان لأمريكا اللاتينية مماثل لشرق آسيا. في عام 1965، كان متوسط العمر المتوقع في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا في الخمسينات أعلى. وبعد التحسينات في مجال الصحة العامة، زاد متوسط العمر المتوقع في أمريكا اللاتينية 70 عاما، أقل بقليل مما كان عليه في شرق آسيا 72 سنة. وكان ذلك نتيجة الانخفاض الكبير في معدل وفيات الرضع في أمريكا اللاتينية، حيث انخفض من 91 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 1965 إلى 32 في عام 2000 (رقم مشابه جدا لنسبة 34 في شرق آسيا). ثم تلاه انخفاض في معدل الخصوبة من 5 أطفال لكل امرأة في عام 1975 إلى 2.5 في عام 2000 في بعض البلدان. على الرغم من أن التغيرات الديموغرافية في أمريكا اللاتينية كانت مواتية للنمو منذ عام 1970، إلا أن النمو الاقتصادي لم يحذو حذو

---

[1]) Bongaarts J, **Human population growth and the demographic transition**, Philosophical Transitions of the Royal Society, B 2009, N°364, P2985-2990.

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية**، تقرير السكان والتنمية، العدد الثاني، الأمم المتحدة 2005، ص8.

[3]) David Canning, Sangeeta Raja, et Abdo S. Yazbeck, **La transition démographique de l'Afrique dividende ou catastrophe ?** Collection l'Afrique en développement, Banque Mondiale, 2016, P58.

شرق آسيا. فبين عامي 1975 و1995، بلغ النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية (0.7٪) ثُمن النمو المسجل في شرق آسيا (6.8٪)[1]. وعليه شهدت شرق آسيا أسرع وأبرز تحول ديموغرافي في التاريخ.

أما معظم البلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت في مراحل مبكرة نسبيا من التحول الديموغرافي، حيث حققت ارتفاعا نسبيا في متوسط العمر والذي بلغ 65 سنة. ويشير بعض الخبراء إلى أنه قبل عام 1850، كانت مستويات الوفيات في شمال إفريقيا مرتفعة للغاية بسبب الكوارث (الموت الأسود، المجاعة، الكوليرا...إلخ). لم يتغير الوضع كثيرا لأنه حتى بداية القرن 20م، تجاوزت معدلات الوفيات الخام عتبة 30‰، مما يعكس الحالة الصحية المتدهورة للسكان[2].

وعلى الرغم من أن الوفيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدأت في الانخفاض في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إلا أن انخفاض الخصوبة لم يبدأ حتى السبعينيات. بعد أن كانت مرتفعة في سنوات الخمسينات والستينات. وتعود التغييرات الرئيسية في نماذج الخصوبة في شمال إفريقيا بشكل عام إلى منتصف السبعينات، مع بعض الاستثناءات. مثل تونس كانت متقدمة من المجموعة. فقد سجلت انخفاضا في الخصوبة منذ الستينات، في حين تأخرت دول أخرى مثل الجزائر وليبيا. حيث بدأت مستويات خصوبتهم في الانخفاض فقط منذ الثمانينات[3].

وإذا ما قارنا التغيرات التي حدثت في الدول المتقدمة مع الدول النامية فيما يخص الخصوبة نجد أن المؤشر التركيبي للخصوبة في الدول المتقدمة كان 2.8 طفل لكل امرأة في عام 1950، بينما كان معدل الخصوبة في البلدان النامية في نفس الفترة أكثر من الضعف (6.2)، وتراوح من 6.7 طفل لكل امرأة في إفريقيا إلى 5.9 في آسيا، في أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي. أدى الجمع بين هذه الخصوبة العالية والمستويات المرتفعة للوفيات في ذلك الوقت إلى نمو هائل في المنطقة خلال الستينات، مما دفع المجتمع الدولي إلى التدخل للحد من هذا التوسع الديموغرافي. وبعد ذلك، انخفضت الخصوبة في معظم البلدان النامية بدافع من تدابير تنظيمية مختلفة، حوالي عام 2003، انخفض متوسط عدد الأطفال لكل امرأة على التوالي إلى 5.6 في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و2.7 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و2.6 في آسيا[4].

---

1) Ibid, P57.
2) Bedrouni M, **La Démographie Régionale en Algérie : Analyses Comparatives**, Thèse de Doctorat d'Etat, Spécialité : Démographie, Département de Sociologie et Démographie, Faculté des Lettres et des Sciences Sociales, Université Saad Dahleb Blida, 2007, P37.
3) Ibid, P40.
4) Ibid, P36.

1-2-3-التحولات الديموغرافية في البلدان العربية

خلال العقودالماضية، مرت البلدان العربية بمرحلة تحول ديمغرافي، وكما هو الحال في بقية المناطق الأخرى من العالم، كان انخفاض معدل الوفيات وارتفاع معدل الخصوبة خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي مسؤولين عن التغيرات الديموغرافية الكبيرة، التي يتضح أثرها اليوم. هذه التغيرات نتجت عنها زيادات كبيرة في أعداد السكان، وتغيرات مهمة في خصائصهم وبنيتهم الهيكلية. كما يختلف توقيت وسرعة التحول الديمغرافي اختلافا كبيرا بين البلدان العربية.

وحتى منتصف الثلاثينات، كانت تتميز الدول العربية بارتفاع معدلات الولادات والوفيات مما نتج عنه معدل نمو سكاني بطيئا جدا، حيث لم يزد معدل النمو الطبيعي عن واحد بالمائة. ومنذ بداية الأربعينات حتى نهاية عقد السبعينات وبداية عقد الثمانينات من القرن الماضي، بدأت معدلات الوفاة بالانخفاض التدريجي بينما بقيت معدلات الخصوبة مرتفعة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في معدل النمو السكاني إلى أكثر من (3%-4%) سنويا في معظم الدول العربية، حيث بلغ متوسط معدلات الخصوبة بين البلدان العربية 7,2 طفل لكل امرأة في الستينات (مقارنة 4,6 في جميع أنحاء العالم)، ووصفت هذه الفترة ب "مرحلة الانفجار الديموغرافي". ولكنها بدأت في الانخفاض تدريجيا ابتداء من أوائل الثمانينات، لتصل بعد ذلك إلى متوسط 3,3 ولادة لكل امرأة في عام 2000. وخلال الفترة نفسها، شهدت معدلات الوفيات انخفاضا سريعا، ولاسيما وفيات الرضع، التي عرفت انخفاضا مطردا بمتوسط قدره 2.3%سنويا (مقارنة بمتوسط انخفاض قدره 1.6%على الصعيد العالمي)[1]. مما أدى هذا إلى ارتفاع معدل النمو السكاني، الذي يعتبر الأعلى في العالم خلال هذه الفترة. ويرجع الانخفاض في معدلات الوفيات إلى جانب الزيادة المطردة في متوسط العمر المتوقع إلى التحسينات في المجال الصحي مثل المضادات الحيوية والتحصينات والمرافق الصحية، فضلا عن ارتفاع مستويات التعليم. كما كان لانخفاض معدل وفيات الرضع الدور الكبير والأهم في إحداث انخفاض في المعدل الإجمالي للوفيات خلال الفترة الانتقالية.

من جهة أخرى، يختلف نمط انخفاض الخصوبة اختلافا كبيرا بين البلدان العربية –وهي مسألة لها تأثير مباشر على توقيت وسرعة وحجم التحول الديمغرافي. ويعزى انخفاض الخصوبة إلى مجموعة متنوعة من العوامل المترابطة، منها تأخر سن الزواج بسبب تحسين مستويات التعليم، ولاسيما بين النساء، بما في ذلك زيادة مشاركتهن نسبيا في النشاط الاقتصادي،

---

[1]) Atef M Khalifa, **Youth Bulge and the Demographic Window of Opportunity in the Arab World**, ESCWA, United Nations, 5-6 November 2009, E/ESCWA/OES/2009/WG.1/WP.2.

بالإضافة إلى زيادة معدلات انتشار وسائل منع الحمل. ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض في معدلات الخصوبة في العقود المقبلة، ولكن من الواضح أن سرعته متفاوتة من بلد إلى آخر.

ونتيجة لهذا التغير يصبح أمام البلدان العربية فرصة تاريخية يجب اغتنامها، حيث سترتفع نسبة السكان في سن العمل وتنخفض معدلات الإعالة. وتشير التقديرات إلى أن نمو السكان في سن العمل سيصل إلى 2,7 %، في حين أن نمو السكان المعالين سيصل إلى 1,4 %، متيحا المجال لزيادة الادخار والاستثمار. كما أن فحص اتجاهات معدلات الخصوبة واتجاهات التركيب العمري للسكان تشير إلى أن ملامح هذه التغيرات بدأت بالظهور منذ بداية الثمانينات حيث انخفض متوسط معدلات الخصوبة من 6,2 خلال الفترة (1980–1985) إلى 4,1 ولادة حية خلال الفترة (2000–2005) مما يؤدي إلى تغيرات في التركيب العمري للسكان في العقود القادمة.

إن هذه التغيرات في معدلات الولادات والوفيات والتي طرأت في هذه المجتمعات السكانية هي في الواقع نتيجة تحولات عميقة وجذرية حصلت في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وفي كل ما له صلة بها. فإن حركة التغير السكاني في أي مجتمع من المجتمعات هي عبارة عن العلاقة القائمة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات.

فدراسة تاريخ النمو السكاني وتتبع الأنماط الديموغرافية له لفترة ممتدة من الزمن تكشف حقائق سكانية ولما لها من أثر بارز في تطور وانتقال المجتمع عبر المراحل الديموغرافية، فهو سلسلة ديموغرافية يعيشها المجتمع السكاني. كما تختلف المجتمعات فيما بينها بحسب التوقيت للتحول الديموغرافي (حسب تاريخ بدايته وكذا مدته) والوتيرة التي يتم بها هذا التحول من مرحلة لأخرى. ولقد مرت جميع دول العالم في تاريخها بعدة مراحل مختلفة عبر الزمن. وفي كل مرحلة من هذه المراحل كان لها نمطها الخاص في إعادة الإنتاج السكاني والذي كان لها حتما علاقة وطيدة مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

واستنادا مما سبق، وبتطبيق نظرية التحول الديموغرافي التي تلخص مشهد التغيرات الديموغرافية الرئيسة في العالم، فإن هذه المجتمعات تمر بأربعة مراحل تاريخية من مراحل التحول الديموغرافي، وأن لكل مرحلة أثر مختلف على الاقتصاد. فالمرحلة الأولى وهي مرحلة ما قبل التحول الديموغرافي، وتعرف بالنظام الديموغرافي التقليدي وتتميز بمعدل ولادات ووفيات مرتفعة، مما يؤدي إلى نمو السكان على نحو بطيء جدًّا. ولقد مرت كل شعوب العالم بهذه المرحلة، وتبرز بشكل كبير في المجتمعات الزراعية ذات البناء الاجتماعي التقليدي المتخلف. كما أن مثل هذه المجتمعات، بأوضاعها المتدهورة، لم يكن باستطاعتها أن تتحمل نموا سكانيا مرتفعا يتجاوز إمكاناتها الاقتصادية.

تأتي بعدها المرحلة الانتقالية تُعرف بمرحلة "التحول الديموغرافي الحديث"، والتي تتكون من ثلاث مراحل[1]، تنشأ المرحلة الأولى من التحول عن الانخفاض الأولي في الوفيات وخاصة وفيات الرضع مع بقاء الخصوبة مرتفعة محدثة طفرة في النمو السكاني يطلق عليها الانفجار السكاني، يواكبها زيادة في أعداد صغار السن، مما يؤدي إلى تضخم فئة إعالة الشباب، وتخلق هذه المرحلة تحديا للاقتصاد حيث يتم توجيه الموارد للاستهلاك بدلا من الاستثمار، مع زيادة الطلب على التعليم الأساسي والرعاية الصحية والخدمات الأخرى المتصلة بالسكان، مما يعيق النمو الاقتصادي. ويعود هذا التغير إلى التحديث، وما صاحبه من تحسن مستويات المعيشة والرعاية الطبية، وقد مرت بهذه المرحلة معظم الدول المتقدمة واستمرت مدة طويلة قاربت قرنا كاملا، أما الدول النامية فكان دخولها لهذه المرحلة سريعا. ومما لاشك فيه أن هناك فرقا بين وضع الدول الأوربية وما عايشته في هذه المرحلة، وبين وضع الدول النامية في الوقت الحاضر.

وفي المرحلة الثانية، وتسمى بالمرحلة الوسيطة، تبدأ فيها معدلات الخصوبة بالانخفاض، مع استمرار معدلات الوفيات في الانخفاض التدريجي ولكن بمعدل بطئ، محدثة انخفاضا في معدل النمو السكاني، والذي قد تراوح بين 1 و2 % ولكن هذه المؤشرات تختلف من بلد إلى آخر، سواء خلال فترة التحول الديموغرافي في أوربا أو بين الدول النامية التي يعتقد أنها دخلت هذه المرحلة في الوقت الحاضر، مثل مصر وتونس والصين وكولومبيا، حسب إحصاءات السكان في عام 2000م[2]. ونتيجة لهذه التغيرات يتحول المجتمع من فتي إلى ناضج، حيث يزداد عدد السكان في سن العمل وينخفض عدد السكان المعالين، ويحدث ما يعرف بفرصة النافذة الديموغرافية. وعليه يتمثل التحدي السياسي في هذه المرحلة في كيفية استيعاب الفئة العمرية العاملة المتنامية، ولاسيما إذا توسعت فرص العمل، فإن المرحلة الثانية من التحول الديمغرافي ستسرع النمو الاقتصادي وتعد هذه المرحلة من أهم مراحل التحول الديموغرافي.

أما المرحلة الثالثة فهي تشمل الدول التي وصلت إلى مرحلة الثبات والاستقرار، حيث تنخفض معدلات الخصوبة أقل من مستوى الإحلال (2.1 طفل لكل امرأة) والوفيات انخفاضاً كبيرا، وبالتالي ينخفض معدل النمو السكاني إلى أدنى مستوياته في العالم حيث يتراوح بين (0-1%) سنويا. وقد يصل النمو في بعض الدول إلى انعدام النمو أي (النمو الصفري)، حيث نجد في معظم البلدان المتقدمة أن معدل الزيادة الطبيعية لا يقل عن 1% بل ينخفض إلى اقل من

---

[1])Dr.Dennis S. MapaDean, **Demographic Sweet Spot and dividend in the Philippines The Window of Opportunity is Closing Fast**, University of the Philippines- Diliman Quezon City,2015, p4.

([2]) رشود بن محمد الخريف، **السكان المفاهيم، الأساليب والتطبيقات**، دار المؤيد، الطبعة الثانية، 2008، ص321.

الصفر[1]. كما ترتفع فيها نسبة السكان الأكبر سنا (65 عامًا فما فوق)، ويمكن أن يؤدي تزايد شيخوخة السكان خلال هذه المرحلة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي للبلاد حيث ينمو عدد المستهلكين (السكان الأكبر سنًا) بشكل أسرع مقارنة بالمنتجين. وهي المرحلة التي تعيشها معظم البلدان المتقدمة حاليا، أما الدول النامية فمازالت معظمها تعيش المرحلة الثانية، خصوبة مرتفعة مقابل انخفاض معدلات الوفاة و بالتالي ارتفاع معدل النمو الطبيعي، وقد تجاوز القليل منها هذه المرحلة[2].

وعليه، فإن هذا الانتقال الديموغرافي الذي شهده العالم كان بدرجات متفاوتة بين بلدانه. وعلى العموم، نجد أن الدول المتقدمة قد أكملت تحولها الديمغرافي، أما دول العالم الثالث فمازال الكثير منها يشهد ارتفاعا كبيرا في معدلات النمو السكاني نتيجة ارتفاع معدل الولادات.

قد أحدث هذا التحول الديمغرافي العالمي تغيرات بالغة الأهمية، هذه التغيرات الديمغرافية أدت إلى تغيرات كبيرة في التركيب العمري للسكان الذي يمكن أن يخلق فرص مواتية للنمو الاقتصادي، إلى جانب السياسات المناسبة. لذا ينشأ في إطار التحول الديموغرافي ارتباط بين التغيرات في التركيب العمري للسكان وأدائه الاقتصادي، فالأفراد على اختلاف شرائحهم العمرية يتبنون سلوكيات اقتصادية مختلفة، بعضها ذات أثر إيجابي للنمو الاقتصادي والآخر سلبي[3].

وفي هذا السياق، يتبين لنا أنه من خلال المراحل الأربعة أن الاقتصاد تتاح له خلال المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي فرصة للاستفادة من هذا التغير في التركيب العمري، لدفع عجلة النمو الاقتصادي دفعة كبيرة. هذه الفرصة تتاح مرة واحدة فقط، حيث يعمل عدد أكبر من السكان الذين يعيلون عددا أقل من صغار السن وكبار السن. لكن هذه الفرصة لا تستمر إلا فترة زمنية معينة نتيجة تقدم هذه الفئة في السن، ودخولها لمرحلة التقاعد في المرحلة الثالثة من التحول، وبالتالي يزداد عدد المعالين مجددا.

ومن هنا نستنتج أن هذا التحول يؤدي إلى تحول في التوافق العمري للسكان حيث يتجاوز عدد الأفراد في سن العمل عدد الأفراد المعالين اقتصاديا، ونتيجة لذلك، تزداد الموارد المتاحة للاستثمار في رأس المال البشري (الصحة والتعليم)، ورأس المال المادي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تتاح للبلدان فرصة للنمو الاقتصادي. ومن أجل

([1]) فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص192.
([2]) أحمد قطيطات، **الهبة الديموغرافية في الوطن العربي**، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان-الأردن 12-13 نوفمبر 2007، ص404.
([3]) أحمد حسين، **الهبة الديموغرافية والفرص التنموية في مصر الواقع والتحديات**، المجلة الاجتماعية القومي، لمجلد السابع والخمسون، العدد الأول، يناير 2020، ص72.

تحقيق أقصى قدر من المكاسب من هذا التحول الديمغرافي من المهم أن يفهم القادة وصانعو السياسات الاستراتيجيات المثلى للاستفادة من هيكل أعمار السكان لتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية.

1-3-تغير التركيب العمري للسكان في سياق التحول الديموغرافي

لقد أدت التحولات الديموغرافية التي حدثت في العقود الأخيرة إلى انخفاض في معدل النمو السكاني وإلى تغيرات ملحوظة في التركيب العمري للسكان. هذه التغيرات التي طرأت على التركيب العمري هي نتيجة للتراجع في كل من مستويات الخصوبة والوفيات. ويحدث هذا التغير في التركيب العمري للسكان عندما يوفر انخفاض الوفيات توليدًا فريدًا لطفرة المواليد يليه انخفاض الخصوبة الذي يقلل من عدد الأفواج المتعاقبة. وبالتالي، ينتج عن هذا التغير جيل «ازدهار» يشق طريقه تدريجياً عبر الهيكل العمري لكل دولة. وعندما يصل جيل طفرة المواليد إلى السكان في سن العمل مما يفتح نافذة جديدة من الفرص الديموغرافية. وخلال عملية التحول الهيكلي للعمر، يمر الانتقال الهيكلي للعمر بثلاث مراحل. في المرحلة الأولى، تنخفض خلالها نسبة إعالة الأطفال بسبب انخفاض الخصوبة ويلي بعد ذلك في المرحلة الثانية زيادة في نسبة السكان في سن العمل مما يؤدي إلى فترة من الفرص الديمغرافية. غير أنه في المرحلة الثالثة، ونتيجة لزيادة متوسط العمر المتوقع، يزداد معدل إعالة المسنين.

وعليه في غضون 15–25 عاما ستصل هذه الطفرة من المواليد إلى أعمار العمل. وعندما يحدث ذلك، يتغير الوضع الاقتصادي مع توسع القدرة الإنتاجية للاقتصاد نتيجة زيادة نسبة السكان في سن العمل، وإن كان ذلك مؤقتًا. يتوسع الاقتصاد على أساس نصيب الفرد بسبب التوسع في عرض العمالة، وكذا زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة.

وفي هذا السياق، يمكن لهذا التغيير في التركيب العمري أن يعجل بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاجية القوة العاملة، والتي تزداد من خلال زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية بسبب انخفاض مسؤولياتها نحو تربية الأطفال. خاصة إذا كانت التغييرات في التركيب العمري ستصاحبها الاستثمارات المطلوبة في تنمية رأس المال البشري.

1-3-1-مكاسب التغيرات في التركيب العمري للسكان

منذ ظهور «الاقتصادات المعجزة» في شرق آسيا، جذب دور التركيب العمري في النمو الاقتصادي انتباه الباحثين. حيث تشير التحليلات الاقتصادية القياسية في شرق آسيا إلى أن التركيب العمري المتغير مرتبط بالنمو الاقتصادي

المتسارع، وهو أكبر بمرتين إلى ثلاث مرات من الزيادة المضمونة[1].فكل من بلوم وآخرون (2000) وماسون (2001) يعتبرون أن المعجزة الاقتصادية التي حققتها دول شرق آسيا ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتغير التركيب العمري للسكان الناجم عن الانخفاض السريع في معدلات الخصوبة، حيث شهدت هذه المنطقة واحدة من أسرع التحولات الديموغرافية في القرن العشرين. كما أفادت عدة دراسات بأن التحول في التركيب العمري كان له أثر كبير على النمو الاقتصادي من خلال الادخار والاستثمار[2].

وجادل كل من بلوم وكانين غوسيفلا[3] أنه من خلال التركيز على التغييرات الهيكلية العمرية بدلاً من النمو السكاني، من الممكن توضيح الصلة بين التغيير الديموغرافي والنمو الاقتصادي. أي أنه خلال دوراتها، يمكن أن تولد التحولات الهيكلية العمرية «عائدا ديموغرافيا» والتي يحقق نموًا اقتصاديًا ومكاسب مالية.

وعليه، يخلق هذا التحول الهيكلي العمري فرصًا وتحديات مختلفة ومتباينة عبر الفئات العمرية. وتزداد نسبة الدعم الاقتصادي وتنخفض نسبة الإعالة خلال فترة الفرصة السانحة. سيكون هناك عمال منتجين أكثر من المستهلكين، وبالتالي فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي والمدخرات بشرط أن تتم الاستثمارات في التعليم والصحة. وتبين الأدلة التاريخية أن النمو الاقتصادي المرتفع سيؤدي إلى الحد من الفقر[4]. وتركز معظم الدراسات التي تتناول التغير في التركيب العمري للسكان على البعد الاقتصادي لهذا التحول، وبالتحديد الترابط بين التركيب العمري وسوق العمل[5].

وأخيرا، تتيح المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي الاستفادة من تغير التركيب العمري للسكان والذي نعني به وجود نسبة كبيرة من الأفراد في سن العمل مقابل عدد أقل من المعالين. مما يتيح جني عائد ديموغرافي والذي نقصد به تحقيق معدلات نمو اقتصادية في ظل النافذة الديموغرافية، ولا يحدث تحقيق العائد إلا إذا تم توفر بيئة سياسية اجتماعية واقتصادية للبلد.

---

[1]) John Cleland, **Will Africa Benefit from Demographic Dividend**? The Health& Education Advice& Resource Team. November 2012, P2. www.heart-resources.org.

[2]) K. Navaneetham, **Age Structural Transition and Economic Growth Evidence from South and Southeast Asia**, Working Paper 337, August 2002, P9.

[3]) David E. Bloom et al, Op. Cit.

[4]) K. Navaneetham. A. Dharmalingam, **A Review of Age Structural Transition and Demographic Dividend in South Asia Opportunities and Challenges**, Journal of Population Ageing, Vol.5, 29 September 2012, P291.

([5]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، **أثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية**، تقرير السكان والتنمية، العدد السادس، الأمم المتحدة 2014، ص16.

1-3-2-التحولات الهيكلية العمرية في بلدان العالم

خلال النصف الثاني من القرن العشرين، شهد العالم تحولات كبيرة جدًا في الهياكل العمرية. ونتيجة لهذه التحولات الديمغرافية، تمتع العديد من أسرع الاقتصادات في العالم بعائد ديمغرافي كبير –فرصة ذهبية ساعدت في تسريع النمو الاقتصادي.

وتشهد البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء تغيرات كبيرة في هياكلها العمرية مع احتمال أن تكون لها آثار على النمو الاقتصادي. وعلى هذا الأساس شهد أو سيشهد كل بلد في العالم ارتفاعا كبيرا في نصيب سكانها في سن العمل.

لقد سمح هذا التحول الديمغرافي، في معظم مناطق العالم بنمو نسبة السكان في سن العمل منذ السبعينات والثمانينات. حيث وصلت نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا إلى ذروة 66% من سكان العالم في عام 2012 وبدأت الآن في التراجع. بينما في البلدان ذات الدخل المرتفع، عاش 33% من سكان العالم في سن العمل عام 1950، ثم انخفضت إلى 19%بحلول عام2015[1].في حين وصلت أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا وأوقيانوسيا إلى ذروتها بين عامي 2005 و2015. ويتوقع أن تشهد كل من أوروبا وأمريكا الشمالية تراجعا حاداً في نسبة السكان في سن العمل في الفترة ما بين 2015 و2050. في حين يتوقع أن تشهد أوقيانوسيا انخفاضاً أكثر تواضعاً. وسوف تواجه بلدان هذه المناطق تراجعا نسبيا في العرض من اليد العاملة بينما يتجه معظم سكانها نحو الشيخوخة[2].وهذا يدل على أن الفرصة المتاحة لهذه المناطق قد انتهت أو ستنتهي في المستقبل القريب.

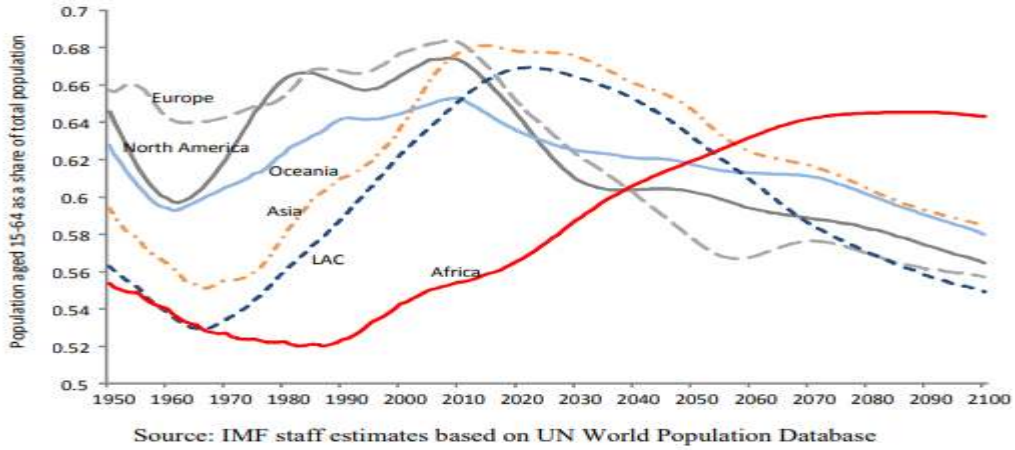
لذلك تكشف التطورات في الهيكل العمري عن تحد يواجه العالم المتقدم والذي يشهد شيخوخة السكان، وبالتالي، ستشهد المناطق المتقدمة النمو ركودا في عدد السكان في سن العمل خلال العقد المقبل، في حين ستشهد المناطق النامية ارتفاعا في حصة سن العمل في العقود المقبلة. والشكل التالي يوضح الاتجاهات العالمية للسكان في سن العمل من 1950 إلى 2100.

---

[1]) Marico Cruz, S. Amer Ahmed, **On the Impact of Demographic Change on Growth, Savings and Poverty**, Policy Research Working Paper 7805, World Bank. Development Economic, Development Prospects Group, August 2016, P12.

([2]) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة**، لجنة السكان والتنمية، الدورة الخمسون، الأمم المتحدة، 2017، ص24.

الشكل رقم 8: الاتجاهات العالمية لسكان في سن العمل 1950–2100



Source Paulo D, Vinal T, and Shu Y, Africa Rising, Harnessing the Demographic Dividend, International Monetary Fund, Working Paper, WP/14/143. August 2014, P7.

ولقد شكل السكان في سن العمل في شرق آسيا 67% من إجمالي سكان المنطقة في عام 1990، بعدما كان 57%عام 1975 فقد ارتفعت النسبة بشكل حاد في 15 عاما. بينما ارتفعت في بقية آسيا بشكل أبطأ من 56 إلى 58% في جنوب آسيا الوسطى، من 54 إلى 59% في جنوب شرق آسيا، ومن 54 إلى 57% في جنوب غرب آسيا. بحلول عام 2025، سيتطابق جنوب شرق آسيا بنسبة 68%، وجنوب آسيا الوسطى بنسبة 67% تقريبا مع نسبة شرق آسيا 68%. بالمقابل، تراجعت نسبة الإعالة بشكل أبطأ في جنوب شرق وجنوب آسيا الوسطى، مع معدلات إعالة الشباب (النسبة المئوية لمن هم دون سن 15 عاما مقارنة بالسكان في سن العمل) لم تشهد سوى انخفاضات متواضعة. بين عامي 1975 و1990، انخفضت نسبة إعالة الشباب من 0.77 إلى 0.62 في جنوب شرق آسيا ومن 0.73 إلى 0.65 في جنوب آسيا الوسطى، مقارنة بنسب شرق آسيا 0.66 و0.40[1].

في حين بلغت نسب الإعالة ذروتها في الستينات في الصين وأمريكا اللاتينية، وفي السبعينات في شمال إفريقيا، وفي الثمانينات في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتعتمد وتيرة الانخفاض في نسب الإعالة إلى حد كبير على سرعة انخفاض الخصوبة. فقد بدأ معدل الإعالة في الانخفاض في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعد منتصف الستينات، وفي آسيا في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، حيث انخفضت نسبة الإعالة في الصين بنسبة 35% مدفوعة بسياسة الطفل الواحد. وبنسبة 26–28 في المائة في أمريكا اللاتينية وشمال إفريقيا، وبنسبة 14% في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. أما

[1]) David E. Bloom et al, Op. Cit. P52.

في أمريكا الشمالية وأوروبا فقد انخفضت نسبة الإعالة في الستينيات بعد طفرة المواليد. وتتفاوت الفترة الزمنية التي تنخفض فيها النسب، قبل أن تعكس الشيخوخة الاتجاه، من حوالي 30 عامًا في الصين، إلى أكثر من 70 عامًا في آسيا وأمريكا اللاتينية وشمال إفريقيا وحتى أطول من ذلك في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[1].

ومقارنة بالمناطق الأخرى، شهدت إفريقيا أعلى معدلات الإعالة، حيث بلغت مستوى قياسيا نحو 95 معالا لكل 100 شخص في سن العمل في منتصف الثمانينات. ثم بدأ هذا المعدل في الانخفاض ورغم ذلك لايزال مرتفع عند مستوى 80.1 في عام 2015 وهو أقل بقليل من نسبة الإعالة في آسيا البالغة 80.3 معالا لكل 100 بالغ عام 1965. تشير توقعات الأمم المتحدة (2015) للعقود القليلة المقبلة إلى أن نسبة الإعالة ستنخفض في إفريقيا، بينما في أوروبا وأمريكا الشمالية بدأت بالفعل في الارتفاع. بحلول عام 2040 تقريبًا، ستنخفض نسبة الإعالة في إفريقيا إلى ما دون المستويات في أوروبا وأمريكا الشمالية[2].

على الجانب الآخر، لا تزال إفريقيا جنوب الصحراء تعاني من تحول ديموغرافي بطيء. ففي معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، لا يزال ينظر إلى الأطفال على أنهم مصدر للعمل والتأمين لكبار السن. فعلى الرغم من انخفاض الوفيات وخاصة وفيات الرضع، والذي بلغ نسبة 43% بين عامي 1960 و2000 إلا أنه استمرت معدلات الخصوبة في الارتفاع (انخفضت بنسبة 19% فقط في نفس الفترة) مما أدى إلى انفجار سكاني نتج عنه ارتفاع في نسب الاعالة، على عكس بقية مناطق العالم الأخرى بسبب الهيكل العمري الصغير للسكان[3]. ففي عام 1950، بلغ معدل الإعالة الإجمالي حوالي 80 لكل 100 شخص في سن العمل، مقارنة بحوالي 50 في أوروبا و55 في أمريكا الشمالية. وتعزى هذه النسبة المرتفعة لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى زيادة كبيرة في عدد الأطفال[4]. بينما بين عامي 1965 و1990، نما عدد السكان في سن العمل في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 0.08 نقطة مئوية من إجمالي السكان وترجع هذه النسبة الضئيلة إلى ويلات فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز الذي يقوم باستنزاف نسبة كبيرة من السكان في سن العمل[5].

---

1) John Cleland, Op. Cit. P4.
2) David A. Bloom, Michael K, Klaus P, **Africa's Prospects for Enjoying a Demographic Dividend**, Working Paper 22560, National Bureau of Economic Research, August 2016, P4. https//www.nber.org/pqpers/w22560.
3) David E. Bloom et al, Op. Cit. P61.
4) David Canning, Sangeeta Raja, et Abdo S. Yazbeck, Op. Cit. P67.
5)David E. Bloom et al, Op. Cit. P61.

وعليه، تتمتع بلدان إفريقيا وبعض من البلدان الأخرى التي تشهد نمواً قويا لسكانها في سن العمل ولها هياكل عمرية شابة نسبيا، بالقدرة على تحقيق "مكسب ديمغرافي" كبير، أي تحقيق دفعة للنمو الاقتصادي ناجمة عن التغيرات السكانية المرتبطة بالتحول الديمغرافي. ولا يتم تحقيق ذلك إلا بإعطاء الأولوية للسياسات التي تكفل استفادة الجميع من خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، وكذلك السياسات التي تعمل على توسيع فرص التعليم والعمل. وبالتالي، ستتيح هذه السياسات تحقيق العائد الديمغرافي الأول، المتمثل في زيادة نسبة المنتجين إلى المستهلكين المتولدة عن التحول في التركيب العمري للسكان في المرحلة الوسيطة من مراحل التحول الديمغرافي[1].

ومن جهة، تحتاج البلدان النامية التي شهدت مرحلة متقدمة من التحول (جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية) إلى اعتماد وخلق سياسات للتعامل مع شيخوخة السكان في المستقبل وتحسين السنوات المتبقية من معدلات الإعالة المنخفضة.

أما على الصعيد العالم العربي، يتميز التركيب العمري للسكان حاليا بسيطرة حصة من السكان في سن العمل. فلقد أدى تأثير معدلات الخصوبة المرتفعة التي شهدتها معظم الدول العربية خلال العقود المنصرمة من القرن 20م إلى تزايد سريع في عدد السكان النشطين. ففي عام 1950، كان الأطفال دون سن 15 سنة يشكلون 40.2%من مجموع السكان في مختلف البلدان العربية. ومع التغيرات التي حدثت في كل من معدلي الخصوبة والوفيات أثناء التحول الديموغرافي، أدى الانخفاض في معدل الخصوبة إلى انخفاض نسبة السكان دون 15 سنة من40.2% إلى 33.3% من مجموع السكان بين عامي 1950 و2010. ومن المتوقع وصولها إلى 31.9% عام 2020. لكن هذه النسبة انخفضت في جميع البلدان بحلول عام 2010، باستثناء جزر القمر والعراق والصومال. بينما سجلت كل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة أعلى مستوى من هذا الانخفاض. ومن المتوقع أن تنخفض نسبة السكان دون 15 سنة في جميع البلدان العربية في الفترة 2010–2050، ولكن بمعدلات مختلفة. كما ارتفعت نسبة السكان من الفئة العمرية (24–15 سنة) من 19.4 إلى 19.9% خلال نفس الفترة، ويتوقع انخفاضها إلى 18.2% عام 2020. وكان ارتفاع معدلات الخصوبة خلال العقود الماضية قد أدى إلى تزايد سريع في حجم السكان النشطين، إذ ارتفعت نسبة السكان في سن العمل (64–25 سنة) من 37.2 إلى 42.7% من مجموع السكان بين عامي 1950 و2010، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 45% عام 2020. كما تشير البيانات إلى ارتفاع حصة الشباب في معظم البلدان العربية بين عامي 1950 و2010، ما عدا بلدان مجلس التعاون

([1]) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص23

الخليجي، جزر القمر وموريتانيا حيث لا تزال معدلات الخصوبة مرتفعة. في حين سجلت نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر)، ارتفاعا طفيفا من 3.3 إلى 4.1% في الفترة نفسها[1]. لكن تبين الاتجاهات المتوقعة للبنية العمرية للسكان أن نسبة كبار السن سوف لن تتعدى 5% بحلول عام 2020[2].

وعموما فإن التحول الهيكلي الذي تشهده البلدان العربية بارتفاع نسبة السكان في سن العمل وتدني نسبة الإعالة، يتيح لها فرصة للاستفادة من قدرات الشباب واستثمار إمكاناتهم وذلك من خلال التدريب والتعليم، باعتبارهم يمثلون نافذة مستقبلية نحو التنمية، إذا أُحسن استغلالها على النحو الملائم. فغالبا ما ترتبط هذه الزيادة السريعة لفئة السكان في سن العمل بزيادة الطاقة الإنتاجية التي يمكن أن تزيد من الناتج المحلي الإجمالي وترفع النمو الاقتصادي إلا أن ذلك لا يأتي إلا باعتماد السياسات السليمة والملائمة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومما سبق، فإن هذا التغير الديموغرافي، الذي يتسم بارتفاع حجم السكان في سن العمل والإنتاج مقابل تراجع حجم الفئات العمرية المعالة سيؤدي إلى دخول المجتمعات إلى عتبة تحول ديموغرافي جديد تسمى ب "النافذة الديموغرافية" أو "الهبة الديموغرافية". فإذا استغلت نافذة الفرص هذه على النحو الواجب، فإن هناك إمكانية أكبر لتحقيق مكاسب ديمغرافية من خلال زيادة المدخرات والاستثمار من أجل النمو الاقتصادي[3].

2-نافذة الفرص: الهبة الديموغرافية

2-1-مرحلة الهبة الديموغرافية أو النافذة الديموغرافية

يمكن أن يخلق التحول الديموغرافي من معدلات عالية إلى معدلات منخفضة في الوفيات والخصوبة "منحة ديموغرافية" للبلدان. مما ينتج عن انخفاض معدلات الخصوبة تغير في التركيب العمري للسكان، حيث ينتقل المجتمع من مجتمع أغلبيته من الأطفال إلى مجتمع يمثل فيه السكان الناشطون اقتصاديا المجموعة المهيمنة. هذا التغير في التركيب العمري للسكان من شأنه أن يؤدي إلى ظهور ما يعرف في علم السكان بـ "النافذة الديموغرافية" ***Demographic Window*** " أو الهبة الديموغرافية "**Demographic Dividend**". وتعد هذه النافذة الديموغرافية من المظاهر الإيجابية في عملية التحول الديموغرافي، وعادة ما تستمر هذه النافذة لمدة (30-40) سنة حسب الدولة، ويمكن

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، مرجع سابق، ص 9-10.
(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، مرجع سابق، ص37.
3) K. Navaneetham. A. Dharmalingam, Op. Cit. P1.

استثمارها، بوصفها فرصة تتيحها عملية التغير في البنية العمرية للسكان، وهي مجرد احتمالية وليست نتيجة حتمية لتلك التغيرات وبالتالي يمكنها أن تكون نعمة إذا ما تم الاستعداد لها من خلال بناء قدراتها البشرية وتنميتها واستثمارها في عملية التنمية، كما يمكن أن تكون نقمة في حال إهدار ما تختزنه من طاقات كامنة وضعف بناء قدراتها وتكاملها مع سوق العمل.

فخلال مراحل التحول الديموغرافي تتغير التركيبة العمرية للسكان، وقد ميزت شعبة السكان بالأمم المتحدة بين ثلاث مراحل للنافذة الديموغرافية[1] مرحلة ما قبل النافذة مع 30% أو أكثر من السكان دون 15 عامًا، ومرحلة نافذة تقل عن 30%تحت 15 عامًا وأقل من 15% فوق 64 عامًا، ومرحلة ما بعد النافذة مع 15% أو أكثر فوق 64 عامًا. للحصول على صورة أكثر دقة للنافذة، أضافت مجموعة مختبر البيانات العالميةGDL مرحلة تقليدية، للدول التي لا تظهر أي علامة على انخفاض الخصوبة، وقسمت المرحلتين الأوليتين من تصنيف الأمم المتحدة للحصول على المخطط التالي[2]

1.المرحلة التقليدية (> ٪40 تحت سن 15 و > 15٪ فوق 64)،

2. مرحلة ما قبل النافذة (٪40–30 تحت 15 و > 15٪ فوق 64)،

3. مرحلة النافذة المبكرة (٪30–25 تحت سن 15 و > 15٪ فوق 64)،

4. مرحلة منتصف النافذة (٪25–20 تحت سن 15 و > 15٪ فوق 64)،

5. مرحلة النافذة المتأخرة (< ٪20 تحت سن 15 و > 15٪ فوق 64)،

6. مرحلة ما بعد النافذة (< ٪15 فوق 64).

وقد أشار فريق بحوث معهد تاتا الدراسات الاجتماعية في الهند إلى أن مراحل الهبة الديموغرافية تنقسم إلى مرحلتين[3]

1–المرحلة الأولى وفيها يؤكد الباحثين أنه في المراحل المبكرة للتحول الديموغرافي سينخفض معدل الخصوبة مما يؤدي إلى خفض نسبة الأطفال المعالين، وارتفاع نسبة السكان في سن العمل مما سيسمح للحكومات بتطوير عملية الاستثمار وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي (Per Capita) وهذا ما يسمى بمرحلة الهبة الديموغرافية الأولى وقد

---

[1]) United Nations, **World Population to 2300,** Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York, 2004, P70.

[2])Lamar Crombach& Jeroen Smits, **The demographic window of opportunity and economic growth at sub-national level in 91 developing countries**, GDL Working Paper 20-101, November 2020. ww.globaldatalab.org.

([3]) ياسين الخليفة، **النافذة الديموغرافية وانعكاساتها على الموارد البشرية وقوة العمل المستقبلية في سورية**، مجلة جامعة الفرات، المجلد8، العدد2، 2010، ص209.

تستمر هذه المرحلة لتفوق معدل نمو سكان سن العمل، ولكن بسبب الانخفاض السريع في الخصوبة في هذه المرحلة فسوف ينخفض معدل نمو سكان في سن العمل مما سيؤدي لانخفاض نمو دخل الفرد من الناتج المحلي ويعيق الفرصة الديموغرافية الاقتصادية وتتحول الهبة الديموغرافية إلى نتائج سلبية.

2-المرحلة الثانية وهي المرحلة التي يتفوق فيها معدل نمو السكان في سن العمل على معدل نمو السكان الإجمالي، وتدعى مرحلة الهبة الإضافية. في هذه المرحلة وبسبب ارتفاع أعداد السكان في الأعمار المتقدمة والذين قد يستمرون في العمل بعد سن التقاعد، مع مسئوليات أقل اتجاه أسرهم، مما سيعطي فرصة لزيادة الادخارات وإذا تم استثمار هذه المدخرات فإن البلاد ستحصل على هبة إضافية (مضاعفة) تدعى **Additional O.D** وستكون بين المرحلتين الأولى والإضافية مرحلة تراجع في العوائد الديموغرافية بسبب انخفاض معدل نمو السكان في سن العمل وكذلك معدل نمو مجمل السكان إما أن يكون مساويا للصفر، أو سالبا.

وبناء على ذلك، فالهبة الديموغرافية هي ارتفاع نسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكان. ويمكن تحويل هذه الزيادة الهائلة في قوة العمل إلى هبة بدلا من أن تكون عبئا على الدولة، هذا التغيير في التركيب العمري للسكان له عوائد ديموغرافية، قد يخلق فرصة سانحة للنمو الاقتصادي، إذا تزامن هذا التغيير مع سياسات مناسبة تستهدف الفئات الشابة وتستغل طاقاتهم وقدراتهم في العمل، وقد تصبح نتائج هذه الظاهرة سلبية إذا لم يتم التعامل معها بشكل جيد، حيث يمكن أن تؤدي إلى زيادة البطالة والهجرة، ومن ثم تنفاقم مشكلات اجتماعية واقتصادية.

وتتصف الهبة الديمغرافية بأنها محدودة زمنيا، وبالتالي فإنها تمثل فرصة تنموية استثنائية سانحة للإقلاع الاقتصادي، فهي لا تتكرر إلا مرة واحدة فقط على المدى البعيد (**30-40**عاما). هذه الظاهرة والتي تتمثل في تنامي نسبة السكان في سن العمل، وما يمكن أن تمثله من قوة دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إنما تمثل هبة ديمغرافية للمجتمعات، فهي تغير إيجابي وفرصة فريدة من نوعها إذا ما أحسن استغلالها على الوجه الأمثل واستثمارها وتهيئة المناخ المناسب لدمجها في عملية التنمية، فقد تساهم في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي الضروري لاستيعاب هذا الكم الهائل من القوى العاملة. فمن جهة، يمثل هذا التحول فرصة لكون تراجع نسبة الإعالة يساهم في تخفيف الضغط على الإنفاق الأسري مما يمكن من رفع مستويات الادخار والاستثمار. ومن جهة أخرى تتيح هذه الفرصة زيادة فرص التشغيل وخفض البطالة ورفع مستويات التنمية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال خلق فرص العمل عن طريق تشجيع ودعم الأنشطة الاقتصادية الصغيرة

والمتوسطة، بالإضافة إلى دعم عملية التحول الديموقراطي، الحكم الرشيد، وتطوير سياسات العمل، وتخطيط القوى العاملة، وتوفير الدعم السياسي، والمؤسسي لعملية الاستفادة من الهبة الديموغرافية. وعليه يمكن أن يساعد هذا العائد في إنتاج فترة مستدامة من النمو الاقتصادي، كما جرى في العديد من اقتصادات شرق آسيا. "فالمعجزة الاقتصادية التي حققتها دول شرق آسيا ترتبط ارتباطا وثيقا بتغير الهيكل العمري للسكان والناجم عن الانخفاض السريع في معدل الخصوبة"[1].

ثم ما تلبث أن تتبدد هذه الهبة حين تبدأ معدلات الإعالة العمرية بالارتفاع من جديد حيث تنتقل الفئات العمرية التي شكلت القوة العاملة (الإنتاجية) في مرحلة انفتاح النافذة إلى خارج القوة العاملة (كبار السن) دون أن يحل محلها عدد مساو من المنتجين. وعندئذ تعود معدلات الإنفاق إلى الارتفاع على حساب الاستثمارات التي كانت موجهة في فترة الطفرة في تحقيق النمو الاقتصادي وهو ما قد يؤدي إلى عواقب اقتصادية واجتماعية خطيرة بارتفاع نسبة السكان لكبار السن من خلال الضغط على نظام الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية. وهنا تبرز أهمية معرفة توقيت انفتاح النافذة واستشعارها بشكل مسبق وتحديد مدى انفتاح النافذة الديموغرافية ومحاولة تسريع هذا الانفتاح حين يكون محدودا عن طريق سياسات سكانية تنموية هادفة في ضوء رؤية مستقبلية وفي إطار من التكامل بين السكان والتنمية.

2-2-دور الهبة الديموغرافية في دعم النمو الاقتصادي

لقد أثبتت الخبرة التاريخية لكثير من المجتمعات أن التغير في التركيب العمري للسكان يعد أكثر التغيرات التي ينطوي عليها التحول الديموغرافي تأثيرا على النمو الاقتصادي. فتحليل اتجاه العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي يتوقف على التركيب العمري للسكان، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن الانخفاض المستمر في مستوى الخصوبة يؤدي إلى انخفاض معدل الإعالة. أي أنه مع وصول جيل طفرة المواليد إلى أعمار النشاط الاقتصادي، يتغير الوضع الاقتصادي مع توسع القدرة الإنتاجية للاقتصاد. الأمر الذي يمكن المجتمع من رفع مستوى الادخار وتحويل قدر أكبر من موارده من الإنفاق الاستهلاكي إلى الإنفاق الاستثماري، مما يؤدى إلى تحفيز النمو الاقتصادي.

ولقد أجريت دراسات ميدانية عديدة لمعرفة الآثار الإيجابية الاقتصادية للهبة الديموغرافية في المجتمعات التي ظهرت فيها الهبة نتيجة التغيرات في الهياكل العمرية، وقد أجمعت هذه الدراسات على التأثير الإيجابي في تسريع النمو الاقتصادي في

([1]) إبراهيم المرشيد، **الهبة الديموغرافية في العالم العربي: نعمة ام قنبلة موقوتة؟ المغرب أنموذجا**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، العدد 6/21، 2017، ص60.

هذه الدول. فلقد أجمع كثير من الباحثين أمثال بوسيروب(1965) وسيمون(1981) وبلوموويليامسون (1998) وماسون (2001 و2005)، وبلوم وآخرون (2000 و2003)، ونافانيتام (2002)، وساكس (2002) على أن «الهبة الديموغرافية» هي فرصة تاريخية فريدة من نوعها لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي من خلال استغلال طاقات وإمكانات الشباب. وتعتبر تجربة دول شرق آسيا نموذجًا ناجحًا في الاستفادة من مزايا الهبة الديموغرافية واستثمارها على أفضل وجه. حيث تشير إلى أن التغيرات الديموغرافية والمتمثلة بارتفاع حجم السكان في سن العمل، قد ساهمت بحوالي 50% تقريبا من النمو الاقتصادي لهذه البلدان[1].

وقد أوضحت كل من دراسات بلوم وساشس (1998) وبلوم، كانينغ ومالاني (2000) أنه ما بين 4/1 و5/2 من المعجزة الاقتصادية التي حققتها دول شرق آسيا تعود إلى مرحلة النافذة الديموغرافية الذي نتجت عن الفرق بين معدل الوفيات ومعدل المواليد مما أدى إلى انخفاض معدل نمو السكان وبالتالي نتج عنه تغير في التركيب العمري للسكان وزيادة حجم السكان في سن العمل[2].

كما توصلت دراسة قام بها بلوم وويليامسون(1998) والتي شملت دول شرق وجنوب شرق آسيا، إلى نتيجة مفادها أن نمو السكان في سن العمل له أثر إيجابي قوي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة السكان في سن العمل بمقدار واحد في المائة يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.64 في المائة[3].وفي نفس السياق، يلاحظ بلوم وآخرون(2003) أن «الهبة الديموغرافية» في بلدان جنوب شرق آسيا أدت إلى حصول تغيرات اقتصادية واجتماعية أثرت بشكل إيجابي في المستوى الاقتصادي. ومن أهم هذه التغيرات تعاظم مقدار قوة العمل وكفاءتها بسبب زيادة عدد السكان الناشطين، وارتفاع مستوى الادخار لدى الأسر نتيجة انخفاض معدلات الخصوبة وبالتالي انخفاض عدد أفراد الأسرة، تعزيز مكانة المرأة في المجتمع نتيجة زيادة فرصها في التعليم والعمل وتأخر سن الزواج وتراجع معدل الإنجاب، وارتفاع مستويات التمدن نتيجة توافد العمالة من الأرياف بحثًا عن فرص الشغل. كما يشير بلوم

([1])حسين أحمد سعد الشديدي، **التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية)**، مجلة المخطط والتنمية، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، ع 29، 2015، بدون صفحة.

([2]) عزيزة عبد الخالق هاشم، **التحول الديموغرافي لمنطقة شمال إفريقيا مع الإشارة إلى تجربة دول شرق أسيا**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد السابع عشر، يناير 2017، ص303.

[3]) Bloom D.E and Williamson J. G, **Demographic Transition and Economic Miracles in Emerging Asia**, The World Bank Economic Review, Vol.12, N°3, P 419-455.

وآخرون في دراستهم للعلاقة بين التغير في التركيب العمري والنمو الاقتصادي والتي أجريت في عدد من الأقاليم حول العالم، إلى كيف أن انخفاض معدلات الخصوبة، وزيادة الفئة العمرية في سن العمل يسهم في زيادة النمو الاقتصادي[1].

كما أنه في عام 2002 قامت نافانيتام بدراسة حول تأثير التغيرات في التركيب العمري على النمو الاقتصادي وقد استخدمت تحليل السلاسل الزمنية الذي يغطي الفترة 1950–1992 من أجل تقدير العلاقة بين الهبة الديموغرافية (المتمثلة في زيادة نسبة السكان في سن العمل وانخفاض نسبة الإعالة) والنمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا وقد كانت نتائج هذه الدراسة بأن للهبة الديموغرافية تأثيرا إيجابي في اقتصاد جميع الدول قيد الدراسة باستثناء الفلبين[2].

من خلال هذه الدراسات والتجارب الدولية في هذا الشأن، يمكن القول أن الهبة الديموغرافية تعد فرصة للنمو الاقتصادي في حال أمكن استيعابها في فرص عمل منتج. فهي لا تأتي صدفة كما أنها لا تضمن مكاسب اقتصادية بشكل تلقائي إنما تعتمد على استجابات السياسات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لكل دولة فهي شرطا ضروريا للاستفادة من هذه الفرصة التاريخية المؤقتة. وعليه يعتبر يوسف من جهته أن "الهبة الديموغرافية" تمثل الزخم لمكاسب إيجابية في النمو الاقتصادي، لكنها ليست ضمانة له. كما يؤكد، أن التغيرات الديموغرافية سوف لن تؤدي تلقائيا إلى معدلات ملحوظة للنمو الاقتصادي. فالعامل الديموغرافي يمارس تأثيره من خلال تغيير الهيكل العمري للسكان. وعندما يحصل ذلك، يحدث نمو كبير في عرض العمل مع تراكم أكبر للرأسمال الإنتاجي. وإلى حين حصول هذا الأمر، هناك قنوات عدة يمكن لمعدل النمو الاقتصادي أن يرتفع من خلالها. ويقدر يوسف أن الاعتماد على الهبة الديموغرافية يتطلب قبل كل شيء قوى عاملة مرنة نشيطة ومنتجة، وعمليات تراكم مثل الأسواق المالية[3].

ولكن بالرغم من أن الميزة الديموغرافية للشباب تؤدي إلى توفير زيادة في القوة العاملة، إلا أن النمو الاقتصادي غير تلقائيًا، حيث يعتمد التقدم والتطور الاقتصادي على قدرة الدولة على تحويل التدفق الأعلى للقوى العاملة الشابة إلى نمو العمالة ويعتمد ذلك على إتباع سياسات مناسبة التي تدعم وجود قوة عاملة مدربة ومتعلمة وصحية[4].

---

[1]) David E. Bloom et al, Op. Cit.

[2]) K. Navaneetham, Op Cit.

([3]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، مرجع سابق، ص39.

([4]) هالة السعيد، **وضع مصر من النافذة الديموغرافية وتأثيرها على القوى العاملة**، سلسلة أوراق ديموغرافية، العدد 15، 2021، ص24.

2-3-نافذة الفرص حسب بلدان العالم

يتزامن انفتاح نافذة الفرص أمام البلدان حينما يكون معدل نمو الفئات في سن العمل أكبر من معدل نمو إجمالي السكان، حيث تمثل هذه النافذة الديمغرافية مرحلة خاصة في الانتقال إلى نظام ديمغرافي حديث، فخلال العملية الانتقالية، يسمح مزيج معين من انخفاض معدل الخصوبة والوفيات الولوج إلى النافذة الديموغرافية. إن فرصة النافذة هي فترة تمتد لعدة عقود تمر بها البلدان عند الانتقال من حالة الخصوبة والوفيات المرتفعة إلى حالة الخصوبة والوفيات المنخفضة. وفيها تشهد البلدان فترة يكون فيها السكان في سن العمل أكبر من السكان المعالون ومن ثم هناك إمكانية تحقيق نمو اقتصادي مرتفع والذي إذا تحقق يسمى ب "العائد الديموغرافي". هذه الفرصة تتاح مرة واحدة فقط وتختلف من بلد إلى آخر، وهي ليست آلية حيث تعتمد على تدخلات سياسية اقتصادية. وما تشهده الآن البلدان خاصة البلدان النامية هو فرصة ديمغرافية. فقد يغتنم البعض هذه الفرصة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية، ولكن البعض الآخر يمكن أن يهدر هذه الفرصة.

2-3-1-نافذة الفرص الديموغرافية في البلدان النامية

وقد دخلت العديد من الدول النافذة الديموغرافية، فقد حدثت في أوروبا ما بين عامي 1950 و2000 وبدأت في الصين عام 1990 ومن المتوقع أن تستمر حتى عام 2015، إلا أن الصين تعتبر الدولة الوحيدة التي تمر فيها بعض المناطق دون الوطنية بالفعل بمرحلة ما بعد النافذة. أما الهند فمن المتوقع دخولها النافذة في عام 2010 لتستمر حتى عام 2050، كذلك الهند من ناحية أخرى لديها انقسام واضح بين الشمال والجنوب. في حين أن معظم الجنوب في مرحلة منتصف النافذة، أما الشمال لا يزال في الغالب في مرحلة ما قبل النافذة. أما غالبية دول إفريقيا فلن تدخل النافذة السكانية حتى عام 2045 وما بعد[1]. كما دخلت العديد من المناطق في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط النافذة، ولكن معظم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تزال في المرحلة التقليدية أو ما قبل النافذة.

وعليه فقد حقق عدد من البلدان مكاسب ديموغرافية في العقود الماضية، أبرزها النمور الشرق الآسيوية (منطقة هونغ كونغ الصينية وجنوب كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية)، حيث بلغ نمو نصيب الفرد من الدخل سنويا أكثر من نقطتين مئويتين (حوالي ثلث المجموع) ويرجع ذلك إلى تراجع الخصوبة والارتفاع الحاد في نسبة السكان في سن العمل

([1]) منذر الناصر، **أثر النافذة السكانية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية**، مجلة جامعة تشرين-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 2، 2011، ص61.

خلال الفترة 1965–2000[1]. تُظهر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نمطًا متنوعًا، مع وجود العديد من المناطق في مرحلة النافذة المبكرة، بينما لا تزال دول أخرى في مرحلة ما قبل النافذة أو المراحل التقليدية.

وتمر معظم البلدان الأفريقية بمراحل مبكرة من التحول الديمغرافي، وعلى الرغم من أن معدل الخصوبة الإجمالي مرتفع إذ يقارب خمسة أطفال لكل امرأة، فإن البلدان تمر بمراحل مختلفة من التحول الديمغرافي ومن المتوقع أن تدخل نافذة الفرص لتسخير العائد الديمغرافي في نقاط زمنية مختلفة، حيث يحدد توقيت ووتيرة انخفاض الخصوبة في هذه البلدان فتح نافذة الفرصة لتسخير العائد الديموغرافي وحجم زيادة السكان العاملين. فأكثر من 70 في المائة من سكان إفريقيا تقل أعمارهم عن 30 عامًا. وتتجه التوقعات إلى زيادة القوة العاملة وتراجع عبء إعالة الشباب في المستقبل. وسيتيح ذلك فرصة لزيادة الإنتاج والتنمية الاجتماعية–الاقتصادية. ويمكن تصنيف البلدان الأفريقية إلى الفئات الثلاثة الموجزة في الجدول

الجدول رقم 3: الحالة الراهنة للتحول الديمغرافي في أفريقيا

		المجموعة 1–انخفاض الخصوبة			المجموعة 2–تراجع الخصوبة			المجموعة 3–ارتفاع الخصوبة		
الـــــــــــدول		الجزائر–بوتسوانا–الرأس الأخضر–مصر–ليبيا–موريشيوس–المغرب–سيشل–جنوب إفريقيا–تونس 10 دول (ESA–4 ; WCA–1 ; SADC–4)			جمهورية إفريقيا الوسطى–جيبوتي–إثيوبيا–غانا–ليسوتو–موريطانيا–ناميبيا–رواندا–ساو تومي وبرينسيبي–سيراليون–سوازيلاند وزيمبابوي 12 دول (ESA–6 ; WCA–5 ; SADC–4 ; EAC–1)			أنغولا–بنين–بوركينافاسو–بوروندي–كامرون–تشاد–جمهورية الكونغو الديموقراطية–غينيا الحائزة–جزر القمر–إريتريا–غابون–غامبيا–غينيا بيساو–غينيا–كوت ديفوار–كينيا–ليبريا–مدغشقر–ملاوي–مالي–موزمبيق–نيجيريا نيجر–جمهورية الكونغو–سينغال–صومالي–جنوب السودان–السودان–تنزانيا–توغو–أوغندا–زامبيا		
الخصوبة	ISF(1)	2.3			4.1			5.5		
	تاريخ بداية الانخفاض	أواخر 1960 و1970			أواخر 1980			1990 (انخفاض ضعيف)		
الهبة الديموغرافية	نسبة (%) السكان أقل من 15 سنة(2)	%29.2			%38.7			%43.7		
	نسبة الإعالة الكلية/إعالة الصغار/إعالة الكبار (3)	53.3	44.8	8.6	73.8	67.5	6.3	87.5	82.2	5.3
توقع بداية الهبة الديموغرافية		حاليا (حاضر)			2030			غير معروف		

1) معدل الخصوبة الإجمالي هو متوسط غير مرجح للدول المدرجة في كل مجموعة ويستند إلى توقعات الأمم المتحدة للسكان في العالم، مراجعة 2010.
2) تم حساب نسبة من السكان أقل من 15 سنة في المتوسط للبلدان المدرجة في كل مجموعة وتستند إلى توقعات الأمم المتحدة للسكان في العالم، مراجعة 2010.
3) تم حساب نسبة الإعالة الثلاثة للبلدان المدرجة في كل مجموعة ويستند إلى توقعات الأمم المتحدة للسكان في العالم، مراجعة 2010.

Source: UNFPA, Synthesis Report on the Demographic Dividend in Africa, African Institute for Development Policy, p10.

(1) دفيد بلوم، **طفرة ديموغرافية**، التمويل التنمية، مارس 2016، ص10. https//www.imf.org

المجموعة 1: 10 بلدان ذات خصوبة منخفضة: في حين أن انخفاض الخصوبة في هذه البلدان حدث ببطء، فإن نافذة الفرص لتحقيق العائد الديمغرافي مفتوحة حاليًا حيث يحدث تضخم الشباب في سن العمل وانخفاض نسبة الإعالة.

المجموعة 2: 12 بلدان ذات الخصوبة المتناقصة: بدأ انخفاض الخصوبة في هذه البلدان في أواخر الثمانينيات، لكنه تباطأ منذ عام 2000. ستفتح فرصة العائد عندما يصل الشباب إلى سن العمل حوالي عام 2030.

المجموعة 3: البلدان 32 ذات الخصوبة المرتفعة: ظلت الخصوبة في هذه البلدان دون تغيير تقريبا في العقود الماضية، وربما انخفضت انخفاضا طفيفا بعد التسعينات. بل إن معدلات الخصوبة الإجمالية في بعض البلدان قد ازدادت بين عامي 1950 و1980. وتتوقف فرصة تحقيق الهبة الديموغرافية على احتمالات حدوث أي انخفاض في الخصوبة.

وعموما، يتوقع أن تشهد منطقتا الجنوب الأفريقي وشمال أفريقيا في القارة التحول والعائد الديمغرافي في وقت أبكر من غرب ووسط وشرق أفريقيا التي تأخر مسارها بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة عموما[1]. ويوضح الجدول التالي الفترة الزمنية لبداية ونهاية مرحلة النافذة الديموغرافية وتوقع استمرارها (تظل مفتوحة) لدول شمال، جنوبي وغرب إفريقيا.

الجدول رقم 4: البلدان الإفريقية ضمن النافذة الديموغرافية للفرص

المناطق	دولة	بداية الفرصة الديموغرافية
شمال إفريقيا	الجزائر	بدأت بعد عام 2000 ومن المتوقع أن تظل مفتوحة بعد عام 2065
	مصر	بدأت بعد عام 2000 ومن المتوقع أن تظل مفتوحة بعد عام 2065
	ليبيا	بدأت بعد عام 2000 ومن المتوقع أن تغلق عام 2065
	المغرب	بدأت بعد عام 2000 ومن المتوقع أن تغلق بعد عام 2065
	تونس	بدأت بعد عام 1995 ومن المتوقع أن تنغلق بعد عام 2045
جنوبي إفريقيا	بوتسوانا	بدأت في عام 2010 ومن المتوقع أن تظل مفتوحا بعد عام 2065
	موريشيوس	بدأت في عام 1985 ومن المتوقع أن تغلق بحلول عام 2055
	سيشيل	بدأت في عام 1995ومن المتوقع أن تغلق بحلول عام 2050
	جنوب إفريقيا	بدأت في عام 2000 ومن المتوقع أن تظل مفتوحة بعد عام 2065
غرب إفريقيا	الرأس الأخضر	بدأت في عام 2010 ومن المتوقع أن تغلق بحلول عام 2060

Source UNFPA, Synthesis Report on the Demographic Dividend in Africa, African Institute for Development Policy, p11.

[1]) UNFPA, **Synthesis Report on the Demographic Dividend in Africa**, African Institute for Development Policy, p11

من خلال الجدولين (3) و(4) نستنتج أن التغيرات الديموغرافية التي شهدتها دول إفريقيا تتيح لها فرصة استثنائية لتسريع التحول الاقتصادي للقارة من خلال تسخير العائد الديموغرافي. ولكن لا تزال العديد من البلدان الإفريقية تشهد خصوبة عالية تتجاوز 4 أطفال/امرأة. فإذا لم تتخذ الحكومات إجراءات عاجلة في مجال السياسة لتسريع خفض معدلات الخصوبة، فمن غير المرجح أن يشهدوا التغيير المطلوب في الهيكل العمري لفتح نافذة الفرصة أمام العائد الديموغرافي لعقود.

وبينما يبدو أن عددا من البلدان الإفريقية يدخل فترة الهبة الديمغرافية، فينبغي على هذه البلدان أن تأخذ على محمل الجد الدروس المستفادة من هذه التجارب (تجربة النمور الآسيوية) الذي يمكن أن تستفيد منه إذا اعتمدت سياسات إنمائية مماثلة وذلك من خلال القيام باستثمارات استراتيجية وشاملة في الوقت المناسب لتعظيم العائد الذي يمكن أن تسخره في غضون بضعة العقود القليلة المقبلة. إلا أن قدرة إفريقيا على كسب هذا العائد الديموغرافي تفتقر إلى بيئة مؤسسية قوية وفعالة. فقد اعترف كل من لي، لي وماسون (2006) إلى جانب بلوم وآخرون (2003) بعدم فعالية الانتقال الديموغرافي في تحقيق العائد الديموغرافي عندما تكون نوعية المؤسسات القائمة رديئة وليست في مكانها. أي أنه في هذه الحالة باستطاعة البلدان الإفريقية أن تفتقد الاستفادة من عائد ديموغرافي كبير. ويشير كل من بلوم وآخرون إلى أن المؤسسات تتمثل في سيادة القانون، وكفاءة البيروقراطية، والفساد، ومخاطر الحرية السياسية، والانفتاح (النظام السياسي، الحواجز التجارية، وعلاوة السوق السوداء)، وحرية التعبير. ومن العوامل المؤسسية الرئيسية الأخرى التي من المحتمل أن تقوض آفاق القارة في تسخير عائد ديموغرافي كبير هي جودة البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك أنظمة الرعاية الصحية والتعليم والطرق والنقل، فضلاً عن قوانين سوق العمل الرسمي التي تحمي كل من أرباب العمل والموظف[1].

وإدراكا لفرصة الاستفادة من العائد الديمغرافي واحتمالات فقدان إمكاناته، اتخذت مبادرات مختلفة في السنوات الأخيرة لإعلام وتثقيف صانعي القرار بشأن العائد الديموغرافي والدعوة إلى إدماجه في خطط التنمية. وكان المؤتمر السادس المشترك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة المنعقد في أبيدجان في عام 2013 أن أقر بفرصة إدماج التنمية في خطة التنمية في القارة للحد من الفقر والتعجيل بالنمو الاقتصادي. كما دعا هذا المؤتمر إلى مبادرة العائد الديمغرافي على نطاق القارة للإسهام في تسريع التنمية الاجتماعية

---

[1]) Bloom D.E, Canning D, Fink G and Finaly J., **Realizing the Demographic Dividend: Is Africa any different**?, Program on the Global Demography of Aging, Harvard University, May 2007, P3.

والاقتصادية في إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، ناقش المؤتمر الإقليمي الأفريقي المعني بالسكان والتنمية المنعقد في أديس أبابا عام 2013 واتخذ موقفا مشتركا لتنفيذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014 كجزء من خطة التحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة تحت عنوان: "تسخير العائد الديموغرافي: المستقبل الذي نريده لأفريقيا ". وقد دعا إعلان أديس أبابا البلدان الأفريقية إلى إدماج الديناميكيات السكانية في جميع البرامج الإنمائية، وتعزيز الصلة بين العائد الديمغرافي والنمو الاقتصادي، وكفالة التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع للحد من الفقر. وقد ردد الموقف الإفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأكد على ترجمة تضخم الشباب في القارة إلى عائد ديموغرافي. كما تسعى ركائز أجندة 2063، إلى تحقيق إفريقيا متكاملة ومزدهرة، وتدعو إلى تكثيف الاستثمارات في التعليم، وتنمية المهارات والصحة لإطلاق العنان لإمكانات شباب القارة. كما يبرز جدول الأعمال 2063 أيضا أهمية الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون من أجل أن تحقق إفريقيا تطلعاتها الإنمائية الطويلة الأجل من أجل كسب عائد ديموغرافي كبير، وإذا تم تنفيذ هذه الأهداف الإنمائية بالكامل وتحقيقها فسيتم تعزيز آفاق التنمية في القارة من خلال العائد الديموغرافي[1].

2-3-2-فرصة النافذة الديموغرافية في الدول العربية

تمر البلدان العربية في مراحل مختلفة من التحول الديموغرافي، وقد نتج عن هذا التحول تغيرات في التركيب العمري للسكان بسبب انخفاض معدلات الخصوبة والوفيات وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة. ويشار إلى هذه التغيرات على أنها نافذة ديموغرافية للفرص، وبالتالي تتباين بينها الفترات الزمنية لتحقيق فرصة النافذة. فقد بدأ معظمها يشهد تزايدا في نسبة السكان في سن العمل (64-15 سنة) مع انخفاض نسبة الإعالة بين منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات. والجدول التالي يبين توزيع سكان العالم العربي حسب الفئات العمرية الكبرى ونسبة الإعالة للسنوات (2050-1980).

---

[1]) UNFPA, Op. Cit.P P 2-3.

الجدول 5: توزيع سكان العالم العربي حسب الفئات العمرية العريضة ونسبة الإعالة للسنوات (1980–2050)

السنوات	توزيع فئات الأعمار بنسب مئوية (%)			
	15–0 (1)	64–15 (2)	65+ (3)	نسبة الإعالة (1)+(3) / (2)
1980	44.2	52.4	3.4	90.8
1985	42.7	53.9	3.4	85.5
1990	41.2	55.4	3.4	80.5
1995	40.7	56.8	3.5	77.8
2000	38.1	58.3	3.6	71.5
2005	35.0	61.3	3.7	63.1
2010	34	62	4	61.2
2020	30.6	64	5.4	56.2
2030	27.3	65.9	6.8	51.7
2040	25	66	9	51.5
2050	22	66	12	51.5

المصدر أحمد قطيطات، الهبة الديموغرافية في الوطن العربي، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان–الأردن، 12–13 نوفمبر 2007، ص418.
تم حساب نسبة الإعالة من طرف الباحثة.

ومن خلال الجدول يظهر لنا أن فئة السكان دون 15 سنة شكلت حوالي 44.2%من مجموع السكان في مختلف البلدان العربية في عام 1980. لكن هذه النسبة انخفضت في جميع البلدان بحلول عام 2010، حيث قدرت ب 34%. ومن المتوقع أن تنخفض في جميع البلدان العربية في الفترة 2010–2050. أما بالنسبة للفئة العمرية (64–15 سنة)، وهي فئة تضم الشباب فتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل في معظم البلدان العربية بين عامي 1980 و2010، من 52.4 إلى 62%. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة السكان في سن العمل في معظم البلدان العربية بحلول 2050 إلى 66%. في حين سجلت نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) ارتفاعًا طفيفًا من3.4إلى4% في الفترة نفسها. ومن المتوقع ارتفاع هذه النسبة من السكان من الفئة العمرية 65 سنة فأكثرإلى12% عام 2050.

أما فيما يخص نسبة الإعالة، فقد انخفضت نسبة الإعالة الإجمالية من 90.8 معالا لكل 100 شخص في سن العمل في عام 1980 إلى 61.2 معالا لكل 100 شخص في سن العمل في عام 2010. فبالرغم من انخفاضها إلا أنها لازالت مرتفعة جدا مقارنة ببلدان شرق آسيا[1].ويرجع هذا الانخفاض نتيجة تباطأ الخصوبة. ومن المتوقع أن تنخفض إلى 51.5 بحلول عام 2050، ويختلف هذا الانخفاض باختلاف الدول.

(1) أحمد قطيطات، الهبة الديموغرافية في الوطن العربي. نفس المرجع السابق ذكره. ص413.

وبالتالي، فإن ارتفاع نسبة السكان في سن العمل وتدني نسبة الإعالة التي تشهدها الدول العربية، يخلق نافذة من الفرص للنمو الاقتصادي، هذه النافذة تمثل فرصة تاريخية يتحتم اغتنامها، وبالتالي يتيح لها إمكانية الاستفادة من "العائد الديموغرافي"، أي الفترة التي تشهد زيادة الإنتاجية الاقتصادية والادخار، وزيادة فرص تنمية رأس المال البشري. إلا أن ذلك لا يأتي إلا باعتماد السياسات الملائمة، والتي تتضمن وبالضرورة دعم القطاعات الاجتماعية مثل الصحة، التعليم، التدريب والتأهيل، وتمكين الشباب، بالإضافة إلى خلق فرص التوظيف.

كما اتسم الوضع الديموغرافي بالتفاوت والتباين في المناطق العربية وذلك حسب المراحل التي دخلت فيها البلدان العربية في عملية الانتقال الديموغرافي حيث هناك بلدان عربية دخلت بخطى سريعة في مراحل التحول الديموغرافي بينما هناك بلدان الأقل نموا لاتزال في المراحل الأولى من عملية التحول. ونتيجة هذا التحول الديموغرافي دخلت العديد من البلدان العربية النافذة الديموغرافية للفرص. إلا أنه تباينت الآراء والدراسات حول انفتاح وانغلاق النافذة الديموغرافية في هذه الدول. نحن سوف نعتمد على بيانات الأمم المتحدة (2004)، من خلال هذا الجدول الذي يوضح لنا تصنيف الدول العربية من خلال بداية ونهاية مرحلة النافذة الديموغرافية والموافقة لنسب الإعالة (وفقا للمتغير المتوسط)[1].

[1]) Atef M. Khalifa, Op. Cit P6.

الجدول 6: السنة المتوقعة لبداية ونهاية مرحلة النافذة الديموغرافية ونسب الإعالة حسب البلد (المتغير المتوسط)

البلد	فرصة النافذة الديموغرافية			نسبة الإعالة	
	سنة الانفتاح	سنة الانغلاق	طول السنة	بداية	الحد الأدنى	نهاية
الجزائر	2010	2045	35	49.3	42.8	49.5
البحرين	2000	2040	40	47	37.3	48.2
جزر القمر	2035	2070	35	51.5	47.1	50.7
جيبوتي	2045	2080	35	52.8	46	50.6
مصر	2020	2050	30	56.2	46.7	48.9
العراق	2035	2065	30	51.3	46.8	48.6
الأردن	2020	2050	30	50.1	45.6	49.5
الكويت	1995	2030	35	44	35.4	44
لبنان	2005	2035	30	51.6	42.6	47.9
ليبيا	2005	2045	40	51.8	41.6	49.7
موريتانيا	2045	2080	35	54.9	46	50.6
المغرب	2010	2045	35	50.8	46.2	50.5
عمان	2030	2065	35	54.7	49.7	49.7
فلسطين	2045	2070	25	53.6	47.8	48.9
قطر	1985	2025	40	40	35.4	48.2
العربية السعودية	2025	2060	35	52.3	46.9	48.7
الصومال	2065	2095	30	50.1	44.9	50.8
السودان	2030	2065	35	53.9	476	49.3
سوريا	2020	2050	30	51.9	44.1	49.6
تونس	2005	2035	30	47	41.4	46
الإمارات العربية المتحدة	1975	2025	50	43.3	32.2	45
اليمن	2060	2095	35	54.1	44.7	49.7

Source Atef M. Khalifa, Youth Bulge and the Demographic Window of Opportunity in the Arab World. ESCWA. United Nation. 2009. E/ESCWA/OES/2009/WG.1/WP.2. P6.

من خلال الجدول نلاحظ أن النافذة الديموغرافية قد افتتحت في كل من الجزائر، البحرين، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، قطر، تونس، الإمارات العربية المتحدة. إلا أنه ما يمكن الإشارة إليه إلى أن التواريخ المعنية هي متوقعة ولا يمكن أن تكون دقيقة. ويمكن أن نميز توزيع البلدان العربية على ثلاث مجموعات من حيث دخولها نطاق الهبة الديموغرافية وقربها من دخول نطاق الهبة وخارج نطاق الهبة الديموغرافية وذلك كما يلي[1]

(1) أحمد قطيطات، مرجع سابق، ص414.

المجموعة الأولى البلدان العربية داخل نطاق الهبة الديموغرافية الجزائر، البحرين، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، قطر، تونس، الإمارات العربية المتحدة. هذه الدول قد حققت جزءا كبيرا من عملية التحول الديموغرافي حيث وصل معدل الخصوبة إلى مستوى الإحلال (2.1 طفل لكل امرأة).

المجموعة الثانية البلدان العربية القريبة من دخولها نطاق الهبة الديموغرافية ويشمل العقد (2020–2030) سوريا، مصر، العربية السعودية، السودان، عمان، الأردن. وما ميز هذه المجموعة أن تحول الخصوبة أخذ فترة طويلة نسبيا في هذه الدول مع العلم أن بعض الدول العربية بدأ فيها انخفاض الخصوبة منذ الستينات نتيجة تطبيق السياسة السكانية كمصر، تلتها الأردن وسوريا بعد منتصف السبعينات، وليبيا، عمان، والعربية السعودية بعد أواخر الثمانينات.

المجموعة الثالثة البلدان العربية خارج نطاق الهبة الديموغرافية العراق، جزر القمر، جيبوتي، موريتانيا، فلسطين، اليمن والصومال. وتتميز هذه المجموعة ببداية متأخرة بسبب الانخفاض البطيء في الخصوبة، حيث ترتفع معدلات الخصوبة في هذه الدول تقريبا إلى 5 أطفال لكل امرأة. فالتحول الديموغرافي في هذه البلدان أبطأ بكثير وأقل وضوحا.

وعلى الرغم من أن معظم البلدان العربية حققت مراحل متقدمة في إطار ظاهرة الهبة الديموغرافية إلا أن هناك بعض البلدان العربية (المجموعة الثالثة) التي لا تزال بطيئة في تحولها الديموغرافي. ولهذا فعلى مجموعة هذه الدول أن تقوم بتكثيف وتفعيل جهودها في مجال السياسة السكانية من أجل تسريع خفض الخصوبة، وهذا من أجل تعجيل اقترابها أو دخولها ظاهرة الهبة الديموغرافية. أما فيما يخص البلدان العربية التي هي داخل نطاق الهبة الديموغرافية فيجب عليها استغلال هذه الفرصة الذهبية الفريدة من نوعها. أما المجموعة الثانية ينبغي عليها التهيؤ والاستعداد لهذه الظاهرة كونها ضمن نطاق دخولها الهبة الديموغرافية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال[1]

–توفير الدعم السياسي والفني لعملية الاستفادة من الهبة الديموغرافية باعتبارها مشروع تنموي،

–تشجيع ودعم الأنشطة الاقتصادية كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

–تمويل القروض الصغيرة والاهتمام بتمويل الفئات المهمشة لتحفيزها للمشاركة السياسية والاقتصادية،

–دعم عملية التحول الديمقراطي والحكم الرشيد وتطوير سياسات العمل وتخطيط القوى العاملة،

([1]) مرجع سابق، ص416.

–تكامل المتغيرات السكانية في خطط التنمية وتعزيز السياسات السكانية المتكاملة لضمان نشوء بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية، وربط المتغيرات الديموغرافية بسياسات التشغيل وبما يضمن تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي على المدى الزمني القريب والمتوسط وفي تخفيض نسب البطالة والقضاء على الفقر،

– ضرورة توفير فرص العمل وتحسين الدخل،

– زيادة الادخار مما يتيح توجيه تخصيصات استثمارية أكبر للعناية بالأفراد وفي كافة المجالات الصحية والتعليمية،

– تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وأن تشمل المزايا التي تمنح للمستثمر الأجنبي المستثمر الوطني أيضًا،

– التوسع في الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية وتحرير التجارة للمساعدة على رفع النمو الاقتصادي من خلال الوصول إلى الأسواق العالمية وترويج الصادرات المحلية بعد التطوير لنوعيتها وجودتها، وزيادة الطلب عليها عالميًا،

– إنشاء نظام معلومات لسوق العمل يهدف إلى تحديد نوعية الطلب على القوى العاملة حسب احتياجات سوق العمل من مهن ومهارات ومستويات تعليمية،

– توفير المعلومات على كافة المستويات بما في ذلك مستوى الأسرة والمستوى الجغرافي (حضر وريف) حسب الجنس، وتحسين نوعيتها لتتلاءم واحتياجات التنمية كمًا ونوعًا والتأكيد على نوعية الإحصاءات الديموغرافية ومؤشراتها وتطوير تغطيتها وتوزيعها الجغرافي والمكاني لتساعد في عملية وضع السياسات على كافة المستويات خاصة التي تستهدف فئات اجتماعية مهمشة.

– توجيه الادخارات بشكل ملائم إلى مشاريع إنتاجية، ومن الضروري إجراء إصلاحات في السياسة الاقتصادية الكلية وإصلاح المؤسسات المالية لتشجيع الأفراد على الادخار والاستثمار.

ومما سبق، يجب على كلا المجموعتين الأولى والثانية لهذه الدول أن تحرص على انتهاز هذه الفرصة واستثمارها جيدا من أجل دفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي وزيادة معدلات التوظيف ومكافحة البطالة خلال فترة الهبة الديموغرافية التي تعتبر مرحلة مؤقتة لن تتكرر حيث تستمر لفترة زمنية تتراوح ما بين 30 إلى 40 سنة.

هذه المرحلة الراهنة تمثل فرصة سانحة للدول العربية للاستفادة من توجيه الموارد لبناء قدرات الشباب واستثمار إمكاناتهم، على اعتبار أن الاستثمار في الشباب يمثّل نافذة مستقبلية نحو التنمية، إذا أُحسن استغلالها على النحو الملائم الذي يحقق التراكم على مدى الأجيال المقبلة. وهذا بالاعتماد على تنفيذ السياسات السليمة في مجال التنمية الاجتماعية.

وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن تؤدي هذه الزيادة في عدد السكان في سن العمل إلى ضغوط كبيرة على سوق العمل مما يحد من إمكانية استيعابها. وهنا يبقى سؤال مطروح، هل سوف تتمكن أسواق العمل في الدول العربية من استيعاب واحتواء هذه الفئة النشيطة (الهبة الديموغرافية)؟ وهل ستكون هناك وظائف وفرص عمل لائقة وكافية لاستيعاب احتياجاتهم من العمل والدخل الجيد؟

وأخيرا، تتاح للدول التي تمر بمرحلة النافذة الديموغرافية فرصة للاستفادة من العائد الديمغرافي الذي يتيحه نضج السكان الشباب. حيث تشهد الدول العائد الديموغرافي مرة واحدة فقط في تاريخها مما يعني أن العائد له بداية ونهاية. فهو يستمر لعقود قليلة فقط وفوائده ليست تلقائية بل تعتمد على سياسات واستراتيجيات مناسبة. فالعائد الديمغرافي هو الفرصة السانحة التي تتيحها التغيرات في التركيب العمري للسكان. يحدث ذلك بسبب انخفاض معدلات الخصوبة والوفيات. فمع انخفاض عدد الولادات، ينخفض عدد السكان المعالين مقارنة بالسكان في سن العمل. وبالتالي، مع وجود عدد أقل من الأطفال الذين يجب دعمهم، فإن أي بلد لديه فرصة للنمو الاقتصادي السريع، إذا تم تطوير سياسات اجتماعية واقتصادية مواتية. وعليه، فإن العائد الديمغرافي يشير إلى الفائدة الاقتصادية المحتملة للمجتمع، كما يتوقف حجم العائد على مقدار ما ينتجه الناس ويستهلكونه في كل عمر. لذلك، فإن مقدار العائد الذي يتم تحقيقه خلال هذه النافذة الديموغرافية للفرص يتوقف على السمات الرئيسية لدورة الحياة الاقتصادية.

وقد أوضحت دراسات أن العائد الديموغرافي يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال تضخم الشباب في السكان في سن العمل، وزيادة مشاركة القوى العاملة بين النساء، ونمو إنتاجية العمل.

وبناء على ذلك، يمثل العائد الديموغرافي للعديد من البلدان النامية فرصة استثنائية للنمو الاقتصادي المتسارع، حيث أن العائد الديموغرافي قابل للتطبيق نظريا على جميع البلدان، لكن يختلف مدى تنفيذه حسب الدولة. وعلى سبيل المثال، غالبا ما يأخذ كنموذج لعائد ديموغرافي ناجح دول شرق آسيا التي حققت "معجزة اقتصادية" حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي ثلث النمو الذي حدث خلال «المعجزة الاقتصادية» في شرق آسيا يمكن أن يعزى إلى العائد الديموغرافي[1].

[1]) David Canning, Sangeeta Raja, etAbdo S. Yazbeck, Op.Cit P9.

2-4-ترتيب البلدان فيما يتعلق بالعائد الديمغرافي

في ضوء الاهتمام بالعائد الديموغرافي، وضع البنك الدولي بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي في عام 2016، تصنيفا يميز بين بلدان العالم من حيث قدرتها وإمكانياتها على اغتنام والاستفادة من العائد الديموغرافي، واستنادا إلى هذا التصنيف يمكن تمييز أربعة أنماط من البلدان[1]

1-البلدان ما قبل توزيع العائد معظمها من البلدان ذات الدخل المنخفض. وتزيد مستويات الخصوبة على أربع ولادات لكل امرأة. ولم تفتح نافذة فرصتها للنمو الاقتصادي بسبب النمو السكاني السريع الذي أدى إلى ارتفاع نسبة إعالة الأطفال، ومن المتوقع أن تنخفض مع بلوغ المزيد من الأطفال في سن العمل. وهذه البلدان تحتاج إلى وضع الأسس للعائد الأول من التحول. ومن بين البلدان التي تندرج ضمن هذه الفئة "أوغندا وتشاد وأنغولا والصومال ومالي والنيجر"[2].

2-البلدان ذات العائد المبكر معظمها من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل والتي تمر بمرحلة انتقال الخصوبة، حيث انخفضت معدلات الخصوبة إلى ما دون أربع ولادات لكل امرأة. ومن المرجح أن تشهد ارتفاعا كبيرا في نسبة عدد السكان في سن العمل. وبالتالي، لدى هذه البلدان هياكل عمرية مواتية لتحقيق أول عائد ديموغرافي لذا ينبغي على هذه البلدان التركيز على اغتنام هذا العائد الأول من التحول الديموغرافي ووضع الأسس لتحقيق العائد الديموغرافي الثاني. وتشمل البلدان التي تندرج ضمن هذه الفئة "إثيوبيا وزمبابوي وليبريا وليسوتو وكينيا وناميبيا ونيجيريا"[3].

3-البلدان المتأخرة في توزيع العائد معظمها من البلدان ذات الدخل المتوسط والأعلى والتي تتجاوز فيها معدلات الخصوبة عادة مستويات الإحلال البالغة 2.1 ولادة لكل امرأة، ولكن الخصوبة لا تزال مستمرة في الانخفاض. وعلى الرغم من أنها تشهد تقلص في نسبة من هم في سن العمل من السكان، إلا أن هياكلهم العمرية الإجمالية لا تزال مواتية لتحقيق العائد الأول. بيد أنها تواجه تزايد نسبة من هم في سن الشيخوخة بشكل سريع، ومن ثم فإن جني العائد الثاني من التحول الديموغرافي أمر بالغ الأهمية. وتشمل البلدان في هذه المرحلة من العائد الديمغرافي "بوتسوانا وجنوب أفريقيا وسيشيل وكابو فيردي وموريشيوس"[4].

---

(1) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، **الأهداف الإنمائية في عصر التحول السكاني**، تقرير الرصد العالمي 2016/2015، ص14.

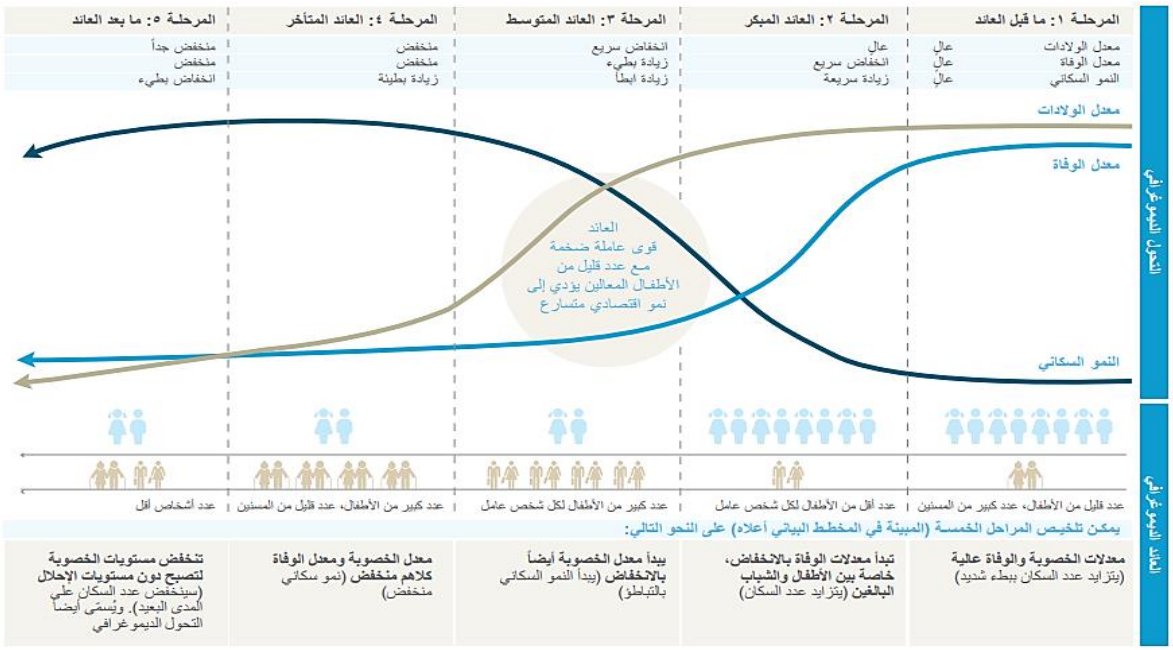
2) UNICEF, **Harnessing the Demographic Dividend in Uganda**, An Assessment of the Impact of Multisectoral Approaches, Economic Policy Research Institute, P12.https//www.unicef.org.

3) Ibid. P12.

4) Ibid P12.

4–بلدان ما بعد توزيع العائد معظمها من البلدان ذات الدخل المرتفع حيث انتقلت معدلات الخصوبة إلى ما دون مستوى الإحلال. كما أنه لا تزال تشهد هذه البلدان انكماشا في نسبة السكان في سن العمل، في حين لديهم أعلى نسب المسنين في العالم وفي هذه الحالة تكون قد تجاوزت نقطة تحقيق فوائد إضافية من العائد الأول من التحول الديموغرافي، إلا أنه لا يزال بإمكانهم جني العائد الثاني الناجم عن زيادة المدخرات والاستثمارات.

الشكل رقم 9: مراحل العائد الديموغرافي

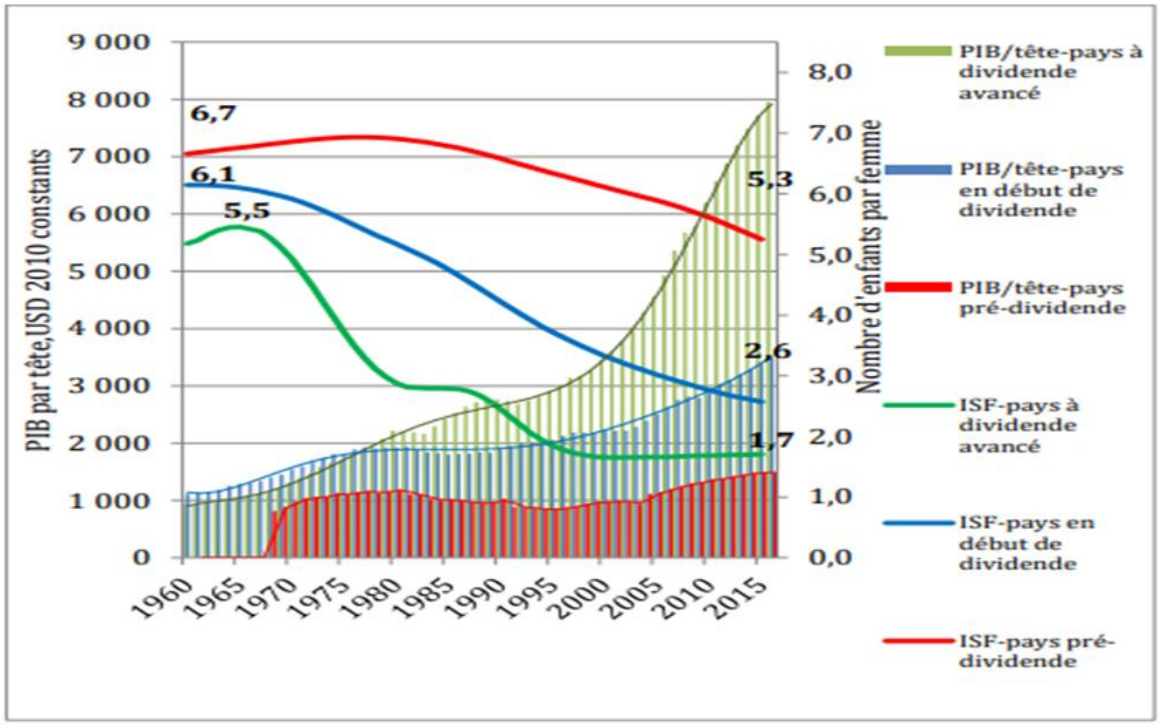


المصدر يونيسف، الاستثمار في الأطفال وشباب اليوم لتأمين منطقة مزدهرة في المستقبل، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جيل 2030، 2019، ص17.

إلا أنه نجد أن 34 من أصل 48 دولة يعيش فيها أكثر من ثلاثة أرباع سكان المنطقة تقع في مجموعة «بلدان ما قبل توزيع العائد» حيث تعتمد فائدة العائد على الانخفاض المستقبلي في معدل الخصوبة. فبالنسبة لمجموعة بلدان ما قبل توزيع العائد، وهي جميعها تقريبًا من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث ظلت الخصوبة في عام 2015 أعلى من 5 أطفال لكل امرأة والنمو السكاني ما يقرب من 3٪ سنويًا، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين عام 1968 (متاح في السنة الأولى) و2016 فقط 82٪ (من حوالي 820 دولارًا إلى ما يقرب من 1500 دولار). من ناحية أخرى، بالنسبة لمجموعة «توزيعات العائد المتقدم»، وهي بلدان ناشئة منخفضة الخصوبة، زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سبعة أضعاف (من 1150 دولارًا في عام 1968 إلى 8000 دولار في عام 2016). يمكن تفسير هذه

النتائج، جزئيًا بحجم وسرعة انخفاضها في الخصوبة، والذي بلغ 1.7 طفل لكل امرأة في عام 2015 والتقسيم الخماسي للنمو السكاني، والذي كان 0.6٪ في عام 2015. أخيرًا، بالنسبة لمجموعة البلدان في بداية العائد، حيث كان انتقال الخصوبة متأخرًا بشكل عام وأقل سرعة، تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.5 (من حوالي 1400 دولار في عام 1968 إلى 3500 دولار في عام 2016). بلغ معدل الخصوبة في هذه المجموعة 2.6 طفل لكل امرأة في عام 2015 وبلغ نموها السكاني 1.6٪. ويمكن للبلدان في هذه المجموعة أن تحقق مستويات أعلى من دخل الفرد، شريطة أن يظل نموها الاقتصادي قويا وأن يستمر معدل خصوبتها في الانخفاض[1]. والشكل التالي يبين تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الخصوبة الإجمالي منذ عام 1960 وفقا لترتيب البلدان بالنسبة للعائد الديمغرافي.

الشكل رقم 10: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الخصوبة الإجمالي منذ عام 1960 وفقا لترتيب البلدان بالنسبة للعائد الديمغرافي



Source Daniel. D, Guengant. J.P, Le dividende démographique en Afrique Subsaharienne. Collection de documents scientifiques pour la valorisation des recherches sur les transformations sociétales aux Suds. Monographie Sud–Nord, N°9. Mars 2019. P92.

[1]) Daniel. D, Guengant. J.P, **Le dividende démographique en Afrique Subsaharienne**, Collection de documents scientifiques pour la valorisation des recherches sur les transformations sociétales aux Suds, MonographieSud-Nord, N°9, Mars 2019, P92.

2-4-1-مسارات لتسخير العائد الديموغرافي

تستند نماذج توزيع العائد الديموغرافي إلى ملاحظات تجريبية حول ما حدث تاريخيًا في (1) أوروبا (خاصة السويد، حيث تتوفر مجموعات بيانات قوية طويلة الأمد من السلاسل الزمنية)، و(2) جنوب وجنوب شرق وشرق آسيا على مدى العقود الأخيرة. تم العثور على نقطة البداية لهذه التحليلات في عمل جان كلود تشيسنيس (1990)، الذي أظهر كيف أن التحولات الهيكلية العمرية مدفوعة بـ «التحول الديموغرافي». تتكشف التحولات الهيكلية العمرية على ثلاث مراحل، مع إمكانية تحقيق العائد الديموغرافي في المرحلة الوسطى عندما تبلغ نسب إجمالي السكان في سن العمل ذروتها. في الدراسات الاقتصادية، تقاس بارامترات فترة توزيع العائد بـ «نسبة دعم»، محددة بمؤشر –نسبة المنتجين إلى المستهلكين. وهذا المقياس «يصور كيف تؤثر التغيرات في الهيكل العمري على تركيز السكان في الأعمار المنتجة نسبيا»[1].

وتعمل آثار العائد الديمغرافي على مرحلتين رئيسيتين. فالعائد الديموغرافي الأول ينشأ تلقائيا إلى حد ما، ويحدث عندما تنمو القوة العاملة بينما يكون عدد المعالين منخفضًا، ويقيس العائد الأول الزيادة في دخل الفرد بسبب الزيادة في النسبة المئوية للسكان في سن العمل. ويشير ماسون وكينوغاسا (2007) أن مساهمة العائد الديموغرافي الأول تفسر ما بين 9.2 إلى 15.5 في المائة من نصيب الفرد من النمو الاقتصادي خلال الفترة 1960–2000 لعينة من البلدان[2]. أما العائد الثاني يرتبط "بشيخوخة السكان"، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة في عدد المستهلكين مقارنة بعدد المنتجين. وقد تحققه البلدان التي شهدت نجاح عائدها الأول، والذي قد يستمر إلى أجل غير مسمى ويتحقق من خلال الادخار. فعلى سبيل المثال، وجد كل من لوايزا وشميت–هيغل وسيرفن (2000) أن زيادة 1 نقطة في نسبة إعالة المسنين ستؤدي إلى تخفيض 0,66 نقطة مئوية في النسبة بين إجمالي المدخرات الخاصة وإجمالي الدخل الخاص المتاح[3].

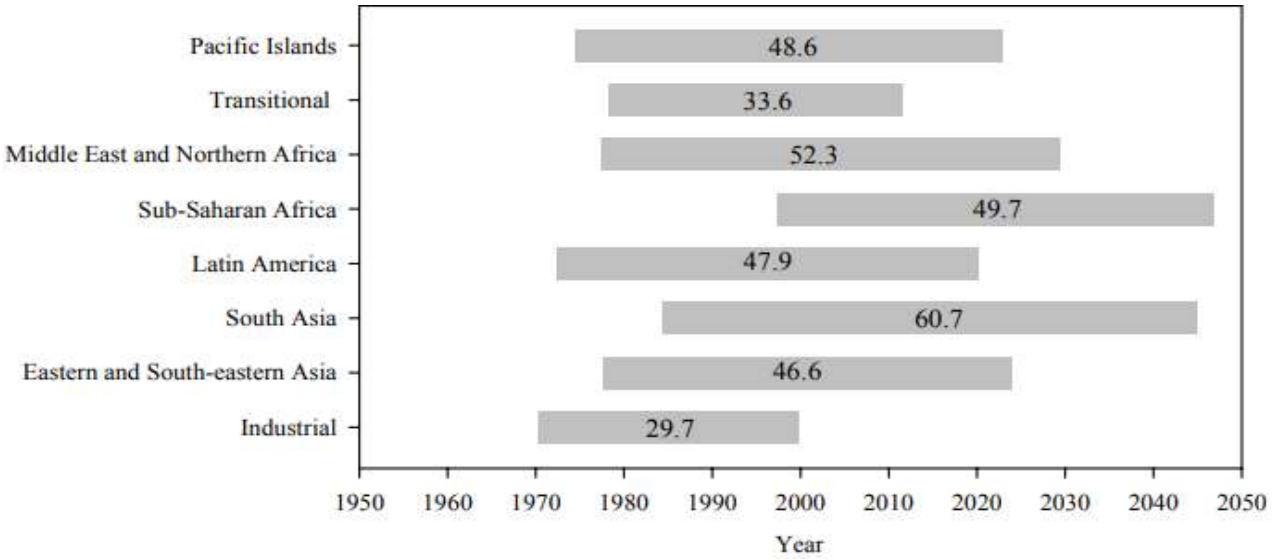
وقد بدأت فترة توزيع العائد الأول، أولا في البلدان الصناعية في عام 1970، وكانت المدة قصيرة نسبيا حوالي ثلاثين عاما، وبعد ذلك وبوقت قصير، بدأت في كل من جزر المحيط الهادئ، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشرق وجنوب شرق آسيا. إلا أن بداية العائد الأول تأخر

---

1) Ian Pool, **Demographic Dividends Determinants of Development or Merely Windows of Opportunity?** Oxford Institute of Ageing, Ageing Horizons Issue N°7, 2007, P29.
2) S. Amer A et al, **Demographic Change and Development**, Policy Research Working Paper 7893, World Bank 2016, P9.
3) Norman Loayza, Klaus Schmidt-H and Luis Serven, **What Drives Private Saving across the World?** The Review of Economics and Statistics. Vol 82. N°2. May 2000. P165-181.

تأخيرا كبيرا في جنوب آسيا –إلى حوالي عام 1985 –وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى –إلى حوالي عام 1995. أما بالنسبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية فكانت مدة العائد حوالي أربعة وثلاثين عاما. كما تتراوح المدة في مجموعات البلدان الأخرى من حوالي سبعة وأربعين عاما في شرق وجنوب شرق آسيا إلى أكثر من ستين عاما في جنوب آسيا. ولكن ولسوء الحظ، فإن المدد المبينة في الشكل متحيزة تنازليا بالنسبة لبعض البلدان، لأن فترة توزيع العائد تبدأ قبل عام 1950 بالنسبة لعدد قليل من البلدان وتمتد إلى ما بعد عام 2050 بالنسبة للعديد من البلدان، ولا تغطي البيانات المتاحة سوى الفترة 1950–2050. وتتأثر مدة توزيع العائد لأفريقيا جنوب الصحراء، على وجه الخصوص، باقتطاع العائد في عام 2050، وسيكون من المعقول توقع مدة أطول لتلك المنطقة كما هو الحال بالنسبة لجنوب آسيا[1]. والشكل التالي يبين توقيت العائد الديموغرافي الأول في مناطق ومجموعات مختارة البلدان.

الشكل رقم 11: توقيت أول عائد ديمغرافي في مناطق ومجموعات مختارة من البلدان



Source Mason. A, Demographic Transition and Demographic Dividends in Developed and Developing Countries, United Nations Expert Group Meeting on Social and Economic Implication of Changing Population Age Structure (Mexico). P87.

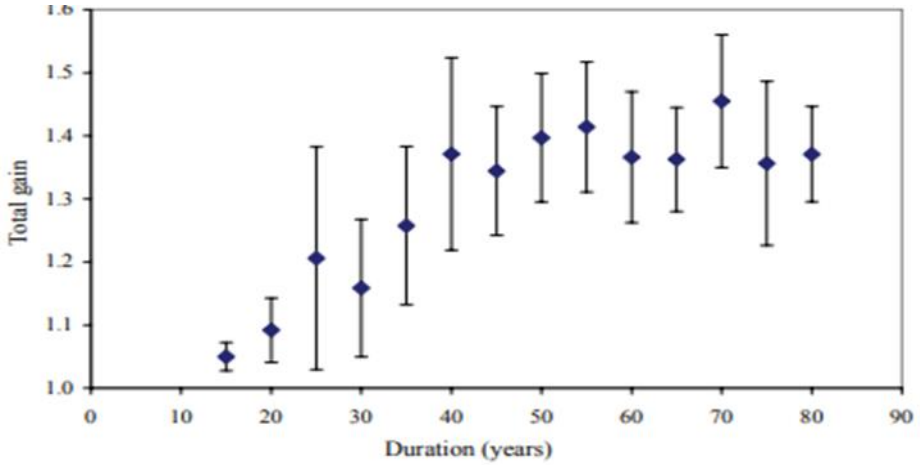
[1]) Mason. A, **Demographic Transition and Demographic Dividend in Developed and Developing Countries**, January 2005, P85. https://www.researchgate.net/publication/252403184.

وقد تكون لمدة توزيع العائد انعكاسات على حجم العائد فيما بين البلدان. ولمعرفة ذلك، قام ماسون بمقارنة العائد في جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء مع تلك الموجودة في أمريكا اللاتينية وشرق وجنوب شرق آسيا وهذا ما يبينه الشكل الذي يوضح حجم توزيعات العائد –نسبة الدعم في نهاية فترة توزيع العائد على نسبة الدعم في بداية فترة توزيع العائد –مقابل مدة توزيع العائد. وتمثل النقاط المرتفعة والمنخفضة المخططة لكل قيمة أرباح متوسط، لكل مجموعة من البلدان. وتوصل ماسون إلى أنه[1]: بالنسبة للبلدان التي تتراوح فترة توزيع العائد ما بين ثلاثين وأربعين عاما، يرتبط إجمالي الربح من العائد ومدة العائد ارتباطا وثيقا. على سبيل المثال، إذا كانت فترة توزيع العائد خمسة عشر عاما فقط، فإن نسبة الدعم سترتفع بنسبة 5% فقط من بداية فترة توزيع العائد إلى نهايتها. وفي المتوسط، تتمتع الدول الصناعية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بفترات توزيع عائد قصيرة نسبيا مع مكاسب إجمالية صغيرة نسبيا. أما بالنسبة للبلدان ذات فترة توزيع العائد التي تمتد لأربعين عاما أو أكثر، لا توجد علاقة واضحة بين حجم العائد ومدته. حيث بلغ متوسط الزيادة الإجمالية في نسبة الدعم من بداية فترة توزيع العائد إلى نهايتها حوالي 35 و40%. يمكن للبلدان ذات التحولات البطيئة، وخاصة تلك الموجودة في جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، أن تجني في نهاية المطاف أرباحا كبيرة مثل البلدان ذات التحولات السريعة، مثل تلك الموجودة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أو في شرق وجنوب شرق آسيا. ومع ذلك، لأن المكاسب موزعة على فترة أطول بكثير، فإن التعزيز السنوي للنمو الاقتصادي خلال الفترة الانتقالية يكون أقصر بكثير في البلدان التي تشهد انخفاضات بطيئة في الخصوبة. كما لاحظ ماسون أن المكاسب الإجمالية بالنسبة للبلدان الصناعية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أدنى (تتراوح ما بين 15 و20%) بالنسبة للمناطق النامية ذات مكاسب إجمالية أعلى بكثير حيث تتراوح من 31% لبلدان جنوب آسيا إلى 40% لبلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما لاحظ أن المكاسب الإجمالية لجنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء منحازة نحو الانخفاض لأن التوقعات السكانية حتى عام 2050 لا تغطي فترة توزيع العائد بالكامل[2].

---

[1]) Ibid. P87-88.
[2]) Ibid. P87-88.

الشكل رقم 12: المدة والمكاسب الإجمالية من العائد الديموغرافي الأول



Source Mason. A, Demographic Transition and Demographic Dividends in Developed and Developing Countries, United Nations Expert Group Meeting on Social and Economic Implication of Changing Population Age Structure (Mexico). P87.

وفيما بين البلدان النامية، بدأت نسبة الدعم في الزيادة أولاً في أربع مناطق من العالم شرق وجنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجزر المحيط الهادئ. وكان الأثر هو رفع المعدل السنوي لنمو الناتج لكل مستهلك فعال بحوالي 0.5 إلى 0.6 نقطة مئوية سنويا بين عامي 1970 و2000.ولم تبدأ مرحلة توزيع العائد الأولى في جنوب آسيا إلا في منتصف الثمانينات وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حتى عام 2000[1]. والجدول التالي يبين تقديرات العائد الأول والثاني والنمو الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي لكل مستهلك فعّال ما بين 1970 و2000.

[1]) Roland Lee and Mason. A, **What is the Demographic Dividend?** Finance and Devlopment, Vol 43, N°3, September 2006, P17.

الجدول 7: تقديرات العائد الأول والثاني والنمو الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي لكل مستهلك فعّال 1970–2000

المناطق	العائد الديموغرافي			النمو الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي(GPD/N)	العائد الحالي
	الأول	الثاني	المجموع		
البلدان الصناعية	0.34	0.69	1.03	2.25	1.22
شرق آسيا وجنوب شرق آسيا	0.59	1.31	1.90	4.32	2.42
جنوب آسيا	0.10	0.69	0.80	1.88	1.08
أمريكا اللاتينية	0.62	1.08	1.70	0.94	0.76–
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0.09–	0.17	0.08	0.06	0.02–
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	0.51	0.70	1.21	1.10	0.11–
الاقتصادات التي تمر بالمرحلة الانتقالية	0.24	0.57	0.81	0.61	0.20–
جزيرة المحيط الهادي	0.58	1.15	1.73	0.93	0.79–

Source : Mason. A, Demographic Transition and Demographic Dividends in Developed and Developing Countries, United Nations Expert Group Meeting on Social and Economic Implication of Changing Population Age Structure (Mexico). P94.

من خلال الجدول نلاحظ أن توزيعات العائد الثاني كانت أكبر من توزيعات العائد الأول في جميع المناطق، ففي بعض البلدان كان العائد كبيرا جدا، مثل بلدان شرق آسيا وجنوب شرق أسيا تشهد أكبر قدر من الأرباح حيث بلغ العائد الأول 0.59% سنويا من النمو الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي لكل مستهلك فعال في حين بلغ العائد الثاني 1.31% سنويا، وتصل التأثيرات المجمعة بين العائد الأول والثاني إلى 1.9% سنويًا من النمو الفعلي البالغ 4.32% في الناتج المحلي الإجمالي لكل مستهلك فعال بين عامي 1970 و2000 وهي الأكبر بالنسبة لبقية المناطق الأخرى. كما نجد أن العائد الثاني كان كبير في كل من أمريكا اللاتينية وجزر المحيط الهادي الذي بلغا على التوالي 1.08 و1.15% سنويا. أما في البلدان الصناعية، جنوب آسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بلغ العائد الأول 0.34، 0.10، 0.51 في المائة سنويا على التوالي في حين نجد أن العائد الثاني في البلدان الثلاثة حوالي 0.70% سنويا. ولكن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقط كان العائد الأول سلبيا بلغ (–0.09% سنويا) بين عامي 1970 و2000. كما كان العائد الثاني صغيرا بنسبة 0.17% سنويا. وعليه نستخلص أن منطقة شرق آسيا استفادت استفادة كبيرة من المكاسب الديموغرافية وهذا من خلال الاستثمارات الضخمة التي قامت بها في كل من مجالات التعليم والصحة وسن سياسات اقتصادية تخلق فرص العمل. ولا تزال تعتبر دول شرق آسيا أكبر نجاح من حيث العائد الديموغرافي حتى يومنا هذا، بيد أن بعض المناطق لم تنجح في استغلال مكاسبها الديمغرافية.

إذن، فبالنسبة للعائد الأول، يعني هذا خلق وظائف منتجة. كما يعتمد النمو الاقتصادي الناتج عن العائد الأول على العديد من العوامل، بما في ذلك سرعة انخفاض الخصوبة ومستوى إنتاجية العمال. أما العائد الديموغرافي الثاني يتمثل في التحدي الذي تواجهه الحكومات عندما توجد نسبة كبيرة من السكان المسنين في كيفية دعم استهلاكهم.

وبناء عليه، فإن العائد الأول يوفر مكافأة مؤقتة، ويؤدي إلى تحقيق حوافز انتقالية، والعائد الثاني يحول هذه المكافأة والحوافز إلى أصول أكبر وأعظم وتعزيز تنمية مستدامة. ولا تأتي هذه النتائج تلقائيا، بل أنها تعتمد على تنفيذ سياسات فعالة. وبالتالي، توفر فترة توزيع العائد فرصة وليس ضمانًا لتحسين مستويات المعيشة.

2-4-2-تحقيق وجني العائد الديموغرافي

يتبين من خلال تجارب البلدان التي تمكنت من جني وتحقيق عائد ديموغرافي، أن يكون هناك شروط مسبقة يحتاجها أي اقتصاد بلد لتحقيق أي عائد ديموغرافي، تتمثل أولا في انخفاض مستويات الخصوبة الذي يسرع الانتقال الديموغرافي لإحداث تغيير في التركيب العمري للسكان، بحيث يشكل السكان في سن العمل النسبة الأكبر من إجمالي السكان. ثانيا يتمثل في تهيئة بيئة سياسية مواتية تفضي إلى تنمية اقتصادية، ويتوقف اختيار أنواع السياسات والمبادرات اللازمة لجني العائد الديموغرافي حسب الظروف الخاصة لكل بلد مع مراعاة المرحلة الانتقالية التي يقع فيها هذا البلد وسياقها الاقتصادي. كما أن لحسن التوقيت أهمية بالغة تتيح للدول نافذة الفرص لتحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام. والإخفاق في تسريع الانتقال الديموغرافي يؤخر احتمال تحقيق العائد الديموغرافي ويؤثر على حجمه[(1)]. فكيف يمكن الاستفادة من العائد الديموغرافي؟.

للاستفادة من النافذة الديموغرافية للفرص وبالتالي جني المكاسب الديموغرافية، من الضروري وجود السياسات الصحيحة. وتشمل هذه السياسات تحسين الوصول إلى التعليم الجيد والتوظيف والاستثمار في صحة الشباب. أي أن جني كل من العائد الديموغرافي الأول والثاني ليست تلقائية، بل يتوقف ذلك على عدد من الشروط المرتبطة بوضع سياسات ملائمة. فلجني العائد الديموغرافي الأول، ينبغي أن يتلقى هذا الكم الهائل من الشباب الناتج عن التحول الديموغرافي التعليم والصحة والعمل. أما لجني العائد الثاني ينبغي أن يسهم الدخل الذي يولده السكان في سن العمل في زيادة الاستثمارات، لكن السياسات الخاصة بتحقيق العائد الثاني يتم تحديدها بشكل أفضل خلال المرحلة المتوسطة[(2)].

---

[1]) ESCWA, **Demographic Profile of the Arab Region Realizing the Demographic Dividend**, United Nations 2016, E/ESCWA/SDD/2016/Technical Paper 3.

[2]) Mason. A and R. Lee, Op. Cit. P16.

وبالتالي، يمثل تحقيق العائد الديمغرافي تحديا كبيرا، ولكنه يمثل أيضا فرصة للاستفادة من السكان ممن هم في سن العمل وتحقيق مستوى معين من التنمية في الدول. فالعائد الديموغرافي ليس تلقائي، فهو يتوقف إلى حد كبير على الاستثمار المستدام في رأس المال البشري وتعزيز القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة وتدريب القوى العاملة وضمان توفير فرص العمل اللائق، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في تعليم الفتيات لتحقيق انخفاض الخصوبة، حيث تظهر الدراسات أن التعليم يؤخر الزواج وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الخصوبة، وكذا تعزيز التكافؤ (المساواة) بين الرجال والنساء في فرص العمل.

كما أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تيسر تحقيق العائد الديموغرافي، وتتمثل في توفير المؤسسات القوية وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد، والسياسة التجارية، والإدارة القوية للاقتصاد الكلي، والأسواق المالية المتطورة جيدًا، والعلاقات الجيدة مع البلدان المجاورة، وغياب الصراع الأهلي والحروب الخارجية[1].

وعموما، تعزز الاستثمارات في الشباب ولا سيما الصحة والتعليم الفرص المتاحة لتنمية قوة عاملة ماهرة وصحية. من خلال تعزيز البرامج الصحية التي تدعم تنمية سكان أصحاء قادرين على المساهمة بشكل أكبر في النمو الاقتصادي. وكذلك يساعد تعليم الشباب على تطوير المهارات الفنية. ومن خلال هذه الاستثمارات، ستنشئ البلدان قوة عاملة سليمة ومنتجة مجهزة تجهيزا جيدا لتلبية الفرص الجديدة المتولدة عن عائد ديمغرافي. بالمقابل، يمكن أن يؤدي عدم تهيئة بيئة سياسية مواتية للاستثمار في الشباب، في أفضل الأحوال، إلى إضاعة فرص تحقيق العائد الديموغرافي، وبالتالي يؤدي إلى زيادة مستويات البطالة، مما يساهم في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلد.

ومن المحددات الرئيسية فيما إذا كان البلد يستفيد من فرصته الديمغرافية تتعلق بدرجة مرونة الاقتصاد وكيف يمكنه استيعاب الزيادة السريعة في القوة العاملة. فعلى سبيل المثال، شهدت كل من أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا انخفاضات كبيرة في الخصوبة وزيادة في عدد السكان في سن العمل، ولكن ليس كالانطلاق الاقتصادي الذي شهدته شرق آسيا[2].

فعلى سبيل المثال، نجد أن جزء مما ساهم في النمو الاقتصادي المبكر لكوريا الجنوبية والنمور الآسيوية إلى جانب استثمارهم في الصحة، التعليم وتنظيم الأسرة، أنه في نفس الوقت قامت الحكومات بوضع وتنفيذ سياسات لجذب الاستثمار

---

[1]) Bloom, David E, et al, **A Demographic Dividend for Sub-Saharan Africa Source, Magnitude, and Realization**, IZA Discussion Paper, N°7855, Institute for the Study of Labor Economics, December 2013, P15.
[2]) D. Canning, Sangeeta. R, et Abdo S. Yazebeck, Op. Cit . P9.

الأجنبي، وتعزيز تصدير السلع المصنعة محليًا، وخلق حد أدنى للأجور لرفع مستويات المعيشة. وضعت هذه التغييرات السياسية المنسقة معًا أساسًا متينًا للنمو الاقتصادي السريع[1].

الشكل رقم 13: ركائز تحقيق العائد الديموغرافي



المصدر حسين عبد العزيز سيد، الفرصة الديموغرافية حالة مصر، صندوق الأمم المتحدة، مارس 2018، ص15.

2-4-3-العائد الديموغرافي والاستفادة منه

أدت التغيرات الديموغرافية التي حدثت في العقود الأخيرة إلى التغيير في التركيب العمري للسكان والذي يتمثل في الانخفاض المطرد في فئة الأطفال الصغار (14-0 سنة) مقابل الارتفاع في نسبة السكان في سن العمل (64-15 سنة)، هذه التغيرات دفعت بالدول إلى وضع سياسات من أجل استغلال هذه القوة العاملة لدفع عجلة النمو الاقتصادي. فبالرغم من تفاوت الدول فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى إقرارها من أجل الاستفادة من الفرصة الديموغرافية وتأمين التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن تجربة العديد من الدول تشير إلى أن النجاح في تحقيق العائد الديموغرافي يتطلب اهتماما ملحوظا بتبني مداخلات سياسات رئيسية لثلاثة مجالات تتمثل في التعليم، التوظيف والتمكين[2] ويضم كل مجال مجموعة من المؤشرات الفرعية، لتعبر عن العائد الديموغرافي.

1-التعليم تحتاج سياسات التعليم إلى خلق وتوسيع فرص التعليم، وتحسين نوعيته من خلال التوفر الواسع لمؤسسات التعليم الثانوي والجامعي وذلك لضمان إكمال الشباب الدراسة من أجل اكتساب المعرفة والخبرة للعمل بشكل منتج والمهارات التي يحتاجون إليها للتكيف مع سوق العمل، وكسب أجور أعلى، وبالتالي المساهمة في تحقيق العائد الديموغرافي.

---

[1]) James Gribble and Jason Bremner, **The Challenge of Attaining the Demographic Dividend**, Population Reference Bureau, September 2012, P5. www.prb.org.

([2])حسين عبد العزيز سيد، مرجع سابق، ص15.

2–التوظيف ينبغي أن تعزز السياسات الاقتصادية وسياسات الحوكمة نمو الوظائف، وخلق فرص عمل إنتاجية، حيث لا يمكن تحقيق العائد الديموغرافي إلا إذا ترجمت المهارات المكتسبة إلى نشاط إنتاجي من خلال الاستثمار في القطاعات كثيفة العمالة، وتوسيع البنية التحتية، وتعزيز التجارة لضمان الوصول إلى الأسواق الدولية، وخلق بيئة آمنة مع حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر[1].

3–التمكين ومن أسس العائد الديمغرافي ضمان تمتع جميع الناس خاصة المرأة بالحريات والحقوق الضرورية للسيطرة على حياتهم، ومتابعة تعليمهم، ودخول سوق العمل، واكتساب الثروة. وبتحسين الفرص المتاحة لجميع السكان، فإننا نسهم في النمو الاقتصادي للأسر المعيشية والمجتمعات والأمم بأسرها. وينطبق هذا بوجه خاص على الحقوق الإنجابية إذ يجب حماية جميع الشباب، ولاسيما الفتيات، من الزواج القاصر وأن تكون لهم حرية اختيار عدد الأطفال والمباعدة بين الولادات المناسبة لهم. ويجب أن تكون الأسر قادرة على تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية وضمان صحتها ورفاه أطفالها. ويكتسي تمكين المرأة أهمية خاصة لتحقيق عائد ديمغرافي، لاسيما في البلدان التي تظل فيها معدلات المواليد مرتفعة[2].

وفي هذا السياق، فعلى البلدان سواء كانت في نطاق دائرة الهبة الديموغرافية أو قريبة من دخولها أو خارج نطاق دائرة الهبة الديموغرافية، ينبغي أن تستفيد من التجارب السابقة للبلدان التي استفادت من العائد الديموغرافي، ومن أبرزها تجربة بلدان شرق آسيا التي تعتبر نموذجا ناجحا في الاستفادة من مزايا الهبة الديموغرافية واستثمارها على أفضل وجه من خلال تنمية الموارد البشرية. وسوف نقوم بعرض تجربة بلدان شرق آسيا كنموذج يمكن أن تستعين به الدول الأخرى من خلال الوقوف على عوامل نجاحها وأهم السياسات التي اتبعتها للإسراع بعملية التحول الديموغرافي وتعظيم الاستفادة من مرحلة النافذة أو الهبة الديموغرافية.

2–5–الدروس المستفادة: تجربة النمور الآسيوية

سعت العديد من الدراسات لشرح "معجزة" شرق آسيا الاقتصادية. وفي هذا السياق، تجمع الدراسات المختلفة[3]، على أن تجربة بلدان جنوب وشرق آسيا مع الهبة الديموغرافية تمثل نموذجا يحتذى به، يمكن لدول أخرى

---

[1]) Population Reference Bureau, **The Challenge Ahead Initiating a Demographic Dividend**, International Conference on Family Planning, Addis Ababa, Ethiopia, November 12-15/2013.

[2]) UNFPA, http//www.weforum.org/content/gac-demographic-dividend-2014-2016. Consulte le 28/11/2023.

([3]) مفتاح عبد السلام عليش، **الهبة الديموغرافية وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة دراسة حالة بعض دول جنوب وشرق آسيا**، مجلة دراسة الاقتصاد والأعمال، المجلد 4، العدد 1، يونيو 2016.

الاستعانة به في استثمار تلك الظاهرة وتعظيم آثارها الإيجابية على مستوى السكان والاقتصاد، ومن ثم تفادي المشكلات التي يمكن أن تنتج في حالة عدم الاستعداد لتلك المرحلة.

فتعتبر تجربة دول شرق آسيا (كوريا–سنغافورة–تايلاند–اندونيسيا–تايوان–اليابان) في التحول الديموغرافي من أنجح التجارب للدول النامية، وذلك من خلال اعتمادها على السياسات الاقتصادية الرشيدة التي كانت مرنة ومتوافقة مع السياسات السكانية وبالتالي مكنتها من الاستفادة من مرحلة النافذة الديموغرافية ومن تحقيق العائد الديموغرافي بنجاح بين عامي 1965 و1990. ولوحظ أن ثلث نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة يعزى إلى العائد الديمغرافي[1].

تحقق هذا العائد من خلال الانخفاض العام في معدلات الوفيات والخصوبة نتيجة اعتمادها على برامج تنظيم الأسرة للحد من النمو السكاني، وعليه، فقد شهدت شرق آسيا أسرع انخفاضات في الخصوبة، حيث انخفض معدل الخصوبة من حوالي 5.6 في عام 1950 إلى 1.8 طفل لكل امرأة في عام 2000[2] ووصلت بعض هذه الدول إلى دون مستوى الاحلال في أقل من 30 عاما. وكان لهذه التغيرات الأثر الكبير في ارتفاع عدد السكان في سن العمل مقابل انخفاض أعداد السكان المعالين، حيث ارتفعت النسبة من 55.7 إلى 69.1% ما بين عامي 1950–2010. كما أدت هذه التغيرات إلى تراجع معدلات الإعالة حيث انخفض متوسط معدل الإعالة الإجمالي من 87.0% إلى 37.6% خلال الفترة 1965–2010[3]، وجاء هذا الانخفاض كنتيجة طبيعية لانخفاض معدلات الخصوبة وزيادة السكان في سن العمل. هذا الانخفاض في نسبة إعالة الشباب ساعد على تعزيز معدلات نمو دخل الفرد حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني بمعدل سنوي بلغ 6% بين عامي 1965 و1990 ويرجع سبب هذا الارتفاع في النمو الاقتصادي نتيجة تغير نسبة فئة المشتغلين إلى فئة المعالين. كما وجهت بلدان شرق آسيا نسبة كبيرة من استثماراتها نحو زيادة مخزون رأسمالها البشري وذلك من خلال زيادة الاستثمارات في الصحة والتعليم. كما كانت إحدى أهم نتائج عملية التحول الديموغرافي زيادة معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، نتيجة انخفاض الخصوبة المرتبط بزيادة التحصيل العلمي وارتفاع سن الزواج. بالإضافة إلى نظام التعليم والتدريب الذي عمل على امتصاص الطفرة السكانية وتحويلها إلى قوة عمل منتجة. واتضح ذلك من خلال مؤشرات النمو الاقتصادي التي سجلت معدلات عالية تراوحت ما بين 5 إلى 9% في أغلب السنوات، في حين

---

[1]) James Gribble and Jason Bremner, Op. Cit, P7.

[2]) Ibid. P7.

([3]) مفتاح عبد السلام عليش، مرجع سابق، ص 33.

سجلت البطالة معدلات منخفضة نسبيا. كما حققت هذه الدول معدلات ادخار واستثمار مرتفعة تزامنت مع التغيرات الديموغرافية التي حدثت[1]. فقد تم تشجيع الادخار من خلال إنشاء المؤسسات المالية وتمكنت من تحقيق معدلات ادخار مرتفعة وصل إلى 50 حتى 70% خلال الفترة 1980–2010[2]. وحدث كل هذا في بيئة اقتصادية مستقرة بشكل عام، تم إنشاؤها من خلال سياسات سليمة. كما لعب تحرير التجارة دورا مهما، حيث تعتمد تنمية البلدان أيضا على ظروف الاقتصاد الكلي العالمي. على سبيل المثال، وفقا لباور (2001ب)، كانت المعدلات المرتفعة للمدخرات والاستثمار دورا حاسما في قصة نجاح شرق آسيا. ومع ذلك، فإن السياسات التي نفذتها البلدان لخلق حوافز لزيادة استثمار الشركات ودرجة دعم الاستثمار الأجنبي أظهرت اختلافات ملحوظة عبر البلدان ومع مرور الوقت[3].

وبناء على ما سبق، فإن اقتصادات هذه الدول قدمت تجربة منفردة في استيعاب تحولها الديموغرافي الذي مرت به والاستفادة من الفرصة الديموغرافية بفعل السياسات الاقتصادية الرشيدة، فانعكست الهبة الديموغرافية إيجابا على التنمية.

2-6-آلية تحقيق الهبة الديموغرافية

ووفقا لبلوم وكانينغ وسيفيلا[4] يتم تحقيق العائد الديموغرافي للهبة من خلال ثلاث آليات أهمها إمدادات العمل، الادخار ورأس المال البشري. ورغم هذا، فلا تضمن التغيرات في الهيكل العمري وحدها إنتاجية أعلى ونمو اقتصادي متسارع، بل إنها توفر الإمكانات لذلك فقط.

أولا، يؤثر الانتقال الديموغرافي على إمدادات العمل، فمع تراجع معدل الخصوبة تنخفض نسبة الأطفال، مما يساهم في رفع عرض قوة العمل، ففي هذه الحالة يصبح عدد الأشخاص الذين يبحثون ويرغبون في العمل أكبر. علاوة على ذلك، فمع انخفاض الخصوبة ينخفض حجم الأسرة، وبالتالي تزداد احتمالية مشاركة المرأة في سوق العمل نتيجة ارتفاع مستواها التعليمي، هذا يزيد من إنتاجيتهم في سوق العمل، مما يؤدي إلى قوة عاملة أقوى وأسر أصغر.

وتتمثل الآلية الثانية في أن التحول الديموغرافي يشجع على الادخار، حيث يميل البالغون في سن العمل إلى كسب المزيد وبالتالي يمكنهم التوفير وتحقيق مستوى من المدخرات، مما يساهم في تراكم رأس المال من أجل الاستثمار التي يغذي النمو الاقتصادي وبالتالي تحسين آفاق البلد. ويميل الأشخاص إلى الادخار كحد أقصى في سن ال 45 سنة في حين

---

(1) أحمد حسين، مرجع سابق، ص80.
(2) نفس المرجع، ص82.

3) ESCWA, OP. Cit. P35.
4) David E. Bloom et al, Op. Cit. P39.

ينخفض بين الأفراد الذين هم في سن الثلاثين نتيجة لانخفاض أعباءهم العائلية من جهة وارتفاع نسبة مشاركتهم في نظم التأمينات والمعاشات من جهة أخرى. كما يمكن أن يؤثر متوسط العمر المتوقع أيضًا على المدخرات، حيث يمكن أن تكون الزيادة في متوسط العمر المتوقع تفسيرا للزيادة في معدل الادخار في جميع الأعمار. إذ خلص بلوم وآخرون إلى أن زيادة متوسط العمر المتوقع عامل مهم يسهم في زيادة المدخرات، وإن كانت ذات طبيعة مؤقتة. إن التحسن في الصحة، المرتبط أيضًا بزيادة متوسط العمر المتوقع، يجمع إلى حد ما العلاقة النظرية مع المدخرات[1].

أما الآلية الثالثة فتتمثل في أن للتحول الديموغرافي تأثيرات هامة على الاستثمار في رأس المال البشري وعلى رأسها التعليم الذي له عائد اقتصادي واجتماعي مرتفع. ومع زيادة العمر المتوقع، من المرجح أن يختار الآباء تعليم أطفالهم إلى مستويات أكثر تقدما. ونتيجة لهذا الاستثمار التعليمي، تصبح القوى العاملة أكثر إنتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور ومستوى معيشة أفضل.

تتطلب كل هذه الآليات بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية ليتم تعظيم إمكاناتها بالكامل وتحقيق العائد الديموغرافي. فلا يمكن أن يكون للأعداد المتزايدة من العمال البالغين منتجين إلا إذا كانت هناك مرونة كافية في سوق العمل قادرة على تلبية الطلب على العمالة. ويتم ذلك بتزامنها مع سياسات اقتصادية رشيدة تعمل على زيادة المدخرات والاستثمارات في المستقبل القريب والمتوسط، ولكن لا يمكن تحفيز الأفراد والأسر على الادخار إلا إذا كان لديهم إمكانية الوصول إلى آليات الادخار المناسبة وذلك لا يتم إلا بوجود نظام مالي يسمح لهم القيام بذلك.

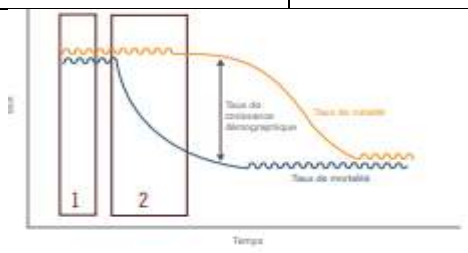
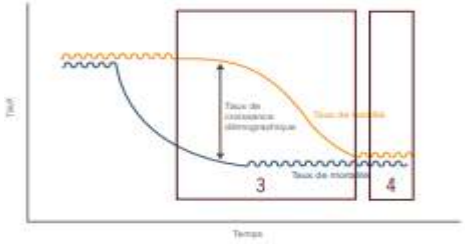
لذا فإن إنشاء بيئة اقتصادية كافية توفر فيها التوظيف للأعداد الكبيرة من الشباب ضرورية لجني فوائد العائد الديموغرافي الأول. إذا لم يتم إنشاء الفرص للعمال الفعالين للمساهمة بشكل منتج في الاقتصاد، يؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، وبالتالي فلن يتحقق العائد الديموغرافي.

ويتم تلخيص السياسات التي تهدف إلى تحقيق نافذة الفرص لجني العائد الديموغرافي في إطار مراحل التحول الديموغرافي.

---

[1])Rutger van der Ven and Jeroen Smiths, **The demographic window of opportunity age structure and sub-national economic growth in developing countries**, Nijmegen Center for Economic, Institute for Management Research, Working Paper 11-102, April 2011, P11.

الجدول رقم 8: السياسات ذات الأولوية لخلق والاستفادة من العائد الديموغرافي

		المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 4
الانتقال الديموغرافي					
الخصوبة		مرتفعة	مرتفعة	بداية الانخفاض	انخفاض–منخفض
وفيات الرضع		مرتفعة	انخفاض سريع	في طور انخفاض	منخفض
وفيات الكبار		مرتفعة	لا يوجد أي تغيير	في طور الانخفاض	تزايد
نسبة السكان دون سنة 15 سنة		%45	%40	%35	%25
السياسات ذات الأولوية حسب القطاع	اقتصاد	–دعم اقتصاد الكفاف وإنتاج المزارع الصغيرة	–تعزيز اقتصاد السوق – تثبيت الأسواق المالية لجذب المستثمرين –محاربة الفساد – الاستثمار في الهياكل الأساسية	–تعزيز اقتصاد السوق –تعزيز مدخرات الأسر المعيشية –تنويع التجارة في السلع ووجهتها – الاستثمار في الهياكل الأساسية	–تعزيز النمو الاقتصادي القائم على التكنولوجيا والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية – تشجيع المدخرات
	توظيف	–دعم العمالة في القطاع الزراعي – تشجيع إيجاد فرص العمل في المراكز الحضرية	–خلق فرص عمل منتجة –تعزيز المرونة في سوق العمل – تعزيز ممارسات التوظيف المتساوية بين الجنسين	–خلق فرص عمل أكثر إنتاجية –تشجيع إيجاد فرص العمل في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية – دعم تنمية منظمي المشاريع المحليين	–تمديد سن العمل – الاستثمار في برامج توظيف كبار السن
	الصحة	–الاستثمار في صحة الطفل – الاستثمار في تنظيم الأسرة للحد من الخصوبة	–توسيع/تحسين نطاق الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للحد من الخصوبة –تلبية الاحتياجات من وسائل منع الحمل –تشجيع الزواج في سن متقدمة – الاستثمار في صحة الطفل	–الاستثمار في المدخرات بسبب أقلها اعتمادًا علىSMI – تلبية الاحتياجات من وسائل منع الحمل	–دعم صحة القوى العاملة – دعم التقدم المحرز في مجال وسائل منع الحمل ونظام الرصد الدولي
	التعليم	– الاستثمار في التعليم	–تشجيع التوسع في الالتحاق بالمدارس والانتظام فيها –استهداف تعليم الفتيات بما في ذلك تعليم النساء البالغات – تعزيز التدريب المهني	–تحسين نوعية التعليم وضمان توافق المهارات التي يتم تدريسها مع المهارات المطلوبة – استثمار المدخرات بسبب الأقل اعتمادًا على التعليم العالي	–الاستثمار في تعليم الكبار وإصلاحهم – استهداف المهارات اللازمة لقطاعات التكنولوجيا
نوع العائد الديمغرافي		لا يوجد	لا يوجد	العائد الديموغرافي الأول	العائد الديموغرافي الثاني

Source : Economic Commission for Africa, Créer et tirer partie du dividende démographique en Afrique, Nations Unies. 21–26 Mars 2013. P15.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل نستنتج أن هذا التحول يمثل فرصة ديموغرافية، ومع ذلك، فإن توقيت ومدة هذه الفرصة يتحددان بتوقيت وسرعة انخفاض معدلات الخصوبة. كما أن تحقيق هذه الفرصة يعتمد على تبني السياسات الصحيحة التي تؤدي إلى خلق بيئة اقتصادية مواتية وتحسين إنتاجية القوى العاملة من خلال تنمية رأس المال البشري وذلك عن طريق الاستثمار في التعليم والصحة من أجل جني الفوائد من نافذة الفرص التي توفرها التحولات الهيكلية العمرية. وبالتالي تحقيق فوائد العائد الديموغرافي. لكن الحصول على العائد الديموغرافي شيء، والاستفادة منه شيء آخر. فإن العائد الديموغرافي ليس حدثًا يحدث أو يتحقق في عام معين، بل إنه تراكم للمكاسب الاقتصادية التي تعود على الاقتصاد على مدى سنوات عديدة مع تغير الهيكل العمري للسكان لصالح زيادة عدد الأشخاص في سن العمل وهذا لا يعني أن التغيير في الهيكل العمري للسكان سيحقق نموا اقتصاديا، إذا لم يكن هناك استثمار قوي في خلق فرص العمل وتنمية المهارات وتعزيز الادخار والاستثمار.

باختصار، أن نافذة الفرص الديمغرافية مؤقتة فقط لفترة قصيرة نسبيا لأن التحول الديمغرافي سيؤدي في نهاية المطاف إلى شيخوخة السكان كما هو الحال حاليا في العالم المتقدم. وبالنسبة للبلدان النامية، يوفر التحول الديموغرافي فرصا كبيرة، فرصا من غير المرجح أن تتكرر. لذلك يجب على الحكومات بذل جهود متضافرة لتنفيذ السياسات المطلوبة لتسريع التحول الديموغرافي وجعل آثاره أكثر وضوحا. فبالنسبة لبلدان ما قبل توزيع العائد، ما دامت الخصوبة مرتفعة، فإنها لا تستطيع أن تتقدم في تحولها الديمغرافي أو أن تتاح لها أي فرصة لجني عائد ديمغرافي.

الفصل الخامس

التحول الديموغرافي والتركيب العمري

وعلاقته باتجاهات سوق الشغل في الجزائر

تمهيد

تمر الجزائر كبقية الدول التي شهدت تغير في معدلات خصوبتها من معدلات مرتفعة إلى منخفضة بتحول ديموغرافي تاريخي يحمل فرصة ديموغرافية تعرف ب "الهبة الديموغرافية"، نتجت عنها تأثيرات اقتصادية واجتماعية، وقد تكون على شكل تحديات في حال لم يتم استغلالها بشكل ملائم، وقد تكون فرصة نافعة إذا ما تم رصدها والإعداد المسبق لها ويحدث ذلك بالتزامن مع تواصل الانخفاض في معدلات الخصوبة. وعليه يهدف هذا الفصل إلى عرض مراحل التحوّل الديموغرافي التي مر بها المجتمع الجزائري وأثر هذا التحول على التركيبة العمرية للسكان ومدى تأثير ذلك على حركة العمالة نحو سوق الشغل، الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على التخطيط الجيد والمسبق للاستفادة من هذه المرحلة الذهبية والاستفادة من تأثيراتها الإيجابية دون حدوث هدر في الطاقات البشرية الشابة مما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي والتنمية.

1-التحول الديموغرافي في الجزائر

شهدت الجزائر نموا سكانيا سريعا خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال، لكن بعد سنوات السبعينات حتى منتصف الثمانينات عرف النمو حركة بطيئة مما جعل البلاد تتبع نموذجا للتحول الديمغرافي يتمثل في اَلانتقال من مستويات مرتفعة إلى مستويات منخفضة للولادات والوفيات. إن النمو السكاني في أي مجتمع هو حصيلة عوامل ديموغرافية ثلاثة هي الولادات والوفيات والهجرة. ولإبراز نمط التحول الديموغرافي في الجزائر، لابد من استقراء اتجاهات التغير في مستويات الوفاة والخصوبة.

1-1-عوامل النمو السكاني

1-1-1-الوفيات

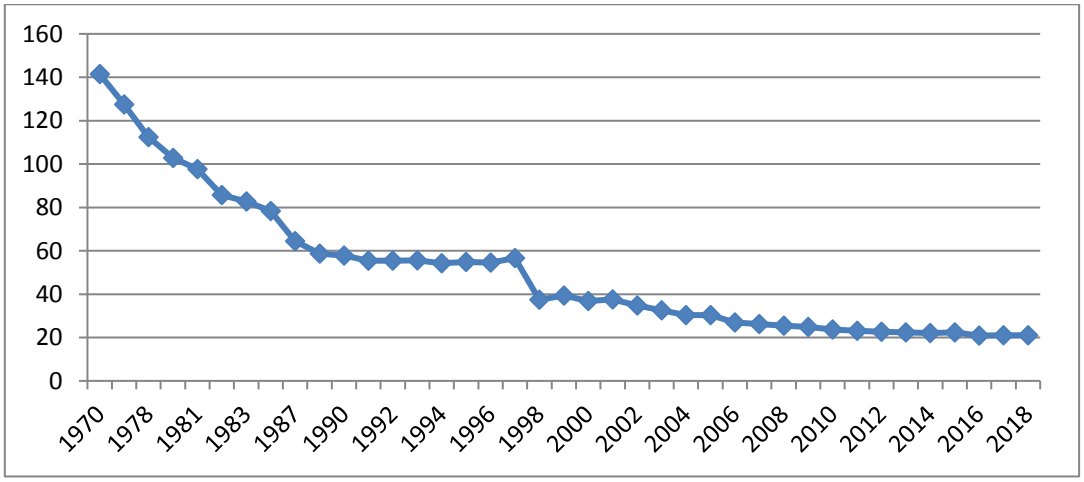
تعد الوفيات إحدى المتغيرات الرئيسية التي ترتكز عليها حركية السكان في الماضي وإسقاطها في المستقبل. فهي تعتبر عنصرا هاما من عناصر التغير السكاني ولا يبدو أثرها في تغير حجم السكان فقط بل وفي تركيبهم خاصة التركيب العمري. فمن خلال معدلات الوفيات يقاس مدى تطور المجتمع ومدى تطور قطاعها الصحي والاقتصادي. وقد شهدت معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية انخفاضا في مستوى الوفاة خلال السنوات الأخيرة، نتيجة التقدم الصحي وانتشار الخدمات الصحية والطبية، ويعد الانخفاض في معدلات الوفيات من بين العوامل التي أدت إلى الزيادة السكانية.

عند تتبع المسار التاريخي لمعدل الوفيات في الجزائر يبدو أن انخفاض الوفيات كان أسرع بكثير من انخفاض المواليد. ففي السنوات الأولى من الاستقلال كان معدل المواليد مرتفع حيث وصلت أعلى نسبة له إلى 50.16‰، أما معدل الوفيات عرف تراجعا كبيرا والذي كان في البداية بطيئا ولكن سرعان ما بدأ في التراجع ليسجل معدلات منخفضة جدا. ويرجع النصيب الأكبر في انخفاض معدل الوفيات إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة. ولمعرفة أهمية الوفيات في عملية التحول الديموغرافي في الجزائر كان لابد من تتبع أهم التغيرات التي طرأت على مختلف معدلات الوفيات.

1-1-1-1-وفيات الأطفال

لتقييم الحالة الصحية لبلد ما، تستخدم المنظمات مثل منظمة الصحة العالمية (OMS) واليونيسف (UNICEF) مؤشرين للوفيات، الأول يتعلق بمعدل وفيات الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة، والثاني، يتمثل في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. ويعتبر معدل وفيات الأطفال أحد أفضل المؤشرات الديموغرافية لقياس وتقييم مدى نجاح السياسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للبلد. كما يعتبر معدل وفيات الرضع مؤشرا من مؤشرات التنمية البشرية. وقد أولت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، أهمية كبيرة لخفض معدلات وفيات الأطفال الرضع من خلال إعداد استراتيجية شاملة للعناية بصحة الأم والطفل من خلال تطبيق مجانية العلاج وإجبارية التلقيح وإطلاق مجموعة من البرامج لمكافحة وفيات الرضع. والشكل يبين تطور معدل وفيات الرضع في الجزائر للفترة (1970-2018).

الشكل رقم 14: تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر للفترة (1970-2018)

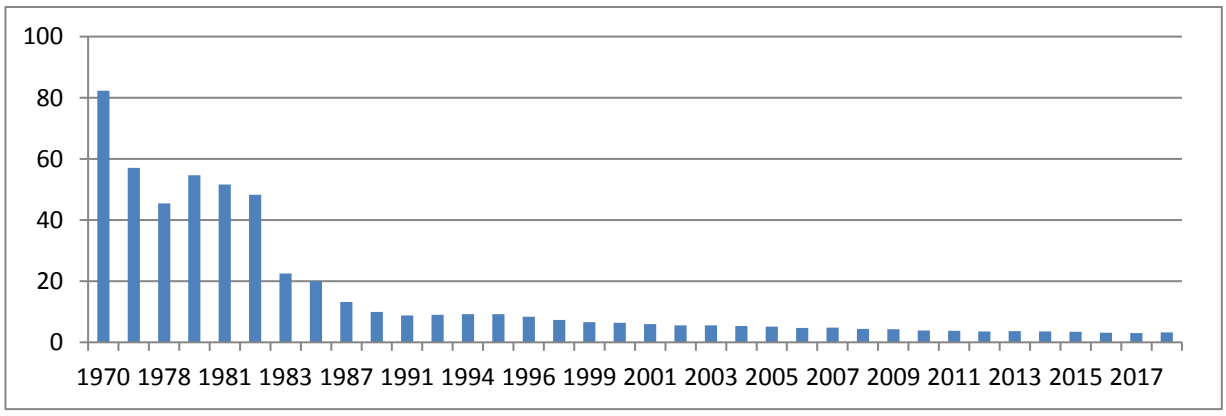


المصدر من إعداد الباحثة باعتماد على الجدول رقم (4) في الملحق

من خلال المنحنى يتضح أن معدلات وفيات الرضع في الجزائر كانت مرتفعة تعدت 100‰ حيث قدرت سنة 1970 ب 141.5‰ لتنخفض بعدها إلى 127.5‰ سنة 1977 هذا الانخفاض يرجع إلى مجانية العلاج الذي أطلق ابتداء من عام 1974 وبرامج التلقيحات الإجبارية والتي أصبحت إلزامية من هذه الفترة. أما بين التعددين 1977 و1987 فقد سجل معدل وفيات الرضع انخفاضا ملحوظا حيث انخفض من 127.5‰ إلى 64.42‰ ويمكن تفسير هذا الانخفاض بإدخال التطعيم ضد الحصبة عام 1978 وإنشاء البرنامج الوطني لمكافحة وفيات الرضع في عام 1986. خلال العشرية السوداء، استقر المعدل في حدود54 إلى 56‰ للأعوام ما بين 1991 و1997، أين شهدت الجزائر خلال هذه الفترة حالة من الاضطراب السياسي وانعدام الأمن. وما يمكن ملاحظته انخفاض المعدل بمقدار 19 نقطة من 56.64‰ سنة 1997 إلى 37.4‰ سنة 1998. لم يبقى عند هذا الحد بل استمر في الانخفاض ليبلغ 25.5‰ سنة 2008 وواصل انخفاضه ليبلغ مستوى 21‰ سنة 2018. يعكس انخفاض وفيات الرضع التطور المسجل في القطاع الصحي في الجزائر، بالإضافة إلى انتشار الوعي الصحي في العائلات الجزائرية وكذا ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة.

كما شهدت أيضا معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة انخفاضا ملحوظا حيث انخفضت من 82.3‰ سنة 1970 إلى 57.08‰ سنة 1977، وما بين 1977 و1987 شهدت هذه الفترة انخفاض سريع في وفيات الأطفال دون سن الخامسة حيث انخفضت من 57.08 إلى13.19‰ على التوالي. استمر المعدل في التراجع من 7.3‰ سنة 1998 إلى 4.4‰ سنة 2008 ثم إلى 3.2‰ سنة 2018 عاكسا آثار الخدمات الصحية، تنفيذ البرامج الوطنية لمكافحة وفيات الأطفال بالإضافة إلى تحسن الظروف المعيشية للسكان.

الشكل رقم 15: تطور معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الجزائر للفترة 1970-2018

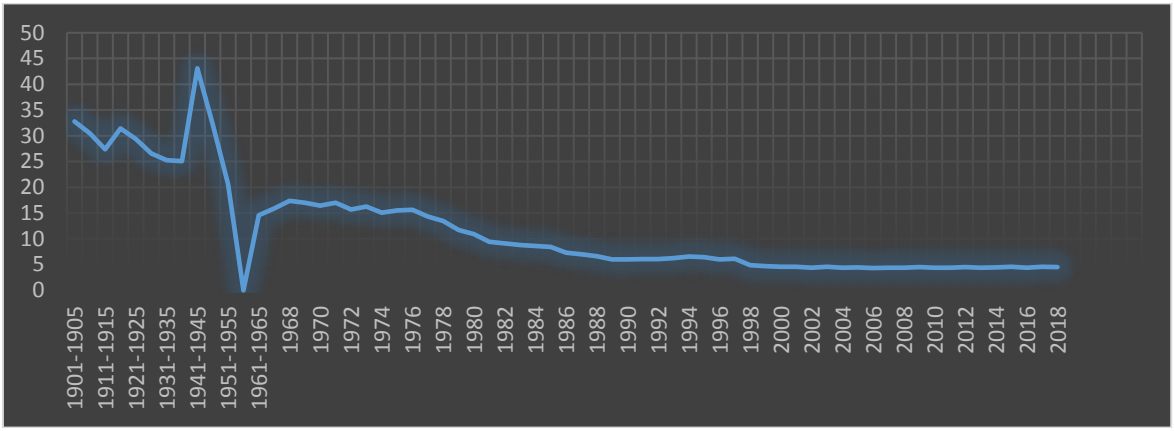


المصدر من طرف الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (4) في الملحق

1-1-1-2-المعدل الخام للوفيات

نتيجة الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر في مجال الصحة والعناية بالطفل، أدى ذلك إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال وخاصة وفيات الأطفال الرضع، مما أثر هذا الأخير على انخفاض المعدل الخام للوفيات في الجزائر. وهذا ما يوضحه الشكل التالي الذي يمثل تطور معدل الخام للوفيات في الجزائر خلال الفترة (1901-2018)

الشكل رقم 16: تطور المعدل الخام للوفيات في الجزائر للفترة (1901-2018)



المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(5) في الملحق

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل الخام للوفيات خلال الفترة (1901-1920) فاق 30‰ وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها البلاد آنذاك كالمجاعة والأوبئة لينخفض بعد ذلك ما بين الفترة 1920 و1940 من 31.4‰ إلى 25.1‰ بعدها عاود الارتفاع ليبلغ حد الذروة 43.1‰ في الفترة (1941-1945) نتيجة الحرب العالمية الثانية وأحداث 8 ماي 1945، بالإضافة إلى تفشي وباء الكوليرا. بعد الاستقلال سجل المعدل الخام للوفيات انخفاضا مستمرا، حيث قدر سنة 1968 ب 17.37‰ لينخفض بعد ذلك إلى 7.34‰ سنة 1986 وكان ذلك نتيجة تطبيق سياسة العلاج المجاني وتحسن الظروف الصحية والمعيشية للسكان. بعد الأزمة النفطية لسنة 1986 لوحظ استمرار انخفاض الوفيات لكن بوتيرة بطيئة في حدود 6‰ خلال فترة التسعينات وهذا يعود إلى العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر. بعد سنة 2000 بدأ المعدل الخام يتجه نحو الانخفاض ليبلغ سنة 2012 و2013 على التوالي 4.53‰ و4.39‰. ظل هذا المعدل يتراوح في حدود 4‰ وبنسب متقاربة ليبلغ سنة 2018 نسبة 4.53‰. ويعزى هذا الانخفاض في الوفيات العامة بصورة أساسية إلى انخفاض معدل وفيات الرضع وهذا راجع إلى مدى الرعاية والاهتمام المولي لصحة الأم والطفل من قبل الحكومة الجزائرية، وهذا بدوره يعد انعكاسا للتطور الاقتصادي والاجتماعي.

وفي سنة 2021 عرف معدل الوفيات ارتفاعا طفيفا بلغ 5.75‰ ويمكن أن يرجع السبب إلى انتشار الوباء كوفيد 19، بالإضافة إلى حوادث الطرقات التي تحصد الآلاف من البشر مؤخرا، بعدها عاود الانخفاض ليبلغ 4.15‰ سنة 2023 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

وبناء على ذلك، أدى هذا الانخفاض في معدل الوفيات إلى مكاسب كبيرة في متوسط العمر المتوقع، حيث أدى انخفاض وفيات الأطفال والتي تشكل النسبة الكبيرة في مجموع الوفيات العامة إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع (لكلا الجنسين). وبالتالي، حققت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، حيث ارتفع من 52.6 سنة عام 1970[1] ليبلغ نحو 77.7 سنة عام2018[2] أي زاد متوسط العمر المتوقع بنحو 25 سنة خلال 48 سنة. ويعزى هذا التحسن في متوسط العمر المتوقع إلى التطورات والتقدم المحرز في جميع المجالات السياسية، الصحية، الاقتصادية والاجتماعية.

وحسب التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2008 (Rapport National sur le Développement Humain)، تقع الجزائر، من حيث قيمة هذا المؤشر في فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة على مستوى بعض الدول الأوروبية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من بين أفضل الدول تصنيفا[3].

وحسب بلوم وآخرون أن ارتفاع متوسط العمر المتوقع يسير جنبا إلى جنب مع صحة أفضل، وأن الصحة الأفضل قد تحسن إنتاجية العمال. ومع ذلك، قد يكون هناك أيضا تأثير ديموغرافي حيث يمكن أن يؤدي طول العمر المرتقب إلى تغيير سلوك دورة الحياة، مما يؤدي إلى حياة عمل أطول أو مدخرات أعلى للتقاعد[4].

1-1-1-3-معدل الوفيات العمرية

لابد من الإشارة إلى معدل الوفيات العمرية لأنه يعتبر ذو أهمية كبيرة، لأنه أكثر دقة، حيث يتم حساب معدل الوفيات حسب العمر لكل فئة عمرية. وبالأخص عندما نتحدث عن الفئة العمرية النشيطة، حيث تعتبر معدلات الوفيات في هذه الفئة (15-59 سنة) مؤشرا مهما على صحة المجتمع، هذه الفئة تعتبر أساسية في الاقتصاد لأنها تساهم في

Caractéristiques émergentes, Octobre 2011, P17. **Dynamique Démographique en Algérie,**) UNFPA, [1](
([2]) ONS, Démographie Algérienne 2018, N°853, p8.
([3])C.N.E.S, **Rapport National sur le Développement Humain**, réalisé en coopération avec le programme des Nations Unies pour le développement .Algérie 2008, p65.
[4])David E. Bloom, David Canning, **Global Demographic Change Dimensions and Economic Significance**, Harvard Initiative for Global Health, Working Paper Series N°1, April 2005, P24.
https//www.globalhealth.harvard.edu/Working Papers.aspx.

الإنتاجية. فارتفاع معدلات الوفيات في هذه الفئة، قد يؤثر على حجم قوة العمل وخاصة القوة العاملة المتعلمة، وبالتالي يؤثر على الإنتاجية والاقتصاد للبلد. كما توفر هذه المعدلات بيانات للمخططين وصناع القرار للتعامل مع التحديات الصحية التي قد تؤثر على سوق الشغل. والجدول التالي يبين معدل الوفيات للفئات العمرية العريضة في الجزائر للفترة (2018-1970).

الجدول رقم 9: تطور حجم ونسب الوفيات حسب الفئات العريضة خلال الفترة (2018-1970)

السنة		الفئة العمرية		
	الوفيات	0-14 سنة	15-59 سنة	60+ سنة
1970	العدد	157823	24619	41284
	النسبة من إجمالي الوفيات	%70.54	%11.00	%18.45
1977	العدد	153269	36629	54372
	النسبة من إجمالي الوفيات	%62.75	%15.00	%22.26
1987	العدد	71472	32533	59218
	النسبة من إجمالي الوفيات	%43.79	%19.93	%36.28
1998	العدد	32972	35259	73541
	النسبة من إجمالي الوفيات	%23.26	%24.87	%51.87
2008	العدد	26676	36060	89353
	النسبة من إجمالي الوفيات	%17.54	%23.71	%58.75
2018	العدد	29248	40053	122651
	النسبة من إجمالي الوفيات	%15.24	%20.87	%63.90

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (7) في الملحق

.من خلال الجدول نلاحظ أن الفئة العمرية (0-14 سنة) تتميز بالانخفاض في معدلاتها حيث انخفضت من 70.54% سنة 1970 إلى 15.24% سنة 2018 وهذا دليل على أن الدولة الجزائرية أولت اهتماما كبيرا بفئة الأطفال من خلال توفير الخدمات الطبية والمراكز الصحية.

أما بالنسبة للفئة العمرية الوسيطة (15-59 سنة) فنلاحظ أن هناك ارتفاع في وفياتها حيث بلغت 24.87% سنة 1998 بعد أن كانت 11% سنة 1970 وهذا راجع إلى العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر في التسعينات. لتعاود الانخفاض بنسبة طفيفة بلغت 20.87% سنة 2018 ويمكن تفسير وفيات هذه الفئة إلى حوادث الطرقات التي تحصد الألاف والجرائم الشبابية نتيجة تعاطي المخدرات. أما الفئة العمرية (60 سنة فأكثر) فهي في ارتفاع مستمر نتيجة لتقدم العمر والشيخوخة، حيث بلغت سنة 2018 نسبة 63.90% بعد أن كانت تمثل حوالي 18.45% سنة 1970.

1-1-2-الخصوبة

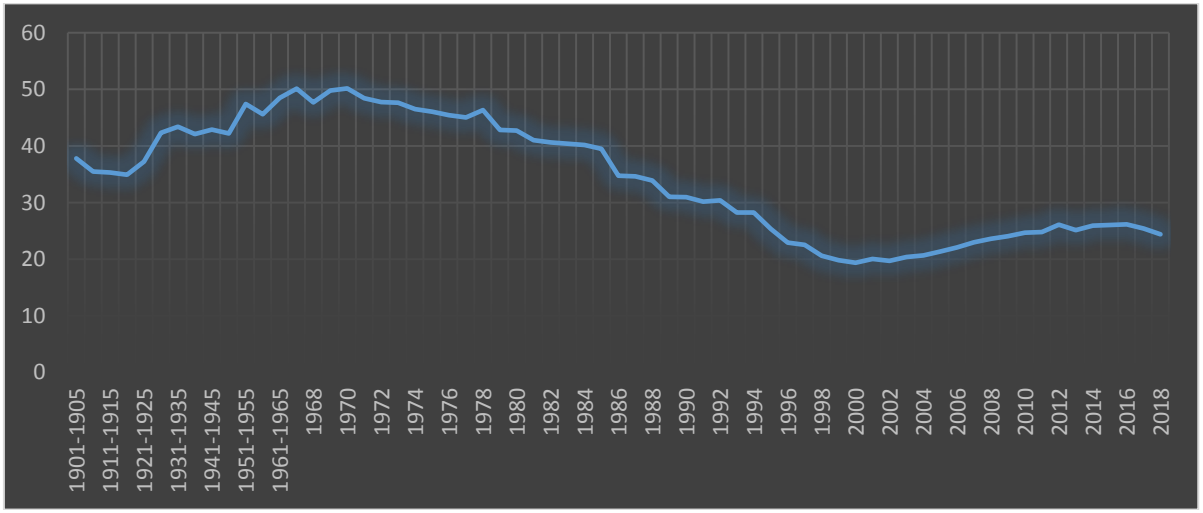
تعد الخصوبة من أهم المحددات الأساسية لديناميكية السكان، وأكثرها تأثيرا في حجم السكان وتركيبهم العمري، فهي تعكس بذلك نمط السلوك الإنجابي للأزواج كما أنها تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمعات، وعليه سنحاول في هذا العنصر دراسة اتجاهات ومستويات الخصوبة في الجزائر من خلال التطرق إلى أهم معدلات الخصوبة وتطورها كالمعدل الخام للولادات، معدل الخصوبة العام حسب فئات السن والمؤشر التركيبي للخصوبة.

1-1-2-1-اتجاهات ومستويات الخصوبة في الجزائر

1-1-2-1-1-تطور معدل المواليد يعرف معدل المواليد الخام بحاصل قسمة المواليد الأحياء في السنة على متوسط عدد السكان في منتصف السنة، وتضرب هذه النسبة في 1000.

عند تتبعنا لمعدلات المواليد المسجلة في الجزائر، نجد أن الجزائر قد شهدت معدلات مواليد مرتفعة غداة الاستقلال مباشرة، بحيث تميز المجتمع الجزائري خلال سنواته العشر الأولى للاستقلال بانتهاجه السلوك الإنجابي، وهذا راجع إلى تعويض ما فقدته من جراء الحرب، بالإضافة إلى تحسن مستوى المعيشي للسكان بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وقد مرت حركة المواليد في الجزائر بعد الاستقلال بعدة مراحل وكل مرحلة تميزت بظروفها الخاصة، والتي أثرت على معدلات المواليد سواء بالارتفاع أو بالانخفاض. والشكل الموالي يبين تطور معدل المواليد الخام في الجزائر خلال الفترة (1901-2018):

الشكل رقم 17: تطور معدل الخام للمواليد في الجزائر (1901-2018)



المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (5) في الملحق

يتبين من خلال المنحنى انخفاض معدل المواليد بشكل ملحوظ ابتداء من منتصف الثمانينات بعد أن كان قد بلغ معدل قياسي في بداية سنوات الستينات، وهذا الانخفاض هو نتيجة طبيعية لانخفاض معدلات الخصوبة في الجزائر. وعليه يمكن تقسيم حركة المواليد في الجزائر إلى ثلاث مراحل أساسية، ولكن قبل التطرق إلى هذه المراحل سوف نذكر ما كان قبل الاستقلال وهذا من باب المقارنة. قد عرف المعدل الخام للولادات تذبذبا خلال فترة الاستعمار الفرنسي إذ قدر سنة 1905 ب 37.8‰ لينخفض إلى 34.9‰ سنة 1920، ليعاود بعد ذلك الارتفاع ليصل إلى 43.4‰ سنة 1935 يرجع هذا الارتفاع في معدل الولادات إلى الإنجاب المكثف قصد تعويض وفيات الأطفال التي نتجت عن الأزمة الاقتصادية العالمية التي مست معظم بلدان العالم سنة 1929 ولانتشار الأوبئة والأمراض والمجاعات في الثلاثينات، ثم تعود معدلات المواليد إلى الانخفاض من جديد لتصل إلى 42.2‰ في سنة 1950 لتعاود الارتفاع مرة أخرى لتصل في سنة 1965 إلى 48.5‰.

1-المرحلة الأولى (1962-1985) تتميز هذه المرحلة بارتفاع معدل المواليد حيث بلغ ذروته سنة 1970 ب 50.16‰ وهو من أكبر معدلات العالم. هذا الارتفاع في معدل المواليد راجع إلى العادات والتقاليد التي كانت منتشرة بين أوساط الأسر الجزائرية المبنية على إنجاب عدد أكبر من الأطفال وكان هذا كرد فعل لتعويض ما فقدته إبان الحرب، بالإضافة إلى السياسة المطبقة من طرف المخطِّطين آنذاك، والتي كانت تهدف إلى تشجيع الإنجاب، كون أن السكان يعدّون موردا أساسيا وثمينا للقيام بالتنمية. رغم أن هذا المعدل بدأ في الانخفاض غير أنه بقي في مستويات مرتفعة فاقت 40‰ إلى غاية منتصف الثمانينات حيث قدر سنة 1985 ب 39.5‰ أي تراجع ب10 نقاط خلال 15 عاما. رغم ذلك ظل النمو السكاني مرتفعا، حتى أنه اعتبر حتى منتصف الثمانينات من أعلى معدلات العالم. كما تزامنت سنة 1985 بتسجيل أكبر عدد للولادات (864000) في تاريخ الجزائر المستقلة. وما عزز انخفاض معدل الولادات سياسة تباعد الولادات التي انتهجتها الجزائر وبالأخص البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي سنة 1983 والنتائج المترتبة عن تطبيق هذا البرنامج ارتفاع معدل استعمال وسائل منع الحمل، والتي كانت تقدر بـ 2 %سنة 1962 لترتفع إلى 14% سنة 1977 ثم إلى 25 %سنة 1982[1].

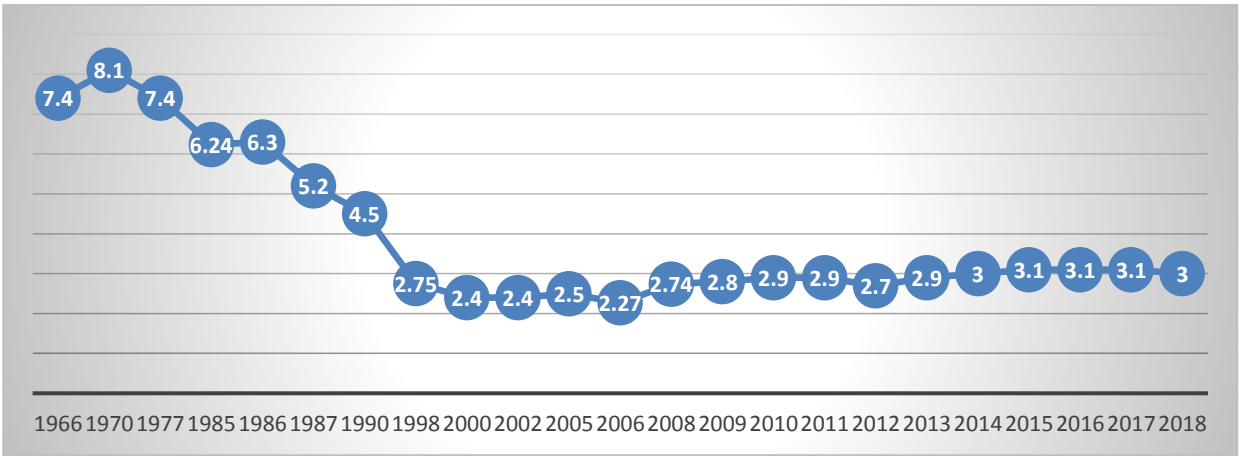
([1]) بوهراوة عزالدين، عمراوي صلاح الدين، **النمو الديموغرافي وتحولاته في الجزائر**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ISSN 2170-1121– 10(05)/2018، ص ص210-211.

2-المرحلة الثانية (1986-2000) تميزت هذه المرحلة باستمرار انخفاض معدل المواليد، حيث لم يلتمس هذا المعدل انخفاضا إلا في بداية سنوات الثمانينات، ولاسيما سنة 1986 أين سجل خلالها 34.73‰ مقارنة بسنة 1985 والذي سجل فيه المعدل 39.50‰ أي بفارق 05 نقاط، واستمر المعدل في الانخفاض ليصل سنة 1990 إلى 30.94‰ وواصل انخفاضه إلى غاية سنة 2000 والتي سجل فيها نسبة 19.36‰، هذا الانخفاض في الولادات كان نتيجة لعدة أسباب منها تأخر سن الزواج وانخفاض الخصوبة نتيجة الاستعمال المكثف لوسائل منع الحمل.

3-المرحلة الثالثة (2001-2018) تتميز هذه المرحلة ببداية ارتفاع معدلات المواليد حيث تعتبر سنة 2002 منعرجا هاما لتغير وتيرة الولادات حيث سجلت 19.68‰ ليرتفع إلى 26.12‰ سنة 2016، وهو مستوى لم يسجل منذ سنة 1994 أين بلغ 28.24‰ هذا الارتفاع في المواليد نتيجة تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بعد العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر خلال سنوات التسعينات، وكذا ارتفاع معدلات الزواج، ثم بدأ هذا المعدل يتناقص تدريجيا ليصل إلى 24.39‰ سنة 2018. حسب الديوان الوطني للإحصائيات قدر معدل الخام للولادات لسنة 2023 ب 19.32‰.

***1-1-2-1-2-تطور مؤشر التركيبي للخصوبة (ISF)* يعتبر المؤشر التركيبي للخصوبة من بين المقاييس الأكثر استخداما في دراسة اتجاه ومستوى الخصوبة، وهو يعبر عن متوسط ما تنجبه كل امرأة خلال سنوات حياتها الإنجابية (15-49 سنة)، بافتراض بقائها على قيد الحياة طول هذه الفترة. وعرفت معظم الدول النامية معدلات خصوبة من أعلى المعدلات في العالم، والجزائر على غرار باقي الدول شهدت بعد الاستقلال تغيرات هامة من حيثّ مستوى الخصوبة، مكنتها من الوصول إلى مراحل متقدمة من التحول الديموغرافي. حيث وصل معدل الخصوبة في سنوات السبعينات إلى أكثر من 7 أطفال لكل امرأة وبدأ في التراجع مع منتصف الثمانينات. وهذا ما سوف يوضحه التمثيل البياني الذي يبين تطور مؤشر التركيبي للخصوبة من سنة 1966 حتى سنة 2018.**

الشكل رقم 18: تطور مؤشر التركيبي للخصوبة (ISF) خلال الفترة (1966–2018)



المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (6) في الملحق

نلاحظ من خلال المنحنى أن المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر شهد في سنوات السبعينات أعلى معدلاته حيث وصل إلى أقصى مستوى له قدر ب أكثر من 8 طفل لكل امرأة، بعد أن سجل في أول تعداد له 7.4 طفل لكل امرأة. هذا الارتفاع راجع إلى استقلال الجزائر وتحسن أوضاعها الأمنية وبالتالي زيادة عدد الزيجات ورغبة الجزائريين في الإنجاب، بالإضافة إلى انتشار الأمية ونقص المستوى التعليمي لدى الجنسين وكذا نقص الوعي بوسائل تنظيم الأسرة كاستعمال وسائل منع الحمل. منذ منتصف الثمانينات بدأ المؤشر في الانخفاض حيث انتقل من 8.1 طفل/امرأة سنة 1970 إلى 6.2 طفل/امرأة سنة 1985 لينخفض إلى 4.5 طفل/امرأة سنة 1990، وفي سنة 2002 وصل إلى 2.4 طفل /امرأة يعزى هذا الانخفاض إلى تنظيم النسل وتباعد الولادات، وذلك بعد تطبيق سياسة البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي سنة 1983، وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وخروجها إلى سوق العمل، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية والأمنية التي عصفت البلاد في فترة التسعينات مما أدى إلى ارتفاع متوسط سن الزواج، ثم واصل مؤشر الخصوبة انخفاضه إلى أن سجل أدنى قيمة له ب 2.2 طفل/امرأة سنة 2006 وبهذه القيمة تكون الخصوبة في الجزائر قد قاربت المستوى العالمي لتجدد الأجيال، أي ما يعرف بمعدل الإحلال المقدر بحوالي 2.1 طفل/امرأة. بعدها ارتفع إلى 2.8 طفل/امرأة سنة 2008 ثم واصل في الارتفاع حيث بلغ سنة 2017، 3.1 طفل /امرأة. كإشارة، رغم انخفاض هذا المؤشر في الجزائر (بلغ سنة 2012، 2.7 طفل/ امرأة) إلا أنه لا يزال مرتفعا إذا ما قارنه بتونس والمغرب الذي بلغ فيهما على التوالي 2.2 طفل/امرأة و2.4 طفل/امرأة سنة 2012[1].

([1]) يمينة قوارح، فضيلة الشعوبي، **الانتقال الديموغرافي في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 13، جويلية 2015، ص91.

وبسبب ارتفاع معدلات الخصوبة في سنوات السبعينات إلى غاية منتصف الثمانينات، فالفئات المولودة في السبعينات والثمانينات وصلت إلى مستوى أعمار النشاط الاقتصادي والإنجاب. هذا يعني أن الجزائر سيكون لديها عدد أكبر من الأطفال في العقود المقبلة، وكذلك عدد أكثر ممن سيدخلون سوق العمل لأول مرة، وهذا يتطلب إعطاء أهمية كبيرة للتركيب العمري للسكان عند صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية. لأنه في الواقع يؤدي انخفاض الخصوبة إلى ارتفاع عدد السكان في سن العمل مقابل تراجع عدد السكان المعالين. مما يتيح فرصة لتحقيق دفعة اقتصادية. ومع انخفاض نسبة الإعالة، تزداد إمكانات النمو الاقتصادي، يشار إلى هذا الاتجاه عادة باسم العائد الديموغرافي.

1-1-2-1-3-تطور الخصوبة حسب فئات السن إن دراسة الخصوبة حسب السن تختلف اختلافا واضحا من فئة عمرية إلى أخرى، فمن خلال دراسة هذا المؤشر يتبين أثر البنية العمرية للنساء على مستوى الخصوبة. وتندرج الجزائر ضمن البلدان التي تتميز بمعدلات خصوبة مرتفعة، فقد شهدت ارتفاعا كبيرا في سنوات الستينات عند جميع فئات السن تقريبا ثم انخفضت تدريجيا. والجدول التالي يبين معدلات الخصوبة حسب فئات السن في الفترة ما بين 1966 و2018.

الجدول رقم 10: تطور معدل الخصوبة حسب الفئات العمرية في الجزائر ما بين 1966-2018

الفئات العمرية	1966	1977	1987	*1998	*2008	**2018
19-15	139.1	97.02	31	9.9	9.3	9.1
24-20	313.6	284.6	190	78.2	75.1	84.4
29-25	332.6	341.6	260	136.4	139	150.4
34-30	88.73	336.3	254	144.5	148.5	160.9
39-35	232.6	266.3	200	114.3	117.7	135.2
44-40	116.5	128.7	101	54.4	51.2	48.5
49-45	47.8	17.3	20	12.6	8	5.4

المصدر راشدي خضرة، الانتقالية الديموغرافية والتحولات السوسيوديموغرافية والأسرة الجزائرية-دراسة تحليلية. دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الديموغرافيا، قسم الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2013، ص65.

(*) ONS Annuaire Statistique de l'Algérie. Résultat 2010/2012. Vol N°30. Edition 2014. P55.

(**) O NS Démographie 2018. N°853. P27.

من خلال الجدول نلاحظ أن انخفاض معدل الخصوبة مس جميع الفئات العمرية من النساء، حيث سجل أكبر انخفاض في الفئة (19-15 سنة) عام 1966 بنسبة 139.1‰ لينخفض إلى 9.1‰ سنة 2018. كما انخفض المعدل بالنسبة للفئة (24-20 سنة) من 313.6‰ إلى 84.4‰ خلال نفس الفترة. يرجع هذا الانخفاض في هذه الأعمار إلى

التأخر في سن الزواج بسبب مواصلة الفتيات دراستهم الجامعية بالإضافة إلى عمل المرأة واستخدامها الواسع لوسائل منع الحمل. أما بالنسبة للفئات العمرية (25–29)، (30–34) و(35–39) سنة فقد عرفت هي الأخرى انخفاضا في معدلاتها لكن بوتيرة أقل من تلك التي سجلت عند نساء فئات العمرية السابقة. حيث انخفضت معدلات الخصوبة من سنة 1966 إلى 1987، لتعاود الارتفاع من سنة 1998 إلى 2018 في الفئات الثلاث كما هو موضح في الجدول. يرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع عدد المواليد بسبب ارتفاع عدد الزيجات. أما الفئة العمرية (45–49 سنة) فتم تسجيل انخفاض في معدلات خصوبتها من 47.8‰ سنة 1966 إلى 5.4‰ سنة 2018 ويرجع ذلك إلى أسباب بيولوجية للمرأة، أين تقل فيها احتمالات إنجاب الأطفال، بسبب سن اليأس الذي يصيب معظم النساء بعد سن الخامسة والأربعين.

1-1-2-2-الخصوبة والتعليم

لقد بينت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الخصوبة أن هناك علاقة عكسية بين مستويات التعليم ومستوى الإنجاب، أي أنه كلما كان المستوى التعليمي للمرأة مرتفع كلما كانت الخصوبة منخفضة. حيث يعتبر مستوى التعليم عند المرأة من العوامل الأكثر أهمية في التأثير على الإنجاب. إن لتعليم المرأة دوراً ايجابيا على الخصوبة حيث هناك علاقة بين المستوى التعليمي للمرأة، مشاركتها في سوق العمل والخصوبة؛ فالتعليم يزيد من تكلفة الفرصة لوقت المرأة من خلال الأثر الايجابي لفرص الحصول على دخل من سوق العمل. وكلما كان المستوى التعليمي مرتفعا كانت فرصها في العمل أكبر، وينظر للتعليم كونه أنجع السبل لدخول المرأة سوق العمل. وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 11: تطور معدل الخصوبة في الجزائر حسب مستوى التعليمي

المستوى التعليمي للمرأة	(*)ENSP 1971–1969	(*)EASME 1992–1987	(*)RGPH 1998–1997	(*)EASF 2002–1999	(**)MICS 4 2013–2012
بدون مستوى	8.5	5.6	3.4	2.6	3.4
ابتدائي	5.7	3.3	2.5	2.1	2.9
متوسط	3.7	3.3	2.4	2.0	2.9
ثانوي فما فوق	3.7	3.0	2.3	1.4	2.4
المجموع	8.4	4.4	2.8	2.4	2.7

المصدر

(*) **Mohammed Bedrouni, La démographie Régionale en Algérie Analyse Comparative. Thèse de doctorat d'Etat. Université Saad Dahleb Blida. Faculté des Lettres et des Sciences Sociales. Département de Sociologie et de démographie. 2007. P191.**

(**) **Enquête par grappes à indicateurs multiples (MICS4) 2012–2013, P128.**

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين تعليم المرأة وخصوبتها، أي كلما ارتفع مستوى تعليمها انخفضت خصوبتها أكثر. كما نلاحظ أيضا أن هناك فجوة بين معدلات الخصوبة للنساء غير المتعلمات ومعدلات الخصوبة للنساء المتعلمات. حيث انتقلت الخصوبة من 8 أطفال لكل امرأة بالنسبة للنساء بدون مستوى تعليم إلى 3 أطفال بالنسبة للنساء المتعلمات (ثانوي فما فوق). كما أنه بالنسبة لنساء بدون مستوى تعليم يلاحظ انخفاض سريع لمعدلات الخصوبة لديهن عبر السنوات من 8 أطفال لكل امرأة إلى 2 طفل لكل امرأة، كما انخفضت أيضا الخصوبة عند النساء المتعلمات. وهذا نتيجة التأخر في سن الزواج واستعمال وسائل منع الحمل، بالإضافة إلى ارتفاع الوعي الثقافي والصحي.

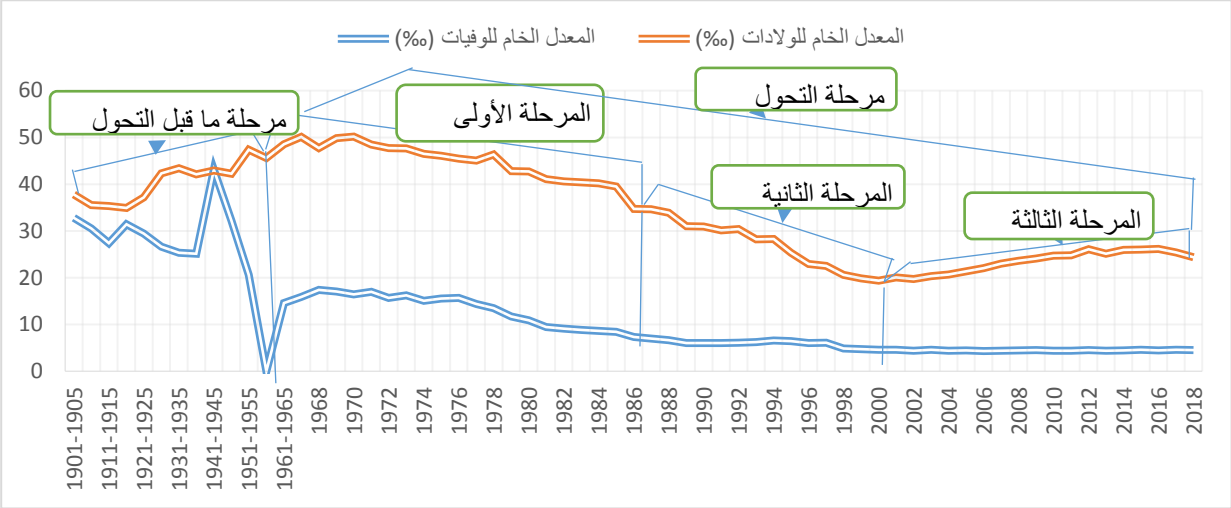
بناء على ما سبق من عرض لتغيرات مستويات الوفيات والخصوبة والولادات وانعكاساتها على معدل النمو السكاني، الأمر الذي أدخل المجتمع في تحولات ديموغرافية أدت بشكل مباشر إلى دخول المجتمع الجزائري في عملية التحول الديموغرافي خلال القرن الماضي. من هنا يمكننا استعراض الاتجاه العام لمراحل التحول الديموغرافي في الجزائر.

1-2-مراحل التحول الديموغرافي في الجزائر

استنادا على ما سبق، فإن التغيرات التي طرأت على معدلات الوفيات والخصوبة، قد أدخلت المجتمع الجزائري في عملية التحول الديموغرافي، والتي بدأت في أوائل القرن العشرين. حيث شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية نقطة تحول حاسمة في التاريخ الديموغرافي للجزائر، فقد انخفض معدل الوفيات وبقي معدل المواليد مرتفع. ومع منتصف الثمانينات بدأت معدلات الخصوبة في الانخفاض، مما أدى هذا الفارق الزمني بين الانخفاض في معدل الوفيات والانخفاض في معدل الخصوبة على مدى عدة عقود إلى ظهور معدل نمو سكاني أعلى في العالم (فاق 3%).

ومن خلال الشكل التالي يمكن تحديد أهم مراحل التحول الديموغرافي في الجزائر.

الشكل رقم 19: الشكل العام لمراحل التحول الديموغرافي في الجزائر

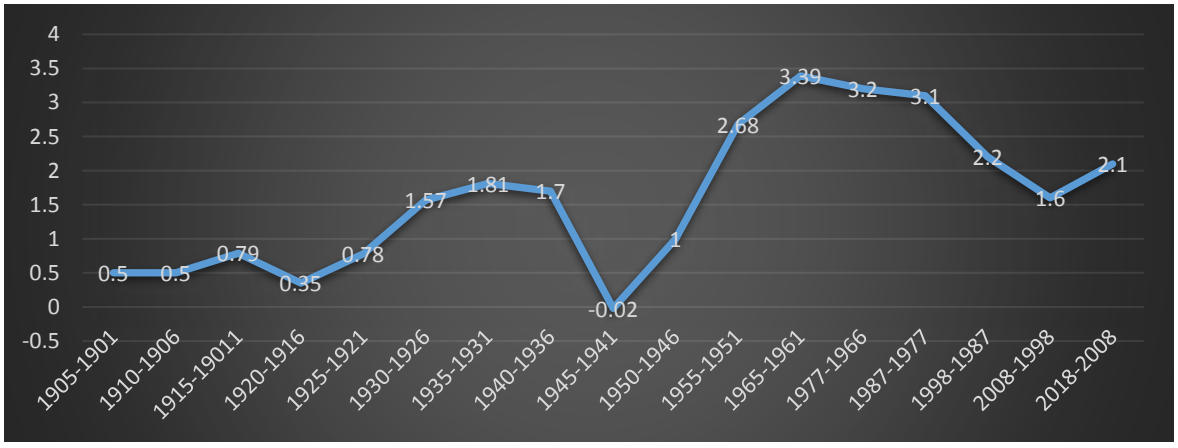


المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (5) في الملحق

1-مرحلة ما قبل التحول الديموغرافي (النظام التقليدي) (1901-1962): إن دراسة حركة السكان للمجتمع الجزائري أثناء فترة الاستعمار تميزت بعدم الدقة في الإحصاءات وهذا راجع إلى نقص في جمع المعطيات الخاصة بالسكان، حتى وإن توفرت فقد تكون غير شاملة وغير كاملة تتخللها النقائص الخاصة بأخطاء التسجيل للأحداث الديموغرافية. على الرغم من ذلك يمكن الاستعانة بما هو متوفر من أجل تقدير اتجاهات تطور نمو السكان.

تميزت هذه الفترة بارتفاع مستويات الولادات والوفيات، إذ قاربت المعدلات ما بين 30-40‰ وقد نتج عن هذا الارتفاع معدل نمو طبيعي منخفض جدا (0.5%). ومن خلال الشكل التالي يمكن تتبع معدل النمو السكاني الذي شهد ارتفاعا تارة وانخفاضا تارة أخرى حسب الفترات والظروف التي عايشها.

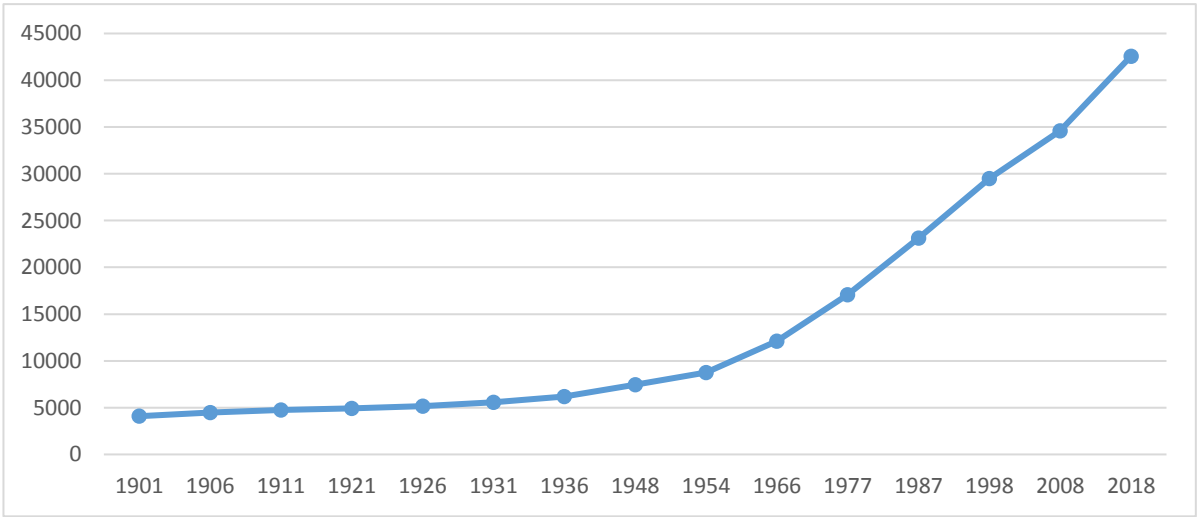
الشكل رقم 20: تطور معدل النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة (1901-2018)



المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (2) في الملحق

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل النمو السكاني كان في حدود 0.5% ما بين 1901 و1910، ثم ارتفع نسبيا في الفترة الممتدة ما بين 1921–1925 حيث قدرت ب 0.78% سنة 1925. تعود الأسباب في ذلك إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي عاشها السكان الجزائريون في ظل الاحتلال الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى انتشار الأوبئة والمجاعات. بعد هذه الفترة، ونتيجة الاستفادة من التقنيات الطبية المستوردة من الغرب في مجالي الوقاية والصحة أدى هذا إلى بداية انخفاض معدل الوفيات ولكن ببطء جدا وبالأخص وفيات الأطفال الرضع، في حين بقي معدل الولادات مرتفعا مما أدى إلى معدل نمو سكاني مرتفع تراوح ما بين 1.57 و2.68% خلال الفترة 1926 و1954 على التوالي. باستثناء الفترة ما بين (1941–1945) كان التزايد سلبي قدر ب (–0.02%) وهذا انعكاسا لمعدل الوفيات المرتفع والمقدر ب 43.1‰ ومعدل المواليد المقدر ب 42.1‰. وهذا نتيجة أحداث 8 ماي 1945 التي راح ضحيتها أكثر من 45 ألف جزائري نتيجة الإبادة الجماعية والوحشية في كل من قالمة، سطيف وخراطة. أما غداة الاستقلال، شهدت الجزائر نموا ديموغرافيا كبيرا لم تشهد له البلاد من قبل حيث تجاوز 3% ما بين (1966–1987) ويعتبر من بين أعلى المعدلات في العالم حتى منتصف الثمانينات، ثم بدأ في الانخفاض ليصل إلى 2.2% ما بين (1987–1998) وواصل انخفاضه إلى ما يقرب 1.6% ما بين (1998–2008)، هذا الانخفاض راجع إلى تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للسكان. ولقد ساهم ارتفاع معدل النمو السكاني في زيادة حجم السكان وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 21: تطور حجم السكان في الجزائر خلال الفترة (1901–2018)



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (1) في الملحق

من خلال الشكل نلاحظ أن عدد السكان تضاعف حيث انتقل من 4089 مليون نسمة سنة 1901 ليتضاعف بعد 53 سنة في عام 1954 حيث قدر ب 8745 مليون نسمة. وعقب الاستقلال مباشرة وبفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، شهدت الجزائر نموا ديموغرافيا مرتفعا، حيث تجاوز 3% مما أدى إلى مضاعفة عدد السكان خلال 20 سنة من 12096 إلى 23139 مليون نسمة خلال الفترة 1966–1987، ثم ارتفع إلى 34591 مليون نسمة سنة 2008.

2–مرحلة التحول الديموغرافي (النظام الحديث)

أ–المرحلة الأولى (1962–1985) شهدت الجزائر خلال هذه الفترة معدلات نمو متسارعة مقارنة بالفترة الماضية، حيث ارتفع معدل النمو السكاني ليتجاوز 3%، مما أدى إلى مضاعفة عدد السكان من 12 مليون إلى 17مليون نسمة بين التعددين 1966 و1977، لينتقل إلى 21863 مليون نسمة سنة 1985، نتيجة استمرار ارتفاع الولادات حيث بلغ أقصى قيمة له 50.16‰ سنة 1970. بينما عرفت الوفيات تراجعا كبيرا وسجلت معدلات منخفضة جدا. ويمكن أن ترجع هذه الزيادة إلى عدة عوامل منها تحسن الظروف المعيشية للسكان والاستقرار الأمني، وانتشار الزواج المبكر بين الفتيات، وتوفر الرعاية والخدمات الصحية.

في نفس الفترة وجدت الجزائر نفسها غداة الاستقلال أمام وضع اقتصادي واجتماعي متدهور، حيث عرف النمو الاقتصادي انخفاضا في هذه اِلمرحلة لحداثة الاستقلال وٌضعف البنية التحتية. وعليه، فكانت قضية بناء الدولة والنهوض باقتصادها من القضايا الأساسية، كقضية التشغيل. وعليه انتهجت الجزائر سياسات تنموية تمثلت في الصناعات الثقيلة وذلك بفضل الاستثمارات الكبيرة حيث اعتمدت على المخططات التنموية والمتمثلة في المخطط الثلاثي (1969–67)، المخطط الرباعي الأول (1973–70)، المخطط الرباعي الثاني (1977–74) والمخطط الخماسي الأول (1984–80) تهدف هذه المخططات إلى وضع استراتيجية تنموية هادفة وطويلة الأجل تهدف إلى إنشاء قاعدة صناعية متينة بالإضافة إلى خلق مناصب شغل في القطاعات المنتجة، ومن ثم دفع الاقتصاد الوطني نحو تحقيق معدلات نمو عالية، من أجل تحقيق التغطية الكافية لحاجيات الاجتماعية الأساسية للمجتمع الجزائري. بالمقابل لم تكن هناك أي سياسة سكانية واضحة لكبح النمو الديموغرافي في هذه المخططات. وعليه عرفت هذه الفترة بفترة الانفجار الديموغرافي "Baby Boom".

فبالرغم ما مر به الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة من صعوبات إلا أنه حقق مستويات مرتفعة من معدلات النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى المجهودات المبذولة من طرف الدولة في خلق فرص العمل عن طريق التوظيف في المؤسسات

العمومية، والتي استوعبت أعداد كبيرة من العمال، مما أدى إلى ارتفاع معدل الاستثمار العمومي الذي بلغ 41.61% سنويا من إجمالي الناتج الداخلي الخام كمتوسط سنوي خلال هذه الفترة[1]. مما سمح بخفض معدل البطالة، حيث انخفض من 23.9% سنة 1966 إلى 22% سنة 1977، وواصل المعدل انخفاضه ليبلغ 9.7% سنة 1985.

ب–المرحلة الثانية (1986–2000) ما ميز هذه المرحلة هو انخفاض الخصوبة، الذي انخفض من 6.3 طفل لكل امرأة سنة 1986 إلى 4.5 طفل لكل امرأة سنة 1990 ثم إلى 2.4 طفل لكل امرأة سنة 2000. هذا الانخفاض نتيجة لعدة عوامل أبرزها الانتشار الواسع للتخطيط العائلي المرتبط بالبرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي سنة 1983. بالإضافة إلى وعي الأزواج بضرورة التقليل من الإنجاب حفاظا على صحة الأم والطفل وضمانا لرفاهية الأسرة، وكذا ارتفاع سن الزواج الأول. كذلك الأزمة الاقتصادية سنة 1986 التي نتج عنها انهيار أسعار البترول والذي أثر على حجم وهيكل الاستثمارات العمومية مما نتج عنه تقلص في فرص خلق الوظائف. ومما زاد الأمر سوءا هو التوافد الكبير لعدد الأفراد الداخلين الجدد إلى سوق الشغل، وهم ذلك الأفراد المولودين في فترة الانفجار الديموغرافي السريع (1960 و1970). فقد ارتفع عدد السكان النشطين اقتصاديا من حوالي 2.6 مليون في سنة 1966 إلى حوالي 5.9 مليون في سنة 1989 أي بمعدل نمو سنوي 7.3%[2]، بحيث لم يتم اتباع سياسات اقتصادية موازية لهذا النمو السريع، وذلك راجع إلى عدم التخطيط المسبق لأنه لم يول المسؤولين اهتمام كبير للمسألة السكانية في سنوات الأولى للاستقلال. كذلك مما زاد الوضع تعقيدا هو تعرض البلاد إلى أزمة سياسية وأمنية خطيرة في سنوات التسعينات (العشرية السوداء)، كل ذلك كان له انعكاس على معدلات البطالة، حيث ارتفعت من 9.7% سنة 1985 إلى 19.7% سنة 1990 ليصل بعد ذلك إلى أقصى مستوى له بنسبة 29.3% سنة 1999 وهي نسبة مرتفعة جدا. كل هذا أدى إلى انخفاض معدل النمو السكاني ولأول مرة تحت مستوى 3%، حيث قدر سنة 1986 ب 2.8% ومنذ هذه السنة وهو في الانخفاض إلى أن قدر سنة 1998 ب 1.6% وواصل انخفاضه إلى غاية سنة 2000 عند أدنى مستوى له 1.5%، وهذا راجع إلى الانخفاض العام للولادات والوفيات.

([1]) أسماء سلامي وأحمد سلامي، **أثر التحول الديموغرافي في الهيكل العمري للسكان على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية في الفترة (1970-2016)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد 01، جوان 2020، ص207.

([2])شريفي براهيم، **علاقة النمو الديموغرافي بالنمو الاقتصادي وسياسات مواجهة أثاره على سوق الشغل الجزائرية دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1973-2010**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2013، ص241.

وبناء على ما سبق، يتبين لنا أن المجتمع الجزائري دخل المرحلة الثانية من الانتقال الديموغرافي ابتداء من سنة 1986 أين عرف مؤشر الخصوبة انخفاضا.

ج-المرحلة الثالثة (2001-2018) شهدت هذه الفترة عودة الاستقرار والأمن بعد العشرية السوداء ورافقه تحسنا في مستويات النمو الاقتصادي، أدت كل هذه الظروف إلى تحسن المستوى المعيشي للسكان، مما أدى بدوره إلى ارتفاع معدلات الزواج وهو ما ساعد على عودة ارتفاع المواليد من جديد في السنوات الأخيرة حيث بلغ أقصى قيمة له 26.12‰ سنة 2016. كما شهدت مستويات الخصوبة زيادة معتبرة ومفاجئة حيث انتقل معدل الخصوبة من 2.27 طفل لكل امرأة سنة 2006 إلى 3.1 طفل لكل امرأة سنة 2016، ويعزى هذا الارتفاع إلى الخصوبة المؤجلة، وهذا ما كان له تأثير مباشر على عودة ارتفاع معدلات النمو السكاني حيث انتقل من 1.5% سنة 2000 إلى 2.2% سنة 2016. وهو ما أكد أن الجزائر لم تنه بعد تحولها الديموغرافي.

ومما سبق، فإن التحول الديموغرافي الذي تشهده الجزائر سمح لها بالدخول في نطاق ما يعرف عالميا بالهبة الديموغرافية والتي تعتبر منحة تاريخية مؤقتة تستمر لفترة تتراوح ما بين 30 إلى 40 سنة. وعليه، فقد أثرت عملية التحول الديموغرافي التي خضع لها المجتمع الجزائري في بداية النصف الثاني من القرن العشرين بشكل جوهري على التركيب العمري للسكان.

2-الآثار المترتبة على التحول الديموغرافي في الجزائر

كان من أهم نتائج التحول الديموغرافي، زيادة نسبة السكان ممن هم في سن العمل والتي لها آثار كبيرة على النمو الاقتصادي في المديين القريب والبعيد. ففي ظل وجود هذه النسبة الكبيرة من الشباب الوافدين إلى سوق الشغل يوفر للجزائر فرصا وفي نفس الوقت يضعها أمام تحديات للتنمية. فإذا ما أتيحت فرص عمل كافية لمواجهة الزيادات المتوقعة في عرض اليد العاملة، فسيكون لذلك أثر إيجابي أكبر على الاقتصاد. في حين، يكمن التحدي في خلق فرص عمل جيدة لاستيعاب المعروض الهائل من القوة العاملة. وبالتالي، تحتاج الحكومة إلى وضع سياسات مناسبة لاستيعابها بشكل منتج في سوق الشغل.

2-1-تغير التركيب العمري للسكان في الجزائر

يعد التغير في البنية العمرية للسكان من أكثر التغيرات التي ينطوي عليها التحول الديموغرافي تأثيرا على النمو الاقتصادي، نتيجة للتباين في السلوك الاقتصادي للفئات العمرية الثلاث (الصغيرة والوسطى والكبيرة)[1]. يحدث هذا التغير في التركيب العمري نتيجة التحول الديموغرافي، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال المجتمع من مجتمع فتي ذي الغالبية المعالة من صغار السن إلى مجتمع تشكل فيه الفئة الوسطى المنتجة نسبة أكبر. فخلال عملية تحول التركيب العمري ستكون هناك فرصة سانحة تنخفض خلالها نسبة إعالة الأطفال بسبب انخفاض الخصوبة وزيادة عدد السكان في سن العمل مع انتقال الأطفال المولودين خلال مرحلة الخصوبة المرتفعة إلى سن العمل. وبالتالي، للتركيب العمري دور كبير على القوة الإنتاجية للمجتمع ومقدار فاعليتهم الاقتصادية. ففي حالة تكون الفئتان الأولى والثالثة أقل من الفئة الثانية يدخل المجتمع مرحلة الهبة الديموغرافية.

وتختلف طبيعة التركيب العمري لدول المنطقة العربية بحسب المرحلة التي بلغتها كل دولة في إطار التحول الديموغرافي، والتي يمكن أن تظهر بوضوح عند دراسة التركيب العمري للفئات العمرية العريضة من السكان، وبالتالي يمكن تمييز الأنماط للبلدان من حيث الاتجاهات الديموغرافية لبنية التركيب العمري للسكان كما يلي[2]:

1-البلدان الفتية تتراوح فيها نسبة صغار السن أقل من 15 سنة ما بين (29-47%)، ونسبة كبار السن (65+) سنة ما بين (2-5%) من مجموع السكان.

2-البلدان في المرحلة الانتقالية تتراوح فيها نسبة صغار السن أقل من 15 سنة ما بين (20-30%) ونسبة كبار السن (65+) سنة ما بين (5-7%) من مجموع السكان.

3-البلدان في بداية التعمير تكون فيها نسبة المعمرين أكثر من (7%) ونسبة صغار السن تتراوح ما بين (20-23%) من مجموع السكان.

وعليه، فإن دراسة التركيب العمري للسكان في الجزائر لها قدر كبير من الأهمية، حيث تعد المصدر الأساسي للمخططين ومتخذي القرار في كافة المجالات التعليمية، الصحية، الاقتصادية والاجتماعية. فإن توزيع الفئات العمرية الكبرى

([1]) عباس فاضل السعدي، **البنية العمرية وعلاقتها بالهبة الديموغرافية في العراق: نظرة جغرافية وتحليل ديموغرافي**، مجلة صحة الأسرة العربية والسكان، المجلد السابع، العدد السابع عشر، يناير 2014، ص7.

([2]) مهند شفيق صقر، **دراسة تأثير النافذة الديموغرافية على قوة العمل المتعلمة في سورية**. أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، قسم الإحصاء والبرمجة، اختصاص السكان والتنمية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2014، ص104.

والتي تمثل ثلاث فئات رئيسية (14–0)، (59–15) و(60+) سنة، وهي تقابل فترة التكوين والإعداد، فترة النشاط الاقتصادي وفئة المتقاعدين، تسمح لنا بإعطاء معطيات حول الاحتياجات الأساسية للسكان من تمدرس، شغل وغيرها وتمكننا من استعمالها في التخطيط لتوفير هذه الاحتياجات، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال دراسة تطور التركيب العمري للسكان في الجزائر خلال الفترة (2018–1966)

جدول رقم 12: تطور التركيب العمري للسكان في الجزائر (2018–1960)

الفئات العمرية	1966	1977	1987	1998	2008	2018
4–0	18.8	18.9	16.6	11.0	10.0	11.8
9–5	15.4	15.8	14.9	12.3	8.5	10.2
14–10	12.1	12.8	12.6	13.0	9.6	8.1
19–15	9.8	10.5	10.9	12.0	10.7	6.9
24–20	7.8	8.3	9.7	10.0	10.7	7.8
29–25	6.5	6.7	7.3	8.6	10.1	8.6
34–30	5.5	5.2	6.1	7.2	8.1	8.9
39–35	4.7	4.3	4.6	5.7	6.9	8.1
44–40	4.0	3.7	3.2	4.7	5.9	6.4
49–45	3.4	3.1	3.1	3.8	4.8	5.5
54–50	2.8	2.7	2.9	2.6	4.0	4.7
59–55	2.4	2.3	2.4	2.4	3.1	3.7
60+	6.6	5.7	5.7	6.6	7.4	9.3
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر تم حساب النسب من نتائج التعدادات السكانية من الجدول رقم (29)، الفصل الخامس، ص183

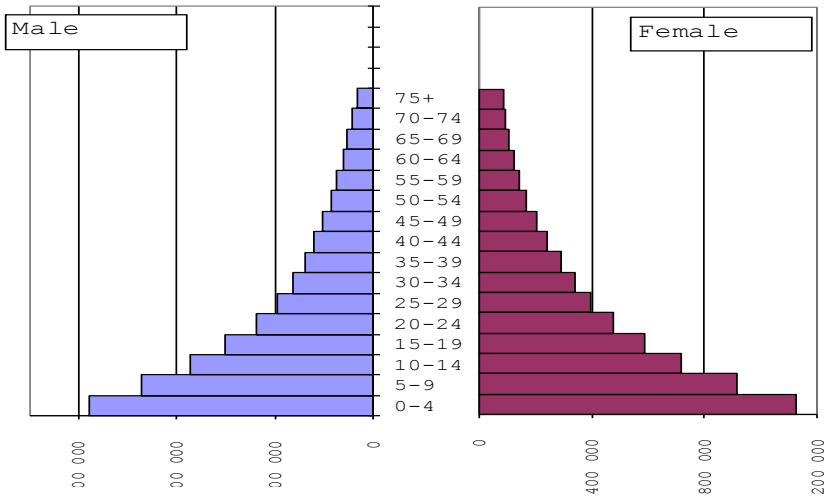
من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن نسبة صغار السن (4–0) سنوات قد سجلت ارتفاعا قدر ب 18.8% سنة 1966 إلا أنه بالرغم من الانخفاض في الخصوبة الذي لوحظ في سنوات السبعينات إلا أنها مازالت تمثل 16.6% من إجمالي السكان سنة 1987 بعد ذلك انخفضت بنسبة قدرها 10.0% سنة 2008، هذا الانخفاض يمكن تفسيره من خلال انخفاض معدل المواليد الخام نتيجة استعمال وسائل منع الحمل وخروج المرأة للعمل. أما بالنسبة لفئة كبار السن (الشيوخ) فقد عرفت ارتفاعا من 5.7% سنة 1987 إلى 9.3% سنة 2018، وسوف تكون لهذه الفئة تداعيات اقتصادية واجتماعية مرتفعة جدا خاصة على الضمان الاجتماعي ونظام المعاشات التقاعدية.

2-1-1-مراحل تغير التركيب العمري في الجزائر حسب سنوات التعداد

إن للتغيرات في نسب الفئات العمرية قد أدخلت المجتمع الجزائري في عملية تغير التركيب العمري للسكان. ويتم دراسة تطور البنية العمرية للسكان لأي مجتمع من خلال دراسة وتحليل الهرم السكاني الذي يبين بوضوح التغيرات الحاصلة على البنية. لذا يحتل الهرم السكاني أهمية كبيرة لدى الديموغرافيين لأنه أداة مهمة، فهو يعطي فكرة عن الماضي وصورة للحاضر، ورؤية عن المستقبل الديموغرافي. كما يتأثر الشكل العام للهرم السكاني بالأوضاع الديموغرافية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع أو سبق أن مر بها، إذ يتأثر شكل الهرم السكاني بشكل كبير بارتفاع وانخفاض الوفيات والخصوبة وكذا الهجرة. وبالتالي، فهو يلخص أثر الأحداث التاريخية التي أثرت بشكل واضح في التركيبة العمرية للسكان لأي مجتمع.

وتظهر الهبة الديموغرافية في أي دولة بوضوح من خلال هرمها السكاني، وللكشف عن وجودها في الجزائر سنتطرق إلى تحليل الأهرامات السكانية، استنادا إلى الإحصائيات العامة للتعدادات السكانية الخمسة التي جرت في الجزائر بعد الاستقلال لمعرفة تطور الهيكل العمري والجنسي لسكان الجزائر.

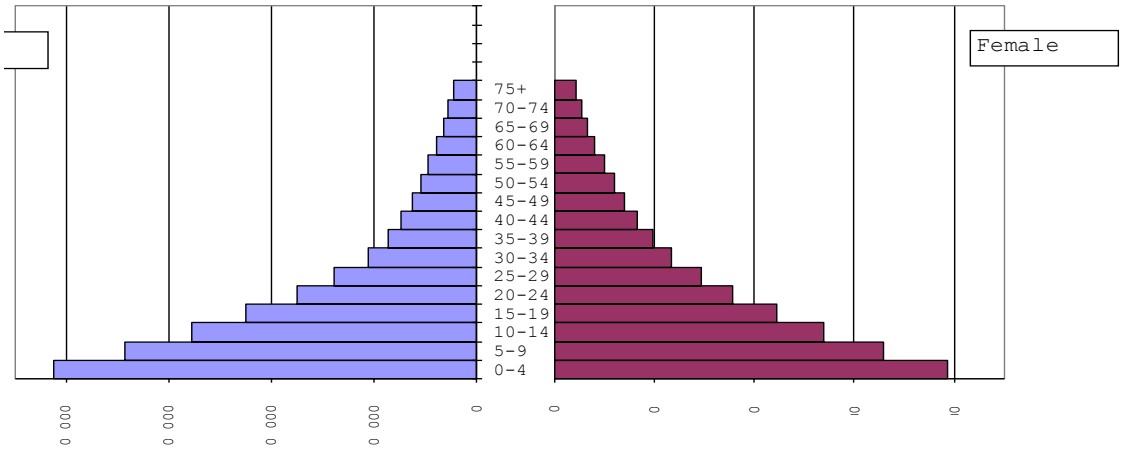
الشكل رقم 22: تعداد السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان والسكن سنة 1966



من خلال الهرم السكاني لتعداد 1966 نلاحظ أن قاعدة الهرم واسعة إذا ما قارنها مع الفئات العمرية الأخرى، حيث أن نسبة السكان الأقل من 14 سنة تمثل أكبر حصة تقدر حوالي 46.38% من إجمالي السكان، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة المواليد الناتجة عن الخصوبة المرتفعة ابتداء من السنوات الأولى للاستقلال بالإضافة إلى انخفاض في نسبة الوفيات صغار السن. كما نلاحظ ان نسبة الذكور مرتفعة بالنسبة لنسبة الإناث في الفئة العمرية (0-4 سنة) حيث بلغت

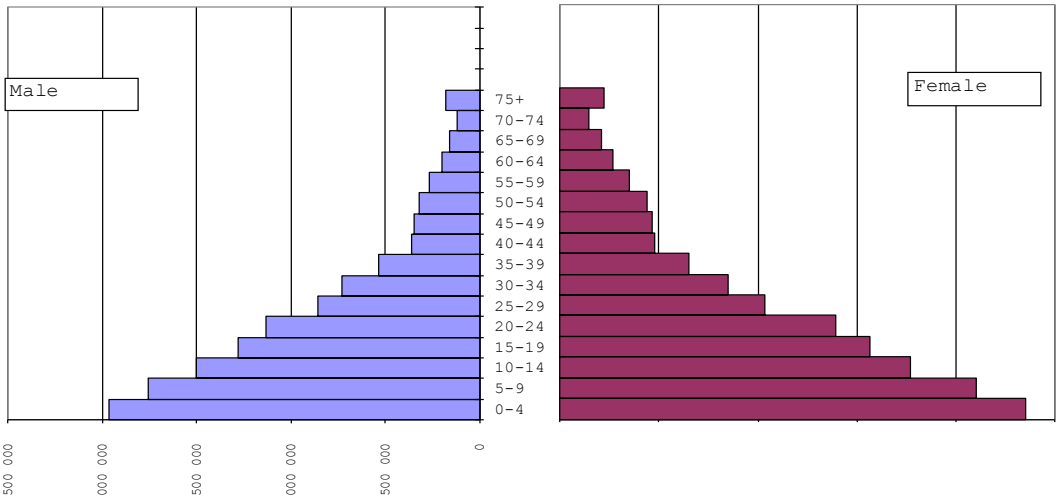
بالنسبة للذكور 19.01% وبالنسبة للإناث بلغت 18.68%. كما نلاحظ أيضا أنه في سن العشرين فأكثر أن عدد الذكور أقل من عدد الإناث، وهذا يعود إلى ما خلفته حرب التحرير والوفيات التي نتجت عنها.

الشكل رقم 23 تعداد السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان والسكن سنة 1977



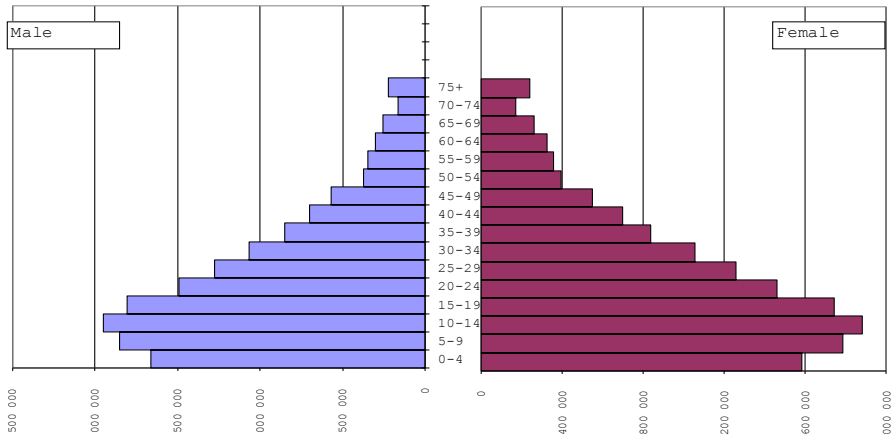
نلاحظ من خلال الهرم السكاني لتعداد سنة 1977 تغيرا ملحوظا في الفئة العمرية 0 إلى 4 سنوات، فالقاعدة ضاقت مقارنة مع الهرم السكاني لعام 1966 ولكنها بقيت واسعة مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو السكاني والذي قدر ب 3.1% سنة 1977، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة الأفراد الذين يبلغون 15 سنة فما فوق وهذا راجع إلى الخصوبة المرتفعة حيث بلغ مؤشر التركيبي للخصوبة 8.1 طفل لكل امرأة سنة 1970، بالإضافة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية وكذا الاستقرار السياسي والأمني.

الشكل رقم24: تعداد السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان والسكن سنة 1987



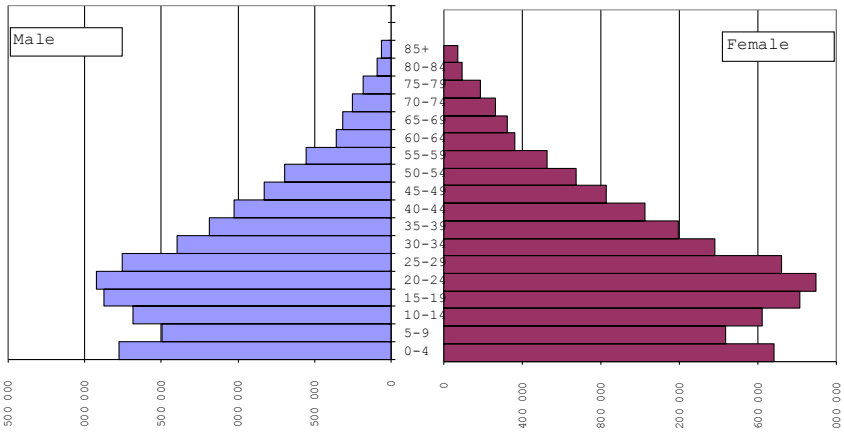
من خلال الشكل نلاحظ أن قاعدة الهرم أخذت في التقلص نسبيا، وهذا ما بينته إحصائيات لسنة 1987 كما نلاحظ أن هناك تراجع نسبي في نسبة الفئة العمرية الأقل من 15 سنة مقارنة بما كانت عليه خلال تعداد سنة 1977، مع بقاء نسب معتبرة، خاصة للفئتين العمريتين (0–4) و(5–9 سنة). أما بالنسبة للفئة العمرية (15–59 سنة) فيلاحظ ارتفاع ملحوظ في نسبتها حيث قدرت ب 50.17% من إجمالي السكان. هذه الفئة النشيطة أغلبهم وافدون جدد لسوق الشغل. في حين عرفت الفئة العمرية (60+) كذلك ارتفاعا طفيفا نتيجة ارتفاع متوسط العمر وتطور الخدمات الصحية.

الشكل رقم 25: تعداد السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان والسكن سنة 1998



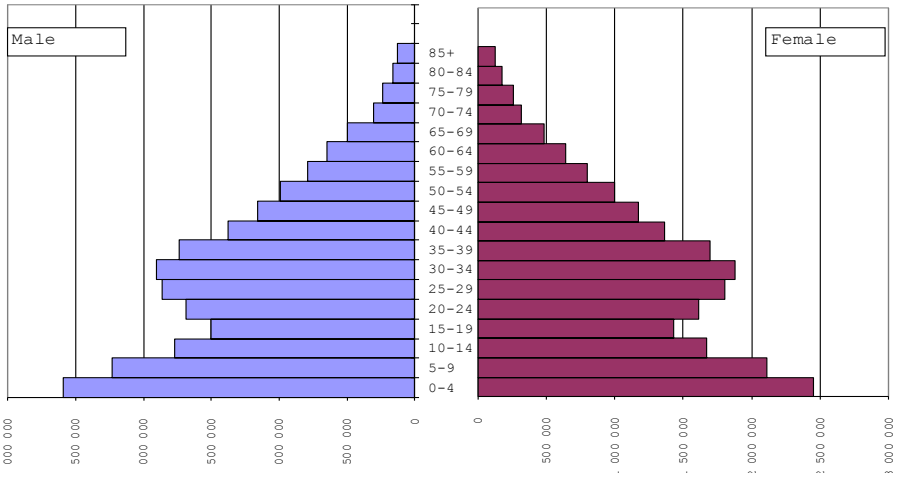
يتضح من خلال الشكل أن الهرم السكاني لتعداد 1998 يختلف عن الأهرامات السابقة لأن قاعدته بدأت تضيق وذلك منذ حوالي 10 سنوات، هذا نتيجة لتراجع معدلات الخصوبة، فقد أوجدت تغيرات واضحة في التركيب العمري للسكان، حيث تراجعت نسبة الفئة (0–4) سنوات بشكل ملحوظ وأصبحت تمثل سوى 10% من مجموع السكان بعد أن كانت تشكل حوالي 19% سنة 1966، كذلك بالنسبة للفئة (5–9) سنوات يمكن تفسير هذا التراجع نتيجة تطبيق برنامج تنظيم الأسرة والعشرية السوداء التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة. هذا التراجع في الحجم النسبي لقاعدة الهرم السكاني، رافقه ارتفاع نسبي في حجم السكان النشطين حيث ارتفعت نسبة السكان ضمن الفئة (15–59 سنة) لتزيد عن نصف سكان الجزائر حيث قدرت ب 57.11%.

الشكل رقم 26: تعداد السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان والسكن سنة 2008



بالنسبة للهرم السكاني لتعداد 2008 نلاحظ تغيرا ملحوظا حيث تميز بعودة اتساع القاعدة، وهذا راجع إلى زيادة في الفئة (0–4) سنوات والتي يمكن إرجاعها إلى زيادة عدد المواليد. كما بلغت نسبة السكان في سن النشاط (15–59 سنة) 64.51% وهذا ما يثبت أننا في مرحلة الهبة الديموغرافية، بينما بلغت نسبة السكان (60 سنة فما فوق) 7.43%.

الشكل رقم 27: تقديرات السكان حسب الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2018



بالنسبة للهرم السكاني لسنة 2018 يتميز باتساع القاعدة وهذا راجع إلى عودة ارتفاع الولادات من جديد نتيجة ارتفاع معدل الخصوبة الذي بلغ 3.1 طفل لكل امرأة سنة 2016، أما بالنسبة للفئة العمرية (15–59 سنة) فقد تراجعت نسبيا مقارنة بسنة 2008، حيث بلغت 60.55%.

بوجه عام، فإن شكل الأهرامات السكانية تعكس الخصائص السكانية لسكان الجزائر وما مرت به من مؤثرات ديموغرافية قرابة ما يزيد عن نصف قرن، فمن خلال مختلف الأهرامات نلاحظ أن البنية العمرية للسكان في الجزائر تميزت بتغيرات كبيرة عبر مختلف التعدادات. كما أن هناك بعض الاختلافات تظهر من تعداد لأخر خاصة على مستوى قاعدة الهرم السكاني. مما يدل على أن التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري تميزت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بأنها تركيبة شبانية.

2-1-2-تغير التركيب العمري وفقا للفئات العمرية العريضة

إن التغيرات التي شهدتها الجزائر في العقود الماضية، كالانخفاض في معدلات الوفيات وزيادة عدد السنوات المتوقعة عند الولادة، وما يعقبه من انخفاض في معدلات الخصوبة، لقد ساهمت كل هذه التغيرات في تغير نسب الفئات العمرية العريضة (الأطفال، الشباب والشيوخ)، ليزيد هذا التغير في زيادة أعداد الوافدين إلى سوق الشغل. انطلاقا من نتائج التركيبة السكانية للإحصاءات الوطنية الخمسة، وبعد معالجتها وتصحيحها، قمنا بتحليل نسب سكان الفئات العمرية العريضة.

الجدول رقم 13: تطور حجم ونسب سكان الفئات العمرية العريضة في الجزائر للفترة (1966-2018)

فئات السن	14-0		59-15		60+		المجموع	
السنوات	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1966	5610368	46.38	5692192	47.06	793787	6.56	12096347	100
1977	8095907	47.46	7982628	46.80	979465	5.74	17058000	100
1987	10200890	44.09	11609218	50.17	1328892	5.74	23139000	100
1998	10712142	36.30	16850730	57.11	1944128	6.59	29507000	100
2008	9705227	28.06	22314050	64.51	2571723	7.43	34591000	100
2018	12828175	30.13	25781026	60.55	3968522	9.32	42577723	100

المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التعدادات الجدول (43) من الملحق، ص311

نلاحظ من خلال الجدول أن التركيب العمري للسكان الجزائريين بفئاتها الثلاثة شهدت تغيرات، هذه التغيرات ما هي إلا انعكاسات لمجموعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية، والتأثير المتبادل بين ارتفاع الخصوبة وانخفاض الوفيات. أين نلاحظ تراجع نسبة الفئة (14-0 سنة) من تعداد لآخر حيث انخفضت من 46.38% سنة 1966 إلى 28.06%

سنة 2008، ومرده الرئيسي الى انخفاض معدلات الخصوبة، نتيجة للأثر الفعال لسياسة التحكم في النمو السكاني. لتعود للارتفاع في سنة 2018 بنسبة 30.13% نتيجة عودة ارتفاع الولادات. قد انعكس هذا الانخفاض في نسبة الصغار مباشرة على الفئة العمرية المنتجة (59-15سنة)، والتي تزداد من تعداد لآخر حيث ارتفعت من 47.06% سنة 1966 إلى 64.51% سنة 2008 لتعرف انخفاضا طفيفا سنة 2018 بحيث قدرت ب 60.55%. ارتفاع هذه النسبة يعني زيادة عدد السكان النشطين اقتصاديا، هذه الزيادة التي شهدتها هذه الفئة في سن العمل سيؤدي إلى ضغوط على سوق الشغل مما يفرض على الدولة بذل المجهود لضمان تشغيل هذه الفئة من أجل تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي وذلك من خلال ارتفاع معدلات التشغيل وإنتاجية العاملين. كما أن هذه الفئة تتحمل أعباء إعالة باقي فئات المجتمع.

أما بالنسبة لفئة السكان كبار السن البالغين 60 سنة فأكثر يتضح أن هذه الفئة بقيت متقاربة في جميع التعدادات. وأن نسبتها ارتفعت ابتداء من تعداد 1998 حيث انتقلت من 6.59% إلى 9.32% سنة 2018، هذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع أمل الحياة. فمن المتوقع أن تزداد نسب كبار السن في السنوات المقبلة، نتيجة لانتقال أعداد كبيرة من السكان من فئات العمر الوسطى التي تمثل أغلبية سكان المجتمع الجزائري حاليا إلى فئة كبار السن، وهو ما يتطلب الاستعداد لهذه الفئة لاستيعاب متطلباتها في كافة المجالات.

وبناء على ذلك، يمكن القول أن سكان الجزائر معظمه فتي، أي أنه يتميز بطاقة بشرية فتية. إذ يتميز التركيب العمري بارتفاع عدد السكان في الفئة العمرية الوسطى وهذا ما أظهرته بيانات التعدادات السكانية. هذا الارتفاع في نسبة السكان في سن العمل يعني تزايد السكان النشطين مقابل تراجع الفئات المعالة، ويمكن أن تكون هذه الزيادة إيجابية باعتبار هذه الفئة فئة منتجة قادرة على الإنتاج والإسهام في نمو الاقتصاد، وبالتالي يضمن الاقتصاد الوطني مصدرا دائما لليد العاملة، لذلك لابد من استغلال هذه المرحلة استغلالا أمثل، والعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية، من أجل جني ثمار "الهبة الديموغرافية" وذلك بوضع السياسات المناسبة التي تضمن توفير التعليم والاستثمار في الصحة والحد من البطالة بتبني برامج تدريبية تركز في المهارات التي يتطلبها سوق الشغل، وتعزيز دور المرأة في التنمية وتمكينها. أو يمكن أن تكون سلبية لأنها تخلق ضغطا على سوق الشغل في حالة عدم استيعابها. وهي المرحلة التي تعيشها الجزائر الآن.

ومن خلال دراسة هذه الفئات الثلاثة يمكن استنتاج معدل الإعالة وفيه ننسب السكان المعالين الغير القادرين على العمل إلى السكان في سن العمل.

2-2-تغير معدل الإعالة

تعد نسبة الإعالة من المؤشرات السكانية ذات المدلول الديموغرافي والاقتصادي، وهي تمثل عدد الأفراد الذي يعليهم شخص واحد في سن العمل. كما تعد نسبة إعالة الأطفال ونسبة إعالة كبار السن من المصطلحات شائعة الاستخدام والتي توضح مدى اختلاف القوة العاملة المنتجة والسكان المعالين في دولة ما عبر الزمن[1]. حيث تؤثر أعداد صغار السن وكبار السن في نسب الإعالة الكلية باعتبار أن هاتان الفئتان مستهلكة اقتصاديا، فزيادة أعدادها المطلقة والنسبية تشكل عبئا على الفئة المنتجة بوجه خاص، وعلى اقتصاد الدولة بوجه عام.

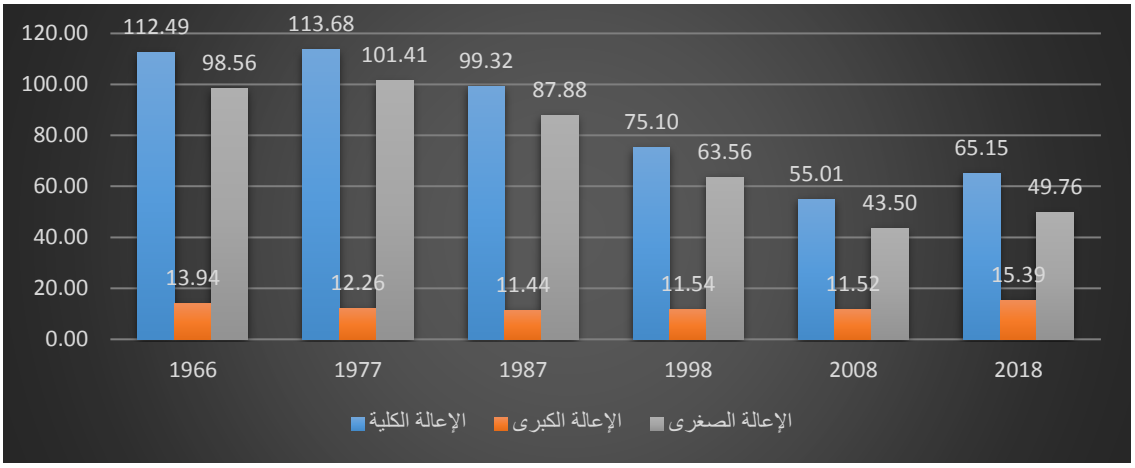
وعليه، تعكس دراسة معدل الإعالة مدى العبء الذي يقع على كاهل الفئة المنتجة، لذا يعتبر قياس معدل الإعالة في أي مجتمع ذو أهمية كبيرة فهو يستخدم لقياس مدى الضغط على السكان المنتجين. وبالتالي، يمكن تلخيص التغيرات في الهيكل العمري من خلال النسبة الكلية للإعالة التي تعرف على أنها نسبة السكان غير الناشطين (أقل من 15 سنة و60 سنة فأكثر) للسكان الذين هم في سن العمل (15-59 سنة).

ولقد أدت التغيرات في الهيكل العمري في المجتمع الجزائري إلى حدوث انخفاض في معدل الإعالة العمرية، نتيجة للانخفاض السابق في معدلات الخصوبة. ويتضح من الشكل أن نسب الإعالة الكلية تشهد تراجعا ملحوظا من تعداد لآخر، الأمر الذي يدل على وجود فرصة للعائد الديموغرافي في الجزائر.

---

[1]) Gizachew Balew, **Demographic dividend in Ethiopia, Challenge or Opportunity? A comparative analysis with East Asian tigers and east African neighbors**, Graduate School of public health, Seoul national university, Seoul, South Korea, June 2015, Sans page.

الشكل رقم 28: تطور نسب الإعالة في الجزائر للفترة (1966–2018)



المصدر من إعداد الباحثة باعتماد على الجدول رقم (11) في الملحق

من خلال الشكل رقم (28) الذي يبين تطور نسب الإعالة، يتضح لنا أن معدلات الإعالة الثلاثة شهدت تغيرات واضحة نتيجة لمدى تأثرها بالعوامل السابقة وذلك خلال الفترة (1966–2018). فيما يخص نسبة الإعالة العمرية الصغرى والتي تخص الأفراد الأقل من 15 سنة نلاحظ أنها انخفضت نسبتها من 101 فردا سنة 1977 إلى 43.5 فردا سنة 2008 لتعاود الارتفاع سنة 2018 بنسبة 50 فردا وهو ما يعني أن كل 100 فرد ممن هم في سن العمل يعيل حوالي 50 فردا من صغار السن عوضا من 101 فرد عام 1977. أما بالنسبة لمعدلات إعالة كبار السن كان انخفاضها طفيفا، حيث انخفضت من 14 فرد عام 1966 إلى 11 فرد عام 2008 لتعرف ارتفاعا مجددا سنة 2018 بنسبة 15%. كما شهدت أيضا معدلات الإعالة الكلية انخفاضا حيث انخفضت من 114 فردا في تعداد 1977 إلى 99 في تعداد 1987 ثم إلى 75 في تعداد 1998 ليصل إلى 55 سنة 2008 بمعنى أن كل 100 فرد في سن العمل كان يعول 114 فردا وأصبح يعول 55 فردا. لتعرف بعدها ارتفاع سنة 2018 بنسبة 65%. وواصلت ارتفاعها لتبلغ 69% سنة 2023 حسب الإحصاءات الرسمية. يرجع انخفاض هذه المعدلات إلى التغيرات التي شهدها الهيكل العمري في فئاته العمرية العريضة للسكان، حيث شهدت فئة السكان في سن العمل ارتفاعا كبيرا. وعليه فإن تراجع معدلات الإعالة يعني انخفاض عبء الإعالة الواقع على كل فرد في سن العمل في الجزائر. مما يعني أن الأفراد العاملين باستطاعتهم الادخار أكثر والإنفاق أقل. كما يمكن استخدام إيرادات الدولة في الاستثمار وتمويل مشاريع البنية التحتية بدلا من الإنفاق على التعليم والصحة وغيرها خصوصا لصغار السن، مما سوف يؤثر ذلك بشكل إيجابي على التشغيل من خلال خلق فرص العمل.

لكن ليس كل من هم في سن العمل يعملون (أي أن بعضهم يدرس والبعض الأخر عاطل عن العمل سواء قام بالبحث ولم يجد أو لم يبحث أصلا)، ومنه ستكون نسبة الإعالة الحقيقية (الاقتصادية) أعلى بكثير من نسبة الإعالة العمرية. حيث يمكن أن يكون من بين صغار السن وكبار السن من يعدون من بين القوة العاملة بالرغم من أنهم لا ينتمون إلى فئة متوسطي السن، في حين يمكن أن يوجد بعض الأفراد من فئة متوسطي السن ولكنهم لا يعدون داخل القوة المنتجة[1].

2-3-تأثير التحول الديموغرافي على اتجاهات سوق الشغل

لطالما شكل سوق الشغل محور اهتمام العديد من الباحثين والمختصين، لذا تم تناوله محاولين إيجاد حلول لمواجهته ذلك نظرا لأهميته كونه تحديا اجتماعيا واقتصاديا. فتحليل سوق الشغل يعتمد على تحليل جانب عرض العمل المتمثل في السكان النشطين وجانب الطلب على العمل المتمثل في مستوى التشغيل. فجانب الطلب على العمل يتأثر بالنمو الاقتصادي ومدى إمكانية خلق الوظائف أما جانب عرض العمل فيتأثر بنمو السكان النشطين والذي يتأثر بدوره بالنمو السكاني وبعدة عوامل اجتماعية[2].

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي مرت بمراحل التحول الديموغرافي والذي أدى إلى حدوث تغييرات في جميع المجالات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وأهمها التغير في التركيبة العمرية للسكان وما انعكس عنه على سوق الشغل وذلك بزيادة أعداد الناشطين اقتصاديا بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد الكلي بصفة عامة.

قبل التطرق إلى خصائص سوق الشغل، سوف نقدم لمحة حول دراسة تحليلية للتطور الاقتصادي في الجزائر ودراسة تحليلية لسوق الشغل.

2-3-1-دراسة تحليلية للتطور الاقتصادي في الجزائر

غداة الاستقلال، وجدت الجزائر نفسها أمام وضع اقتصادي واجتماعي متدهور، مما جعلها تتبع سياسة تنموية طويلة المدى من خلال انتهاج سياسة المخططات التنموية التي ترتكز على قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة، كان الهدف من وراء هذه المخططات التنموية هو خلق مناصب شغل كثيرة في القطاعات المنتجة. اتسمت الفترة الممتدة من منتصف

([1]) محمد إبراهيم الهمالي، **ديموغرافية الشباب في ليبيا حجمهم وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية**، مجلة جامعة خليج السدرة العلمية للعلوم الإنسانية، العدد الثالث، ديسمبر 2020، ص15.

([2]) شريفي إبراهيم، مرجع سابق، ص214.

الستينات إلى منتصف الثمانينات بنمو قوي تراوح ما بين 6–7% [1] **وانخفاض في معدل البطالة من 32.9% في عام 1966 إلى 9.7% في عام 1985. غير أنه وبحدوث الأزمة النفطية سنة 1986 التي أدت إلى انهيار أسعار النفط، كشفت عن مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري كونه يعتمد بالدرجة الأولى وبشدة على صادرات النفط والغاز، ونتيجة هذا الانهيار في الأسعار انخفضت مداخيل المحروقات بنسبة حوالي 50%**[2]**. أثرت هذه الأزمة الاقتصادية على معدلات النمو الاقتصادي حيث سجلت نسب نمو سالبة بين عامي 1986 و1988 (–0.2% و–1.9% على التوالي). كما شهدت الجزائر مع بداية سنوات التسعينات ارتفاع معدلات البطالة وتزامن هذا الارتفاع مع تطور عوامل أخرى أهمها التحولات الديموغرافية، كما تراجعت الاستثمارات نتيجة للركود الاقتصادي. ونظرا لهذا الوضع المتدهور للاقتصاد الجزائري اضطرت الحكومة إلى تبني جملة من الإصلاحات في برنامج التعديل الهيكلي والانتقال من النظام الاقتصادي الموجه إلى اقتصاد السوق إلا أن هذا التحول لم يساهم في تحسين وضعية سوق العمل، بل زاد من حدة اختلاله (ارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع معدلات البطالة، انخفاض مستويات المعيشة، وما إلى ذلك)، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني التي شهدها المجتمع الجزائري في التسعينات**[3]**.**

من بداية عام 2000 حتى عام 2014، باشرت السلطات الجزائرية منذ عام 2001 في انتهاج سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال ثلاث برامج تنموية متمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)، والبرنامج الخماسي (2010–2014) التي كانت تهدف إلى تسريع ورفع معدلات النمو وخلق فرص عمل جديدة من خلال الاستثمارات والمشاريع الضخمة. كما سجلت الجزائر نموًا اقتصاديًا غير مسبوق في نفس الفترة، حيث انتقل من 3.8% سنة 2000 إلى 5.6% سنة 2002، ليبلغ أعلى قيمة له سنة 2003 حيث وصل إلى 7.2% حسب البنك الدولي (الجدول رقم 12 من الملحق)، وهو أعلى معدل نمو وصلت إليه الجزائر

---

[1])Zahia Ouadad-Bedidi, **Baisse de la fécondité en Algérie : Transition de développement ou transition de crise ?**, Thèse pour obtenir le diplôme de Doctorat de l'institut d'études politiques de Paris, Discipline Démographe Economique, Mars 2004, P131.

([2]) سهير إمصوران، **الفساد الاقتصادي وأثاره على النمو الاقتصادي دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014، ص203.

([3]) بن النوي عائشة، **انعكاسات الانتقال الديموغرافي على الفئة النشيطة في الجزائر للفترة ما بين 1992-2008**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في الديموغرافيا، تخصص التنمية والسكان، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، 2018، ص ب.

خلال هذه الفترة، وهذا راجع أساسا إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ظل قطاع النفط مهيمنا على الاقتصاد الجزائري.

إلا أنه خلال سنتي 2008 و2009 تراجع معدل النمو حيث قدر ب 2.4% و1.6% على التوالي، بسبب انخفاض أسعار البترول، ليعرف النمو انتعاشا من جديد سنة 2010 حيث بلغ 3.6% بفضل الجهود التي بذلتها الجزائر في إطار البرامج التنموية الثلاثة التي تم إنشاؤها، وكذا تحسن الاستثمار الأجنبي.

مع انخفاض أسعار النفط العالمية في عام 2014، دخل الاقتصاد في حالة انكماش، فوفقًا لآخر بيانات مكتب الإحصاء الوطني، انخفضت معدلات النمو إلى 0.9% في عام 2019، بعد أن كانت 1.3% في عام 2017 و1.4% في عام 2018، ويرجع ذلك أساسًا إلى انكماش إنتاج الهيدروكربونات وتحول نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى السلبية[1].

وعليه، في عام 2019، أصيبت الشركات عبر القطاعات بالشلل تقريبًا حيث كافح أصحابها لتوقيع شيكات الدفع أو أوامر استيراد المواد بسبب تجميد حساباتهم المصرفية. أثار عام من الاحتجاجات الشعبية والاضطرابات السياسية. وفي بداية عام 2020، أدى وباء فيروس كورونا العالمي إلى تعميق الوضع الاقتصادي وتعطيل سلسلة من الإصلاحات لإنهاء الدعم وفتح الاقتصاد أمام الاستثمار وخلق فرص عمل خارج الخدمات العامة المتضخمة[2].

وبهذا يبقى الاقتصاد الوطني هشا بسبب الاعتماد الشبه كلي على قطاع النفط، وافتقاده إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقرا.

2-3-2-تطور سوق الشغل في الجزائر

أصبحت مسألة التشغيل من أكبر التحديات التي تواجهها مختلف دول العالم من بينها الجزائر التي عرفت اختلالات كبيرة في سوق الشغل في ظل التطورات والإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها، بحيث تقلصت فرص التشغيل مقابل تزايد أعداد الباحثين عن فرص التوظيف. ولقد شهد سوق الشغل في الجزائر تغيرات كبيرة على مر المراحل التي شهدها تغير الاقتصاد الوطني. فغداة الاستقلال عرفت الجزائر نموا ديموغرافيا سريعا، أين شهدت معدلات نمو سكاني أعلى

---

[1]) International Labour Organization, **Regional Report on Jobs and Growth in North Africa 2020**, September 2021, p58.

[2]) Labour Market Report Algeria 2020, Ministry of Foreign Affairs, 2017-2022, P1.

معدلات في العالم قدر ب 3%، ونتيجة هذه الزيادة السكانية تتزايد أعداد الوافدين إلى سوق الشغل مما ينتج عنه زيادة في الضغط على سوق الشغل.

ويعتبر التشغيل من القضايا الأساسية التي اهتمت بها الدولة في استراتيجيتها التنموية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك من خلال البرامج التنموية التي تبنتها والتي أسفرت عنها نتائج إيجابية للغاية لاسيما على مستوى التوظيف إلى غاية منتصف سنوات الثمانينات حيث ارتفع متوسط المعدل السنوي للزيادة في خلق فرص العمل إلى 4.3%[1]. ففي فترة الستينات والسبعينات تبنت الجزائر مسار التصنيع الذي كان يعتمد على فكرة أن الصناعة هي أساس كل عملية بناء وسيادة وطنية قادرة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية ولاسيما من خلال خلق مناصب الشغل، حيث تبنت استثمارات منتجة أدت إلى امتصاص الأيدي العاملة بكثرة. وتم خلق أكثر من 1.6 مليون منصب شغل وتم تخفيض معدل البطالة من مستوى 32.9% سنة 1966 (45% في الريف) إلى مستوى 22% سنة 1977 ثم إلى 11.1% سنة 1979 نتيجة تطبيق المخططين الرباعيين الأول والثاني[2].

لكن لسوء الحظ، لم تدم هذه الوضعية، فكان لانهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينات أثر كبير على حجم وهيكل الاستثمارات، مما حد من خلق فرص العمل. وقد تزامنت هذه المرحلة الحرجة مع وصول جيل طفرة المواليد "Baby Boom" (سنوات 1960 و1970) إلى سوق الشغل، مما جعل الوضع أكثر دراماتيكية. حيث انخفض معدل الزيادة في خلق فرص العمل من 4.3٪ إلى 1.9٪ سنويًا[3] ما بين عامي 1985–1989 والذي يتوافق مع المخطط الخماسي الثاني (1989–85). وقد تميزت الفترة ما بين 1989 و2000 وهي فترة انتقال الاقتصاد من نظام اقتصاد موجه (اشتراكي) إلى نظام اقتصاد السوق، بقيود اقتصادية كلية هائلة بسبب انسحاب الدولة من سياسة دعم الشركات. بالإضافة إلى سن قوانين الإصلاحات بداية التسعينات التي كانت من نتائجها غلق المؤسسات وتسريح جماعي لآلاف العمال مما نتج عنها ارتفاع معدلات البطالة من 18.1% سنة 1989 إلى 28.89% سنة 2000، وتدهور عدد مناصب الشغل. وبالتالي، انخفض المعدل السنوي لخلق فرص العمل بمقدار النصف من 6.3٪ بين 1977–1987 إلى 3.89٪ بين 1987–2000، مع تفاوتات واسعة بين قطاعات النشاط، وقد لوحظ أن متوسط معدلات نمو سنوي تبلغ

---

1) Hamza Cherif Ali, **Population et emploi en Algérie : Tendances récentes et perspectives**, Revue de Recherches et des Etudes Scientifiques, N :01, Novembre 2007, P28.

(2) شريفي براهيم، مرجع سابق، ص258.

3) Dr.Hamza Cherif Ali, Op Cit, p28.

6.22٪ و2.95٪ للقطاعين الزراعي والصناعي على التوالي[1]. كما عرفت هذه الفترة أزمة أمنية وسياسية مست البلاد. وأهم ما ميز فشل سياسة التشغيل هو اعتماد الدولة في استثماراتها على مداخيل المحروقات وهذه الأخيرة تتأثر بتغيرات الاقتصاد العالمي الأمر الذي انعكس على التخطيط المتوقع للبرامج المسطرة اتجاه تحقيق عروض عمل كافية في طلبات العمل. وعليه، فقد أدت هذه العوامل كلها إلى إحداث اختلالات وعدم التوازن في سوق الشغل، وبالتالي أثرت على استقرار الاقتصاد الوطني لتجد الدولة نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى المؤسسات الدولية العالمية لفك أزمتها المالية.

مع بداية الألفية الثالثة، وعودة الانتعاش لسوق المحروقات، عرف سوق الشغل تغيرات ملحوظة انعكست إيجابا على مستويات التشغيل والبطالة ثم على المستوى الاقتصاد الكلي، خاصة بعد تطبيق البرامج التنموية (برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم وتعزيز النمو والبرنامج الخماسي). لقد مكنت هذه البرامج من توفير أكبر قدر من مناصب العمل مما خفف الضغط على سوق الشغل. فخلال الفترة (2001–2004) والذي يتطابق مع برنامج الإنعاش الاقتصادي تم إنشاء 1.5 مليون فرصة عمل جديدة بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 10.5%، ونتج عنه انخفاض معدل البطالة إلى 17.7%. أما الفترة (2005–2009) والتي توافق برنامج دعم وتعزيز النمو قدر مجموع صافي فرص العمل المتوفرة بنحو 1.4 مليون فرصة عمل، بمعدل نمو سنوي متوسطه 4.2%، استثناء عام 2007، الذي شهد انخفاضاً بنسبة 3.1%، وفي عام 2008، قررت الحكومة الجزائرية تنفيذ خطة عمل لتعزيز العمالة ومكافحة البطالة. بحلول عام 2009، انخفض معدل البطالة إلى 10.2%. واتسمت الفترة (2010–2014) بإيجاد فرص عمل 504000، تولدت في معظمها عن قطاعات البناء والتجارة والخدمات والإدارة العامة. ومع الأزمة التي ضربت البلاد منذ النصف الثاني من عام 2014، نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات على المستوى الدولي، وباعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على عائدات النفط، أدى ذلك إلى تباطؤ في الاستثمار العام مما نتج عنه انخفاض في خلق فرص العمل لدرجة أنه تم تسجيل خسارة 76000 وظيفة في عام 2017[2].

واستنادا مما سبق، فإن الحديث عن دراسة سوق الشغل في الجزائر يؤدي بنا إلى التطرق إلى الفئة النشطة اقتصاديا وذلك بتحليل تطور عدد النشطين وهو ما يبين الطلب على الشغل (العرض)، وعدد المشتغلين وهو ما يميز عرض الشغل

---

[1])ibd, p28.

[2]) International Labour Organization, Op cit, P74.

(الطلب على العمل) ومن بين العوامل التي أثبتت أهميتها في معالجة التغيرات التي تشهدها هذه الفئة هي التغير في التركيب العمري للسكان من خلال القدرة على استيعاب الوافدين الجدد في سوق الشغل، فبالرغم من التراجع الذي شهده معدل النمو السكاني في السنوات الأخيرة، إلا أن التغيرات التي مست التركيبة العمرية للسكان قد ترتب عنها زيادة في نسبة السكان النشطين، مما أدى إلى ارتفاع في الطلب على العمل الذي سبب اختلال كبير في توازن سوق الشغل في الجزائر.

2-3-3-خصائص سوق الشغل في الجزائر

أصبحت مسألة التشغيل والبطالة تحظى بأهمية بالغة لما لها من آثار اجتماعية واقتصادية على الفرد والمجتمع. حيث يرتبط تزايد عدد السكان النشطين بعلاقة طردية مع زيادة عدد السكان في سن العمل، مما يمكن أن يساهم في التأثير على مستويات البطالة. من خلال هذا العنصر سنحاول التعرض إلى اتجاهات التشغيل في الجزائر في الفترة (1985-2018) وكذلك سنقوم بتحليل الاتجاه العام للبطالة في الجزائر خلال نفس الفترة.

2-3-3-1-الاتجاه العام للتشغيل في الجزائر خلال الفترة 1985-2018

يرتبط التشغيل بمجموعة من العوامل والمحددات الأساسية كالنمو الديموغرافي وخاصة نمو السكان في سن العمل، تطور الفئة النشيطة، التعليم والتكوين، والسياسات الاقتصادية.

2-3-3-1-1-تطور حجم السكان النشطين ونموهم في الجزائر للفترة (1985-2018)

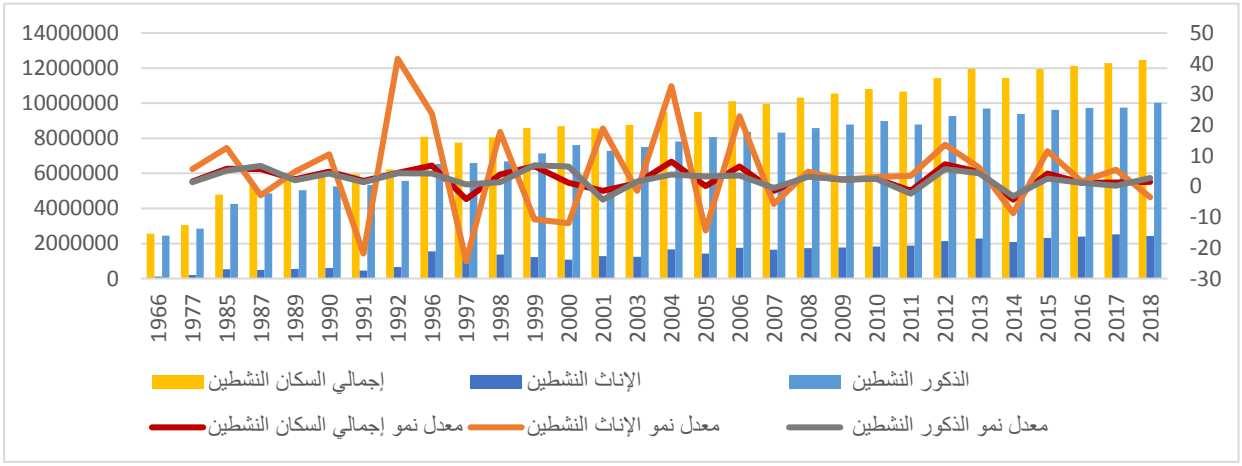
يعد التغير في حجم السكان النشطين ونموها في أي مجتمع مؤشرا مهما، فهي من العوامل الأساسية التي تؤثر في سوق الشغل والاقتصاد. وهي تشمل جميع الأفراد القادرين على العمل سواء المشتغلين أو المتعطلين، حيث يعكسا معا على مدى قدرة الاقتصاد على امتصاص هذه العمالة الزائدة واستغلالها الاستغلال الأمثل وذلك بما توفره من فرص عمل. كما يفيد توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنمو حجم السكان النشطين في فهم وتحليل ديناميكيات سوق الشغل وكذلك تساعد صناع القرار في صياغة السياسات الاقتصادية بما يتناسب مع احتياجات السوق، وتنفيذ البرامج اللازمة للاستفادة الكاملة من الموارد البشرية، مما يساهم في تحسين الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. وتأتي هذه الزيادة في نسبة السكان النشطين، أولا التغير في الهيكل العمري للسكان، الذي يحدد نسبة السكان في سن العمل من مجموع السكان. والثاني هو التغير في معدلات المشاركة في القوة العاملة حسب الجنس. وعليه سيتناول هذا العنصر دراسة التغيرات التي طرأت على حجم السكان النشطين اقتصاديا في الجزائر ومعدلات نموها خلال الفترة (1985-2018).

2-3-3-1-1-1-تغير معدلات نمو السكان النشطين في الجزائر خلال الفترة (1985-2018)

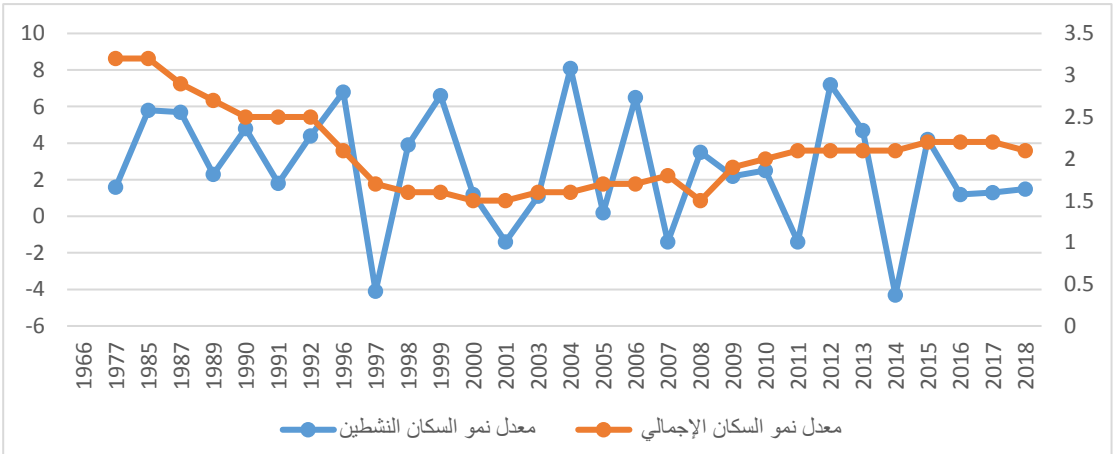
كان للتحول الديموغرافي الذي نتج عنه من اتساع ثم ضيق في قاعدة الهرم السكاني خلال الفترات السابقة تأثيره الواضح على تباين نسبة السكان النشطين في الجزائر، حيث شهدت هذه الفئة في الجزائر تطورا وتغيرا في حجمها ومعدلات نموها خلال فترة الدراسة، كما تشهد تباينات حسب النوع ، ويتحدد حجم السكان النشطين ونموهم بحجم السكان في سن العمل ونموهم، ولهذا فإن التغيرات التي تشهدها هذه الفئة ترتبط بتلك الظروف التي حدثت، وتحدث في الفئات الأخرى من السكان، فمن خلال الذي يوضح التغيرات التي طرأت على حجم السكان النشطين ومعدلات نموهم في الجزائر خلال الفترة (1985-2018) يتضح ما يلي:

الشكل رقم 29: تطور حجم السكان النشطين ومعدلات نموهم في الجزائر خلال الفترة (1985-2018)

أ-الشكل تطور حجم السكان النشطين ومعدلات نموهم حسب الجنس



ب-تطور معدل النمو السنوي للسكان النشطين بالنسبة لمعدل نمو السكان الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (1) و(13) في الملحق

من خلال الشكل نلاحظ زيادة حجم السكان النشطين ومعدلات نموهم نتيجة الأفواج الكبيرة من المولودين في السبعينيات والثمانينيات خلال فترة الدراسة، حيث بلغت إجمالي السكان النشطين بالجزائر عام 2018 حوالي 12 مليون شخص نشط بزيادة قدرها حوالي 7 مليون شخص نشط عما كان عليه سنة 1985، وبنسبة تغير بلغت 160.48% وبمعدل نمو سنوي قدر ب 2.9 % (انظر الجدول رقم 15) خلال الفترة (1985–2018) وهو معدل يفوق معدل النمو السكاني البالغ 2.04% خلال نفس الفترة. هذا الارتفاع الملحوظ للفئة النشيطة في الجزائر راجع إلى عدة عوامل اجتماعية وديموغرافية أهمها التحول الديموغرافي الذي شهدته الجزائر وما نتج عنه من ظهور الهبة الديموغرافية.

كما يتضح من الشكل (أ) أن هناك تباين نوعي في معدلات النمو السنوي خلال الفترة نفسها، حيث زاد عدد الذكور النشطين من حوالي 4 مليون شخص نشط سنة 1985 إلى حوالي 10 مليون شخص نشط سنة 2018 بزيادة قدرها 5 مليون شخص، وبمعدل نمو سنوي 2.6% وبانحراف موجب قدره 0.5% عن معدل نمو السكان للذكور الذي قدر ب 2.1% خلال نفس الفترة. في حين ارتفعت أيضا أعداد الإناث الناشطات من 523 ألف عاملة نشطة سنة 1985 إلى حوالي 2 مليون عاملة نشطة سنة 2018 بزيادة قدرها مليون عاملة وبمعدل نمو 4.8% وبنسبة انحراف موجب قدرت ب 2.8% عن معدل نمو سكان الإناث الذي بلغ حوالي 2% خلال نفس الفترة. وقد أدى ارتفاع معدل النمو لدى الإناث الناشطات إلى تضاعف أعدادهن حوالي أربع مرات، مقابل تضاعف أعداد الذكور النشطين مرتين خلال ثلاثة وثلاثين سنة، وهذا ما يشير إلى ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي.

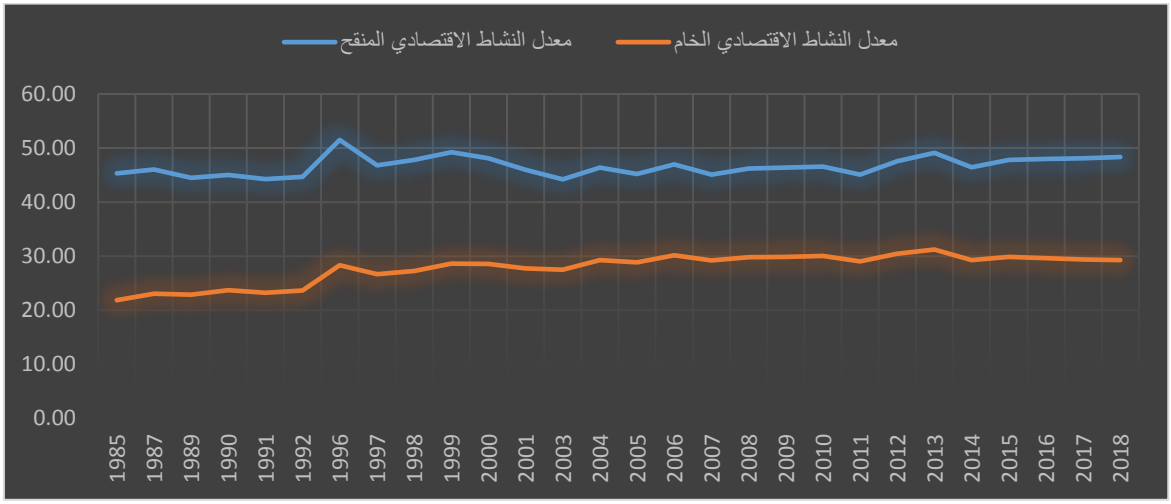
2-3-3-1-1-2-تطور معدلات الإسهام في النشاط الاقتصادي في الجزائر

تعتبر معدلات النشاط الاقتصادي من بين أهم المؤشرات التي تبين فعالية الموارد البشرية[1]، باعتبار أن النشاط الاقتصادي للسكان انعكاس لبنية تطور اقتصاد البلد. وتتأثر مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تطرأ على المجتمع في أي لحظة زمنية ما. وقد شهدت الجزائر تغيرات ديموغرافية صاحبتها تحولات ملحوظة في هيكلها العمري نتيجة التحول الديموغرافي مما انعكس على إثرها زيادة عدد السكان في سن العمل. ولدراسة معدلات المساهمة الاقتصادية للسكان النشطين أهمية كبيرة حيث تساعد على وضع الخطط المستقبلية في مشروعات التنمية

([1]) مختار محمد مختار الحسانين، **التركيب الاقتصادي للسكان بمحافظة الدقهلية دراسة في جغرافية السكان**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب، جامعة أسيوط، 2017، ص128.

الاقتصادية. ويمكن قياس مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي بعدة مقاييس أهمها: معدل النشاط الاقتصادي المنقح الذي يعتبر أكثر مقياس دقة في تحديد مدى مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي ومعدل النشاط الاقتصادي الخام. فمن خلال دراسة الشكل الذي يوضح تطور معدل النشاط الاقتصادي الخام والمنقح يتضح ما يلي:

الشكل رقم 30: تطور معدلات النشاط الاقتصادي المنقح والخام في الجزائر خلال الفترة (1985-2018)



المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (14) في الملحق

من خلال الشكل يتبين أن معدلات النشاط الاقتصادي الخام والمنقح عرفت ارتفاعا خلال الفترة (1985-2018) وذلك نتيجة التحول الديموغرافي الذي شهدته الجزائر والذي نتج عن إثره زيادة في حجم السكان في الفئة العمرية الوسطى (15-59) سنة والتي تعتبر الفئة المنتجة.

فقد شهد معدل النشاط الاقتصادي الخام ارتفاعا خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع من 21.88% سنة 1985 إلى حوالي 31.24% سنة 2013 ليعاود الانخفاض بشكل طفيف حيث قدر سنة 2018 ب 29.27%. تعزى هذه الزيادة خلال هذه الفترة إلى ديناميكية حركية السكان اتجاه الفئات الشابة المنتجة الناتجة عن التحول الديموغرافي. وعلى الرغم من هذه الزيادة في معدل النشاط الاقتصادي الخام إلا أنه مازال يعد منخفضا، مما يدل على أن عدد المستهلكين مازال يهيمن على عدد المنتجين. كما يمكن تفسير ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي الخام في عام 2018 مقارنة بما كان عليه في عام 1985 إلى ارتفاع عدد السكان النشطين في الجزائر بنسبة التغير التي بلغت 160.48% بمعدل سنوي 2.9% مقابل انخفاض عدد السكان بنسبة تغير 94.75%، وبمعدل نمو 2.04% خلال فترة الدراسة وذلك نتيجة ارتفاع نسبة السكان في سن العمل من 48.27% سنة 1985 إلى 60.55% سنة 2018.

بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي حيث ارتفع المعدل من 4.76% سنة 1985 إلى 11.59% سنة 2018، وهذا الارتفاع راجع أساسا إلى ارتفاع مستويات التعليم نتيجة تراجع القيود والتقاليد الموروثة الاجتماعية والثقافية التي كانت تمنع الإناث من مواصلة دراستهن خصوصا في المناطق الريفية والنائية وكذلك العمل، بالإضافة إلى زواجهن في سن مبكرة، كل هذه العوامل أدت إلى انخفاض مشاركتهن في سوق الشغل.

إلا أن هذا المعدل (معدل النشاط الاقتصادي الخام) لا يعبر بدقة عن الاسهام الاقتصادي للسكان، وذلك لتأثره تأثيرا كبيرا بارتفاع معدلات الخصوبة أو انخفاضها[1]. لذا كان لابد من تحليل معدل النشاط الاقتصادي المنقح حيث يدل ارتفاعه على تحسن المستوى الاقتصادي للبلد وزيادة فرص العمل والعكس صحيح.

شهد معدل النشاط الاقتصادي المنقح تذبذبات خلال فترة الدراسة حيث كان يتراوح المعدل ما بين 45 و48%. فقد ارتفع المعدل من 45.34% سنة 1985 إلى 48.34% سنة 2018. ما عدا سنة 1996 فقد بلغ معدل النشاط الاقتصادي المنقح ذروته 51.51%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي المنقح للإناث خلال الفترة (1996–1985) من 9.71% إلى 19.95% على التوالي، وفي عام 2000 انخفض المعدل للإناث إلى 12.11% يرجع هذا الانخفاض إلى عودة الإناث لمواصلة دراستهن لكن سرعان ما عاود الارتفاع ليبلغ 19.60% سنة 2017. يرجع التحسن في معدلات النشاط الاقتصادي المنقح الإجمالي للفترة (2018–1985) إلى ارتفاع أعداد الخريجين وزيادة الرغبة في الالتحاق بسوق الشغل.

رغم ذلك، لا يزال معدل المشاركة لسكان النشطين متدنية مقارنة بالدول المتقدمة حيث لم تصل نسبة المشاركة طول فترة الدراسة إلى 50%. ويمكن تفسير هذا الانخفاض إلى ضعف مشاركة الإناث المتواضعة في سوق الشغل على عكس الدول المتقدمة التي تكاد تتساوى فيها نسبة المشاركة الاقتصادية للإناث مع الذكور[2].

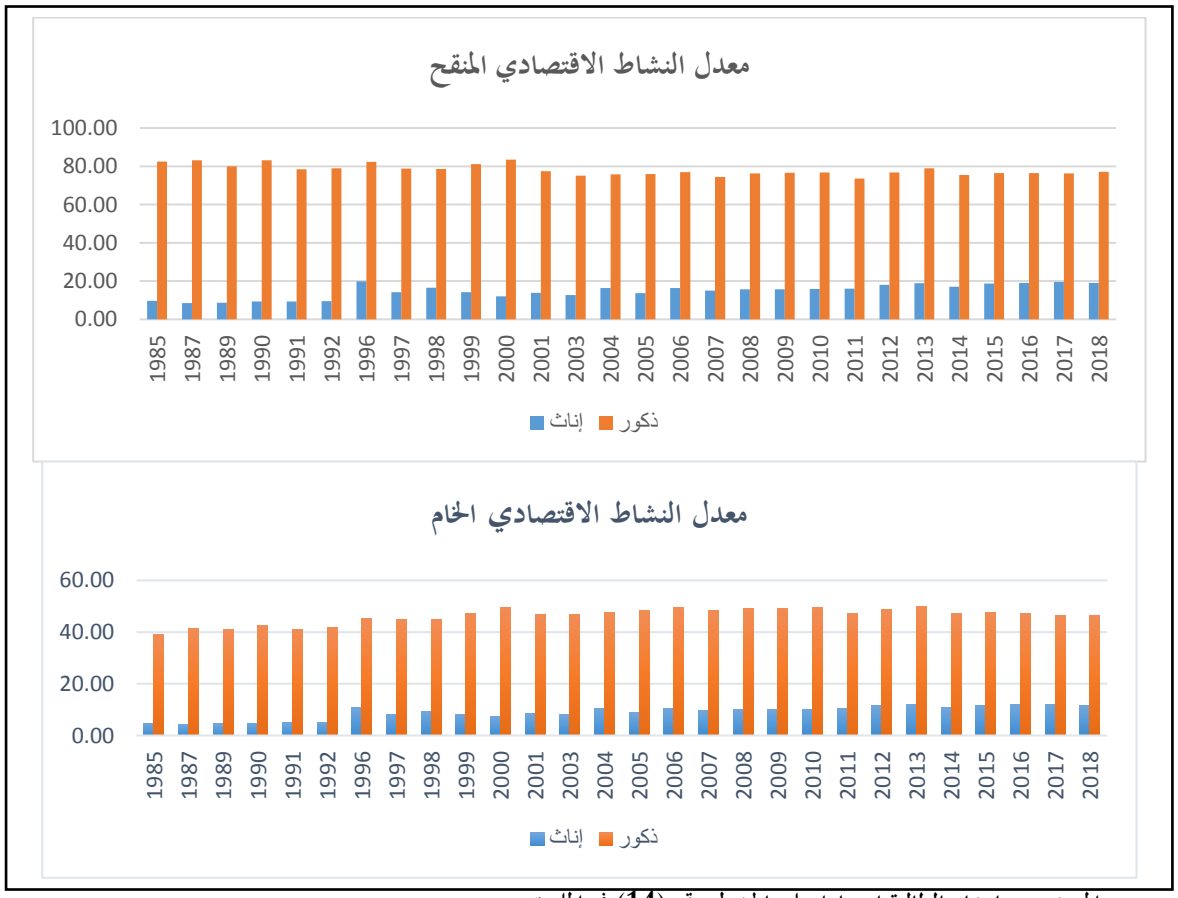
غير أنه ما يلفت النظر في الدراسة ذلك التفاوت الاستثنائي لمعدلات النشاط الاقتصادي الخام والمنقح في الجزائر بين الذكور والإناث. حيث يتضح من الشكل (31) وجود اختلاف كبير في معدل النشاط الاقتصادي الخام والمنقح بين الذكور والإناث، حيث تظهر المعدلات المتعلقة بالإناث منخفضة جدا عند مقارنتها بالذكور. فبالنسبة لمعدل النشاط

([1]) فتحي محمد أبو عيانة، **دراسات في علم السكان**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص237.
([2]) محمد مختار محمد الحسانين، مرجع سابق، ص146.

الاقتصادي المنقح سجل معدل الذكور 82.53% والإناث 9.71% عام 1985، ليرتفع معدل الإناث إلى 19.60% سنة 2017 في حين تراجع معدل الذكور ليبلغ 76.31% في نفس السنة، يعزى هذا التفاوت الكبير بين الجنسين إلى انتشار الأمية بين الإناث والاكتفاء بالعمل في المنزل، بالإضافة إلى تكريس الكثير من النساء في سن العمل وقتهن وطاقتهن للحمل والإنجاب.

غير أن مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي حققت نموا مطردا في الجزائر حيث زادت حوالي 9.4% خلال فترة الدراسة، وعلى الرغم من هذه الزيادة في معدل النشاط الاقتصادي المنقح للإناث في الجزائر إلا أنها مازالت منخفضة وتبقى ضعيفة مقارنة بمعدل النشاط للذكور، مما يعني ذلك أن انخفاض أو ضعف مشاركة الإناث في سوق الشغل يعتبر هدر لطاقات مهمة كان يمكن استغلالها في تحقيق العديد من المكاسب المحتملة من زيادة إنتاجية الإناث، حيث تظل مشاركة المرأة عاملا رئيسيا في عملية الإثراء والتنمية، إذ تمثل قوة عاملة كبيرة وإمكانية خلق المزيد من الثروة. وتعتبر معدلات مشاركة المرأة في سوق الشغل في الجزائر من بين أدنى المعدلات في العالم.

الشكل 31: تطور معدلات النشاط الاقتصادي الخام والمنقح حسب النوع في الجزائر للفترة (1985-2018)



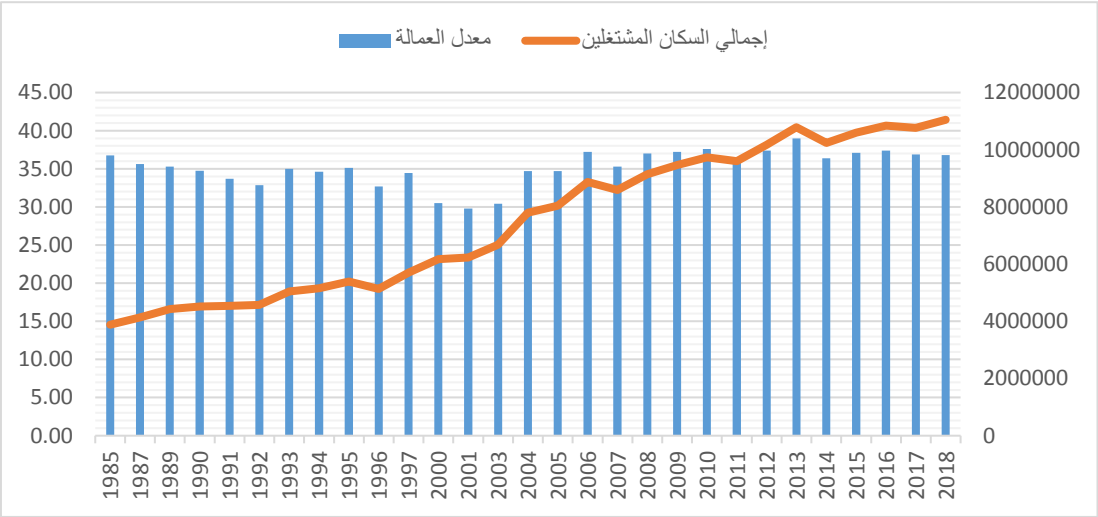
المصدر من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (14) في الملحق

2-3-3-1-2-تطور العمالة المشتغلة في الجزائر خلال الفترة (1985-2018)

تميز سوق الشغل بالجزائر بديناميكية كبيرة في حجم السكان النشطين اقتصاديا، مما أدى إلى زيادة الطلب على العمل وارتفاع نسبة المشتغلين. من خلال هذا العنصر سنحاول دراسة تطور فئة السكان المشتغلين في الجزائر خلال الفترة (1985-2018) باعتبارها القوة المنتجة للاقتصاد. كما يتأثر حجم السكان المشتغلون بمعدل خلق مناصب شغل جديدة.

2-3-3-1-2-1-تطور حجم السكان المشتغلين (العمالة) في الجزائر

الشكل رقم 32: تطور حجم العمالة ومعدل العمالة في الجزائر خلال الفترة (1985-2018)



المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (16) في الملحق

من خلال الشكل نلاحظ أن الجزائر شهدت تطورا ملحوظا في عدد المشتغلين حيث انتقل من 3.88 مليون نسمة سنة 1985 إلى 11 مليون نسمة سنة 2018 بمعدل نمو قدره 3.22%. كما أن معدل العمالة عرف تغيرات في نسبه وذلك في سياق التحولات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر.

تميزت الفترة في بداية الثمانينات، وهي الفترة التي تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984) بالازدهار الاقتصادي بفضل العائدات النفطية المرتفعة، مما سمح بتوظيف عدد كبير من الأفراد في القطاع العام، حيث ساهم هذا الأخير بشكل كبير في ارتفاع الفئة الشغيلة والتي ارتفعت من 113 60 سنة 1980 إلى 105 948 فرد مشتغل سنة 1984، ويعود هذا الارتفاع إلى الاستثمارات الهائلة التي تم توجيهها إلى القطاعات الاجتماعية، كما استمرت معدلات

العمالة في التزايد نتيجة السياسات الاقتصادية التي كانت تعزز من فرص العمل، حيث قدر متوسط تزايد معدل التشغيل السنوي ب 4.2%[1]. وابتداء من النصف الثاني من الثمانينات، الذي يقابل المخطط الخماسي الثاني (1985–1989) والتي تزامنت مع الأزمة النفطية العالمية 1986، أثر انخفاض أسعار النفط على التوظيف، بعد أن سجلت سنة 1985 أعلى نسبة في التوظيف، لتأخذ هذه النسبة في التراجع. كما انخفض معدل العمالة من 36.78% سنة 1985 إلى 35.29% سنة 1989 ويرجع ذلك إلى ضعف فرص التوظيف الناتجة عن تقلص الاستثمارات بسبب الأزمة وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بداية من سنة 1985 من 9.7% إلى حوالي 21.4%[2] سنة 1987.

مع بداية التسعينات، دخلت الجزائر في مرحلة من التحولات الاقتصادية الهيكلية، نتيجة تراجعها الحاد في اقتصادها بسبب انخفاض أسعار النفط والاضطرابات السياسية وهو ما ساهم في تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب. حيث شرعت الجزائر في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية حيث انتقلت من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، هذا التوجه نحو الخصخصة وتحفيز الاستثمارات الأجنبية ساهم في خلق فرص وظيفية جديدة. لكن رغم هذه السياسات، ظل معدل العمالة منخفضا، حيث سجل انخفاضا في نسبته من 34.73% سنة 1990 إلى 30.50% سنة 2000، وهذا راجع إلى عدم تناسب النمو في عدد المشتغلين مع النمو السكاني وخاصة نمو السكان في سن العمل بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ 4.2% خلال الفترة (1990–2000).

بعد سنوات الانكماش، ومع انتعاش أسعار النفط والغاز بداية من الألفية، شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا في الاقتصاد خاصة في مجالات التجارة والخدمات والبناء. هذا الانتعاش ساهم بشكل ملحوظ في خلق المزيد من فرص العمل، مما أدى إلى زيادة حجم المشتغلين وهو ما يوضحه المنحنى البياني حيث ارتفع عدد المشتغلين من 6.2 مليون مشتغل سنة 2001 إلى 11.0 مليون مشتغل سنة 2018 بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 3.4%، ما عدا سنتي (2006–2007) و(2010–2011) حدث انخفاض في القوة العاملة المشتغلة، ويرجع هذا الارتفاع إلى تحقيق عدد مهم من مناصب الشغل بفضل مختلف البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة (2001–2009) والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم وتعزيز النمو الاقتصادي، وكذا البرنامج الخماسي (2010–2014).

([1]) صالي محمد، **تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم في الديموغرافيا، جامعة وهران2، كلية العلوم الاجتماعية، 2016، ص293.

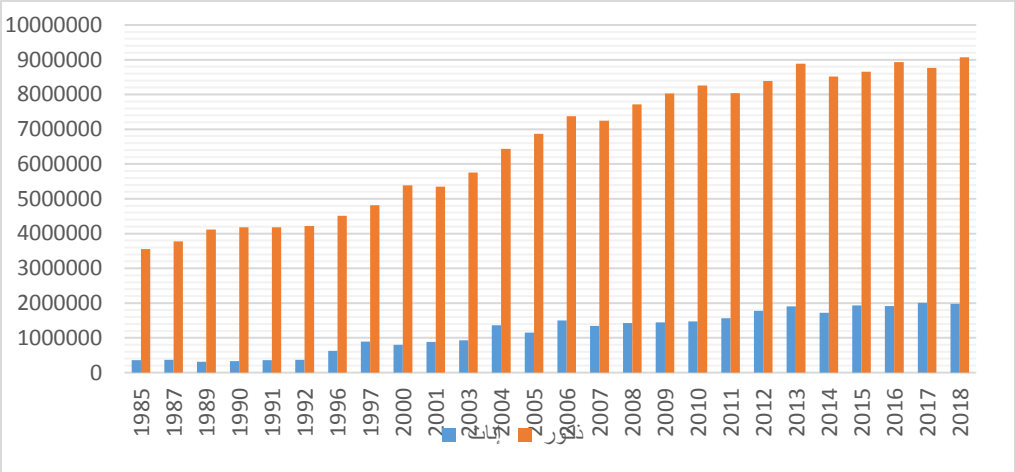
([2]) ONS : Rétrospective Statistique (1970-2002), Edition 2005, p58.

كما عرفت الجزائر زيادة معتبرة في معدلات العمالة كانعكاس لارتفاع مستويات التشغيل، حيث ارتفع معدل العمالة من 29.80% سنة 2001 إلى 39.00% سنة 2013، بعد ذلك سجلت انخفاضا طفيفا بلغت نسبتها 36.80 % سنة 2018. وعليه، يمكننا القول أن معدل العمالة له أثر كبير على العملية الإنتاجية، فالزيادة في هذا المعدل تؤدي حتما إلى الزيادة في الفئة المنتجة والعكس صحيح[1].

2-3-3-1-2-2-توزيع المشتغلين حسب النوع

يعد توزيع السكان المشتغلين حسب النوع من المؤشرات الهامة التي تعكس واقع سوق الشغل. ففي الجزائر، تشير الإحصائيات إلى أن عدد النساء المشتغلات رغم تحسنها وتطورها الملحوظ في السنوات الأخيرة إلا أنها مازالت ضعيفة مقارنة بالرجال والشكل التالي يوضح العمالة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة (1985-2018).

الشكل رقم 33: تطور توزيع المشتغلين حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة (1985-2018)



المصدر من طرف الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (16) في الملحق

من خلال الشكل يتضح لنا وجود تباين بين الذكور والإناث، حيث نلاحظ أن عدد الذكور المشتغلين يفوق جدا عدد الإناث المشتغلات خلال فترة الدراسة. غير أن هذه الأخيرة عرفت تطورا ملحوظا حيث ارتفعت من 362225 سنة 1985 إلى 365094 سنة 1987. إلا أنه في غضون سنتين انخفض عدد النساء المشتغلات من 365094 سنة 1987 إلى 316630 سنة 1989 أي بانخفاض قدره 7.14%. في حين، زاد عدد الرجال المشتغلين من 3772642 إلى

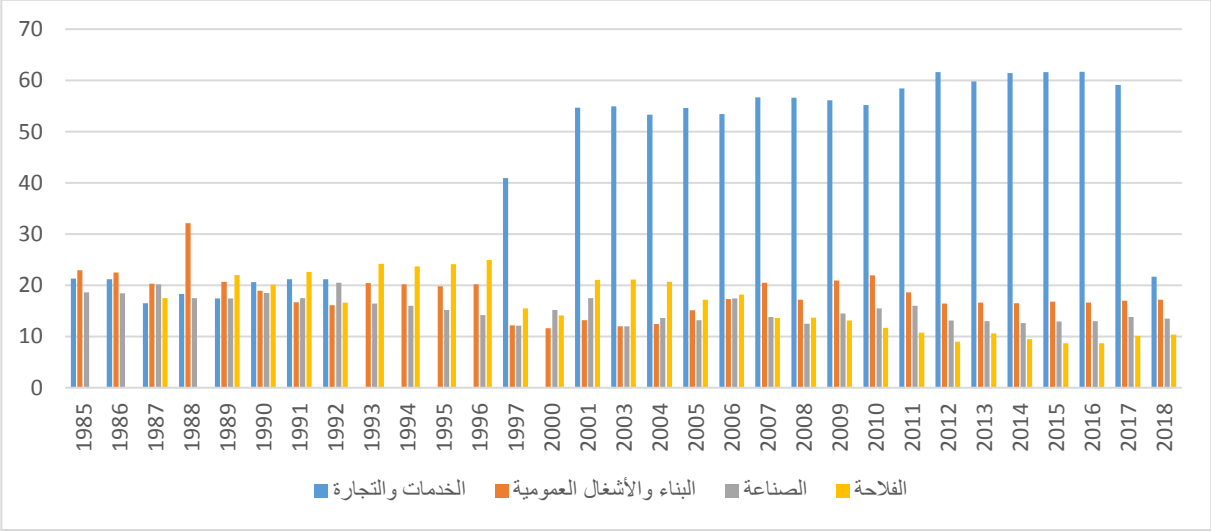
([1]) حمداني نعيمة، **نماذج تحليل مؤشرات سوق العمل دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2019) –حالة الجزائر**- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاديات العمل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2024، ص52.

4115424 خلال نفس الفترة. ومنذ بداية سنوات التسعينات، تضاعف عدد النساء المشتغلات حيث ارتفعت من 360380 بنسبة قدرها 7.94% سنة 1991 إلى 1975000 بنسبة قدرها 17.88% سنة 2018. هذا التطور في حجم النساء المشتغلات رافقه ظهور برامج تهدف إلى تعزيز دور المرأة في الولوج إلى سوق الشغل، فهي بذلك قد حققت تقدما ملحوظا في بعض المجالات كالتعليم والصحة.

2-3-3-1-2-3-توزيع المشتغلين (العمالة) حسب القطاعات الاقتصادية

إن دراسة توزيع الفئة المشتغلة بين القطاعات يعد من الأمور الهامة، حيث يعطي فكرة على طبيعة النشاط الاقتصادي للهيكل الإنتاجي السائد وتطوره عبر الزمن، ويتم ذلك من خلال معرفة مساهمة كل قطاع في عملية التنمية. سنحاول التعرف على كيفية توزيع المشتغلين بين القطاعات في الجزائر. والجدول التالي يبين توزيع السكان المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1985-2018)

الشكل 34: توزيع السكان المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1985-2018)



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (17) في الملحق

من خلال الشكل، نلاحظ أن القطاعات الاقتصادية اتسمت بالتغير على مدار فترة الدراسة متأثرة بما طرأ على الاقتصاد الجزائري من تغير سريع في الزيادة السكانية مما نتج عنها ارتفاع في عدد السكان في سن العمل وبالتالي ارتفاع حجم المشتغلين. حيث استحوذ قطاع الخدمات والتجارة على أكبر عدد ممكن من المشتغلين، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2016 قدرت ب 61.7% مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى خلال فترة الدراسة. وتزامن ارتفاع نسبة المشتغلين في

هذا القطاع مع إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي مع بداية سنة 2001. فبالنسبة لقطاع الفلاحة فقد شهد تذبذبا في حجم العمالة المشتغلة، فقد سجل هذا القطاع في سنوات التسعينات ارتفاعا في اليد العاملة، حيث ارتفع عدد المشتغلين من 907 ألف عامل سنة 1990 إلى 1154 سنة 1996 ليعرف بعدها انخفاضا ما بين 1996 و2000. ليعاود الارتفاع في حجم المشتغلين من 1312 عامل سنة 2001 إلى 1617 سنة 2004 وهذا راجع إلى برنامج التنمية الزراعية (PNDA). ولكن سرعان ما تراجع حجم المشتغلين بنسبة 20.7% سنة 2004 إلى 8.7% سنة 2016، ويعود هذا التراجع الذي عرفه هذا القطاع في حجم المشتغلين إلى عدم فعالية البرامج المنتهجة في عملية الدعم لهذا الأخير[1].

أما فيما يخص قطاع الصناعة والتي كانت تعتبر من القطاعات الرئيسية في توفير فرص العمل خلال فترة السبعينات، فقد شهدت تراجعا في نسبة العمالة المشتغلة حيث سجلت أدنى نسبة لها سنة 2003 والذي قدرت ب 12%، ويمكن إرجاع ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة بعد الصدمة النفطية لسنة 1986 والتي تمثلت في إعادة هيكلة المؤسسات والتي نتج عنها تسريح الآلاف من العمال وغلق المؤسسات الصناعية. ومع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية في بداية الألفينيات، وبفضل الاستثمارات التي تحققت من خلال البرامج ومخططات الإنعاش الاقتصادي عرف حجم العمالة ارتفاعا حيث انتقل من 1061 عامل سنة 2004 إلى 1493 عامل سنة 2017.

في حين شهد قطاع البناء والأشغال العمومية تحسنا ملحوظا في حجم المشتغلين، حيث انتقل حجم العمالة من 617 ألف عامل سنة 2000 إلى 1886 سنة 2010 أي بزيادة قدرها 1269 عامل، بعد أن عرف انخفاضا في سنوات التسعينات. ونشير إلى أن نمو هذا القطاع كان نتيجة الميزانية المالية التي جاء بها مخطط الإنعاش الاقتصادي في مجال الأشغال العمومية والسكن[2].

وعليه يمكن القول، أنه كان لتطبيق البرامج ومخططات الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001–2009) انعكاس على حجم العمالة المشتغلة، مما ساهمت القطاعات الاقتصادية في تحسين وضعية التشغيل.

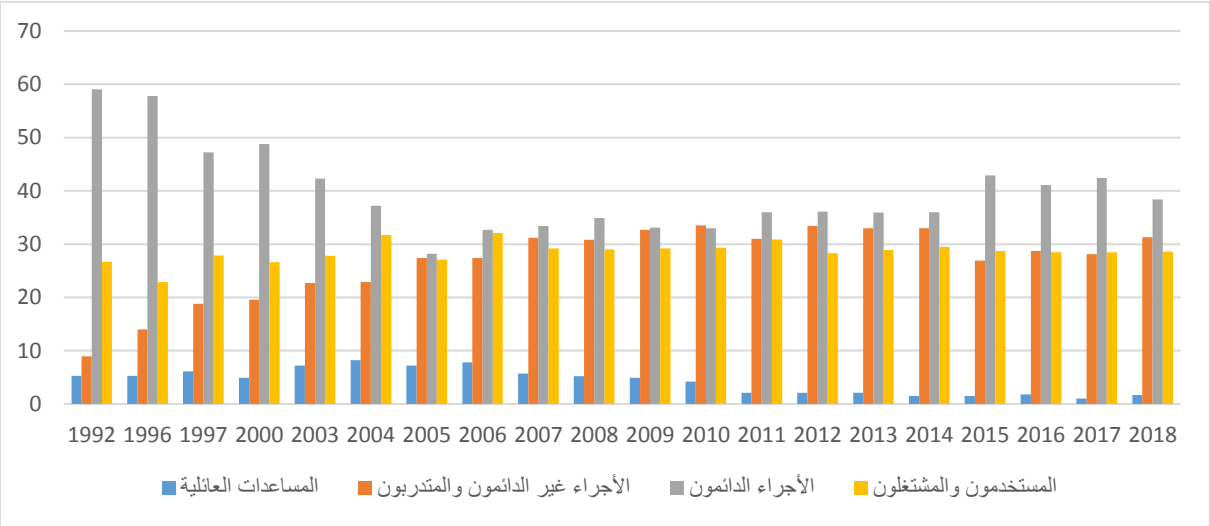
([1]) مهدي حطاب، أسيا شريف، **واقع التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)**، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد16، العدد2، ديسمبر 2019، ص132.

([2]) حمداني نعيمة، مرجع سابق، ص61.

2-3-3-1-2-4-توزيع المشتغلين (العمالة) حسب الوضعية المهنية

كما يمكن دراسة توزيع حجم العمالة المشتغلة حسب الحالة المهنية، والجدول التالي يوضح ذلك

الشكل رقم 35: توزيع المشتغلين حسب الوضعية المهنية في الجزائر للفترة (1992-2018)



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (18) في الملحق

من خلال الشكل، يتبين لنا أن الأجراء الدائمون والغير الدائمون يمثلون النسبة الكبيرة من حجم العمالة الكلية. غير أن نسبة فئة الأجراء الدائمون تعرف انخفاضا تدريجيا حيث كانت تمثل في سنة 1992 حوالي 59% من اليد العاملة المشتغلة لتعرف تراجعا وتسجل أدنى مستوى لها سنة 2006 بنسبة 32.7%، ثم عاودت الارتفاع لتبلغ 42.38% سنة 2017 وهذا راجع إلى الوافدين الجدد إلى سوق العمل. في المقابل، نجد أن نسبة الأجراء غير دائمون والمتدربون تعرف ارتفاعا مستمرا في نسبها حيث انتقلت من 8.93% سنة 1992 إلى 33.5% سنة 2010 ثم عرفت تراجعا طفيفا تراوحت النسبة بين 26 و31% هذا الارتفاع راجع إلى البرامج التنموية التي عملت على توفير مناصب شغل مؤقتة.

كما تعرف نسب المستخدمون والمشتغلون تذبذبا في نسبها حيث تراوحت ما بين 26-32%، وهذه النسب تعكس مدى صعوبة إيجاد عمل دائم ومستمر في الوظائف الحكومية الدائمة. في حين سجلت النسب الخاصة بالمساعدات العائلية نسبا ضعيفة، حيث انخفضت من 8.2% سنة 2004 إلى 1.7% سنة 2018.

2-3-3-2-الاتجاه العام للبطالة في الجزائر خلال الفترة (1985-2018)

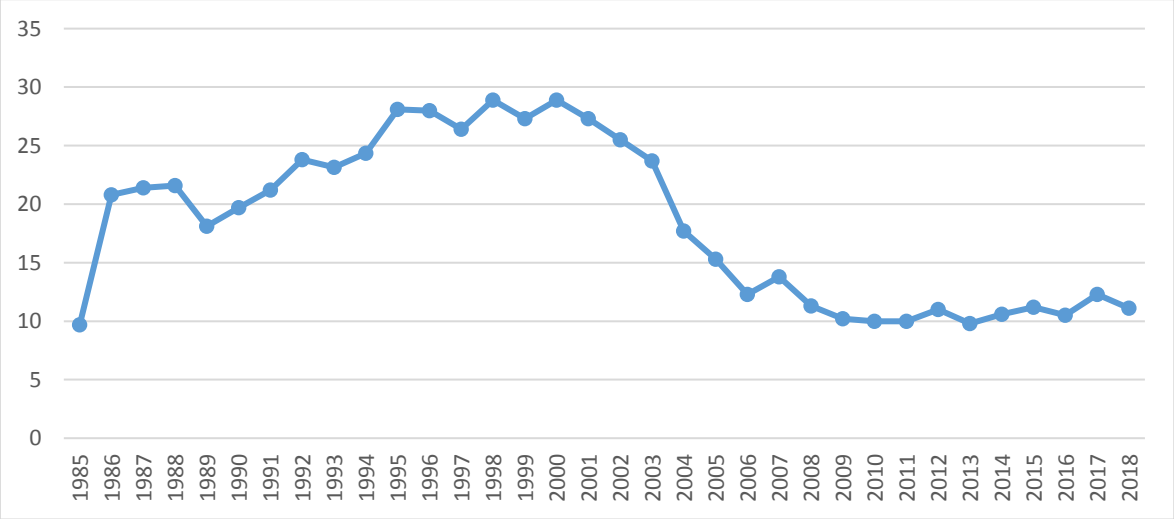
تعتبر ظاهرة البطالة ظاهرة عالمية وهي واحدة من أكبر المشكلات التي تواجه اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، إلا أن نسبة تواجدها وحجمها يختلف من دولة إلى أخرى. والجزائر، كغيرها من دول العالم، ما زالت تعاني من مشكلة البطالة والتي تشكل إحدى أهم التحديات التي تواجهها نظرا للتغيرات الديموغرافية الجارية، حيث أدى النمو السريع للسكان خلال العقود الماضية إلى زيادة عدد أفراد القوة البشرية للفئة النشطة (15-59 سنة)، وهم الوافدين الجدد إلى سوق الشغل والذين لم يسبق لهم الالتحاق بالعمل. والذي ترتب عليه عدم وجود توازن بين المعروض من القوة العاملة وبين القدرات الاقتصادية للدولة واللازمة لخلق العدد الكافي المطلوب من فرص العمل. فما هو واقع ظاهرة البطالة في الجزائر؟

2-3-3-2-1-تطور البطالة في الجزائر

2-3-3-2-1-1-تطور معدل البطالة في الجزائر

عرفت البطالة في الجزائر تذبذبات في معدلاتها ناجمة عن تغيرات ديموغرافية واقتصادية شهدتها الجزائر، وقد بلغت معدلات البطالة ذروتها في نهاية التسعينات، ولم يشهد تحسن إلا مع مطلع الألفينيات، بعد أن سجلت معدلات منخفضة خاصة في فترة السبعينات وبداية الثمانينات. والشكل التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (1985-2018)

الشكل رقم 36: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985-2018



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (19) في الملحق

من خلال المنحنى نلاحظ أن معدلات البطالة عرفت تغيرات خلال فترة الدراسة، حيث تزامن ارتفاع معدلات البطالة مع الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انهيار أسعار البترول التي شهدتها الجزائر سنة 1986، والذي أثر على حجم الاستثمارات مما أدى إلى تقلص فرص العمل، والذي نتج عنها اختلالات كبيرة في سوق الشغل بين الطلب والعرض على العمل، كل هذا انعكس على معدلات البطالة، حيث ارتفع المعدل من 9.7% سنة 1985 إلى 21.4% سنة 1987، أي بزيادة قدرها 11.7 نقطة مئوية، لتتراجع هذه النسبة تراجعا طفيفا سنة 1989 حيث قدرت ب18.1% وفق الإحصائيات الرسمية. ونتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في بداية التسعينات، والتي كان لها أثر بليغ على مستوى التشغيل، أدى إلى تفاقم معدلات البطالة، حيث ارتفعت من 19.7% سنة 1990 إلى 28.10% سنة 1995، لتصل إلى مستوى قياسي في سنة 2000 والذي قدر ب 28.89%، هذا الارتفاع راجع إلى جملة من الأسباب منها: التسريح الجماعي للعمال نتيجة غلق المؤسسات وخوصصة عدد كبير من المؤسسات العمومية. ومما زاد الأمر سوءا، هو تزامن هذا التحول مع الوضع الأمني والسياسي الذي شهدته الجزائر خلال سنوات التسعينات. كما لا يمكن إهمال الجانب الديموغرافي، حيث أسهمت الزيادة السكانية خلال سنوات الستينات والسبعينات، في زيادة نمو عدد السكان في سن العمل والذي بلغ معدل نمو سنوي متوسط قدره 4% هذه الزيادة أدت إلى توافد عدد كبير من الداخلين الجدد لسوق الشغل، مما زاد الوضع حدة وتأثيرا على معدلات البطالة.

ومع مطلع الألفينيات، بدأ معدل البطالة في الانخفاض تدريجيا بداية من سنة 2001 من 27.30% إلى 11.3% سنة 2008 ثم إلى 10% لتبقى النسبة ثابتة سنة 2010 و2011. ليسجل بعد ذلك أقل معدل سنة 2013 قدر ب 9.8% ليرتفع مرة أخرى سنة 2017 بنسبة 12.3%. يمكن إرجاع هذا الانخفاض بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلاد. بالإضافة إلى عودة ارتفاع أسعار البترول مما أدى بالحكومة الجزائرية إلى الاعتماد على آليات تشغيل من خلال تطبيق عدة برامج تنموية، تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، والتي كانت تهدف في مجملها إلى مكافحة البطالة ودعم القطاعات والنشاطات المنتجة والموفرة لمناصب العمل. إضافة إلى هذه البرامج والمخططات، قامت الدولة بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل التي أنشأت خصيصا لتحسين سوق الشغل وامتصاص البطالة.

لكن هذا الانخفاض لمعدلات البطالة هو انخفاض شكلي وليس حقيقي لعدة أسباب أهمها[1]:

–سياسة التوظيف في الجزائر تعتمد في غالبيتها على القطاع العام، مما خلق نوع من البطالة المقنعة في القطاع،

–سياسة التوظيف عن طريق عقود ما قبل التشغيل، التي لا تتعدى أربع سنوات، وإدراجها ضمن حساب معدل البطالة والذي يوحي بانخفاض معدل البطالة،

–عدم وجود دراسة جدوى لسوق العمل، فالسياسات التعليمية في الجزائر منفصلة عن تلبية حاجيات سوق العمل ولا يتماشى مع متطلباته.

وبالرغم من تراجعّ معدلات البطالة في الجزائر بداية من سنة 2001، إلا أنها تبقى مرتفعة مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومع مختلف دول العالم الأخرى، ومع المتوسط العالمي البالغ 5.7% ويبقى ارتفاع معدلات البطالة أهم وأكبر تحدي تواجهه الجزائر كغيرها من الدول العربية[2]، خاصة بين الشباب حيث يشكل هذا الأخير في الجزائر الأغلبية ديموغرافيا فأكثر من 85% من العاطلين عن العمل هم من الشباب دون سن الثلاثين[3]. ويرجع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الجزائري إلى الزيادة السريعة لأعداد السكان القادرين على العمل والذين يدخلون سوق الشغل سنويا بسبب الزيادة الطبيعية التي تفوق الزيادة في خلق فرص العمل. وبالتالي يؤثر ارتفاع نسب البطالة بين الشباب تأثيرا سلبيا على الفرص الاقتصادية التي يتيحها التحول الديمغرافي وخاصة مرحلة النافذة الديموغرافية. وكشفت دراسة أن المرونة المنخفضة نسبيًا لعمالة الشباب هي أحد العوامل الرئيسية وراء استمرار ارتفاع مستوى بطالة الشباب، وأن أوجه القصور في سوق العمل تلعب دورا هاما في انخفاض كثافة العمالة في النمو[4].

([1]) نسرين عوام وأخرون، **دراسة تحليلية وقياسية لأثر النمو الاقتصادي والنمو السكاني على معدل البطالة في الجزائر للفترة (2018-200)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد2، ديسمبر 2020، ص154.

([2]) دحماني محمد أدريوش، أ.عبد القادر ناصور، **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد4، العدد 7، جويلية 2014، ص100.

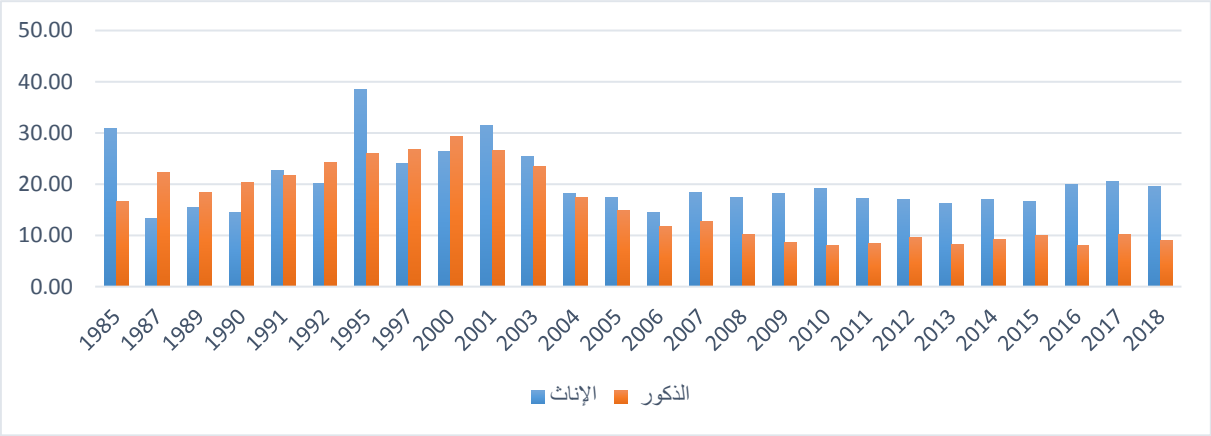
[3]) Ouadah Rebrab Saliha et Cherif Assia, **L'impact des Politiques de l'Emploi sur l'insertion des jeunes dans le marché du travail en Algérie**, Revue d'Economie et de Statistique Appliquée, Volume10, N°2, Décembre 2013, p34.

[4]) Labour Market Report Algeria-2020, Danish Trade Union Development Agency, Confederation of Danish Industry in the Framework of the Labour Market and Social Dialogue under the Danish-Arab Partnership Programme 2017-2022, p15.

2-3-3-2-1-2-2-تطور معدل البطالة حسب النوع

إن دراسة توزيع معدل البطالة حسب النوع يعتبر من بين المواضيع المهمة في تحليل سوق الشغل، حيث يشير إلى التفاوتات في مستويات البطالة بين الجنسين. وفي الجزائر، تظهر بيانات البطالة تباينت أعداد المتعطلين من الذكور والإناث، حيث غالبا ما تكون معدلات بطالة النساء أعلى من معدلات الرجال. لذا فتحليل توزيع معدل البطالة حسب النوع يساهم في كيفية تصميم سياسات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتقليص الفوارق بينهما في سوق الشغل. والشكل التالي يبين توزيع معدل البطالة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة (1985-2018)

الشكل رقم 37: توزيع معدلات البطالة حسب الجنس في الجزائر للفترة (1985-2018)



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (19) في الملحق

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك تفاوت كبير في معدل البطالة بين الجنسين، فمعدل البطالة عند الإناث أعلى منه عند الذكور، حيث يتبين أن معدلات البطالة لدى الإناث بلغت أرقاما قياسية خاصة سنة 1995 حيث بلغت حوالي 38.4% لتعرف بعدها انخفاضا حيث قدرت سنة 2006 ب 14.4% وهو أقل معدل بطالة سجل لدى الإناث مقارنة ببقية سنوات الدراسة. إلا أنها عاودت الارتفاع بداية من سنة 2007 حيث ارتفعت من 18.3% إلى 20.5% سنة 2017. ويرجع هذا الارتفاع إلى التوسع والتحسن في تعليم الإناث مما أدى إلى زيادة عدد الإناث ودخولهن بكثرة إلى سوق الشغل، بالإضافة إلى تحيزهن نحو العمل في بعض القطاعات كقطاع التعليم والصحة مما يجعل هذه القطاعات مكتظة بالعمل النسوي[1].

([1]) دحماني محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسا-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013، ص211.

في المقابل، عرف معدل بطالة الذكور ارتفاعا في سنوات التسعينات، حيث كان معدل البطالة سنة 1990 يقدر ب 20.34% ليرتفع إلى 29.25% سنة 2000 وهذا راجع كما سبق وذكرنا إلى التسريح الأكبر للعمال نتيجة تطبيق البرنامج التعديل الهيكلي، ضف إلى ذلك عدم الاستقرار السياسي الذي عايشته الجزائر خلال هذه الفترة. ليعرف بعدها انخفاضا بعد سنة 2000.

2-3-3-2-1-3-تطور معدل البطالة حسب المستوى التعليمي

يعتبر المستوى التعليمي عاملا مهما فهو يؤثر على نسبة الأفراد بتصنيفهم ضمن السكان العاطلين عن العمل. وفي الجزائر، أظهرت الإحصائيات أن هناك تفاوت في معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي بين الأفراد ذوي المستويات التعليمية العالية وبين الأفراد ذوي المستويات الأقل تعليما. مما يتطلب ذلك تحليل تطور معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي، كما يوضحه الجدول التالي

الجدول رقم 14: تطور معدل البطالة في الجزائر حسب المستوى التعليمي للفترة (2004-2018)

السنوات	بدون تعليم	ابتدائي/تعرف القراءة والكتابة	متوسط	ثانوي	جامعي
2004	6.6	21.9	23.4	19.3	19.3
2005	3.2	11.4	20	17.4	16.9
2008	2.4	7.4	13.8	11.4	18
2009	3	7.2	11.1	9.9	18.5
2010	1.9	7.6	10.7	8.9	20.3
2011	2.5	6.3	12.6	8.6	15.2
2012	3	8.3	13.3	9.7	14.6
2013	2.7	6.7	11.1	9.7	14
2014	3.1	7.4	11.7	8.9	12.6
2015	3.6	7.7	13.4	10.1	14.1
2016	4.6	7.1	10.8	9.3	12.9
2017	3.8	8.2	13.6	11.3	17.1
2018	3.5	7.5	11.6	10.6	16.4

المصدر:

O.N.S : Activité, Emploi &Chômage, N°411,N°434,N°463, N°489,N°514,N°541, N°564,N°592,N°651,N°653,N°671,N°683,N°748,N°796,N°785,N°819

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة شهدت تراجعا في مختلف المستويات التعليمية، باستثناء ذوي التعليم الجامعي التي بقيت نسبها مرتفعة إذا ما قورنت مع بقية المستويات حيث بلغت أقصى نسبة لها سنة 2010 قدرت ب 20.3% وهذا راجع إلى العدد المتزايد للطلبة المتخرجين الجدد من الجامعات. كذلك نلاحظ أن بطالة التعليم الجامعي متقاربة تقريبا إلى بطالة ذوي التعليم المتوسط وبالتالي تعتبر بطالة المتعلمين حاملي الشهادات الجامعية من أهم التحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية حيث تعكس هذه المعدلات المرتفعة للبطالة تحديات كبيرة في التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل. مما يتطلب من صناع القرار صياغة سياسات واستراتيجيات تعمل على تحقيق التنسيق والموائمة بين التعليم وسوق العمل، مما يساهم في تقليص نسب البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل، تبين أن الجزائر تشهد تحولا ديموغرافيا كبيرا، وتغيرا هيكليا في التركيب العمري للسكان خاصة التغير في نسبة السكان في سن العمل. هذا التحول لا يمكن أخذه بمعزل عن العوامل المحيطة سواء أكانت عوامل ديموغرافية، أم اقتصادية، أم اجتماعية. فالتحول الديموغرافي عملية معقدة تتقاطع عندها كل العوامل السابقة، كما أن التحليل السياقي التاريخي مهم جدا في تتبع ذلك التحول. فإن تتبع التغيرات التي مست الهرم السكاني للجزائر تبعا لبيانات التعدادات السكانية الخمسة التي تم إجراؤها قد أوضح أن البنية السكانية لسكان الجزائر قد عرفت تحولات واضحة، كان لها انعكاسات على جوانب عدة، منها البطالة والتشغيل. حيث تظل قضية البطالة عائقا أمام استثمار طاقات الشباب، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات حول الوظائف المتاحة وطبيعتها، ومدى ملاءمتها لقوى العمل للمجتمع الجزائري.

ومنه استنتج أن الجزائر تمر بمرحلة ديمغرافية مهمة وهي مرحلة الهبة الديموغرافية وأنها في وضع يمكنها من جني فوائد العائد الديمغرافي بتوفير القوى العاملة المدربة والماهرة. وهذا ما سنوضحه في الفصل السابع.

الفصل السادس

دراسة قياسية قياس أثر الهبة الديموغرافية

على النمو الاقتصادي

في الجزائر خلال الفترة (1985-2018)

تمهيد

إن دراسة العلاقة بين التغير السكاني والنمو الاقتصادي لا تزال موضع نقاش بين الاقتصاديين وعلماء الديموغرافيا. فإن فهم هذه العلاقة قد اكتسبت أهمية إضافية في السنوات الأخيرة بسبب الاتجاهات الديموغرافية في الدول سواء المتقدمة أو النامية. فالغالبية العظمى من سكان العالم –تمر بمراحل متفاوتة من التحول الديموغرافي من معدلات عالية إلى معدلات منخفضة للوفيات والخصوبة. ينتج هذا التحول "طفرة" فمع وصول هذا الجيل إلى سن العمل، هناك فرصة لإطلاق طفرة النمو الاقتصادي، شريطة أن تكون السياسات مناسبة لضمان توظيف العمالة بشكل منتج. لهذا السبب يجب أن يستفيد صانعي السياسات من فهم أوضح للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتغيرات في التركيب العمري الناتج عن التحول الديموغرافي.

لكن، لطالما ناقش الاقتصاديون وعلماء الديموغرافيا اتجاه وأهمية تأثير النمو السكاني على النمو الاقتصادي. وقد أسفر عملهم عن مجموعة من الدراسات المختلفة والتي أشارت إلى أن النمو السكاني يمكن أن يعزز، يقيد أو مستقل عن النمو الاقتصادي، وذلك حسب ظروف البلد. بيد أن هذه الدراسات ركزت بشكل شبه حصري على آثار حجم السكان ومعدلات النمو، متجاهلة بذلك بعد حاسم في المسألة الديموغرافية ألا وهو أهمية التركيب العمري للسكان وتأثيره على الأداء الاقتصادي، نظرا لاختلاف سلوك السكان واحتياجاتهم الاقتصادية في مراحل مختلفة من حياتهم، حيث يمكن أن تكون للزيادة في أعداد السكان في سن العمل تأثيرا على النمو الاقتصادي، باعتبار هذه الفئة أكثر الفئات المنتجة والمساهمة في الاقتصاد. ويوصف هذا الجزء من التركيب العمري على أنه عائد ديموغرافي.

على الرغم من أن متغيرات البنية العمرية له قوة تنبؤية ويمكن أن تفسر بالمعنى الإحصائي جزءا كبيرا من النمو الاقتصادي فإن العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية ليست حتمية وبدلا من ذلك فإن النتيجة الاقتصادية للتغير الديموغرافي تعتمد على السياسة. وتقدم تجربة النمور الأسيوية دليلا واضحا للغاية لدعم هذا الرأي وأسفرت استراتيجية ناجحة للنمو الموجه نحو التصدير عن توفير ما يكفي من فرص العمل لاستيعاب القوة العاملة المتنامية بسرعة[1].

---

[1])Andrew Mason, **Demographic Transition and Demographic Dividends in Developed and Developing Countries**,p82; https://www.researchgate.net/publication/252403184

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى تحديد فترة ظهور الهبة الديموغرافية في الجزائر. كما سنقوم بإجراء دراسة قياسية لاختبار تأثير الهبة الديموغرافية المتمثلة في معدل نمو السكان في سن العمل (59-15 سنة) على النمو الاقتصادي متمثلا في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL. كما سوف نتطرق إلى تحديد مصادر التغيير في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، بما في ذلك مساهمة العوامل الديموغرافية باستخدام طريقة التفكك Méthode de Décomposition.

1-الهبة الديموغرافية في الجزائر مؤشراتها وموعد انفتاحها

الهبة الديموغرافية كما سبق أن أشرنا إليها فإنها تحدث نتاجا مباشرا لعملية تحول التركيب العمري، وكذلك نتاجا للتغيرات الجدرية في معدلات الوفيات والخصوبة التي تخلق بانخفاضها الدراماتيكي بيئة ديموغرافية قابلة لانفتاح النافذة الديموغرافية. في هذا العنصر سيتم تحديد فترة دخول الجزائر مرحلة الهبة الديموغرافية. ولقد تباينت دراسات كثيرة حول معرفة انفتاح وانغلاق النافذة الديموغرافية في الجزائر، فحسب المنظمات الدولية فقد اختلفت فيما بينها حول انفتاح وانغلاق هذه النافذة، والجدول التالي يبين المصادر التي تشير لتاريخ انفتاح وانغلاق النافذة الديموغرافية في الجزائر.

الجدول 15: المصادر المشيرة لتاريخ موعد انفتاح وانغلاق النافذة الديموغرافية في الجزائر

المنظمات الدولية	تاريخ انفتاح النافذة	تاريخ انغلاق النافذة	المدة الزمنية
الأمم المتحدة	2010	2045	35
الحسابات الوطنية المحولة	1978	2041	63
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا	1981	2021	40
كارولا-بالون	1970	2030	60
ساكسينا	1970	2018	48
شبكة تعزيز التدريب الديموغرافي في إفريقيا الفرنكوفونية	1994-1993	-	-
المعهد الإفريقي لسياسات التنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان لشرق وجنوب إفريقيا	بعد 2000	-	-

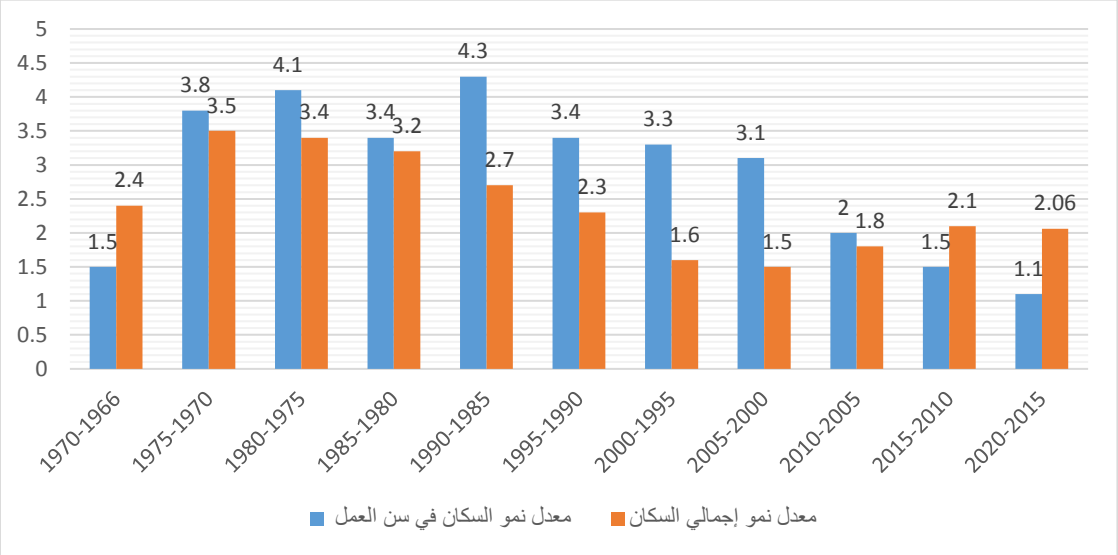
المصدر بعيط فاتح، تقويم المعطيات الديموغرافية الجزائرية بتطبيق التقنيات الديموغرافية للتقديرات غير المباشرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الديموغرافيا اختصاص ديموغرافيا، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1، 2018. ص133.

1-1-تاريخ انفتاح النافذة الديموغرافية أو ظهور الهبة الديموغرافية في الجزائر

إن للهبة الديموغرافية مؤشرات تسبق ظهورها والتي تتمثل في انخفاض معدلات الخصوبة وبالتالي انخفاض نسب صغار السن الأقل من 15 سنة إلى نحو 30% من إجمالي السكان وبالتالي ارتفاع هذا الوزن لصالح السكان في سن العمل (15-59 سنة) ليصل إلى أقصى ذروته مما يترتب عليه انخفاض في معدلات الإعالة، كل هذه المؤشرات تساعد على ظهور الهبة الديموغرافية داخل الكتلة السكانية.

ساهمت التغيرات في التركيب العمري لسكان الجزائر في ظهور بوادر مرحلة الهبة الديموغرافية. فمن خلال القراءة المتأنية لتطور المؤشرات الديموغرافية في الجزائر في الفصل السادس يمكن التأكيد على أن ملامح انفتاح النافذة الديموغرافية في الجزائر بدأت في الظهور منذ بداية سنوات التسعينات، حيث يتزامن انفتاح نافذة الفرص حينما يكون معدل نمو السكان في سن العمل أكبر من معدل نمو إجمالي السكان. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 38: تطور معدل نمو السكان ومقارنته مع معدل نمو السكان في سن العمل في الجزائر للفترة (1966-2018)



المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (20) في الملحق

من خلال الشكل، نلاحظ أن معدلات النمو للسكان في سن العمل ارتفعت أكثر من معدلات النمو الإجمالي للسكان حيث بلغ أعلى معدل النمو الإجمالي للسكان خلال الفترة (1970-1975) بنسبة قدرها 3.5%، في حين سجلت الفترة (1985-1990) أعلى معدل نمو السكان في سن العمل، والذي قدر نحو 4.3% هذا الارتفاع في

معدلات نمو السكان في سن العمل راجع إلى انخفاض معدلات الخصوبة. لكن إذا ما قورن معدل النمو الإجمالي للسكان ومعدل النمو السكان للفئة العمرية (59–15 سنة) ما بين الفترتين (1990–1985) و(2005–2000) نلاحظ أن معدلات النمو للفئة العمرية (59–15 سنة) مرتفعا نسبيا مقارنة بمعدلات النمو السكاني الإجمالي، حيث سجل معدل نمو السكان في سن العمل نحو 4.3% في حين سجل معدل النمو السكاني الإجمالي 2.7% خلال الفترة (1990–1985) لينخفض المعدلين نسبيا بعد ذلك لكن يظل معدل النمو السكان في سن العمل أكبر من معدل النمو الإجمالي للسكان حيث قدرا ب 3.1% و1.5% على التوالي خلال الفترة (2005–2000)، وهذا ما يشير إلى ارتفاع نسبة هذه الفئة العمرية للسكان في سن العمل (59–15 سنة) على حساب كل من الفئتين المعالتين فئة صغار السن (14–0 سنة) وفئة كبار السن (60 سنة فأكثر). وهذا ما يوضحه الجدول التالي الذي يبين تطور نمو سكان الفئات المعالة والمعيلة والذي يتغير حجمها سواء بالزيادة أو النقصان بفعل المتغيرات الديموغرافية الثلاث: الولادات، الوفيات والهجرة، كما قد يتغير التوزان بين هذه المتغيرات من وقت لأخر.

الجدول 16: تطور عدد سكان الفئات العمرية العريضة ومعدلات نموها في الجزائر للفترة (2018–1966)

السنوات	عدد السكان		معدل النمو السنوي %	
	أقل من 15 سنة +60 سنة فأكثر	59–15 سنة	أقل من 15 سنة +60 سنة فأكثر	59–15 سنة
1966	6404155	5692192	–	–
1970	7264412	6044588	3.2	1.5
1975	8468000	7300000	3.1	3.8
1980	9756000	8910000	2.9	4.1
1985	11310000	10553000	3	3.4
1990	12019000	13003000	1.2	4.3
1995	12723000	15337000	1.1	3.4
2000	12360000	18056000	0.6–	3.3
2005	11896000	21010000	0.8–	3.1
2010	12768000	23210000	1.4	2
2015	14999000	24964000	3.3	1.5
2020	17880000	26364000	3.6	1.1

المصدر من إعداد الباحثة الجدول رقم (8) و(9) الملحق

من خلال الجدول يتضح لنا أن معدل النمو السنوي للفئات المعالة في سنوات الستينات والسبعينات كان أعلى نسبيا من معدل الفئات المعيلة وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات الولادات الذي بلغ 50.16‰ سنة 1970. لكن سرعان ما انخفض معدل نمو الفئات المعالة من 3.2% للفترة (1970–1966) إلى (1.4%) للفترة (2010–2005) وهذا راجع إلى انخفاض معدل الخصوبة الكلي حيث سجل أدنى قيمة له ب 2.2 طفل لكل امرأة سنة 2006 نتيجة الاستعمال المكثف لوسائل منع الحمل بالإضافة إلى تعليم المرأة وخروجها إلى سوق العمل. ليسجل بين الفترتين (1970–1966) و(2010–2005) قيما سالبة تراوحت بين (–0.6) و(–0.8) خلال الفترتين (2000–1995) و(2005–2000) على التوالي. ثم عاود الارتفاع ليبلغ 3.6% خلال الفترة (2020–2015) هذا نتيجة عودة ارتفاع معدلات الولادات من جديد. في حين ومقارنة بالفئات المعيلة والتي ارتفع معدل نموها من 1.5% للفترة (1970–1966) إلى 4.3% خلال الفترة (1990–1985) ثم انخفض إلى 3.3% خلال الفترة (2000–1995) هذا الانخفاض يمكن تفسيره إلى الظروف التي مرت بها الجزائر في سنوات التسعينات بالإضافة إلى الصدمة الاقتصادية لسنة 1986 أدت كل هذه العوامل إلى انخفاض الخصوبة وتأخر سن الزواج. وواصل معدل النمو انخفاضه ليصل إلى 1.1% خلال الفترة (2020–2015) هذا راجع إلى الهجرة التي أصبحت حديث الساعة مؤخرا وخاصة هجرة الشباب الغير الشرعية وكذا هجرة الأدمغة، بالإضافة إلى فيروس كورونا Covid–19.

كما يتضح أن معدلات النمو للسكان للفئات المعيلة التي بلغت ذروتها خلال الفترة (1990–1985) بنسبة قدرها 4.3% هي أعلى من معدل نمو السكان للفئات المعالة الذي قدر ب 1.2% ومعدل النمو الإجمالي للسكان والذي بلغ 2.7% خلال نفس الفترة. وعليه، بدأت تظهر بوادر مرحلة الهبة الديموغرافية في الجزائر في سنوات التسعينات وهي الفترة التي بدأت تشهد تراجعا في معدلات الخصوبة، مما أوجدت تغيرات واضحة في التركيب العمري للسكان، حيث تراجعت نسبة فئات صغار السن، هذا التراجع في الحجم النسبي خاصة في قاعدة الهرم السكاني، رافقه ارتفاع نسبي في حجم السكان النشطين حيث ارتفعت نسبة السكان ضمن الفئة العمرية (59–15 سنة) لتزيد عن نصف سكان الجزائر

حيث قدرت ب 57.11% في تعداد 1998. وهذا ما يدل على أن الجزائر تسير في اتجاه الهبة الديموغرافية البسطية[1]. مما يستدعي وضع سياسات من خلال برامج تستهدف لتوفير قوة عاملة مدربة ومؤهلة ومنتجة اقتصاديا.

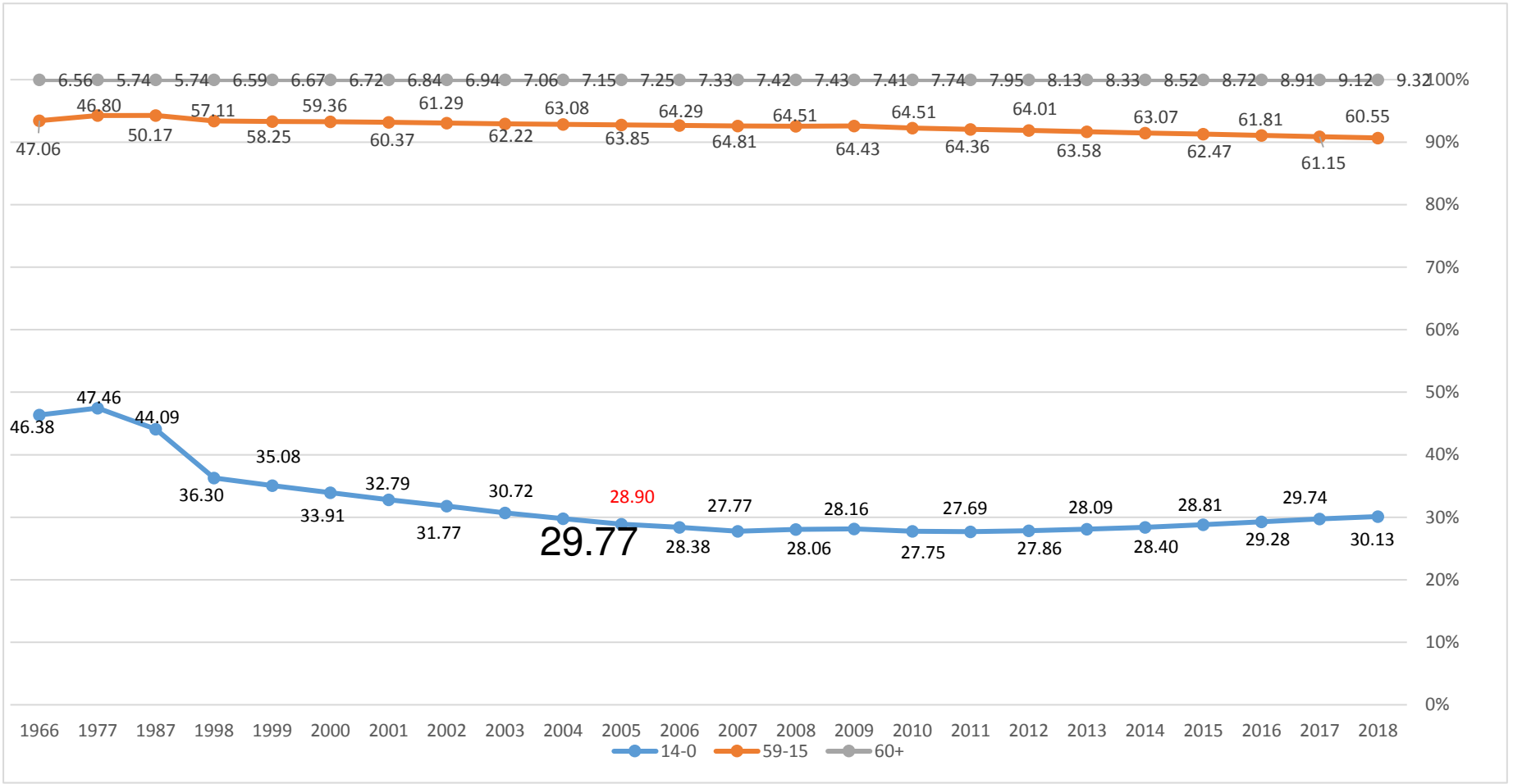
وبناء على ما سبق، شهد التركيب العمري للسكان الجزائريين تغيرات ديموغرافية عميقة مست جميع الفئات العمرية خلال الفترة (1985–2018) وكانت فيها السيطرة للفئات الشابة حيث يتضح أن الفئة العمرية المعيلة (السكان في السن العمل) هي الأكثر الفئات تغيرا حيث تغيرت بنسبة تغير بلغت نحو 144.30%، في حين بلغت نسبة التغير للفئة المعالة 48.51%، هذا التغير الذي حدث على مستوى التركيبة العمرية للسكان كان مؤشرا مهما في ظهور ما يعرف بالهبة الديموغرافية في الجزائر خلال الفترة (1985–2018).

وسؤال المطروح متى دخلت الجزائر مرحلة الهبة الديموغرافية بالضبط؟

إذا عدنا وألقينا نظرة على نسب السكان في سن العمل للفئة النشيطة في الجدول رقم (13) في الفصل السادس يتضح لنا أنها تأخذ اتجاها تصاعديا مقارنة بنسب السكان الغير النشطين خلال فترة التعدادات، إلى جانب تفوق معدلات نمو الفئات المعيلة على الفئات المعالة المبينة في الجدول رقم (16). فعلى هذا الأساس ومن خلال هذين الجدولين السابقين يتضح أن الجزائر في نطاق دائرة الهبة الديموغرافية. لكن ما نود الوصول إليه في دراستنا هذه هي سنة بداية ظهور الهبة الديموغرافية في الجزائر بالضبط. فطبقا لتعريف الأمم المتحدة يشترط لولوج ظاهرة الهبة الديموغرافية بأن تقل نسبة السكان دون سن 15 سنة عن 30% من إجمالي السكان وألا تزيد نسبة كبار السن 65 سنة فأكثر عن 15% من إجمالي السكان. والمخطط التالي يوضح بداية ظهور الهبة الديموغرافية.

([1]) انظر إلى تعريف الهبة الديموغرافية البسيطة في الفصل مبادئ أساسية حول الهبة الديموغرافية والنمو الاقتصادي، ص31.

الشكل رقم 39: مخطط يوضح بداية مرحلة الهبة الديموغرافية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (10) في اللحق

من خلال المخطط رقم (39) الذي يوضح بداية مرحلة الهبة الديموغرافية نلاحظ أن نتيجة انخفاض معدلات الخصوبة خلال السنوات الماضية والذي انخفض من 8 طفل لكل امرأة في سنوات السبعينات إلى 4.5 طفل لكل امرأة سنة 1990 ثم إلى 2.4 طفل لكل امرأة سنة 2002 والتي صاحبها تراجع في معدلات الوفيات وارتفاع أمل الحياة، أدى إلى تراجع معدل الإعالة وبالتالي انعكس كل هذا على التركيب العمري لسكان الجزائر، مما أدى إلى حدوث تغيرات واضحة ساهمت في ظهور الهبة الديموغرافية في الجزائر. فقد تبين من خلال المخطط وحسب بيانات التوزيع العمري للفئات المعالة والمعيلة وطبقا لما حددته الأمم المتحدة للدخول في مرحلة الهبة الديموغرافية، فإن الجزائر دخلت فعلا هذه المرحلة بداية من سنة 2005 أين بلغت نسبة الفئة العمرية الأقل من 15 سنة أقل من 30% حيث قدرت ب 28.90%. هذه النتيجة التي تم التوصل إليها بشأن سنة بداية مرحلة الهبة الديموغرافية في الجزائر تخالف بعض الدراسات السابقة كدراسة أسماء سلامي وأحمد سلامي اللذان توصلا إلى أن دخول الجزائر مرحلة الهبة كان بداية سنة 2001، كذلك دراسة أمين بوعلام وآخرون اللذين توصلوا إلى أن سنة بداية دخول الجزائر مرحلة الهبة الديموغرافية كان سنة 2004، في حين نجد أن دراسة سعاد دوبة التي توصلت إلى أن سنة بداية دخول الجزائر مرحلة الهبة كان سنة 2005. وهي نفس السنة التي توصلت إليها دراستنا أن سنة بداية دخول الجزائر مرحلة الهبة الديموغرافية بالفعل كان سنة 2005.

غير أن دخول مرحلة الهبة الديموغرافية سواء في الجزائر أو في أي مجتمع لا يعني تحقيق نمو اقتصادي مستدام ما لم يرافقها استراتيجيات وإجراءات موازية تتمثل في وضع سياسات استثمارية في التعليم والتدريب والصحة وخطط فاعلة تعمل على استغلال هذه الفئة قبل أن تتحول إلى عبء اقتصادي على كاهل المجتمع والدولة.

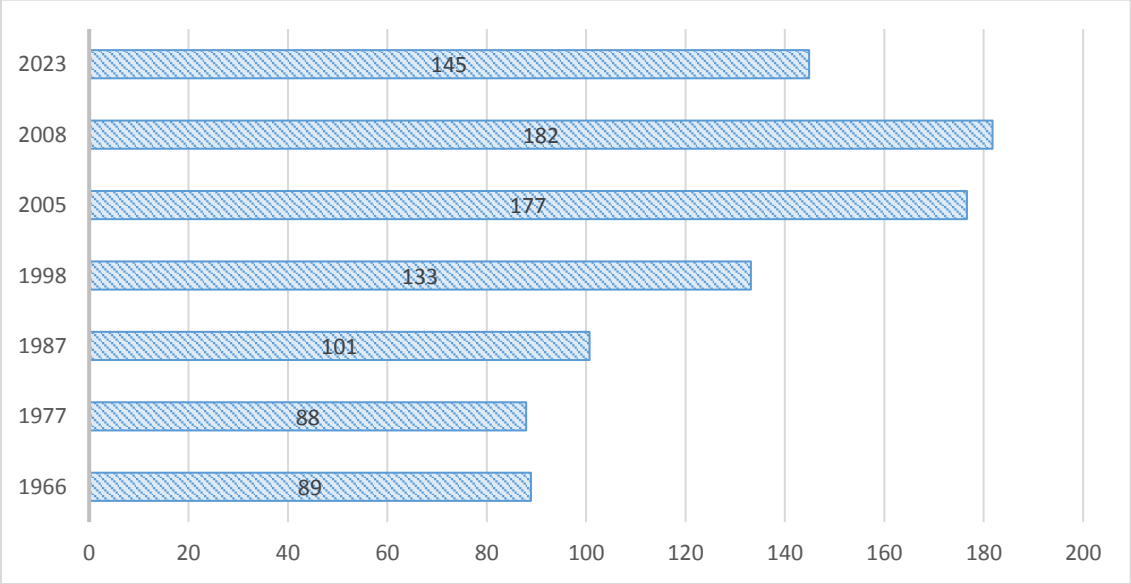
وعليه، فإن كون تواجد الجزائر في نطاق الهبة الديموغرافية يعني زيادة حجم السكان في سن العمل مما يولد ضغوطا على سوق الشغل، الأمر الذي يستدعي ضرورة التعامل مع هذا الواقع التنموي المهم وذلك من خلال صياغة استراتيجيات تعمل على إعداد رأس المال البشري، وتوسيع مشاركة الشباب في العمل والسياسة، بالإضافة إلى تمكين المرأة وكذا زيادة معدلات الإنتاج.

ولمعرفة حجم أي ظاهرة استوجب قياسها، حيث تم قياس ظاهرة الهبة الديموغرافية بتطبيق مقياس العائد الديموغرافي الذي يوضح العلاقة بين السكان العاملين والسكان غير العاملين، حيث تؤثر أعداد صغار السن وكبار السن في

نسب الإعالة الكلية التي تبرز آثارها في الجوانب الاقتصادية، إذ تعد هاتان الفئتين مستهلكة اقتصاديا، لذا فإن زيادة أعدادها المطلقة أو النسبية تشكل عبئا على الفئة المنتجة. ويتم حساب هذه العلاقة من خلال مؤشر العائد الديموغرافي[1].

ولتحقيق العائد الديموغرافي لابد أن تتضافر ثلاثة آليات هي الإمداد باليد العاملة، الادخار ورأس المال البشري. فمن خلال جعل القوة العاملة المتاحة تعمل بشكل منتج، سيرفع ذلك من الناتج المحلي الإجمالي. ومع تحسين الصحة وطول العمر وصغر حجم الأسرة يسهل ذلك عملية الادخار. وبالتالي يتم توجيه هذه المدخرات والثروة إلى استثمارات منتجة. فالأسر التي لديها عدد أكبر من الأطفال يتم إنفاق جزء كبير من دخل الأسرة على تربيتهم، مما يقلل الادخار. في حين، عندما تنخفض الخصوبة، ينخفض الطلب على موارد الأسرة المعيشية لتربية الأطفال، مما يسمح لهم بتوفير المزيد من دخلهم، ويتيح فرصة للاستثمار أكثر في تعليمهم وصحتهم مما يساهم في تحسين جودة رأس المال البشري في المستقبل. والنساء اللواتي لديهن عدد أقل من الأطفال هن أكثر قدرة، وأكثر استعدادا للمشاركة في سوق العمل. أما الإنتاجية فترتفع عندما ترتفع مستويات التعليم والصحة بين القوة العاملة، ويزداد الدخل بسبب العلاقة الإيجابية بين التعليم والأجور[2].

الشكل رقم 40: العائد الديموغرافي الجزائري للفترة (1966–2023)



المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (9) في الملحق

(1) انظر المعادلة في فصل مبادئ أساسية حول الهبة الديموغرافية والنمو الاقتصادي، ص41.
(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، **الاستفادة من العائد الديموغرافي**، نشرة التنمية الاجتماعية، الأمم المتحدة، المجلد6، العدد2، 2017، ص12.

من خلال الشكل يتضح أن العائد الديموغرافي في تعداد 1966 قد سجل 89 فردا من السكان في سن العمل مقابل كل مئة فرد من فئتي صغار وكبار السن، غير أن هذا العدد تراجع تراجعا طفيفا نحو 88 فرد من السكان في سن العمل في تعداد 1977 ثم عاود مؤشر العائد الديموغرافي الارتفاع ليبلغ في تعداد 1987 نحو 101 فرد من السكان في سن العمل مقابل كل مئة فرد من فئتي صغار وكبار السن، وواصل ارتفاعه ليبلغ في تعداد 2008 نحو 182 فرد من السكان في سن العمل مقابل كل مئة فرد من فئتي صغار وكبار السن، هذا الارتفاع ما هو إلا نتيجة للتغيرات التي شهدتها التركيبة العمرية لسكان الجزائر، مما نتج عنه تغير في الوزن النسبي للسكان بفئاته العمرية العريضة الثلاثة وارتفاع معدلات نمو السكان في سن العمل عن معدلات نمو السكان الإجمالي. ثم بدأ هذا المؤشر في التراجع حيث انخفض من 182 فرد سنة 2008 إلى 145 فرد من السكان في سن العمل سنة 2023. هذا التراجع يشير إلى زيادة العبء على الأشخاص العاملين، وهذا ما قد يتطلب تدابير اقتصادية واجتماعية لتوفير الدعم الكافي للمعالين.

وعلى ضوء ما سبق، وحسب ما تعكسه البيانات، يمكن أن نستنتج أن الجزائر دخلت فعليا مرحلة الهبة الديموغرافية، الأمر الذي يفتح الباب واسعا أمام العديد من الفرص والتحديات. وهذا ما يدفعنا للتساؤل حول مدى استغلال الجزائر لهذه الفرصة فيما يخص بتسريع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة؟.

2-الهبة الديموغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر

في هذا العنصر نحاول دراسة تأثير الهبة الديموغرافية (السكان في سن العمل) على النمو الاقتصادي إن كان فعلا موجودا هذا التأثير ثم معرفة طبيعته. واستنادا إلى النظريات السكانية والاقتصادية وكذا الدراسات السابقة، ومن خلال ما تم عرضه سابقاً في الجانب النظري قمنا بحصر عدد من المتغيرات المفسرة التي رأينا أنها يمكن أن تؤثر في المتغير التابع والذي يتمثل في النمو الاقتصادي والذي نعبر عنه بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتم جمع البيانات لسلسلة الزمنية التي تغطي الفترة (1985-2018)، وعليه سيتم تقدير المعادلة بالصيغة التالية لقياس تأثير الهبة الديموغرافية على النمو الاقتصادي المتمثل في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1985-2018)

$$\text{PIB/tète} = f(\text{TC}, \text{TPAT}, \text{TE})$$

بافتراض خطية العلاقة يمكن كتابتها على النحو التالي

$$= \alpha + \beta_1 TC_t + \beta_2 TPAT_T + \beta_3 TE_t + \varepsilon_t PIB/t\grave{e}te_t$$

حيث

PIB/tète معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

TC معدل البطالة

TPAT معدل نمو السكان في سن العمل (**15–59**) سنة (الهبة الديموغرافية)

TE معدل العمالة

ε حد الخطأ العشوائي

α الحد الثابت

β_1، β_2، β_3 معاملات مرونة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

أما فيما يتعلق بمصادر البيانات فتم الحصول عليها من مكتب الديوان الوطني للإحصائيات والمنشورات فيما يخص بيانات التركيب العمري، معدل البطالة ومعدل العمالة، أما فيما يخص معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فتم الحصول عليه من قاعدة البنك الدولي.

وتتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في اتباع الخطوات التالية

–اختبار استقرارية متغيرات الدراسة.

–اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية **ARDL**.

–تقدير صيغة تصحيح الخطأ للنموذج **ARDL–ECM** في حالة وجود علاقة تكامل مشترك.

–اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات صيغة تصحيح الخطأ **ARDL–ECM** .

2–1–عرض ووصف المتغيرات

يعرض الجدول رقم (41) الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة التي تم الحصول عليها بالاستعانة ببرنامج **Eviews12**.

الجدول رقم 17: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

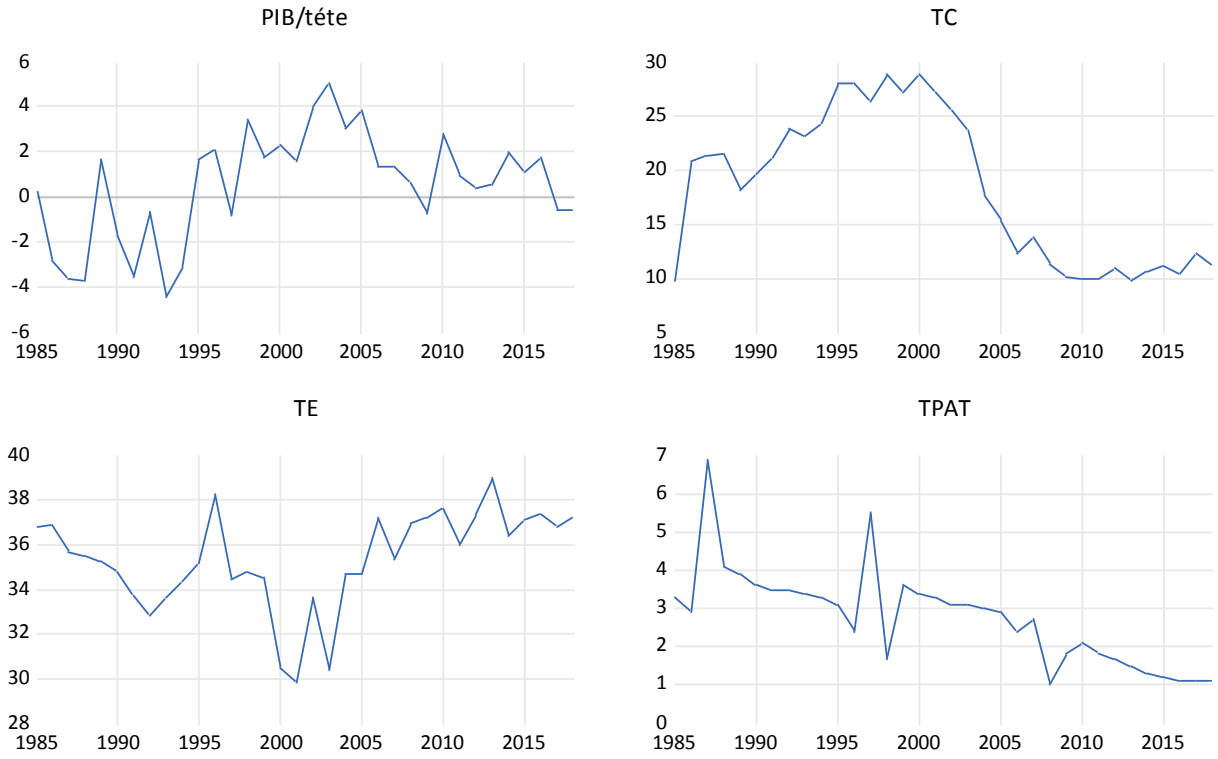
المتغيرات	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو السكان في سن العمل	معدل البطالة	معدل العمالة
المشاهدات	34	34	34	34
الوسط الحسابي	0.51	2.77	18.38	35.34
الوسيط	1.05	2.96	18.90	35.38
أعلى قيمة	5.09	6.90	28.89	39.00
أدنى قيمة	-4.43	1.00	9.70	29.80
الانحراف المعياري	2.42	1.28	7.01	2.18

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviwes12

يقدم الجدول وصفا كاملا للبيانات. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر في هذه الدراسة حققت في المتوسط 0.51 في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. بينما نما السكان في سن العمل بمعدل قدره 2.77 في المائة. في حين بلغ متوسط معدل البطالة بنحو 18.38 في المائة ومعدل العمالة بنحو 35.35 في المائة. ويوفر الاختلاف الهائل بين معدلات نمو السكان في سن العمل بين أعلى وأدنى قيمة والتي تتراوح من 1.00 إلى 6.90 ونمو نصيب الفرد دليلاً كافياً على أن الجزائر مجتمع غير متجانس.

التمثيل البياني التالي يوضح تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1985-2018).

الشكل رقم 41: متغيرات الدراسة خلال الفترة (1985-2018)



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews12

بعد وصف متغيرات الدراسة، سنقوم أولا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وذلك لتفادي الانحدارات الزائفة، ثم يتم تقدير النموذج إضافة إلى تحليله واختبار صلاحيته.

2-2-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

للقيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج نلجأ إلى اختبار جذور الوحدة، لتجنب وجود انحدار زائف بين المتغيرين التابع والمستقل. وتستخدم هذه الدراسة اختبار جذر وحدة ديكي فولر المطور Augmented Dickey Fuller (ADF) على جميع متغيرات النموذج لنتأكد إذا كانت السلاسل الزمنية لكل من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو السكان في سن العمل، معدل البطالة ومعدل العمالة مستقرة أم لا. ويتم ذلك باختبار الفرضية الصفرية، فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة (p-value) أكبر من 0.05 فإننا نقبل الفرضية الصفرية (H_0) وبالتالي السلسلة غير مستقرة أي تحتوي على جذر وحدة. أما إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (p-value) أصغر من 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) وبالتالي السلسلة مستقرة ولا تحتوي على جذر وحدة. والجدول التالي يلخص اختبار جدر الوحدة باستعمال ديكي فولر المطور(ADF):

الجدول 18: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)

المستوى

	ديكي فولر ADF	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو السكان في سن العمل	معدل البطالة	معدل العمالة
ثابت Constant	اختبار "t"	-3.005299	-1.220632	-1.253460	-2.670716
	احتمال	0.0447	0.6527	0.6390	0.0898
		مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة
ثابت / اتجاه Const/Trend	اختبار "t"	-3.356047	-7.649600	-3.373414	-3.082619
	احتمال	0.0750	0.0000	0.0724	0.1269
		غير مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة
None	اختبار "t"	-2.973809	-2.274818	-0.351831	-0.066017
	احتمال	0.0042	0.0243	0.5504	0.6532
		مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة
	الفروق الأولى				
ثابت Constant	اختبار "t"	-8.166929	-9.436201	-7.013253	-8.441246
	احتمال	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		مستقرة			
ثابت / اتجاه Const/Trend	اختبار "t"	-6.806236	-9.135535	-6.808339	-8.434993
	احتمال	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة
None	اختبار "t"	-8.300378	-8.870062	-7.071396	-8.580648
	احتمال	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews12

من خلال نتائج الجدول لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) نلاحظ بأن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى معظمها غير مستقرة حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر الموسع (ADF) أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة). وهذا ما أدى بنا إلى دراسة استقرارية السلاسل عند الفروقات الأولى، فنلاحظ أن القيمة الإحصائية لديكي فولر الموسع أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ومنه فالسلاسل الزمنية مستقرة. وهذا ما يسمح لنا بتطبيق نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL. وفي هذه الحالة يكون نهج اختبار ARDL Bounds للتكامل المشترك مناسبًا لتحقيقه في العلاقة طويلة المدى بين هذه المتغيرات.

2-3-تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

2-3-1-اختبار التكامل المشترك وفقا لنموذج ARDL

تعتبر منهجية النموذج ARDL المبنية على نموذج UECM واختبار الحدود ARDL Bounds Test من أفضل الأساليب لتحديد وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

بعد نتائج اختبارات جذر الوحدة، يتم إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام نهج اختبار ARDL Bounds. وتتم صياغة الفرضية الصفرية بعدم وجود التكامل المشترك، تقابلها الفرضية البديلة بوجود التكامل المشترك. لكن قبل الشروع في اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، ينبغي تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج ARDL وفقا لمعيار (Akaike Information Criteria)، وقد توصلنا في دراستنا إلى أن النموذج الأمثل هو ARDL (1,3,1,0).

بعد تقدير نموذج UECM وفقا لأسلوب ARDL يتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 19: نتائج تقدير نموذج ARDL

المتغيرات	المعاملات	القيمة الإحصائية "t"	القيمة الاحتمالية
PIB-tète (-1)	0.070938	0.376764	0.7100
TC	-0.253834	-1.210034	0.2391
TC (-1)	0.059502	0.219078	0.8286
TC (-2)	0.319924	1.429757	0.1668
TC (-3)	0.188687	1.380785	0.1812
TE	-0.106203	-0.442561	0.6624
TE (-1)	0.341786	1.379577	0.1816
TPAT	-1.659190	-3.128874	0.0049
C	-9.347212	-0.892171	0.3820
R-squared	0.585264	Mean dependent var	0.772258
Adjusted R-squared	0.434451	S.D. dependent var	2.330253
S.E of Regression	1.752420	Akaike Info Criterion	4.197573
Sum squared resid	67.56147	Schwarz criterion	4.613892
F-statistic	3.880724	Durbin-Waston stat	4.333282
Prob (F-stat)	0.005456		2.006458

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews12

من خلال الجدول الذي يبين تقدير نموذج **ARDL** تشير نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار إلى الفعالية النسبية لنموذج التقدير من خلال معامل التحديد (R^2=0.585) حيث تعكس هذه النسبة مدى القدرة التفسيرية للنموذج. أي أن النموذج يفسر 58.5% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي وما تبقى أي 41.5% يرجع ربما إلى الأخطاء في القياس أو إلى وجود عوامل أخرى لم تدرج ضمن النموذج. كما نلاحظ أن قيمة فيشر الإحصائية "F-statistic" بلغت (3.880724) وهي معنوية عند مستوى الدلالة (0.005456) فهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه فإن النموذج ملائم وله دلالة معنوية.

للتحقق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة يتم تطبيق نهج اختبار الحدود **Bounds Test**، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 20: نتائج اختبار الحدود Bounds Test

إحصائية الاختبار	قيمة الإحصائية	عدد المتغيرات (K)
إحصائية فيشر	5.644551	4
القيم الحرجة للاختبار		
مستوى المعنوية	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى (I1)
%10	2.676	3.586
%5	3.272	4.306
%1	4.614	5.966

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS12

تكشف لنا نتائج الجدول أن قيمة فيشر "F-Statistic" بلغت 5.644551 وهي أكبر من القيم عند الحد الأدنى والحد الأعلى وذلك عند مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك، وهذا ما يثبت عن وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع خلال فترة الدراسة.

أظهرت نتائج اختبار الحدود على وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة مما يسمح لنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ إضافة إلى تقدير العلاقة في المدى الطويل.

2-3-2-تقدير نموذج معلمات المدى الطويل والمدى القصير باستعمال نموذج ARDL

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي أنه توجد علاقة توازن طويلة المدى بين المتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصادي والذي تم التعبير عنه بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة له والمتمثلة في معدل نمو السكان في سن العمل، معدل البطالة ومعدل العمالة في نموذج دراستنا. لذا سنقوم بتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل وفقا لنموذج ARDL.

2-3-2-1-تقدير العلاقة للمدى الطويل

يشير الجدول التالي إلى نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

الجدول رقم 21: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل:

المتغيرات	المعاملات	اختبار "t-Stat"	احتمال
معدل البطالة "TC"	0.338274	3.118881	0.0050
معدل العمالة "TE"	0.253570	0.896370	0.3798
معدل نمو السكان في سن العمل "TPAT"	-1.785877	-3.248542	0.0037
C	-10.06092	-0.890770	0.3827

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews12

يعرض الجدول النتائج المقدرة للنموذج ARDL للعلاقة طويلة المدى، حيث تشير نتائج النموذج على المدى الطويل إلى:

-وجود علاقة عكسية (بحكم سلبية المعامل) بين معدل نمو السكان في سن العمل (الهبة الديموغرافية) ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هذا يعني أنه عندما يزداد نمو السكان في سن العمل بنسبة 1% سينخفض نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.78%، مما يشير إلى أن زيادة عدد السكان في سن العمل قد لا يصاحبها زيادة كافية في الإنتاجية الفردية. وبما أن القيمة الاحتمالية أصغر من 5% هذا يدل على وجود تأثير سلبي معنوي للهبة الديموغرافية على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما يوضح أن تأثير زيادة نمو السكان في سن العمل على

النمو الاقتصادي سيكون سلبيا في الجزائر على المدى الطويل. أي أن زيادة عدد الوافدين الجدد إلى سوق الشغل، يؤدي إلى ازدياد الضغط على سوق الشغل.

–أما بالنسبة لمعدل البطالة، بما أن المعامل إشارته موجبة، هذا يدل على وجود علاقة إيجابية بين معدل البطالة ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإن كان هذا التأثير ضئيل، ما يعني أن الزيادة في معدل البطالة ب 1% يؤدي إلى الزيادة في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.34%، وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية. حيث عادة ما تعتبر الزيادة في معدل البطالة مؤشرا سلبيا في التحليل الاقتصادي، حيث يرتبط ارتفاع معدل البطالة بتباطؤ النمو الاقتصادي، إلا أن هذه العلاقة الإيجابية بين هذين المتغيرين يمكن أن تكون مرتبطة بوجود تحولات هيكلية أو إصلاحات اقتصادية تؤدي إلى زيادة الإنتاجية في القطاعات المنتجة وبالتالي تحسين الكفاءة الاقتصادية. لكن تفسير هذه النتيجة ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار بالنظر إلى السياق الاقتصادي العام للدولة.

–أما فيما يخص معدل العمالة، بما أن المعامل إشارته موجبة هذا يعني أن هناك علاقة طردية بين معدل العمالة ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه مع زيادة معدل العمالة بنسبة 1% سيرتفع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.25%. لكن بما أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% فهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين غير معنوية وليست ذات دلالة إحصائية. مما يدل على أن معدل العمالة لا يؤثر بشكل معنوي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن تفسير هذه النتائج كما يلي:

أن هذا التأثير السلبي المعنوي لمعدل نمو السكان في سن العمل (للهبة الديموغرافية) على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد يعني أن زيادة عدد السكان في سن العمل يمكن أن يواجه تحديات مثل زيادة البطالة. فزيادة نمو السكان في سن العمل قد يؤدي إلى زيادة الضغط على سوق الشغل والبنية التحتية، مما لا يسمح بتحقيق اقتصاد مستدام في حالة عدم توفر فرص العمل. هذه العلاقة السلبية قد تعكس أن الزيادة السكانية لم تكن مصحوبة باستثمارات كافية أو فرص عمل أو تحسينات في الإنتاجية، مما أدى إلى تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى أنه رغم زيادة عدد السكان في سن العمل قد يرتفع معدل العمالة، لكن هذا ليس بالضرورة مؤشرا على تحسن الأوضاع الاقتصادية حيث قد تكون هناك وظائف غير مستقرة أو فرص عمل منخفضة الجودة مما لا يعزز النمو الاقتصادي بشكل كاف. في الجزائر

هناك العديد من العوامل الهيكلية في الاقتصاد كارتفاع البطالة بين الشباب وانخفاض الاستثمارات خاصة في القطاعات المنتجة. وبما أن معدل العمالة غير معنوي قد يشير ذلك إلى أن سوق العمل لا يستطيع استيعاب هذه الزيادة في القوة العاملة بشكل فعال، مما يجعل التأثير على النمو الاقتصادي غير مباشر. وهذا راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري يفتقر إلى ضعف التنوع الاقتصادي واعتماده الكبير على عائدات النفط، مما يحد من قدرته على استيعاب هذه العمالة المتزايدة وبالتالي ينتج عنه ارتفاع في معدلات البطالة، وهذا ما أوضحته بعض الدراسات الاقتصادية. وما أثبته التاريخ الاقتصادي للجزائر خاصة في فترات الركود (انخفاض أسعار النفط العالمية) مثلما حدث في الثمانينات وفي العقد الأخير عام 2014 زادت البطالة بشكل كبير حيث لم تواكب زيادة السكان في سن العمل زيادة في الفرص الاقتصادية.

اما فيما يتعلق بوجود علاقة إيجابية بين معدل البطالة ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهي تتنافى مع النظرية الاقتصادية، إلا أن بعض الاقتصاديون يقرون بوجود علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي، حيث أن النمو الاقتصادي يصاحبه ارتفاع في الإنتاج، ويتم في ذلك الاعتماد على المكينات والآلات مما يؤدي إلى الاستغناء على العمال وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة بالرغم من النمو الاقتصادي محقق، فأغلب الاقتصاديين يفسرون العلاقة بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض معدلات البطالة، وفقا لقانون"okun " الذي ينسب للاقتصادي الأمريكي " okun arthur" الذي حاول من خلال الإحصائيات الموجودة تقدير نسب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع معدلات البطالة. وقد نجح Okun في بيان أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي إذ بين أنه إذا انخفضت البطالة بنسبة 1% فإن ذلك يكون راجعا إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3% والعكس صحيح، كما بين أنه عند مستوى معين من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف تؤدي إلى تحقيق زيادة في العمالة[1]. وعليه، رغم أن البطالة هي عامل سلبي على الاقتصاد، لكن الجزائر في بداية الألفينيات عاشت فترة من الانتعاش الاقتصادي (2001–2010) مما أدى إلى زيادة الإنتاجية، وبالتالي لم تأثر البطالة في هذه الفترة.

([1]) نسرين عوام وآخرون، **دراسة تحليلية وقياسية لأثر النمو الاقتصادي والنمو السكاني على معدل البطالة في الجزائر للفترة (2000-2018)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد2، ديسمبر 2020، ص ص 151-152.

وأخيرا يمكن القول، بما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات فلا يمكنه استيعاب هذه الأعداد المتزايدة خاصة الشباب في سوق العمل. وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل كافية بما يتماشى مع نمو السكان. وهذا ما يفسره التأثير السلبي للهبة الديموغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2-3-2-2-تقدير العلاقة للمدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ

بعد أن تطرقنا إلى تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له وفقا لنموذج التكامل المشترك، سنقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ **ECM** وتقدير العلاقة قصيرة الآجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع. والجدول التالي يوضح تقدير معلمات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ.

الجدول رقم 22: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ وفقا لمنهجية ARDL

المتغيرات	المعاملات	اختبار "t-Stat"	احتمال
D(TC)	-0.253834	-1.392171	0.1778
D(TC(-1))	-0.508610	-3.130989	0.0049
D(TC(-2))	-0.188687	-1.651618	0.1128
D(TE)	-0.106203	-0.613823	0.5456
CointEq(-1)*	-0.929062	-5.775307	0.0000
R-squard	0.591934		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال نتائج الجدول يظهر أن معامل تأخر الفترة الأولى في معدل البطالة سلبي وهذا يعني أن زيادة معدل البطالة في السنة السابقة (فارق زمني قدره سنة واحدة) يرتبط بانخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وبما أن القيمة الاحتمالية معنوية فهذا يدل على أن هذه العلاقة معنوية إحصائيا، مما يدل على أن معدل البطالة في السنة السابقة له تأثير سلبي معنوي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، حيث أن زيادة معدل البطالة في العام الماضي يرتبط بانخفاض النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لمعامل معدل البطالة المتأخر بفترتين فإن إشارته سلبية وهذا يشير إن أن معدل البطالة في الفترة السابقة له تأثير سلبي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن القيمة الاحتمالية غير معنوية هذا يدل على

عدم وجود تأثير معنوي لمعدل البطالة بفارق زمن سنتين على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة.

في حين أن معدل البطالة الحالي ومعدل العمالة ليس لهما تأثير معنوي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير بناء على القيمة الاحتمالية الغير معنوية.

كما تشير النتائج إلى أن معلمة تصحيح الخطأ ((**CointEq(−1**) معنوية عند مستوى الدلالة **5%** وبإشارة سالبة، وهذا ما يؤكد على وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج. وتعكس المعلمة سرعة تعديل النموذج نحو التوازن طويل الأجل في حالة وجود انحراف عن هذا التوازن، حيث تشير قيمة المعامل (**0.929−**) أن أي انحراف عن التوازن طويل المدى في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي إلى تصحيحه بنحو **92.9%** في الفترة الموالية.

هذه النتيجة تعكس قدرة النموذج على العودة إلى توازنه في مدة قصيرة بعد حدوث أي تغييرات تؤثر على النمو الاقتصادي، مما يشير هذا إلى الدور القوي للمتغيرات المستقلة في تحديد اتجاه النمو الاقتصادي. ونظر لأن القيمة الاحتمالية لمعامل تصحيح الخطأ معنوية فإن هذا التأثير معنوي إحصائيا، مما يعني وجود تصحيح خطأ قوي. وعليه، يمكن أن نستنتج أن النموذج يظهر قدرة عالية على التكيف مع التغيرات الاقتصادية وتحقيق التوازن بين المتغيرات بمرور الوقت، ما يعكس ديناميكية اقتصادية قوية في إعادة التوازن بعد حدوث أي صدمات اقتصادية.

من ناحية أخرى، تشير قيمة معامل التحديد (**0.5919**) إلى أن النموذج يفسر حوالي **59.19%** من التغيرات في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني أن هذا النموذج يشير إلى قوة تفسيرية جيدة للمتغيرات المدروسة.

2-3-3-جودة النموذج اختبارات تشخيصية للنموذج

ومن أجل التأكد من جودة النموذج المستخدم تم إجراء الاختبارات التشخيصية **Residual Diagnostics Test** التالية الموضحة في الجدول

الجدول رقم 23: نتائج اختبارات تشخيص النموذج

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breush-Godfrey Serial Correlation LM Test

فرضية العدم (H0) لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي		
	المعاملات	القيمة الاحتمالية
القيمة الإحصائية لفيشر "F-Stat"	0.013176	0.9097
معامل التحديد "R2"	0.0119438	0.8891
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH		
فرضية العدم (H0) عدم ثبات التباين (التجانس)		
القيمة الإحصائية لفيشر "F-Stat"	2.281825	0.0601
معامل التحديد "R2"	14.05784	0.0803
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test Jarque-Bera		
فرضية العدم (H0) البواقي تتبع التوزيع الطبيعي		
Jarque-Bera	1.061984	0.588021

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews12

ويكشف لنا الجدول نتائج الاختبارات التشخصية للنموذج كما يلي:

-يشير اختبار الارتباط الذاتي للبواقي إلى أن القيمة الاحتمالية لفيشر "F-stat" بلغت 0.90 وهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل فرضية العدم (H_0) والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الأخطاء العشوائية.

-يشير اختبار عدم ثبات التباين إلى أن قيمة فيشر "F-stat" بلغت 0.06 وهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل فرضية العدم (H_0) والتي تنص بثبات تباين البواقي (تجانس).

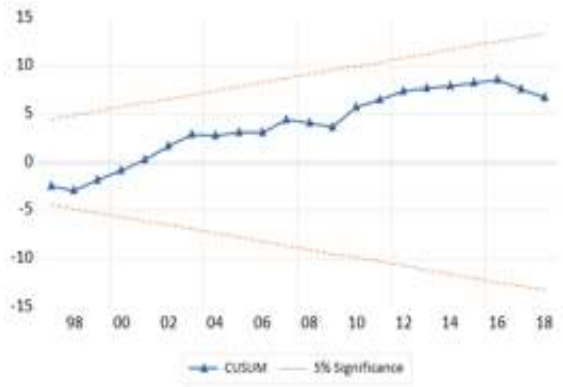
-يشير اختبار التوزيع الطبيعي إلى أن القيمة الاحتمالية "Jaqaue-Bera" بلغت 0.58 وهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل فرضية العدم (H_0) والتي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

وعليه يمكن القول أن جميع الفرضيات الصفرية الخاصة بالاختبارات التشخصية للنموذج قد تم قبولها وبالتالي تحققت جميع الشروط.

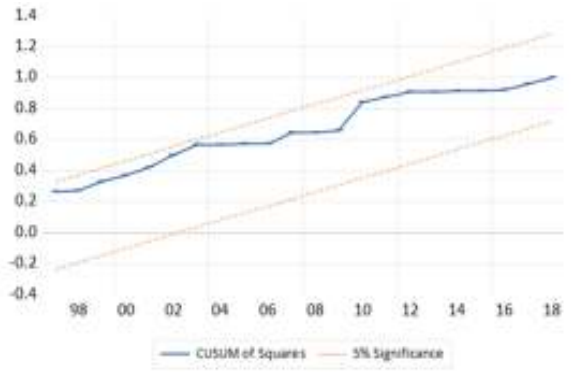
2-3-4-اختبار الاستقرار الهيكلي الكلي للنموذج (CUSUM) و(CUSUM of Square)

أما الخطوة الموالية بعد تقديرنا لصيغة UECM لنموذج ARDL هي إجراء اختبار للاستقرار الهيكلي للمعاملات على الآجلين القصير والطويل، حيث يتم تقييم استقرار النموذج باستخدام اختبارين، يتمثل الأول في اختبار المجموع التراكمي للبواقي "CUSUM" (Cumulative Sum of Recursive Residuals) والثاني يتمثل في اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي "CUSUMSQ" (Cumulative Sum of Square of Recursive Residuals)، ويتم التحقق من الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج (ARDL-UECM) إذا وقع التمثيل البياني لكل من "CUSUM" و"CUSUMSQ" داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أما في حالة إذا وقع التمثيل البياني لكل من "CUSUM" و"CUSUMSQ" خارج الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، فهذا يدل على عدم الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج. والشكلين التاليين يوضحان اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM) و(CUSUM of Square).

الشكل رقم 42: اختبار المجموع التراكمي للبواقي



الشكل رقم 43: اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال الشكل أن النموذج مستقر هيكليا خلال فترة الدراسة. حيث وقع كل من التمثيلان البيانيان CUSUM و CUSUM of Square داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%.

2-3-5-تحديد شكل النموذج

الجدول رقم 24: اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test

فرضية العدم (H0) نموذج محدد بشكل صحيح		
	المعاملات	القيمة الاحتمالية
القيمة الإحصائية لفيشر "F-Stat"	0.089769	0.9145

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews12

من خلال الجدول نلاحظ أن اختبار Ramsey Reset Test يبين أن النموذج محدد بشكل صحيح من خلال القيمة الاحتمالية (0.9145) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%. أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة خطأ في توصيف الشكل الدالي للنموذج.

3-مصادر التغير في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

في هذا العنصر، سنستخدم طريقة التفكك (التحلل) لتحديد مصادر التغيير في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، بما في ذلك مساهمة العوامل الديموغرافية. حيث يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (y) دالة على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (Y) ومجموع السكان (P)، أي

$$y = \frac{Y}{P}.$$

إذا أشرنا إلى

-السكان في سن العمل (15-59) سنة (الهبة الديموغرافية) بالرمز "A".

-السكان المشتغلين (Population Occupée) بالرمز "O".

يمكننا كتابة الصيغة كالاتي[1]

$$y = \frac{Y}{P} = \left(\frac{Y}{O}\right) * \left(\frac{O}{A}\right) * \left(\frac{A}{P}\right) = \alpha * e * \pi$$

[1]) Michel Tenikue et al, **Le dividende démographique en Afrique Premiers signes et estimation par la méthode de composition**, Renforcement de la formation démographique en Afrique francophone, Union Internationale pour l'étude Scientifique de la Population (UIESP), P5.

حيث

$\alpha = \frac{A}{P}$ مؤشر التركيب العمري للسكان (Indicateur de la structure par âge de la poulation)

$e = \frac{O}{A}$: معدل العمالة (Taux d'Emploi)

$\pi = \frac{A}{P}$ إنتاجية العاملين (La Productivité des Populations Occupées)

ويمكن تقسيم التغيير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2000 و2018 إلى ثلاثة عناصر مساهمة التركيب العمري (الفئة النشطة)، مساهمة معدل العمالة ومساهمة الإنتاجية[1]

$$\Delta y = (\bar{e} * \bar{\pi} * \Delta\alpha) + (\bar{\alpha} * \bar{\pi} * \Delta e) + (\bar{\alpha} * \bar{e} * \Delta\pi)$$

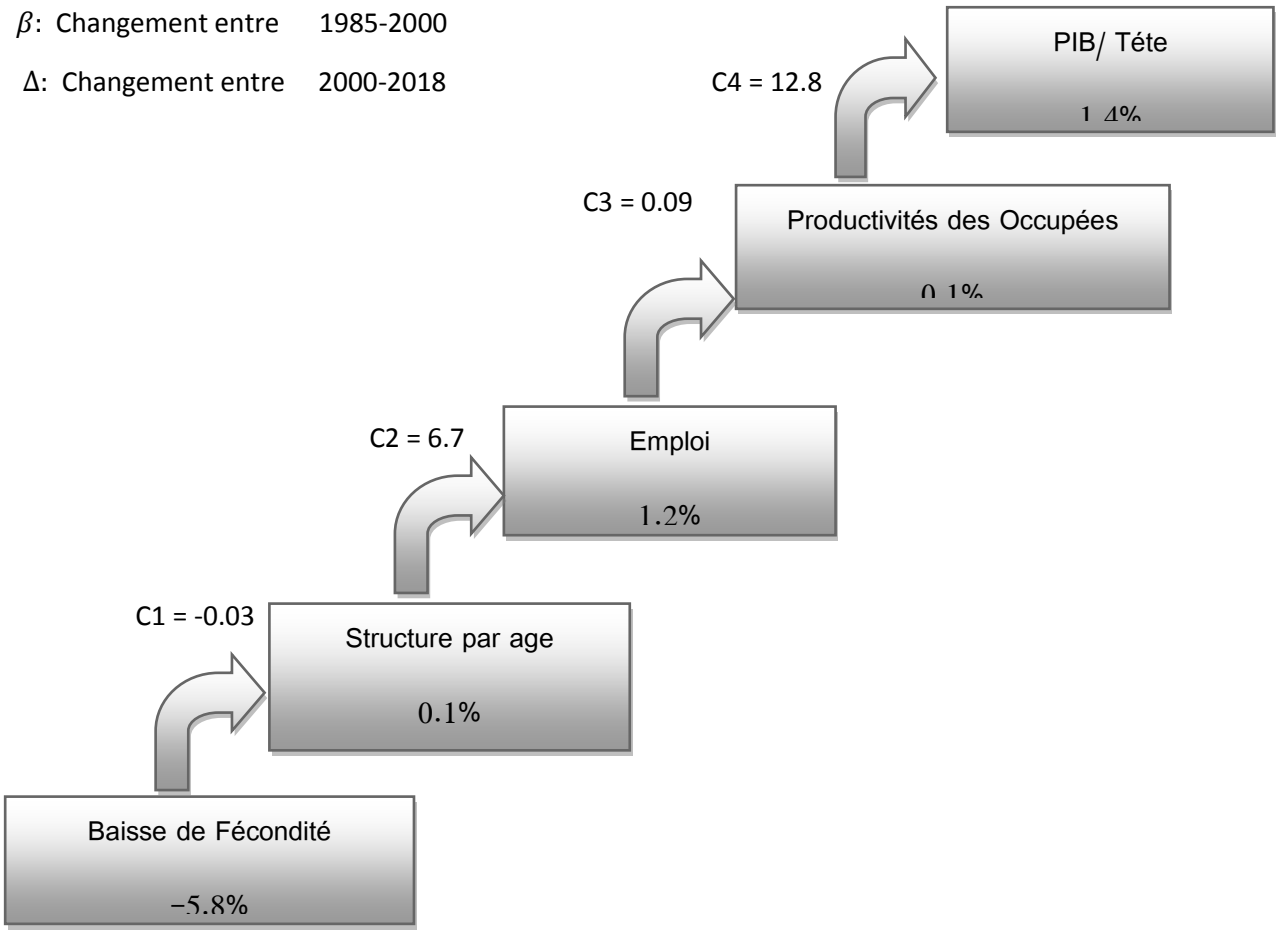
تأثير التركيب العمري | تأثير العمالة | تأثير الإنتاجية

والهدف من هذه الدراسة هو تحديد ما إذا كان التغير في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000 و2018 ناتج عن تغير في توزيع الفئات المختلفة للمتغيرات المستقلة التركيب العمري للفئة النشطة، معدل العمالة وإنتاجية العامل، أي ما إذا كان التغير في الناتج المحلي الإجمالي ناتجا عن التغير في تركيبة هذه المتغيرات عبر الزمن. أو ما إذا كان التغير يعود إلى التغير الفعلي في السلوك المرتبطة بهذه المتغيرات، أي زيادة أو نقصان في معدل العمالة أو تحسين أو تراجع إنتاجية العاملين مما يؤثر هذا مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي. وذلك من خلال تطبيق طريقة التفكك (التحلل) (La Méthode de Décomposition) والتي تم شرحها في الفصل الخامس.

تسمح لنا هذه الطريقة في تحديد المصادر التي أدت إلى التغير في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000–2018، كما هو موضح في الشكلين التاليين:

[1]) Ibid, P5.

المخطط رقم 44: عوامل كبح العائد الاقتصادي



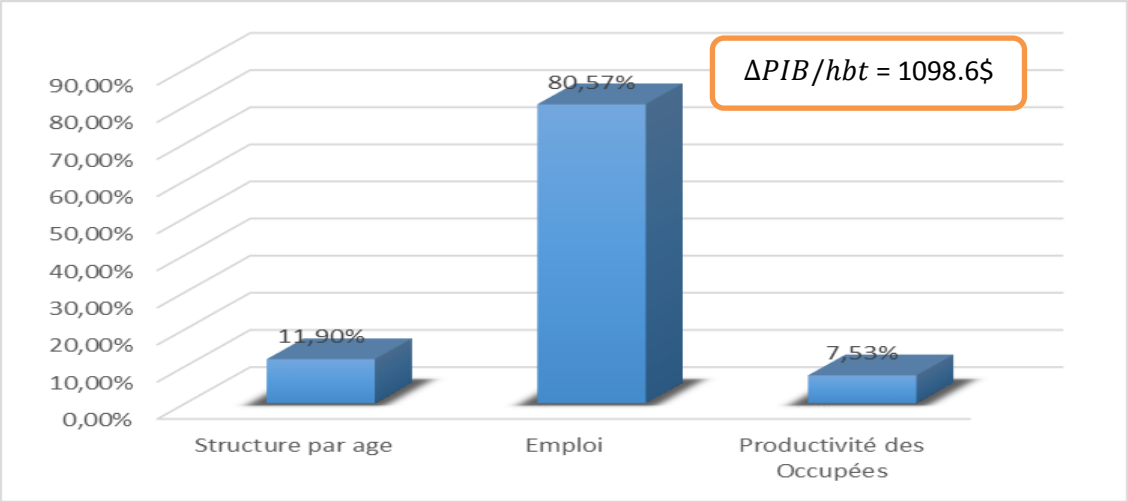
المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (21) في الملحق

من خلال المخطط نلاحظ أن معدل الخصوبة انخفض بنحو 5.8% بين عامي 1985–2000، وهذا يعكس بداية المرحلة الثانية من مراحل التحول الديموغرافي في الجزائر. غير أن هذا التحول لم يؤد إلى إحداث تغير كبير في التركيب العمري للسكان خلال الفترة (1985–2000) وهذا ما يبينه معامل التحويل (c1=–0.03) والذي يعني رغم أن معدل الخصوبة بدأ في الانخفاض بشكل ملحوظ إلا أن تأثيره على التركيب العمري للسكان كان بطيئا بما يكفي لإحداث تحسن في نسبة السكان في سن العمل خلال فترة التسعينات. وهذا راجع إلى أن الفئات العمرية الأصغر كانت لا تزال تمثل نسبة عالية من السكان. وبالتالي كانت مساهمة التركيب العمري للسكان في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال الفترة (1985–2000) ضعيفة جدا بنسبة (0.1%) مما يعني أن اقتصاد الجزائر لم يحقق استفادة كبيرة من التركيبة العمرية بسبب ضعف استيعاب الشباب في سوق الشغل. بعد سنة 2000، ومع زيادة نمو الفئة العاملة، كان للاقتصاد الجزائري

استجابة إيجابية حيث أدت إلى زيادة معدل العمالة بنسبة 1.2٪ بين عامي 2000 و2018 بمعامل تحويل (c2=6.7)، هذا يدل على أن الاقتصاد الوطني بدأ في الاستفادة من السكان النشطين اقتصاديًا، مما يعني أن الجزائر بدأت الاستفادة جزئيًا من الهبة الديموغرافية عبر زيادة نسبة التوظيف. لكن هذا لم يكن كافيا، بالنظر إلى التحولات الديموغرافية الكبيرة التي شهدتها الجزائر، فإن هذه المساهمة كانت أقل من الإمكانات المتاحة، مما يشير إلى أن سوق العمل لم يتمكن من استيعاب جميع السكان الجدد في سن العمل بكفاءة. وبالرغم من زيادة نسبة التوظيف، غير أن مساهمة إنتاجية العاملين في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد ساهمت فقط بنسبة 0.1%، مما يعكس نقص الاستثمارات في الكفاءات وضعف جودة الوظائف. وتشير قيمة معامل التحويل (c3=0.09) إلى أن التأثير كان طفيفا جدا، أي أن الزيادة في العمالة لم تؤدي إلى تحسين كبير في الإنتاجية. وهذا يعكس أن النمو الاقتصادي كان مدفوعًا أكثر بزيادة عدد العاملين بدلا من تحسين كفاءتهم الإنتاجية. وخلال نفس الفترة كانت هناك زيادة طفيفة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.4٪.

وعليه يمكن القول، أن انخفاض معدل الخصوبة لم يؤدِ إلى تغيير سريع في التركيبة العمرية خلال الفترة 1985–2000. في حين يعكس معامل التحويل c2 بداية استفادة سوق العمل من التغيرات الديموغرافية، لكنه كان محدودًا بسبب الأزمة الاقتصادية والأزمة الأمنية نتيجة عدم الاستقرار السياسي. ويتبين أن التركيب العمري لم يكن كافيًا وحده لتحفيز التوظيف. كما يؤكد معامل التحويل c4 أن النمو الاقتصادي كان مدفوعًا بشكل أساسي بزيادة نسبة العمالة، وليس بتحسن الإنتاجية.

الشكل 45: مصدر تغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PIB/tête) خلال الفترة 2000–2018



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (22) في الملحق

باستخدام طريقة التحلل المتقدمة، تم حساب مساهمة كل من هذه العوامل (التركيب العمري، معدل العمالة وإنتاجية العامل) المؤثرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين عامي 2000 و2018. فمن خلال الشكل نلاحظ أن التركيب العمري للسكان قد ساهم ب 12% في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، هذه المساهمة كان لها دورا نسبيا في النمو الاقتصادي. مما يشير إلى استفادة الاقتصاد الجزائري جزئياً من الهبة الديموغرافية. أما معدل العمالة (التوظيف)، الذي يقاس بنسبة الأفراد الذين هم في سن العمل والذين لديهم بالفعل وظيفة، كان العامل الأكبر، حيث ساهم بنسبة 81% في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وهذا ما يبين أن زيادة مشاركة السكان النشطين في سوق الشغل كان المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي خلال هذه الفترة. في حين كانت مساهمة إنتاجية العاملين محدودة نسبيا 7.5% مما يشير إلى أن النمو لم يكن مدفوعاً بشكل كبير بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعاملين. كما أنه مع تحسن وعودة ارتفاع أسعار النفط في بداية سنة 2000 وانتعاش الاقتصاد الوطني مرة أخرى زاد الناتج المحلي الإجمالي/للفرد بمقدار 1098.6 دولارًا بين عامي 2000 و2018.

ومما سبق، نستنتج أن الجزائر استفادت جزئياً من هذا التحول الديموغرافي الذي شهدته، رغم مساهمة التركيب العمري في دعم النمو بنسبة 12%، لكنه لم يكن العامل الرئيسي. وعلى الرغم من أن معدل العمالة كان العامل الأكثر مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 81%، إلا أن مساهمة إنتاجية العاملين في النمو كانت ضعيفة مما يشير إلى ضرورة وضع سياسات لتحسين كفاءة العاملين من خلال التعليم والتدريب والاستثمار في التكنولوجيا.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قمنا بعرض أهم الطرق والنماذج المستعملة لدراسة أثر الهبة الديموغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1985–2018)، وتبين لنا أن الجزائر دخلت فعليا في مرحلة الهبة الديموغرافية سنة 2005.

كما يظهر لنا التأثير السلبي لنمو السكان في سن العمل على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، لذلك ينبغي على الدولة الجزائرية العمل على استغلال هذه الفئة النشطة المتاحة.

عرض ومناقشة النتائج

تواجه بلاد الجزائر فرصة ديموغرافية، وهي فرصة نادرة للاستفادة من سكانها الشباب. هذه الفرصة تتمثل في الهبة الديموغرافية التي تخلق عائد ديموغرافي يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي للبلاد. فالديناميكيات السكانية مهمة في تحديد النمو الاقتصادي. لكن معدل النمو السكاني ليس هو الآلية الدافعة للأداء الاقتصادي. بل إن التوزيع العمري هو الآلية التي تؤثر بها المتغيرات الديمغرافية على النمو الاقتصادي، إذا كانت معدلات نمو السكان في سن العمل أعلى من معدلات نمو السكان المعالين. لذا حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية والمتعلقة بدراسة أثر الهبة الديموغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1985–2018)، ويمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، في النقاط التالية:

–شهدت الجزائر تحولا ديموغرافيا كبيرا منذ بداية القرن العشرين، وذلك نتيجة آلانتقال من مستويات مرتفعة إلى مستويات منخفضة للوفيات أولا ثم يتبعه انخفاض في الخصوبة. وتزامن هذا التحول الديموغرافي مع التغيرات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للجزائر. وكان لهذا التحول الأثر البالغ على التغير في التركيبة العمرية لسكان الجزائر.

–يشهد المجتمع الجزائري تحولات في التركيبة العمرية تتمثل فيما يسمى بالهبة الديموغرافية نتيجة ارتفاع نسبة السكان في سن العمل (15–59) سنة وذلك بناء على ما أظهرته معطيات التعدادات السكانية، والتي تظهر جليا من تعداد لآخر حيث ارتفعت من 47.06% سنة 1966 إلى 64.51% سنة 2008 لتعرف انخفاضا طفيفا سنة 2018 بحيث قدرت ب 60.55%، أدى هذا الارتفاع إلى زيادة العرض في القوة العاملة (السكان النشطين اقتصاديا). مما يدل على أن التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري تميزت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بأنها تركيبة فتية. كما شهدت أيضا معدلات الإعالة الكلية انخفاضا حيث انخفضت من 112.51% سنة 1966 إلى 55% سنة 2008، لتعرف بعدها ارتفاع سنة 2018 بنسبة 65%. وبناء على مؤشرات ظهور الهبة الديموغرافية فإن الجزائر دخلت نطاق الهبة بداية سنوات التسعينات، وبالاعتماد علىً المقاربة التي أقرتها الأمم المتحدة، يمكن الإقرار أن الجزائر دخلت فعليا في مرحلة "الهبة الديموغرافية" في عام 2005 وهو العام الذي سجل فيه معدل الإعالة أقل من 60%. هذه النتيجة التي تم التوصل إليها بشأن سنة بداية مرحلة الهبة الديموغرافية في الجزائر تخالف بعض مصادر المنظمات الدولية التي معظمها أشارت إلى أن انفتاح النافذة الديموغرافية كان في سنوات السبعينات، كما تخالف بعض الدراسات السابقة كدراسة أسماء سلامي وأحمد سلامي

اللذان توصلا إلى أن دخول الجزائر مرحلة الهبة كان بداية سنة 2001، كذلك دراسة أمين بوعلام وآخرون اللذين توصلوا إلى أن سنة بداية دخول الجزائر مرحلة الهبة كان سنة 2004، في حين نجد أن دراسة سعاد دوبة توصلت إلى أن سنة بداية دخول الجزائر مرحلة الهبة كان سنة 2005. وهي نفس السنة التي توصلت إليها دراستنا أن سنة بداية دخول الجزائر مرحلة الهبة الديموغرافية بالفعل كان سنة 2005.

-حققت الفئة العمرية (59-15 سنة) أعلى معدلات للنمو (4.3%) خلال الفترة (1990-1985) وأدناها (1.1%) خلال الفترة (2020-2015). كما أوضحت الدراسة ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان في سن العمل (59-15 سنة) ب (2.7%) مقارنة بإجمالي السكان (1.9%) خلال فترة الدراسة (2018-1985)، كما تضاعف حجم السكان في سن العمل (59-15 سنة) في الجزائر ب 2.4 مرة وبنسبة تغير قدرها 114.30% خلال فترة الدراسة (2018-1985).

-اتضح أن هذه الهبة الديموغرافية تحقق منها عائدا ديموغرافيا بلغ ذروته سنة 2008 نحو 182 فردا من السكان في سن العمل مقابل كل مئة فرد من السكان المعالين. هذا العائد يمثل ربح بشري.

-اتضح أن التغيرات في التركيبة العمرية للسكان حسب العمر وخاصة التغير في نسبة السكان في سن العمل التي شهدت ارتفاعا، قد كان لها تأثير في زيادة حجم السكان الناشطين اقتصاديا ومعدلات نموهم، مما أدى إلى ارتفاع في الطلب على العمل الذي سبب تحد كبير في توازن سوق الشغل بالجزائر. حيث بلغت إجمالي السكان النشطين بالجزائر عام 2018 حوالي 12 مليون عامل نشط بزيادة قدرها حوالي 7 مليون عامل نشط عما كان عليه سنة 1985، وبنسبة تغير بلغت 160.48% وبمعدل نمو سنوي قدر ب 2.9% خلال الفترة (2018-1985) وهو معدل يفوق معدل النمو السكاني البالغ 2.04% خلال نفس الفترة.

-إن ارتفاع حجم السكان النشطين اقتصاديا أدى إلى زيادة عدد السكان النشطين من كلا الجنسين. حيث زاد عدد الذكور النشطين من حوالي 4 مليون عامل نشط سنة 1985 إلى حوالي 10 مليون عامل نشط سنة 2018 بزيادة قدرها 5 مليون عامل، وبمعدل نمو سنوي 2.6% وبانحراف موجب قدره 0.5% عن معدل نمو السكان الإجمالي للذكور الذي قدر ب 2.1% خلال نفس الفترة. في حين ارتفعت أيضا أعداد الإناث الناشطات من 523 ألف عاملة نشطة سنة 1985 إلى حوالي 2 مليون عاملة نشطة سنة 2018 بزيادة قدرها مليون عاملة وبمعدل نمو 4.8% وبنسبة انحراف

موجب قدرت ب 2.8% عن معدل نمو السكان الإجمالي للإناث الذي بلغ حوالي 2% خلال نفس الفترة. وقد أدى ارتفاع معدل النمو لدى الإناث الناشطات إلى تضاعف أعدادهن حوالي أربع مرات، مقابل تضاعف أعداد الذكور النشطين مرتين خلال ثلاثة وثلاثين سنة، وهذا ما يشير إلى ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي، حيث ارتفع المعدل من 4.76% سنة 1985 إلى 11.59% سنة 2018.

-شهد معدل النشاط الاقتصادي الخام ارتفاعا خلال فترات الدراسة، حيث ارتفع من 21.88% سنة 1985 إلى حوالي 31.24% سنة 2013 ليعاود الانخفاض بشكل طفيف حيث قدر سنة 2018 ب 29.27%. في المقابل شهد معدل النشاط الاقتصادي المنقح تذبذبا خلال فترة الدراسة حيث كان يتراوح المعدل ما بين 45-48%. فقد ارتفع المعدل من 45.34% سنة 1985 إلى 48.34% سنة 2018. ما عدا سنة 1996 فقد بلغ معدل النشاط الاقتصادي المنقح ذروته 51.51%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي المنقح للإناث خلال الفترة (1985-1996) من 9.71% إلى 19.95% على التوالي، رغم ذلك، لا يزال معدل المشاركة لقوة العمل متدنية مقارنة بالدول المتقدمة حيث لم تصل نسبة المشاركة طول فترة الدراسة إلى 50%.

-حققت مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي نموا مطردا في الجزائر حيث زادت حوالي 9.4% خلال فترة الدراسة، وعلى الرغم من هذه الزيادة في معدل النشاط الاقتصادي المنقح للإناث في الجزائر إلا أنها مازالت منخفضة وتبقى ضعيفة مقارنة بمعدل النشاط للذكور.

-اتضح أن التغيرات التي مست البنية العمرية لسكان الجزائر والتي قد عرفت تحولات واضحة، كان لها انعكاسات على جوانب عدة، منها البطالة والتشغيل.

-تعتبر قضية التشغيل من أولوية الجزائر والهدف الرئيسي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شرعت في سنها منذ الحصول على الاستقلال.

- شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في عدد المشتغلين حيث انتقل من 3.88 مليون نسمة سنة 1985 إلى 6.2 مليون نسمة سنة 2001 ثم إلى 11 مليون نسمة سنة 2018 بمعدل نمو قدره 3.22% خلال فترة الدراسة (1985-2018).

–عرفت الجزائر زيادة معتبرة في معدلات العمالة كانعكاس لارتفاع مستويات التشغيل، حيث ارتفع معدل العمالة من 29.80% سنة 2001 إلى 39.00% سنة 2013، بعد ذلك سجلت انخفاضا طفيفا بلغت نسبتها 36.80 % سنة 2018. هذا التحسن الملحوظ في معدلات العمالة كان نتيجة ارتفاع مناصب الشغل المستحدثة وفق العديد من الصيغ التي كانت تستهدف خفض معدل البطالة والرفع من تشغيل الشباب. بعد أن شهد المعدل انخفاضا في فترة التسعينات بسبب الأزمة النفطية والإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر.

–ارتفاع معدل البطالة بين السكان النشطين اقتصاديا من 9.7% سنة 1985 إلى 28.10% سنة 1995، لتصل إلى مستوى قياسي في سنة 2000 والذي قدر ب 28.89%. ومع مطلع الألفينيات، بدأ معدل البطالة في الانخفاض تدريجيا بداية من سنة 2001 من 27.30% إلى 11.3% سنة 2008 ثم إلى 10% لتبقى النسبة ثابتة سنة 2010 و2011. ليسجل بعد ذلك أقل معدل سنة 2013 قدر ب 9.8% ليرتفع مرة أخرى سنة 2017 بنسبة 12.3%.

– تعتبر بطالة المتعلمين حاملي الشهادات الجامعية من أهم التحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية حيث تعكس هذه المعدلات المرتفعة للبطالة تحديات كبيرة في التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل.

ومن خلال الدراسة القياسية التي تم إجراؤها، اعتمدنا على نموذج قياسي من خلاله حاولنا قياس أثر الهبة الديموغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018–1985) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، يمكننا القول بأن النتائج المتوصل إليها قد ساهمت في توضيح مدى تأثير المتغيرات المفسرة والمتمثلة في الهبة الديموغرافية والذي تم التعبير عنها بمعدل نمو السكان في سن العمل، معدل البطالة ومعدل العمالة على معدل النمو الاقتصادي والذي تم قياسه بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم التوصل إلى أن هذه المتغيرات تفسر 58.5% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي. والنتائج التي تم التوصل إليها كالتالي:

– وجود تأثير سلبي ومعنوي للهبة الديموغرافية (السكان في سن العمل) على معدل النمو الاقتصادي والذي تم قياسه بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل. وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة Vasundhra Thaur الذي حاول دراسة تأثير الهيكل العمري على النمو الاقتصادي عبر الولايات الهندية، وتوصل إلى أن النمو في نسب سن العمل كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. وفسر هذا بأن البيئة السياسة السيئة في الدول

المتخلفة تمنع هذه الدول من استغلال هيكلها المواتي وبدلاً من ذلك تجعل الوضع أسوأ مما يؤدي إلى ارتفاع من معدلات البطالة. كذلك تتوافق مع دراسة إبراهيم شريفي (2014) عن الجزائر، في حين وجدت بعض الدراسات تأثيرًا إيجابيًا للنمو في نسبة السكان في سن العمل على النمو الاقتصادي، كدراسة أمين الله بوعلام (2019) عن الجزائر. وعليه، فإن النتيجة التي تم التوصل إليها يتبين أن للنمو في نسبة السكان في سن العمل أثرا سلبيا ذا دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي. وبالتالي فهي تتوافق مع الفرضية والتي تشير إلى تأثير سلبي في حالة عدم استغلال هذه الفئة بالشكل الجيد. وهذا يعني أن سوق الشغل في الجزائر يعاني من محدودية خلق فرص العمل والتوظيف، بالإضافة إلى أن ارتفاع عدد السكان في سن العمل قد يزيد الضغط على الموارد الاقتصادية، مما يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي إذا لم يكن هناك استثمار كافي في القطاعات المنتجة، كما أن ضعف الاستثمار في التعليم قد يؤدي إلى عدم استغلال كامل للطاقات البشرية المتاحة في هذه الفئة.

–وجود تأثير موجب بين معدل البطالة ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية. وتتوافق هذه النتيجة مع كل من دراسة بن تركي أمينة في الجزائر ودراسة سليم سليمان وعيسى أحمد في تنزانيا. يمكن تفسير النتيجة من خلال تأثير السياسات الحكومية التي قد تكون ركزت على دعم البطالة عبر برامج اجتماعية أو اقتصادية كبرامج مساعدات مالية أو دعم للعمال العاطلين عن العمل مثل إعانات البطالة، مما ساهم في تنشيط بعض القطاعات الاقتصادية. وحسب نظرية كينز، ضرورة تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على خلق فرص عمل لاستيعاب البطالة. كما أكد على دور الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي. فكينز يرى أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستثمار والدخل والتوظيف.

–وجود تأثير موجب غير معنوي بين معدل العمالة ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. هذه النتيجة تشير إلى أن زيادة معدل العمالة لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة كبيرة في الإنتاجية أو النمو الاقتصادي. يمكن تفسير ذلك من خلال أن العمالة قد لا تكون مستغلة بشكل أمثل.

وبينت الدراسة أن أي اختلال في توازن النمو الاقتصادي من سنة إلى الأخرى يصحح ب 93%.

أما بالنسبة لتحديد مصادر التغيير في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، بما في ذلك مساهمة العوامل الديموغرافية، تم استخدام طريقة التفكك (التحلل) (**Méthode de Décomposition**)، رغم انخفاض معدل الخصوبة خلال الفترة (2000–1985)، غير أنه لم يكن هناك تأثير فوري على الاقتصاد لأن عدد مواليد السبعينات كان لا يزال مرتفعًا،

مما أبقى نسبة الإعالة مرتفعة نسبيا في فترة التسعينيات. في الفترة 2000–2018، بدأ التركيب العمري في التحسن، لكن مساهمته في النمو الاقتصادي كانت ضعيفة نسبيا (12%) لم تكن العامل المحرك الأساسي، رغم أن الجزائر تتميز بمجتمع فتي وشاب، مما يعني أن الجزائر لم تحقق استفادة كبيرة من التحولات الديموغرافية وبالتالي لم تستفد بالكامل من الهبة الديموغرافية بعد.

–ساهم معدل العمالة بنسبة 81% في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وهو العامل الأكثر تأثيرًا مقارنةً بالعوامل الأخرى. هذا يعني أن زيادة عدد الأفراد العاملين في الاقتصاد كانت المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة. هذا يعني أن الجزائر بدأت في الاستفادة جزئيًا من الهبة الديموغرافية عبر زيادة نسبة التوظيف. لكن، بالنظر إلى التحولات السكانية الكبيرة، فإن هذه المساهمة كانت أقل من الإمكانات المتاحة رغم أن الجزائر تعتبر دولة نفطية وتعتمد بالدرجة الأولى على إيراداتها النفطية، مما يشير إلى أن سوق الشغل لم يتمكن من استيعاب جميع الأفراد الجدد في سن العمل بشكل فعال.

– لم تتحسن إنتاجية العاملين بشكل كبير فقد ساهمت بنسبة 7.5% مما يعكس ذلك ضعف جودة الوظائف ونقص الاستثمار في الكفاءات. هذا يشير إلى أن الجزائر اعتمدت على التوظيف الكمي بدلًا من تحسين الإنتاجية. مما يعني أن التغير في التركيب العمري كان له تأثير طفيف فقط على التوظيف. أي أن الزيادة في عدد السكان في سن العمل، لم يتم استغلالهم بشكل كبير في سوق الشغل. مما حدّ من تأثير الهبة الديموغرافية على الاقتصاد.

–زيادة التوظيف ساهمت بشكل أساسي في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ولكن هذا النمو كان يعتمد على الكم وليس الكيف، فإذا لم تتحسن إنتاجية العاملين، فقد يصبح هذا النوع من النمو غير مستدام على المدى الطويل. مما يشير إلى أن زيادة معدل العمالة كان العامل الرئيسي في دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد لكن نظراً لضعف الإنتاجية، فإن هذا النمو لم يكن مستدامًا بالشكل الكافي. ونجد الدراسة التي قام بها Michel Tenikue والتي كانت تهدف إلى تحليل كيفية استفادة دول إفريقيا من التغيرات في التركيبة السكانية لتعزيز نموها الاقتصادي. مستندا إلى بيانات من عدة دول إفريقية. توصل إلى أنه في الجزائر خلال الفترة (1990–2010)، كان التركيب العمري العامل الأكثر مساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 103.3٪. كما أنه توصل إلى أنه على الرغم من أن العمالة في القوى العاملة ساهمت بنسبة 41.2٪ بشكل إيجابي، إلا أن إنتاجية العاملين كان لها تأثير سلبي على التغيير في الناتج المحلي الإجمالي للفرد

(-44.5٪). وتوصل إلى أنه يمكن للبلد أن تستفيد بشكل أفضل من العائد الديمغرافي إذا أعاد تنشيط إنتاجية القوة العاملة.

واستنادا مما سبق، فإن التغيرات في التركيب العمري للسكان هي الأكثر تأثيرا في النمو الاقتصادي للمجتمع، من هنا يمثل الدخول إلى مرحلة الهبة الديموغرافية تحديا اقتصاديا كبيرا يتطلب اعتماد سياسات وآليات تنموية ذات رؤى مستقبلية، توازن بين التغيرات المتوقعة في نمو السكان وتركيبهم وتوزيعهم وبين احتياجات كافة الفئات العمرية، والقدرة على الاستجابة لهذه الاحتياجات وتلبيتها. فالمجتمع الجزائري يتميز أنه فتي وفي نفس الوقت يمتلك المقومات الأساسية للنهوض بالاقتصاد. فالهبة الديموغرافية مشروع تنموي ذو أبعاد متعددة وأهم ما ينبغي القيام به هو تحويل هذا الارتفاع في حجم السكان لاسيما فئة الشباب إلى فرصة ديموغرافية، ويرتبط هذا بمدى قدرة البلد على تبني سياسات رشيدة وهادفة.

فاستثمار وتوظيف الهبة الديموغرافية في الجزائر يعتبر تحديا هاما في تحقيق التنمية، وجني مكاسب هذه المرحلة يتطلب الاستفادة من الشباب في سن العمل من خلال سياسات تهتم بهم وتستهدف قدراتهم الإنتاجية وكفاءتهم وكذلك وجود بيئة مؤسسيه ملائمة بالإضافة إلى مرونة سوق العمل. وعليه يتحدد إمكان استفادة الاقتصاد الجزائري من الهبة الديموغرافية في دفع النمو الاقتصادي، وفي القدرة على توفير فرص عمل منتجة تستوعب الزيادة الكبيرة في قوة العمل، التي تنطوي عليها الهبة الديموغرافية، وهو ما يطرح التساؤل: ما هي السياسات المطلوبة والتي يجب تنفيذها للاستفادة من مرحلة الهبة الديموغرافية؟

لذا فإن استثمار هذه الفرصة وتوظيفها بالأساليب والطرق المثلى لابد أن يرافقها خطط وسياسات تؤكد على تنمية الموارد البشرية في الجزائر وذلك من خلال:

- سياسات التعليم: يجب الاهتمام بتطوير التعليم وزيادة حجم الإنفاق عليه من الدولة، بالإضافة إلى تعزيز سياسات التعليم والتدريب المهني للشباب لربط المهارات الفنية مع متطلبات واحتياجات سوق العمل، وذلك من خلال تنسيق بين المؤسسات التعليمية والتربوية من جهة وسوق العمل من جهة أخرى. أي من خلال التركيز على مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل حاضرا ومستقبلا. باعتبار أن التعليم هو المصدر الأساسي لتوفير قوه العمل في المجتمع، وأكبر مثال على ذلك أن دول شرق أسيا اعتمدت عليه في تحولها الديموغرافي.

–سياسات الصحة: ينبغي أن توجه السياسات الصحية نحو تسريع التحول الديموغرافي في مجالات الرعاية الصحية والوقائية، وذلك عبر ضبط النمو السكاني من خلال تطوير البرامج السكانية، وبرامج تنظيم الأسرة وضرورة التوعية بها، إلى جانب خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال، وتعزيز خدمات الصحة الإنجابية.

–سياسات التمكين: إن تحقيق العوائد التنموية المرجوة نتيجة هذا التحول الديموغرافي يتطلب وجود حزمة من السياسات الفعالة، إلى جانب التوزيع الكفء والأمثل للقوى العاملة على القطاعات الاقتصادية ونمو فرص التشغيل في القطاعات الصناعية والاستثمار في الموارد البشرية والقضاء على التمييز النوعي. ومن بين السياسات التي من شأنها أن تساهم في عملية التمكين والاستفادة من مرحلة الهبة الديموغرافية في الجزائر:

سياسات تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وتفعيل دورها في المجتمع وذلك من خلال توفير المزيد من فرص العمل سواء في مؤسسات القطاع العام أو الخاص، والقضاء على الممارسة التمييزية ضدها عن طريق زيادة مساهمة الإناث في قوة العمل، نظرا لانخفاض معدل مساهمتهن في النشاط الاقتصادي مقارنة مع الذكور.

–سياسات توسيع سوق العمل، ورفع مرونته: يشهد حجم السكان النشطين اقتصاديا في الجزائر طفرة هائلة خلال مرحلة الهبة الديموغرافية، فمع وصول هذه الزيادة الكبيرة إلى سن العمل وولوجهم إلى سوق الشغل يعتبر دافعا للنمو الاقتصادي. غير أن هذه الزيادة لا تكفي وحدها لتحقيق ذلك، بل قد تتحول إلى عبء اقتصادي يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة في حالة عدم توفر فرص عمل كافية لاستيعاب هذا الحجم الهائل من القوة العاملة، وإحداث تغيير في سياسات الاقتصاد الكلي وذلك عن طريق انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد الدولي، وجذب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كما فعلت دول شرق أسيا. كما يتطلب الأمر المزيد من المرونة في سوق العمل من خلال المزيد من الاستثمارات المحلية، والأجنبية من أجل توسيع فرص العمل والتشغيل، والعمل على المزيد من خلق برامج ملائمة للحد من تفاقم البطالة، وتعزيز الاستثمار في الشباب والعمل على تمكينهم اقتصاديا واجتماعيا عبر وضع سياسات وبرامج لتحويلهم إلى قوة منتجة وتذليل كل العقبات التي تعيق إسهامهم في النهوض بعملية التنمية.

–سياسات إعداد الاقتصاد للمرحلة الرابعة، بعد انتهاء فترة الهبة الديموغرافية: تتطلب هذه المرحلة إعداد سياسات اقتصادية استباقية تراعي التغيرات في البنية السكانية حيث سيتجه جزء كبير من السكان في سن النشاط الاقتصادي نحو الشيخوخة مما يفرض تحديات يجب أن يستعد لها الاقتصاد، وذلك من خلال السياسات المناسبة التي

تشمل: رفع السن القانونية للتقاعد عن العمل إلى 65 سنة بدلا من 60 سنة وذلك تماشيا مع ارتفاع متوسط العمر للسكان لزيادة معدلات الادخار وخفض معدلات الإعالة، إصلاح نظام المعاشات، وتوفير الخدمات والرعاية الصحية والاجتماعية التي يحتاج كبار السن إليها.

خاتمة

تناولت الدراسة موضوعا حديثا ومهما في الدراسات السكانية، ألا وهو موضوع الهبة الديموغرافية وما يترتب عنها من فوائد ديموغرافية إن أحسن استغلالها، وذلك بالعمل على تحقيق أكبر قدر من المكاسب الاقتصادية ومحاولة جني ثمار العائد الديموغرافي.

فالجزائر اليوم تمتلك قوة بشرية هائلة تمثل فرصة تنموية جيدة للبلاد. وهذا ما يوضحه اتجاه التحول الديموغرافي والتغيرات في التركيب العمري لسكان الجزائر التي تشير إلى اتساع في الفئة الوسيطية وهذا يجعل من الجزائر ضمن نطاق دائرة الهبة الديموغرافية.

بناء على ما تم عرضه سابقا، يتبين أن الجزائر لم تستفد بالشكل المطلوب من هذه الهبة الديموغرافية، ولم توظف بشكل أمثل وأنجع من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، فعلى الرغم من ارتفاع عدد السكان في سن العمل (**59–15** سنة) من إجمالي السكان، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز **3%** سنويا، وهو ما يعني وجود قوة دفع اقتصادية غير مستغلة. كما ان الزيادة في السكان في سن العمل وضعف خلق الوظائف الكافية وغير الدائمة أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب الجزائري الذي يمثل أكثر من نصف إجمالي السكان. فهذه الزيادة المتمثلة في أعداد الشباب توحي بأن ثمة فرصة متاحة للنمو لابد من اغتنامها، وذلك من خلال صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة من طرف الحكومة لمواجهة هذه الظاهرة الاستثنائية. فالمشكلة الرئيسية المطروحة في الجزائر كبقية البلدان العربية تتمثل في عدم كفاية الوظائف الدائمة التي تسمح باستيعاب هذا الكم الهائل من الشباب. وعليه يتطلب الاستفادة من هذه الفرصة التاريخية، ضرورة توافر سياسات اقتصادية حكيمة، تهدف إلى تحقيق توازن سوق الشغل من خلال التوفيق بين العرض والطلب على العمل وذلك من خلال الاهتمام بالعنصر البشري وجعله أداة للبناء وتكوينه لجعل مؤهلاته تتناسب مع متطلبات سوق العمل من خلال التعليم والتدريب، والعمل على إنشاء وظائف إنتاجية بمعدل يتجاوز معدل نمو السكان في سن العمل، وفي حالة لم تتوفر بيئة اقتصادية، سياسة ملائمة للاستفادة من هذه الفرصة، فإن هذه الأخيرة سرعان ما تتحول إلى تحديات ومعوقات تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، وزيادة معدلات الفقر والجريمة، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. فهذه الهبة تعتبر تغير إيجابي وفرصة اقتصادية محتملة أوجدتها

التغيرات في التركيب العمري للسكان بسبب انخفاض معدلات الوفيات والإنجاب. خاصة وأنها ترتبط بمدة زمنية معينة تتراوح ما بين 30 إلى 40 عاما. لهذا كان يجب العمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وتوظيفها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات التوظيف ومكافحة البطالة. فالهبة الديموغرافية لا يمكنها أن تضمن مكاسب اقتصادية بشكل تلقائي، فهي لا تخلق النمو بل فرص النمو، وللاستفادة من هذا العائد نحتاج إلى استثمارات في الصحة والتعليم والتدريب فضلا عن السياسات الاقتصادية التي تستوعب المعروض المتزايد من اليد العاملة، مما يسمح للأفراد بالادخار للتقاعد. كما أنه لا ينبغي صياغة وتنفيذ السياسات السكانية بمعزل عن السياسات التي تتبع النمو الاقتصادي والتنمية. وعليه، فإن هذه الفئة العمرية هي قوة البلد الاقتصادية متى ما أحسن استغلالها وتوظيف إمكانياتها باتجاه تنمية اقتصادية حقيقية قادرة على النهوض بالبلد اقتصاديا. لذا، في حالة لم يتم اتخاذ إجراءات فورية وملائمة لتحسين السياسات الاقتصادية المناسبة لاستغلال هذه الفئة بشكل فعال، فإن العائد الديموغرافي للجزائر سيكون معرضًا لخطر كبير بالتحول إلى لعنة بدلاً من هدية.

وأهم التوصيات هي:

– تحسين جودة الوظائف، وليس فقط عددها، فالسياسة الأساسية تتعلق بالتوظيف. ولكن الأمر لا يتعلق فقط بخلق المزيد من الوظائف ولكن قبل كل شيء يتعلق بوجود قوة عاملة جيدة التدريب.

–دعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة لتوفير فرص عمل مستدامة وبالتالي توسيع قاعدة التوظيف.

– تنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط، من خلال تطوير قطاعات أخرى بجانب النفط لتوفير فرص عمل أكثر.

–تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل لزيادة العائد الاقتصادي من النافذة الديموغرافية.

–الاستثمار في التكنولوجيا لرفع كفاءة العمال وتحقيق نمو اقتصادي قائم على الإنتاجية وليس فقط على زيادة العمالة.

–تطوير بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتشجيع الاستثمارات الوطنية والدولية والتعاون مع المؤسسات والجهات الدولية للاستفادة من الخبرات.

لضمان استفادة حقيقية من العائد الديموغرافي، تحتاج الجزائر إلى إصلاحات اقتصادية تركز على الإنتاجية والتوظيف في قطاعات ديناميكية. فالفرصة لا تزال قائمة، ولكن يجب التحرك بسرعة قبل أن تنتهي النافذة الديموغرافية مع تقدم السكان في العمر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

1–ابن جلول خالد، بعلي حمزة، فلفول عبد القادر، دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر للفترة (1985–2016)، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 7، 2019.

2–أبو عيانة فتحي محمد، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية–الإسكندرية–جمهورية مصر العربية، 2019.

3–أبو عيانة فتحي محمد، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الأولى، 2000.

4–إسماعيل أحمد على، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثامنة، 1997.

5–البشير عبد الكريم، التحول الديموغرافي في الجزائر وسياسة مواجهة عرض الاستخدام، ملتقى دولي حول البطالة أسبابها وأثرها على المجتمع.

6–البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

7–البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الأهداف الإنمائية في عصر التحول السكاني، تقرير الرصد العالمي 2016/2015.

8–الحسانين مختار محمد مختار، التركيب الاقتصادي للسكان بمحافظة الدقهلية دراسة في جغرافية السكان، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الأداب، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الأداب، جامعة أسيوط، 2017.

9–الحضري يسين عبد الله، حلو عبد *العاطي* محمد، *الهبة* الديموغرافية في المملكة العربية السعودية–الفرص والتحديات– مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني والخمسون، رجب 1140.

10–الحمليلي سناء، تحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1980–2018) دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي بنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مغنية، 2022.

11–الخريف رشود بن محمد، السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات، الموزع دار المؤيد، الطبعة الثانية، 2008.

12–الخريف رشود بن محمد، الهبة الديموغرافية في المملكة العربية السعودية وانعكاساتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، محاضرة مقدمة في الجمعية السعودية للثقافة والفنون يوم الأربعاء 28 يناير 2019، مركز الدراسات السكانية فاتن هديبان المطيري، جامعة الملك سعود.

13–الخريف رشود بن محمد، فاتن هديبان المطيري، التغير في التركيب العمري وآثاره في العائد الديموغرافي وشيخوخة المجتمع السعودي، مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبد العزيز، مركز الدراسات السكانية–جامعة الملك سعود، العدد الثالث، يوليو 2019.

14–الخريف رشود بن محمد، معجم المصطلحات السكانية والتنموية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2010.

15–الخليفة ياسين، النافذة الديموغرافية وانعكاساتها على الموارد البشرية وقوة العمل المستقبلية في سورية، مجلة جامعة الفرات، المجلد8، العدد2، 2010.

16–الخوالدة أحمد عوادة، مراحل الانتقال الديموغرافي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 43، العدد 3، 2016.

17–الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، الجزائر، العدد 514، 2008.

18–السعدي عباس فاضل، البنية العمرية وعلاقتها بالهبة الديموغرافية في العراق: نظرة جغرافية وتحليل ديموغرافي، مجلة صحة الأسرة العربية والسكان، المجلد السابع، العدد السابع عشر، يناير 2014.

19–السعيد هالة، وضع مصر من النافذة الديموغرافية وتأثيرها على القوى العاملة، سلسلة أوراق ديموغرافية، العدد 15، 2021.

20–السلقاني مصطفى، طرق التحليل الديموغرافي، جامعة الكويت، ط3، 1994.

21–الشديدي حسين أحمد سعد، التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية)، مجلة المخطط والتنمية، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، المجلد 19، العدد 29، 2015.

22–العكرمي إبراهيم اسحيم، تقييم بيانات التركيب العمري والنوعي في التعداد العام للسكان 2006 في ليبيا، مجلة جمعية صبراتة العلمية، العدد الثاني، الجزء الأول، مارس 2017.

23–اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية، تقرير السكان والتنمية، العدد السادس، الأمم المتحدة 2014.

24–اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، الاستفادة من العائد الديموغرافي، نشرة التنمية الاجتماعية، الأمم المتحدة، المجلد6، العدد2، 2017.

25–اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، تقرير السكان والتنمية، العدد الثاني، الأمم المتحدة، 2005.

26–المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة، لجنة السكان والتنمية، الدورة الخمسون، الأمم المتحدة، 2017.

27–المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير موجز عن رصد السكان في عام 2001، السكان والبيئة والتنمية، لجنة السكان والتنمية، الدورة الرابعة والثلاثون، الأمم المتحدة، أبريل 2001.

28–المرشيد إبراهيم، الهبة الديموغرافية في العالم العربي نعمة أم قنبلة موقوتة؟ المغرب أنموذجا، مجلة عمران العلوم الاجتماعية، المجلد6، العدد21، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر 2017.

29–الناصر منذر، أثر النافذة السكانية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، مجلة جامعة تشرين–سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 2، 2011.

30–الهمالي محمد إبراهيم، ديموغرافية الشباب في ليبيا حجمهم وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية، مجلة جامعة خليج السدرة العلمية للعلوم الإنسانية، العدد الثالث، ديسمبر 2020.

31–الهيئة العامة للإحصاء، دليل التعريفات والمصطلحات الإحصائية، ديسمبر 2018. www.stats.gov.sa

32–إمصوران سهير، الفساد الاقتصادي وآثاره على النمو الاقتصادي دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014.

33–بعيط فاتح، تقويم المعطيات الديموغرافية الجزائرية بتطبيق التقنيات الديموغرافية للتقديرات غير المباشرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الديموغرافيا تخصص ديموغرافيا، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، 2018.

34–بلعجال فوزية، العوامل الديمواقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الديموغرافيا، قسم الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، 2013.

35–بلمير بلحسن، الديموغرافيا منظومة من المعارف. مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، عدد 2، ديسمبر 2000.

36–بن النوي عائشة، انعكاسات الانتقال الديموغرافي على الفئة النشيطة في الجزائر للفترة ما بين 1992–2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في الديموغرافيا، تخصص التنمية والسكان، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة01، 2018.

37–بن بعطوش أحمد عبد الحكيم، التخطيط العائلي وتأثيره على القيم الاجتماعية في الأسرة الريفية –دراسة ميدانية بقرية تيفران بلدية سفيان ولاية باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع العائلي، قسم العلوم الاجتماعية، شعبة علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر– باتنة–2014.

38–بن تركي أمينة، محددات البطالة في الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي مطبق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2021.

39–بن شيبان صبرينة، تقييم سياسات التشغيل في الجزائر من 2000 إلى 2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات العامة، كلية السياسات والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2021.

40–بهلولي فيصل، واقع النمو السكاني وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية للفترة (2019–1990)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، جوان 2002.

41–بوحجلة محمد، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الإحصائية خلال الفترة 2000–2011، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. المجلد 6. العدد 1. ديسمبر 2015.

42–بوعلام أمين الله وآخرون، الهبة الديموغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج تصحيح الخطأ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ISSN 2392–5302، المجلد5، العدد1، 2018.

43–بوعلام أمين الله، السياسات الديموغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي–معسكر، 2019.

44–بوهراوة عزالدين، الانتقال الديموغرافي في الجزائر–دراسة مقارنة بين التعدادات السكانية في الجزائر–أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الديموغرافيا، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1، 2019.

45–بوهراوة عزالدين، عمراوي صلاح الدين، النمو الديموغرافي وتحولاته في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ISSN 2170–1121– 10(05)/2018.

46–جباري عبد الرزاق، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001–2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف 1–مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، 2015.

47–جبران عبد الحليم محمد ثائر أحمد أبو سليم، الآثار المتوقعة للهبة السكانية على النشاط الاقتصادي في الأردن، في المستقبل، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، "سلسلة العلوم الإنسانية"، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، 2017.

48–حسين أحمد، الهبة الديموغرافية والفرص التنموية في مصر الواقع والتحديات، المجلة الاجتماعية القومية، لمجلد السابع والخمسون، العدد الأول، يناير 2020.

49–حسين محمد حسن محمد، علم اجتماع السكان وتنمية الموارد البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.

50–حطاب مهدي، شريف أسيا، واقع التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2017–1990)، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد16، العدد2، ديسمبر 2019.

51–حمداني نعيمة، نماذج تحليل مؤشرات سوق العمل دراسة تحليلية قياسية للفترة (2019–1990) –حالة الجزائر–أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم اقتصادية،

تخصص اقتصاديات العمل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2024.

52–حواس أمين، زرواط فاطمة الزهراء، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين منهجية ARDL، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 16، العدد25، 31 ديسمبر 2016.

53–دائرة الإحصاءات العامة، التحليل الديموغرافي وتقييم بيانات التركيب العمري والنوعي للسكان، التعداد العام للسكان والمساكن 2015،. https//dosweb.dos.gov.jo

54–دحماني محمد أدريوش، أ.عبد القادر ناصور، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد4، العدد 7، جويلية 2014.

55–دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسا–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013.

56–دريد فطيمة، النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية –دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية (الدراسة الميدانية بولاية باتنة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، قسم علم اجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري–قسنطينة–2007.

57–دفيد بلوم، طفرة ديموغرافية، التمويل التنمية، مارس 2016. https//www.imf.org

58–دوبة سعاد، العائد الديموغرافي أهم تداعيات الانتقال الديموغرافي حالة الجزائر (2020–1960)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2170–1121 : ISSN– 16 (02) /2024.

59–راشدي خضرة، الأزمة الديموغرافية: الانتقالية الديموغرافية والتحولات السوسيوديموغرافية والأسرة الجزائرية–دراسة تحليلية، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الديموغرافيا، قسم الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2013.

60–رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافات المالتوسية الجديدة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب–الكويت، 1984.

61–زايدي سعدية، سياسات التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13. ديسمبر 2017.

62–زيدان عبد الباقي، أسس علم السكان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1978.

63–سعيد إبراهيم أحمد، أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، 1997.

64–سلامي أسماء، سلامي أحمد، أثر التحول الديموغرافي في الهيكل العمري للسكان على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية في الفترة (2016–1970)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد 01، جوان 2020.

65–سي الطيب فاطمة الزهراء، السياسات السكانية والتنمية الشاملة في الجزائر بين معطيات الواقع وتحديات المستقبل،

Route Educational and Social Science Journal ISSN 2148-5518, Volume 5(8), June 2018

66-شريفي براهيم، علاقة النمو الديموغرافي بالنمو الاقتصادي وسياسات مواجهة آثاره على سوق الشغل الجزائرية دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1973-2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي. المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2013.

67-شريفي براهيم وآخرون، دراسة قياسية للعلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد3، العدد1.

68-شريفي براهيم، بلحضري عبد الرزاق، عبد الهادي مداح، دراسة قياسية للعلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي-جامعة المسيلة-المجلد3. العدد 1.

69-صابة مختار، الاستثمار في رأس المال البشري وأثاره على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2009)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.

70-صالي محمد، تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، 2016.

71-صقر مهند شفيق، دراسة تأثير النافذة الديموغرافية على قوة العمل المتعلمة في سورية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، قسم الإحصاء والبرمجة، اختصاص السكان والتنمية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2014.

72-صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، حالة الشباب الليبي اليوم، الفرص والتحديات، 2017.

73-صندوق الأمم المتحدة للسكان، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، 2012.

74-طلباوي الحوسين، أثر النمو الاقتصادي، معدلات التمدرس والتغطية الصحية على الولادات في الجزائر من 2000 إلى 2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 29، جوان 2017.

75-عبد الخضر هاشم حنان، المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية رؤى نظرية وجدل قائم، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثامن عشر.

76-عبد الخالق هاشم عزيزة، التحول الديموغرافي لمنطقة شمال إفريقيا مع الإشارة إلى تجربة دول شرق أسيا، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد السابع عشر، يناير 2017.

77-عبد الرؤوف سليم سحر، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية. الطبعة الأولى. 2014.

78–عبد الصادق أحمد علي والآخرون، السكان والتنمية...النظرية والواقع، htts//yemen-nic.info. consulter le 17/12/2022 ،studies.

79–عبد العزيز سهام، وسائل منع الحمل وأثرها على الخصوبة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الديموغرافيا، قسم العلوم الاجتماعية، شعبة علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر–باتنة، 2014.

80–عبد المعطي الباسط عبد الباسط، الدولة والمجتمع المدني في قطر، إصدارات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

81–عميرة جويدة، اتجاهات نظرية في علم السكان، دار جوانا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

82–عوام نسرين وآخرون، دراسة تحليلية وقياسية لأثر النمو الاقتصادي والنمو السكاني على معدل البطالة في الجزائر للفترة (2018–200)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد2، ديسمبر 2020.

83–عيساني نور الدين، المسألة السكانية وأبعاد تنظيم الأسرة في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد8، العدد1، 2015.

84–فراس عباس فاضل البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع. عمان، الطبعة الأولى، 2011.

85–فوزي شوق ونسرين عوام، أثر التغير الديموغرافي على النمو الاقتصادي للهند: دراسة قياسية تحليلية للفترة (1991–2022)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد8، العدد2، جانفي 2024.

86–قطيطات أحمد، الهبة الديموغرافية في الوطن العربي، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان–الأردن 12–13 نوفمبر 2007.

87–قوارح يمينة، فضيلة الشعوبي، الانتقال الديموغرافي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 13، جويلية 2015.

88– كرادشة منير عبد الله، علم السكان الديموغرافيا الاجتماعية، عالم الكتب الحديث، ط1، 2009.

89–ماجدة محمد عبد الحميد، دليل السكان، الطبعة الخامسة، البرنامج العربي لصحة الأسرة والمكتب المرجعي للسكان، بدون بلد، 2013.

90–مجلس السكان الدولي غرب أسيا وشمال إفريقيا، مقدمة في علم السكان وتطبيقاته، 2010.

91–محمود حامد عبد الرزاق، اقتصاديات السكان والموارد البشرية إطار نظري وتطبيقي، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

92– محمودي مليك، نمذجة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1993–2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018

93–مفتاح عبد السلام عليش، الهبة الديموغرافية وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة دراسة حالة بعض دول جنوب وشرق آسيا، مجلة دراسة الاقتصاد والأعمال، المجلد 4، العدد 1، يونيو 2016.

94–مفيد دنون يونس، اقتصاديات السكان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

95–منظمة العمل الدولية، "نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة"، برنامج الأمم المتحدة– المركز الإقليمي في الدول العربية. بيروت، 2012.

96–مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000–2011، مجلة الباحث، العدد 10، 2012،

97–يخلف سهيل، تصنيف الشباب الجزائري بناء على مواقفهم حول التعليم، العمل والأسرة–المسح الوطني حول صحة الأسرة والأم 2002 معطيات فردية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الديموغرافيا، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1، 2018.

98–يونس حمادي علي، مبادئ علم الديموغرافيا، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2010.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1-Abrigo, Michael R. M. et al., Are We Missing Out on the Demographic dividends? Trends and Prospects, PIDS Discussion Paper Series, No. 2018-43.

2-Alaka M. Basu and KaushikBasu, The Prospect for an imminent demographic dividend in Africa, Working Paper, No. 2014/053, United Nations, March 2014.

3-Amer.S .A et al, Demographic Change and Development, Policy Research Working Paper 7893, World Bank 2016.

4-AUECHO, Harnessing the Demographic Dividend Through Investments in Youth, edition 2017.

5-Bedrouni M, La Démographie Régionale en Algérie : Analyses Comparatives, Thèse de Doctorat d'Etat, Spécialité : Démographie, Département de Sociologie et Démographie, Faculté des Lettres et des Sciences Sociales, Université Saad Dahleb Blida, 2007.

6-Blaker C.P Stages in population growth, 1947, p88, disponible sur le site https//www.ncbi.nml.nih.gov. Consulté le 25/04/2023.

7-Bloom D.E and Williamson J.G, Demographic Transition and Economic Miracles in Emerging Asia, working paper N°6268. NBER. USA. 1997. https //www.nber.org/papers/w6268.pdf.

8-Bloom D, and. Williamson J.G, Demographic Transition and Economic Miracles in Emerging Asia, World Bank Economic Review, Vol. 12, N° 3, 1998,.

9-Bloom. D, et al, The Demographic Dividend A New Perspective on the Economic Consequences of Population Change, RAND Program of Policy-Relevant Research Communication, Copyright 2003.

10-Bloom. D, David Canning, Global Demographic Change Dimensions and Economic Significance, Harvard Initiative for Global Health, Working Paper Series N°1, April 2005. https//www.globalhealth.harvard.edu/Working Papers.aspx.

11-Bloom D.et al., Realizing the Demographic Dividend: Is Africa any different?, Program on the Global Demography of Aging, Harvard University, May 2007.

12-Bloom, David E, et al, A Demographic Dividend for Sub-Saharan Africa Source, Magnitude, and Realization, IZA Discussion Paper, N°7855, Institute for the Study of Labor Economics, December 2013.

13– Bloom David A, Michael K, Klaus P, Africa's Prospects for Enjoying a Demographic Dividend, Working Paper 22560, National Bureau of Economic Research, August 2016. https//www.nber.org/pqpers/w22560

14–Bongaarts J, Human population growth and the demographic transition, Philosophical Transitions of the Royal Society, B 2009, N°364,

15–Bouriche Lahcéne, Les déterminants du chômage en Algérie une analyse économétrique (1980–2009), Thèse de doctorat en Science Economique, Faculté des sciences économiques, sciences de gestion et science commerciales, université Abou BekerBelkaid–Tlemce, 2013,

16–Brahim Kidou, Samba N'DIAYE E, Dynamiques de la population et dividende démographique au Maroc Contexte, interactions et réalisations, Dirassat. Vol.23 No 1, 2021. Available at https//digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat/vol23/iss1/3.

17–Cherif Hamza Ali, Population et emploi en Algérie :Tendances récentes et perspectives, Revue de Recherches et des Etudes Scientifiques, N :01, Novembre 2007.

18–C.N.E.S, Rapport National sur le Développement Humain, réalisé en coopération avec le programme des Nations Unies pour le développement .Algérie 2008.

19–Carella M, Alain P, La Fenêtre Démographique en Méditerranée, XXVIIe Congrès International de la population de l'UIESP, Busan, Corée, 26 au 31 Aout 2013,.

20–Daniel Delaunay et Jean–Pierre Guengant, Le dividende démographique en Afrique Subsaharienne, Collection de documents scientifiques pour la valorisation des recherches sur les transformations sociétales aux Suds, MonographieSud–Nord, N°9, Mars 2019.

21–Canning David, et al, La transition démographique de l'Afrique dividende ou catastrophe ? Collection l'Afrique en développement, Banque Mondiale, 2016.

22–Dennis S. M, Demographic Sweet Spot and Dividend in the Philippines The Window of Opportunity is Closing Fast, A study commissioned by the United Nations Population Fund in Collaboration with the National Economic and Development Authority, October 2015.

23–Dudley Kirk, Demographic Transition Theory, Population Studies, Vol. 50, N°3, 1996.

24–Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Demographic Profile of the Arab Region Realizing the Demographic Dividend, United Nations, Beirut, 2016.E/ESCWA/SDD/2016/Technical Paper 3.

25–Economic Commission for Africa, Créer et tirer Partie du Dividende Démographique en Afrique, Nation –Unies 21–26 Mars 2013.

26–Gabin IBEMBA, Jeunesse, marché du travail et dividende démographique en République du Congo, Centre de recherche et d'études économiques, Statistiques et informatiques (CREESI).

27–Gizachew Balew, Demographic dividend in Ethiopia, Challenge or Opportunity? A comparative analysis with East Asian tigers and east African neighbors, Graduate School of public health, Seoul national university, Seoul, South Korea, June 2015.

28–Ian Pool, Demographic Dividends Determinants of Development or Merely Windows of Opportunity? Oxford Institute of Ageing, Ageing Horizons Issue N°7, 2007.

29–International Labour Organization (ILO), Regional Report on Jobs and Growth in the North Africa 2020, September 2021.

30–James Gribble and Jason Bremner, The Challenge of Attaining the Demographic Dividend, Population Reference Bureau, September 2012,. www.prb.org.

31–Joan Martinez–Alier and Eduard Masjuan, Neo–Malthusianism in the early 20TH century, Dpt of Economics History. Universidad Autonoma de Barcelona

32–John Cleland, Will Africa Benefit from Demographic Dividend? The Health& Education Advice& Resource Team. November 2012. www.heart–resources.org.

33–Keith Moutgomery, Demographic Transition, Report in the 1999 UN Conference on population and Development,.

34–Khalifa Atef M, Youth Bulge and the Demographic Window of Opportunity in the Arab World, United Nations, ESCWA, Beirut, 5–6 November 2009, E/ESCWA/OES/2009/WG.1/WP.2.

35–Labour Market Report Algeria–2020, Danish Trade Union Development Agency, Confederation of Danish Industry in the Framework of the Labour Market and Social Dialogue under the Danish–Arab Partnership Programme 2017–2022.

36–Lamar Crombach& Jeroen Smits, The demographic window of opportunity and economic growth at sub–national level in 91 developing countries, GDL Working Paper 20–101, November 2020. ww.globaldatalab.org.

37–Louadi Tayeb, Les déterminants de la baisse de la fécondité en Algérie, Revue des Sciences Humaines–Université Mohammed Khider Biskra N°24, Mars, 2012.

38–Marico Cruz, S. Amer Ahmed, On the Impact of Demographic Change on Growth, Savings and Poverty, Policy Research Working Paper 7805, World Bank. Development Economic, Development Prospects Group, August 2016.

39–Martha J. Bqiley, More power to the pill: The impact of contraceptive freedom on women's life cycle labor supply, the Quarterly Journal of Economics, Vol121, Issue 1 February 2006

40–Mason A, et al, Support Ratios and Demographic dividends Estimates for the World, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, Technical Paper N° 2017/1, United Nations.

41–Mason Andrew, Demographic Transition and Demographic Dividends in Developed and Developing Countries. , January 2005
https://www.researchgate.net/publication/252403184

42–Mason, A., and T. Kinugasa, East Asian economic development two demographic dividends, working Paper, Economics Series N°83, June 2005.

43–Mason, A et al, Demographic dividends, human capital, and saving, Journal of Economic Ageing, 2016 Apr,7.

44–Michel Tenikue et al, Le dividende démographique en Afrique Premiers signes et estimation par la méthode de composition, Renforcement de la formation démographique en Afrique francophone, Union Internationale pour l'étude Scientifique de la Population (UIESP).

45–Moreland, S., E.L. Madsen, B. Kuang, M. Hamilton, K. Jurczynska and P. Brodish. Modeling the Demographic Dividend Technical Guide to the DemDiv Model. Washington, DC Futures Group, Health Policy Project, 2014

46–Nations Unies, Méthodes permettant d'estimer les mesures démographiques fondamentales à partir des données incomplètes, Manuels sur les méthodes d'estimations de la population IV, Département des affaires économiques et sociales, Etudes Démographiques, N°42, New York, 1969.

47–Navaneetham. k, Age Structural Transition and Economic Growth Evidence from South and Southeast Asia, Working Paper 337, August 2002.

48–Navaneetham. K. A. Dharmalingam, A Review of Age Structural Transition and Demographic Dividend in South Asia Opportunities and Challenges, Journal of Population Ageing, Vol.5, 29 September 2012,

49–Norman Loayza, et al, What Drives Private Saving across the World? The Review of Economics and Statistics. Vol 82. N°2. May 2000

50–Odhiambo Nicholas M, Energy Consumption and Economic growth nexus in Tanzania: An ARDL Bounds testing approach, Energy Policy Journal, Volume37, Issue2, February 2009.

51– Office National des Statistiques, Annuaire Statistique de l'Algérie, Résultat 2010–2012, Vol N°30, Edition 2014.

52– Office National des Statistiques, Démographie Algérienne 2018, N°853.

53–Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1970–2002, Edition 2005.

54–Office National Statistique 2018, Données Statistiques. Activité, Emploi et Chômage N°840.

55–Ogunjimi Joshua Adeyemi, Oladipupo Douda Olarotimi, Dynamics of Demographic Structure and Economic Growth in Nigeria, MPRA Paper No. 94988, 16 July 2019, Munich Personal RePEc Archive. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/94988/

56–Ouadad–Bedidi Zahia, Baisse de la fécondité en Algérie : Transition de développement ou transition de crise ?, Thèse pour obtenir le diplôme de Doctorat de l'institut d'études politiques de Paris, Discipline Démographe Economique, Mars 2004.

57–Ouadah Rebrab Saliha et Cherif Assia, L'impact des Politiques de l'Emploi sur l'insertion des jeunes dans le marché du travail en Algérie, Revue d'Economie et de Statistique Appliquée, Volume10, N°2, Décembre 2013.

58–Parfait M. Eloundou, Sarah c. Giroux, Michel Tenikue, Comprendre le Changement Social, Apport des Méthodes de Décomposition et Application à l'étude du Dividende Démographique, International Union for the Scientific Study of Population,. Aout 2017. https://iussp.org.

59–Population Reference Bureau, The Challenge Ahead Initiating a Demographic Dividend, International Conference on Family Planning, Addis Ababa, Ethiopia, November 12–15/2013.

60–Roland Lee and Mason. A, What is the Demographic Dividend? Finance and Devlopment, Vol 43, N°3, September 2006.

61–Roland Lee, The Demographic Transition Three Centuries of Fundamental Change, Journal of Economic Perspectives–Volume 17, N° 4– Fall 2003–.

62–Ronald L and Mason A, What is the Demographic Dividend? International Monetary Fund. Not for Redistribution, Finance &Development September 2006. National Transfer Accounts, https//ntaccounts.org

63–Ronald L. and Mason A, Population Aging, Wealth, and Economic Growth Demographic Dividends and Public Policy, Background Paper for the World Economic and Social Survey, Department Economic and Social Affairs, United Nations, 2 January 2007.

64–Rutger van der Ven and Jeroen Smiths, The demographic window of opportunity age structure and sub–national economic growth in developing countries, Nijmegen Center for Economic, Institute for Management Research, Working Paper 11–102, April 2011.

65–Suleiman Salim, Issa Hemed, Unemployment and Economic Growth in Tanzania, Journal of Economics, Management and Trade, 20(2): 1–8, 2017, Article no.JEMT.28500.

66–Sijia Song, Demographic Changes and Economic Growth Empirical Evidence from Asia, Honors Projects.121., Illinois Wesleyan University, Economics Department, 2013.

67–UNFPA, Dynamique Démographique en Algérie, Caractéristiques émergentes, Octobre 2011.

68–UNFPA,http//www.weforum.org/content/gac–demographic–dividend–2014–2016. Consulte le 28/11/2023.

69–UNFPA, Synthesis Report on the Demographic Dividend in Africa, African Institute for Development Policy

70–UNICEF, Harnessing the Demographic Dividend in Uganda, An Assessment of the Impact of Multisectoral Approaches, Economic Policy Research Institute.https//www.unicef.org.

71–UNION AFRICAN, Family Planning and the Demographic Dividend in Africa, Draft Policy Brief for the International Conference on Maternal, Newbrorn and Child Health (MNCH) in Africa, Johannesburg, South Africa, 1–3 August, 2013.

72–United Nations, World Population to 2300, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York, 2004.

73–United Nations. ESCWA, The Demographic Window of Opportunity in the Arab Countries, Beirut, 2005.

74–Vasundhra T, The Demographic Dividend in India: Gift or curse? A State Level analysis on differing age structure and its implications for India's economic growth prospects, Working paper Series 2012, No–12–128

75–Vasundhra Thakur, The Demographic Dividend in India Gift or Curse? A State level analysis on differing age structure and its I;plications for India's economic growth prospects, International Development ISSN 1470–2320, No.12–128, Working Paper Series 2012.

76–www.en.wikipidedia.org/wiki/Demographic_window. consulter le 03/09/2023

الملاحق

الملاحق

الجدول رقم 1: تطور عدد السكان (بالألف) ومعدل النمو السنوي (%) في الجزائر خلال الفترة (1901–2023)

السنوات	عدد السكان	معدل النمو (%)	السنوات	عدد السكان	معدل النمو (%)	السنوات	عدد السكان	معدل النمو (%)
1901 (*)	4089	1.6	1980	18666	3.01	2000	30416	1.5
1906 (*)	4478	1.8	1981	19262	3.1	2001	30879	1.5
1911 (*)	4741	1.2	1982	19883	3.2	2002	31357	1.5
1921 (*)	4923	0.8	1983	20522	3.2	2003	31848	1.6
1926 (*)	5151	1	1984	21185	3.2	2004	32364	1.6
1931 (*)	5588	1.6	1985	21863	3.2	2005	32309	1.7
1936 (*)	6201	2.1	1986	22512	2.9	2006	33481	1.7
1948 (*)	7460	1.6	1987	23139	2.8	2007	34096	1.8
1954 (*)	8745	2.7	1988	23783	2.6	2008	34591	1.5
1966	12096	2.7	1989	24409	2.5	2009	35268	1.9
1970	13309	2.4	1990	25022	2.5	2010	35978	2.01
1971	13739	3.2	1991	25643	2.5	2011	36717	2.1
1972	14171	3.1	1992	26271	2.4	2012	37495	2.1
1973	14649	3.4	1993	26894	2.4	2013	38297	2.1
1974	15164	3.5	1994	27496	2.2	2014	39114	2.1
1975	15768	3.9	1995	28060	2.1	2015	39963	2.2
1976	16450	4.3	1996	28566	1.8	2016	40836	2.2
1977	17058	3.7	1997	29045	1.7	2017	41721	2.2
1978	17600	3.2	1998	29507	1.6	2018	42577	2.1
1979	18120	2.9	1999	29965	1.6			

Source ONS Rétrospective Statistique 1960–2020, P41.

(*) **World Population Year, La population de l'Algérie, CICRED1974, P17**

(**) **Démographie Algérienne 2020, N°949, P10.**

(***) **Démographie Algérienne 2020 à 2023, N°1030, P11**

وتم حساب النمو من طرف الباحثة عن طريق المعادلة الأسية

الجدول رقم 2: تطور معدل النمو السكاني (%) في الجزائر خلال الفترة (1901–2018)

السنوات	معدل النمو السكاني	السنوات	معدل النمو السكاني
1905–1901	0,5	1950–1946	1
1910–106	0,5	1955–1951	2,68
1915–1911	0,79	1965–1961	3,39
1920–1916	0,35	1977–1966	3,5
1925–1921	0,78	1987–1977	3,09
1930–1926	1,57	1998–1987	2,5
1935–1931	1,81	2008–1998	1,6
1940–1936	1,7	2018–2008	2,09
1945–1941	–0,02		

المصدر: تم حساب المعدل بالاعتماد على الجدول رقم (1)

الجدول رقم 3: احتمال وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة للفترة 1970–2018

السنوات	احتمال الوفاة 1Q0			احتمال الوفاة 4Q1		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1970	0.1419	0.1411	0.1415	0.0782	0.0864	0.0823
1977	0.1277	0.1263	0.1271	0.0571	0.0570	0.0571
1978	0.1146	0.1102	0.1124	0.0455	0.0453	0.0454
1980	0.1070	0.0985	0.1029	0.0536	0.0558	0.0547
1981	0.1014	0.0938	0.0977	0.0505	0.0527	0.0516
1982	0.0898	0.0829	0.0857	0.0466	0.0481	0.0483
1983	0.0852	0.0803	0.0827	0.0219	0.0231	0.0225
1985	0.0800	0.0766	0.0783	0.0181	0.0209	0.0200
1987	0.0668	0.0620	0.0644	0.0125	0.0139	0.0132
1989	0.0619	0.0554	0.0587	0.0095	0.0103	0.0099

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الجدول رقم4: تطور معدل وفيات الأطفال الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة في الجزائر خلال الفترة (1970–2018)

السنوات	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	السنوات	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
1970	141.5	82.3	2000 (**)	36.9	6.4
1977	127.5	57.08	2001 (**)	37.5	6
1978	112.42	45.39	2002 (**)	34.7	5.5
1980	102.85	54.66	2003 (**)	32.5	5.5
1981	97.65	51.59	2004 (**)	30.4	5.3
1982	85.72	48.28	2005 (**)	30.4	5.1
1983	82.73	22.46	2006 (**)	26.9	4.7
1985	78.3	19.96	2007 (**)	26.2	4.8
1987	64.42	13.19	2008 (**)	25.5	4.4
1989	58.73	9.89	2009 (**)	24.8	4.3
1990 (*)	57.8	–	2010 (**)	23.7	3.9
1991 (*)	55.4	8.8	2011 (**)	23.1	3.8
1992 (*)	55.4	–	2012 (**)	22.6	3.5
1993 (*)	55.5	9	2013 (**)	22.4	3.7
1994 (*)	54.2	9.2	2014 (**)	22	3.6
1995 (*)	54.9	9.2	2015 (**)	22.3	3.4
1996 (*)	54.6	8.4	2016 (**)	20.9	3.1
1997 (*)	56.64	–	2017 (**)	21	3
1998 (*)	37.4	7.3	2018 (**)	21	3.2
1999 (*)	39.4	6.6			

المصدر: تم حساب معدل وفيات الأطفال الرضع من الجدول رقم (2) من خلال متوسط مجموع احتمال ذكور + إناث للسنوات (1970–1989) نفس الشيء بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (1970–2018)

TMI : (*) : **ONS** : **Démographie Algérienne 1999, N°305, P3**

: (**) **ONS** : **Démographie Algérienne, N°853, P7**

الجدول رقم 5: تطور معدل الخام للولادات والوفيات في الجزائر خلال الفترة (1901–2018) (بالألف)

السنوات	المعدل الخام للولادات	المعدل الخام للوفيات	السنوات	المعدل الخام للولادات	المعدل الخام للوفيات
1901–1905(*)	37,8	32,8	1987	34,6	6,97
1906–1910(*)	35,5	30,5	1988	33,91	6,61
1911–1915(*)	35,3	27,4	1989	31	6
1916–1920(*)	34,9	31,4	1990	30,94	6,03
1921–1925(*)	37,2	29,4	1991	30,14	6,04
1926–1930(*)	42,3	26,6	1992	30,41	6,09
1931–1935(*)	43,4	25,3	1993	28,22	6,25
1936–1940(*)	42,1	25,1	1994	28,24	6,56
1941–1945(*)	42,9	43,1	1995	25,33	6,43
1946–1950(*)	42,2	32,2	1996	22,91	6,03
1951–1955(*)	47,4	20,6	1997	22,51	6,12
1956–1960(*)	45,6	–	1998	20,58	4,87
1961–1965(*)	48,5	14,6	1999	19,82	4,72
1967	50,12	15,87	2000	19,36	4,59
1968	47,7	17,37	2001	20,03	4,56
1969	49,81	17,01	2002	19,68	4,41
1970	50,16	16,45	2003	20,36	4,55
1971	48,44	17	2004	20,67	4,36
1972	47,73	15,68	2005	21,36	4,47
1973	47,62	16,25	2006	22,07	4,3
1974	46,5	15,07	2007	22,98	4,38
1975	46,05	15,54	2008	23,62	4,42
1976	45,44	15,64	2009	24,07	4,51
1977	45,02	14,36	2010	24,68	4,37
1978	46,36	13,48	2011	24,78	4,41
1979	42,8	11,7	2012	26,08	4,53
1980	42,7	10,9	2013	25,14	4,39
1981	41,04	9,44	2014	25,93	4,44
1982	40,6	9,1	2015	26,03	4,57
1983	40,4	8,8	2016	26,12	4,42
1984	40,18	8,6	2017	25,4	4,55
1985	39,5	8,4	2018	24,39	4,53
1986	37.73	7,34			

(*) : **World Population Year**, **La population de l'Algérie**, **CICRED1974**, **p19**

ONS, **Rétrospective Statistique 1962–2020**, **P3**.

الجدول رقم 6: تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر خلال الفترة (1966–2018)

السنوات	المؤشر التركيبي للخصوبة (ISF)	السنوات	المؤشر التركيبي للخصوبة (ISF)
1966	7,4	(**)2008	2,74
1970	8,1	2009	2,8
1977	7,4	2010	2,9
1985	6,24	2011	2,9
1986	6,3	2012	2,7
1987	5,2	2013	2,7
1990	4,5	2014	3
(**)1998	2,75	2015	3,1
2000	2,4	2016	3,1
(***)2002	2,4	2017	3,1
2005	2,5	2018	3
(*)2006	2.27		

(*): **ONS**, **Enquéte National à Indicateur Multiples**(**MICS3–2006**), **p110**

(**) : **ONS**, **1998–2008**: **Annuiare Statistique de l'Algérie N°30**

2012–2013: **Enquéte par grappes à Indicateur Multiple** (**MICS4–2012–2013**), **Algeria 2015**, **p127**

1977–1987: **Ahmed Mokadem**, **Mostafa Kharoufi**, **Rapport de l'évolution initial du programme de pays de l'UNFPA pour l'Algérie 2007–2011**, **p18**

(***) : **Papfam 2002**.

1970–1986: **Kamel Kateb**, **Transition démographique en Algérie et marché du travail**, **p159**

1990–2009 jusqu'à 2018: **démographie Algérienne 2018**, **N°853**, **p6**

UNFPA, **Dynamique Démographique en Algérie** :**2008–2006–1998–1990–1985 Caractéristiques émergentes**, **Ministére se la santé**, **de la population et de la Réforme Hospitalière**, **Octobre 2011**, **p15**

الجدول رقم 7: توزيع عدد الوفيات حسب الجنس والسن في الجزائر خلال الفترة (1970–2018)

فئات السن	1970			1987			1998			2008			2018		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
0	50077	47423	97500	27355	24187	51543	12032	10660	22691	11257	9525	20782	13557	9874	23431
4–1	21497	23226	44723	4909	5260	10169	2462	2335	4797	1539	1394	2933	1667	1500	3167
9–5	5261	5553	10814	2773	2913	5686	1669	1338	3007	840	660	1500	781	676	1457
14–10	2353	2433	4786	2163	1911	4074	1443	1033	2476	861	600	1461	691	501	1193
19–15	1454	2284	3738	2096	1704	3800	2026	1253	3279	1257	818	2075	990	588	1578
24–20	1126	1883	3009	1929	1763	3693	2447	1272	3718	1868	1044	2912	1430	776	2207
29–25	1492	1095	2587	1446	1448	2895	2475	1334	3809	1969	1169	3138	1770	1048	2818
34–30	1146	1526	2672	1665	1354	3019	2061	1448	3509	1793	1301	3094	1886	1412	3298
39–35	742	1252	1994	1974	1574	3548	1849	1605	3454	1838	1637	3475	2185	1854	4039
44–40	1133	1089	2222	1150	1223	2374	2056	1712	3768	2150	1982	4132	2300	2182	4481
49–45	1435	1246	2681	1424	1422	2846	2229	1850	4079	2490	2171	4661	2888	2661	5549
54–50	1312	1173	2485	2253	2109	4362	2287	1814	4101	3244	2680	5924	3887	3292	7178
59–55	2127	1104	3231	3092	2906	5998	3044	2497	5541	3858	2792	6649	5010	3895	8905
64–60	3176	2672	5848	3973	3394	7367	4417	3823	8240	4241	3281	7522	6376	4820	11196
69–65	3721	3507	7228	4565	3866	8432	5149	4529	9678	5359	4536	9895	7594	5726	13320
74–70	5138	4708	9846	23516	19903	43419	5968	5151	11120	7223	6711	13933	7604	6335	13938
+75	8968	9393	18361				22577	21927	44503	27794	30209	58003	41060	43136	84196
المجموع	112159	111567	223726	86286	76936	163222	76189	65582	141772	79581	72508	152089	101677	90276	191952

المصدر: تم حساب عدد الوفيات من طرف الباحثة (الطريقة مشروحة في أخير الملحق)

الجدول رقم 8: توزيع عدد السكان حسب الجنس والسن في الجزائر خلال الفترة (2020–1985)

فئات السن	1985			1986			1988			1989			1990		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
4–0	1989000	1887000	3876000	2050000	1944000	3994000	1946000	1863000	3809000	1920594	1835788	3756382	1925000	1813000	3711000
9–5	1675000	1615000	3290000	1725000	1664000	3389000	1794000	1721000	3515000	1825811	1749985	3575796	1830000	1785000	3645000
14–10	1469000	1417000	2886000	1513000	1459000	2972000	1553000	1469000	3022000	1598333	1520512	3118845	1602000	1574000	3222000
19–15	1245000	1198000	2443000	1282000	1233000	2515000	1324000	1287000	2611000	1364869	1314983	2679852	1368000	1348000	2757000
24–20	968000	934000	1902000	998000	961000	1959000	1164000	1144000	2308000	1189272	1168320	2357591	1192000	1195000	2411000
29–25	818000	781000	1599000	843000	804000	1647000	913000	885000	1798000	966782	943835	1910617	969000	1007000	2035000
34–30	578000	620000	1198000	594000	639000	1233000	757000	711000	1468000	780210	739304	1519514	782000	770000	1575000
39–35	361000	442000	803000	372000	456000	828000	574000	553000	1127000	613592	583661	1197253	615000	618000	1274000
44–40	357000	434000	791000	367000	447000	814000	396000	409000	805000	431011	471917	902928	432000	466000	935000
49–45	338000	403000	741000	348000	413000	761000	348000	372000	720000	350197	371148	721345	351000	372000	723000
54–50	280000	327000	607000	288000	337000	625000	325000	353000	678000	327249	354187	681437	328000	356000	685000
59–55	218000	251000	469000	223000	258000	481000	274000	291000	565000	283350	303304	586654	284000	315000	608000
64–60	184000	215000	399000	190000	221000	411000	211000	225000	436000	219496	254416	473913	220000	244000	475000
69–65	139000	162000	301000	142000	166000	308000	164000	173000	337000	166618	179588	346206	167000	183000	355000
74–70	118000	141000	259000	121000	145000	266000	117000	121000	238000	118728	125712	244439	119000	132000	258000
+75	130000	169000	299000	134000	175000	309000	168000	178000	346000	157638	178590	336229	158000	177000	353000
المجموع	10867000	10996000	21863000	11190000	11322000	22512000	12028000	11755000	23783000	12313749	12095251	24409000	12342000	12355000	25022000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

تابع للجدول رقم (8) توزيع عدد السكان حسب الجنس والسن في الجزائر خلال الفترة (1985–2020)

فئات السن	1991			1992			1993			1994			1995		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
4–0	1912000	1827000	3739000	1924000	1840000	3764000	1935000	1851000	3786000	1942000	1859000	3801000	1946000	1864000	3810000
9–5	1865000	1789000	3654000	1870000	1790000	3660000	1872000	1791000	3663000	1872000	1788000	3660000	1868000	1783000	3651000
14–10	1688000	1614000	3302000	1726000	1653000	3379000	1765000	1691000	3456000	1801000	1728000	3529000	1835000	1762000	3597000
19–15	1453000	1389000	2842000	1497000	1432000	2929000	1542000	1474000	3016000	1584000	1515000	3099000	1625000	1554000	3179000
24–20	1251000	1223000	2474000	1287000	1251000	2538000	1323000	1279000	2602000	1357000	1305000	2662000	1389000	1329000	2718000
29–25	1062000	1042000	2104000	1097000	1076000	2173000	1132000	1111000	2243000	1166000	1145000	2311000	1197000	1178000	2375000
34–30	845000	811000	1656000	885000	855000	1740000	928000	899000	1827000	970000	945000	1915000	1012000	990000	2002000
39–35	682000	644000	1326000	709000	672000	1381000	737000	700000	1437000	764000	728000	1492000	791000	755000	1546000
44–40	500000	492000	992000	534000	519000	1053000	568000	548000	1116000	605000	576000	1181000	642000	605000	1247000
49–45	372000	387000	759000	393000	404000	797000	414000	422000	836000	436000	438000	874000	458000	455000	913000
54–50	333000	357000	690000	336000	359000	695000	337000	360000	697000	339000	361000	700000	341000	360000	701000
59–55	297000	322000	619000	303000	326000	629000	307000	332000	639000	311000	337000	648000	314000	342000	656000
64–60	239000	255000	494000	248000	265000	513000	256000	276000	532000	265000	286000	551000	273000	297000	570000
69–65	179000	190000	369000	186000	199000	385000	192000	205000	397000	200000	214000	414000	207000	220000	427000
74–70	130000	137000	267000	134000	141000	275000	137000	146000	283000	141000	151000	292000	145000	155000	300000
75+	176000	180000	356000	178000	183000	361000	179000	185000	364000	180000	187000	367000	180000	188000	368000
المجموع	12984000	12659000	25643000	13307000	12965000	26272000	13624000	13270000	26894000	1393300	13563000	27496000	14223000	13837000	28060000

تابع للجدول رقم (8) توزيع عدد السكان حسب الجنس والسن في الجزائر خلال الفترة (1985–2020)

فئات السن	1996			1997			1999			2000			2001		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
4–0	1961000	1877000	3838000	1635000	1556000	3191000	1590000	1512000	3102000	1536000	1460000	2996000	1516000	1451000	2967000
9–5	1888000	1803000	3691000	1825000	1754000	3579000	1830000	1756000	3586000	1801000	1722000	3522000	1738000	1661000	3400000
14–10	1851000	1776000	3627000	1918000	1847000	3765000	1947000	1876000	3823000	1935000	1862000	3797000	1915000	1844000	3758000
19–15	1656000	1585000	3241000	1779000	1712000	3491000	1856000	1784000	3640000	1892000	1819000	3711000	1918000	1844000	3761000
24–20	1420000	1360000	2780000	1468000	1437000	2905000	1552000	1515000	3067000	1619000	1572000	3190000	1670000	1624000	3295000
29–25	1223000	1200000	2423000	1255000	1238000	2493000	1315000	1296000	2610000	1353000	1332000	2686000	1393000	1371000	2764000
34–30	1036000	1014000	2050000	1050000	1040000	2090000	1111000	1100000	2210000	1150000	1137000	2287000	1186000	1177000	2362000
39–35	816000	781000	1597000	838000	822000	1660000	890000	874000	1765000	931000	919000	1850000	969000	954000	1924000
44–40	660000	622000	1282000	688000	684000	1372000	724000	721000	1446000	752000	745000	1496000	778000	772000	1550000
49–45	477000	472000	949000	564000	541000	1105000	603000	581000	1185000	627000	612000	1238000	652000	636000	1288000
54–50	353000	371000	724000	371000	389000	760000	404000	418000	822000	441000	447000	889000	473000	467000	939000
59–55	319000	344000	663000	345000	352000	697000	350000	360000	710000	346000	362000	709000	355000	405000	760000
64–60	277000	302000	579000	300000	319000	619000	311000	330000	641000	316000	334000	651000	318000	342000	661000
69–65	212000	227000	439000	252000	257000	509000	262000	273000	535000	267000	283000	551000	274000	287000	562000
74–70	149000	160000	309000	163000	168000	331000	176000	183000	359000	185000	194000	379000	197000	204000	402000
+75	182000	192000	374000	228000	250000	478000	224000	240000	464000	224000	240000	464000	237000	249000	486000
المجموع	14480000	14086000	28566000	14679000	14366000	29045000	15145000	14819000	29965000	15375000	15040000	30416000	15589000	15288000	30879000

تابع للجدول رقم (8) توزيع عدد السكان حسب الجنس والسن في الجزائر خلال الفترة (1985–2020)

فئات السن	2002			2003			2004			2005			2006		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
4–0	1518000	1455000	2973000	1490000	1427000	2917000	1498000	1437000	2935000	1527000	1461000	2988000	1610000	1540000	3150000
9–5	1674000	1603000	3277000	1664000	1576000	3222000	1599000	1527000	3126000	1547000	1477000	3024000	1507000	1440000	2947000
14–10	1894000	1819000	3713000	1857000	1787000	3644000	1822000	1751000	3573000	1784000	1714000	3498000	1738000	1667000	3405000
19–15	1932000	1859000	3791000	1940000	1869000	3809000	1935000	1871000	3806000	1928000	1863000	3791000	1908000	1841000	3749000
24–20	1731000	1678000	3409000	1790000	1729000	3519000	1845000	1777000	3622000	1885000	1820000	3705000	1912000	1845000	3757000
29–25	1442000	1415000	2857000	1494000	1465000	2959000	1550000	1515000	3065000	1609000	1570000	3179000	1664000	1620000	3284000
34–30	1223000	1210000	2433000	1258000	1248000	2506000	1298000	1288000	2586000	1343000	1329000	2672000	1386000	1369000	2755000
39–35	1013000	997000	2010000	1057000	1045000	2102000	1100000	1091000	2191000	1142000	1135000	2277000	1179000	1172000	2351000
44–40	809000	803000	1612000	847000	834000	1681000	883000	871000	1754000	925000	908000	1833000	961000	951000	1912000
49–45	674000	658000	1332000	694000	685000	1379000	715000	709000	1424000	740000	737000	1477000	767000	763000	1530000
54–50	508000	495000	1003000	545000	538000	1083000	583000	569000	1152000	615000	599000	1214000	639000	626000	1265000
59–55	366000	405000	771000	382000	395000	777000	401000	414000	815000	428000	434000	862000	459000	462000	921000
64–60	317000	354000	671000	322000	338000	660000	324000	343000	667000	329000	349000	678000	338000	355000	693000
69–65	279000	295000	574000	287000	306000	593000	291000	311000	602000	293000	316000	609000	295000	315000	610000
74–70	207000	216000	423000	220000	232000	452000	227000	246000	473000	237000	257000	494000	244000	265000	509000
75+	258000	260000	508000	261000	284000	545000	279000	294000	573000	292000	313000	605000	308000	335000	643000
المجموع	15845000	15522000	31357000	16108000	15758000	31848000	16350000	16014000	32364000	16624000	16282000	32906000	16915000	16566000	33481000

تابع للجدول رقم (8) توزيع عدد السكان حسب الجنس والسن في الجزائر خلال الفترة (1985–2020)

فئات السن	2007			2009			2010			2011			2012		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
4–0	1654000	1578000	3232000	1820000	1718000	3537000	1979000	1867000	3846000	2075000	1946000	4021000	2163000	2047000	4211000
9–5	1490000	1425000	2915000	1538000	1471000	3008000	1543000	1472000	3015000	1597000	1516000	3114000	1676000	1586000	3262000
14–10	1695000	1626000	3321000	1728000	1658000	3386000	1594000	1529000	3123000	1549000	1483000	3033000	1519000	1455000	2973000
19–15	1889000	1821000	3710000	1915000	1852000	3767000	1813000	1749000	3562000	1777000	1711000	3488000	1736000	1669000	3405000
24–20	1930000	1865000	3795000	1964000	1933000	3897000	1928000	1885000	3814000	1917000	1869000	3786000	1897000	1845000	3742000
29–25	1729000	1681000	3410000	1792000	1749000	3541000	1856000	1810000	3666000	1880000	1851000	3730000	1901000	1875000	3776000
34–30	1436000	1418000	2854000	1425000	1407000	2832000	1536000	1507000	3044000	1612000	1579000	3191000	1684000	1646000	3330000
39–35	1217000	1210000	2427000	1206000	1217000	2423000	1252000	1252000	2504000	1289000	1285000	2574000	1335000	1324000	2658000
44–40	1006000	995000	2001000	1040000	1044000	2084000	1083000	1090000	2173000	1113000	1124000	2236000	1140000	1151000	2291000
49–45	801000	798000	1599000	846000	839000	1686000	899000	896000	1795000	936000	940000	1876000	975000	979000	1953000
54–50	665000	651000	1316000	705000	688000	1393000	734000	727000	1461000	760000	753000	1513000	784000	780000	1564000
59–55	495000	491000	986000	568000	533000	1100000	604000	586000	1191000	632000	606000	1237000	649000	634000	1282000
64–60	351000	368000	719000	367000	367000	734000	421000	410000	831000	459000	444000	903000	499000	476000	975000
69–65	297000	317000	614000	324000	328000	652000	317000	324000	640000	316000	327000	643000	322000	330000	652000
74–70	249000	273000	522000	257000	265000	522000	266000	277000	543000	275000	286000	562000	281000	289000	570000
75+	321000	354000	675000	349000	356000	706000	377000	392000	770000	393000	419000	811000	416000	434000	851000
المجموع	17225000	16871000	34096000	17844000	17425000	35268000	18202000	17773000	35978000	18580000	18139000	36718000	18977000	18520000	37495000

تابع للجدول رقم (8) توزيع عدد السكان حسب الجنس والسن في الجزائر خلال الفترة (1985–2020)

فئات السن	2013			2014			2015			2016			2017		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
4–0	2242000	2123000	4365000	2327000	2203000	4530000	2406000	2277000	4683000	2483000	2350000	4838000	2549000	2412000	4961000
9–5	1777000	1675000	3452000	1868000	1760000	3628000	1969000	1855000	3824000	2065000	1946000	4011000	2155000	2034000	4190000
14–10	1503000	1438000	2941000	1510000	1442000	2952000	1541000	1467000	3008000	1595000	1515000	3109000	1673000	1583000	3256000
19–15	1689000	1621000	3310000	1639000	1573000	3212000	1590000	1525000	3115000	1546000	1482000	3027000	1514000	1450000	2964000
24–20	1871000	1813000	3684000	1842000	1779000	3621000	1808000	1743000	3551000	1771000	1705000	3476000	1729000	1663000	3392000
29–25	1915000	1890000	3805000	1921000	1892000	3813000	1917000	1883000	3800000	1906000	1864000	3769000	1888000	1838000	3725000
34–30	1745000	1709000	3454000	1797000	1763000	3559000	1838000	1808000	3646000	1869000	1844000	3713000	1891000	1869000	3760000
39–35	1388000	1373000	2761000	1452000	1432000	2884000	1525000	1499000	3024000	1600000	1570000	3171000	1672000	1639000	3311000
44–40	1173000	1183000	2356000	1206000	1213000	2419000	1240000	1243000	2483000	1278000	1276000	2553000	1323000	1315000	2638000
49–45	1008000	1014000	2022000	1040000	1048000	2089000	1070000	1081000	2151000	1099000	1111000	2211000	1129000	1142000	2270000
54–50	814000	813000	1627000	847000	848000	1694000	883000	886000	1768000	920000	925000	1846000	957000	964000	1921000
59–55	672000	659000	1331000	694000	685000	1379000	716000	711000	1426000	739000	737000	1476000	765000	765000	1530000
64–60	531000	507000	1038000	559000	535000	1095000	583000	562000	1146000	604000	588000	1192000	624000	614000	1238000
69–65	335000	343000	678000	359000	364000	723000	392000	390000	782000	429000	421000	850000	465000	453000	918000
74–70	285000	295000	580000	286000	297000	582000	284000	297000	581000	283000	299000	582000	288000	305000	593000
+75	435000	458000	893000	455000	480000	934000	474000	500000	975000	494000	522000	1016000	511000	542000	1054000
المجموع	19383000	18914000	38297000	19802000	19314000	39114000	20236000	19727000	39963000	20681000	20155000	40840000	21133000	20588000	41721000

تابع للجدول رقم (8) توزيع عدد السكان حسب الجنس والسن في الجزائر خلال الفترة (1985–2020)

فئات السن	2018			2019			2020		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
4–0	2590127	2449136	5039263	2618000	2475000	5093000	2612138	2470704	5082843
9–5	2232694	2111866	4344560	2318000	2191000	4509000	2397013	2265462	4662475
14–10	1772879	1671473	3444352	1864000	1756000	3620000	1964755	1850873	3815628
19–15	1499629	1434551	2934180	1507000	1439000	2946000	1537048	1464295	3001343
24–20	1682762	1617421	3300183	1634000	1569000	3203000	1584492	1521178	3105670
29–25	1862782	1807128	3669910	1833000	1774000	3607000	1800194	1738379	3538574
34–30	1905203	1882687	3787890	1911000	1885000	3796000	1907586	1875623	3783209
39–35	1734451	1700541	3434992	1786000	1754000	3540000	1827208	1798877	3626085
44–40	1376957	1363452	2740409	1441000	1422000	2863000	1513343	1489252	3002595
49–45	1159980	1172185	2332165	1193000	1202000	2395000	1226496	1231728	2458223
54–50	991470	1000488	1991958	1023000	1034000	2057000	1052714	1066518	2119232
59–55	792743	796596	1589339	825000	832000	1657000	860211	868946	1729157
64–60	644678	639318	1283996	666000	664000	1330000	687137	689879	1377016
69–65	496978	482422	979400	523000	510000	1033000	546301	536395	1082696
74–70	301371	316741	618112	323000	336000	659000	353266	361187	714453
75+	525854	561162	1087014	538000	578000	1116000	549564	595582	1145146
المجموع	21570558	21007167	42577723	22003000	21421000	43424000	22419466	21824878	44244345

الجدول رقم 9: توزيع عدد السكان حسب الفئات العمرية العريضة في الجزائر خلال الفترة (1966–2018)

السن	1966			1977			1985			1986			1987		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
14–0	2849686	2760682	5610368	4125344	3970365	8095907	5133000	4919000	10052000	5288000	5067000	10355000	5220383	4980507	10200889
59–15	2841951	2850241	5692192	3873299	4109329	7982628	5163000	5390000	10553000	5315000	5548000	10863000	5829277	5779941	11609218
60+	381570	412217	793787	487742	491723	979465	571000	687000	1258000	587000	707000	1294000	654217	674674	1328892
المجموع	6073207	6023140	12096347	8486385	8571615	17058000	10867000	10996000	21863000	11190000	11322000	22512000	11703877	11435123	23138999
	1988			1989			1990			1991			1992		
14–0	5293000	5053000	10346000	5344738	5106285	10451023	5357000	5172000	10578000	5465000	5230000	10695000	5520000	5283000	10803000
59–15	6075000	6005000	12080000	6306531	6250660	12557191	6321000	6447000	13003000	6795000	6667000	13462000	7041000	6894000	13935000
60+	660000	697000	1357000	662480	738306	1400786	664000	736000	1441000	724000	762000	1486000	746000	788000	1534000
المجموع	12028000	11755000	23783000	12313749	12095251	24409000	12342000	12355000	25022000	12984000	12659000	25643000	13307000	12965000	2627200
	1993			1994			1995			1996			1997		
14–0	5572000	5333000	10905000	5615000	5375000	10990000	5649000	5409000	11058000	5700000	5456000	11156000	5378000	5157000	10535000
59–15	7288000	7125000	14413000	7532000	7350000	14882000	7769000	7568000	15337000	7960000	7749000	15709000	8358000	8215000	16573000
60+	764000	812000	1576000	786000	838000	1624000	805000	860000	1665000	820000	881000	1701000	943000	994000	1937000
المجموع	13624000	13270000	26849000	13933000	13563000	27496000	14223000	13837000	28060000	14480000	14086000	28566000	14679000	14366000	29045000
	1998			1999			2000			2001			2002		
14–0	5466814	5245327	10712142	5367000	5144000	10511000	5272000	5044000	10315000	5169000	4956000	10125000	5086000	4877000	9963000
59–15	8495925	8354805	16850730	8805000	8649000	17455000	9111000	8945000	18056000	9394000	9250000	18643000	9698000	9520000	19218000
60+	948955	995173	1944128	973000	1026000	1999000	992000	1051000	2045000	1026000	1082000	2111000	1061000	1125000	2176000
المجموع	14911695	14595305	29507000	15145000	14819000	29965000	15375000	15040000	30416000	15589000	15288000	30879000	15845000	15522000	31357000
	2003			2004			2005			2006			2007		
14–0	5011000	4790000	9783000	4919000	4715000	9634000	4858000	4652000	9510000	4855000	4647000	9502000	4839000	4629000	9468000
59–15	10007000	9808000	19815000	10310000	10105000	20415000	10615000	10395000	21010000	10875000	10649000	21524000	11168000	10930000	22098000
60+	1090000	1160000	2250000	1121000	1194000	2315000	1151000	1235000	2386000	1185000	1270000	2455000	1218000	1312000	2530000
المجموع	16108000	15758000	31848000	16350000	16014000	32364000	16624000	16282000	32906000	16915000	16566000	33481000	17225000	16871000	34096000

تابع للجدول رقم 9 توزيع عدد السكان حسب الفئات العمرية العريضة في الجزائر خلال الفترة (2018–1966)

السن	2008			2009			2010			2011			2012		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
14–0	4965732	4739495	9705227	5086000	4847000	9931000	5116000	4868000	9984000	5221000	4945000	10168000	5358000	5088000	10446000
59–15	11250017	11064033	22314050	11461000	11262000	22723000	11705000	11502000	23210000	11916000	11718000	23631000	12101000	11903000	24001000
+60	1275372	1296352	2571723	1297000	1316000	2614000	1381000	1403000	2784000	1443000	1476000	2919000	1518000	1529000	3048000
المجموع	17491121	17099879	34591000	17844000	17425000	35268000	18202000	17773000	35978000	18580000	18139000	36718000	18977000	18520000	37495000
	2013			2014			2015			2016			2017		
14–0	5522000	5236000	10758000	5705000	5405000	11110000	5916000	5599000	11515000	6143000	5811000	11958000	6377000	6029000	12407000
59–15	12275000	12075000	24350000	12438000	12233000	24670000	12587000	12379000	24964000	12728000	12514000	25242000	12868000	12645000	25511000
+60	1586000	1603000	3189000	1659000	1676000	3334000	1733000	1749000	3484000	1810000	1830000	3640000	1888000	1914000	3803000
المجموع	19383000	18914000	38297000	19802000	19314000	39114000	20236000	19727000	39963000	20681000	20155000	40840000	21133000	20588000	41721000
	2018														
14–0	6595700	6232475	12828175												
59–15	13005977	12775049	25781026												
+60	1968881	1999643	3968522												
المجموع	21570558	21007167	42577723												

المصدر: تم حساب عدد السكان حسب الفئات العمرية من خلال الجدول رقم (8)

الجدول رقم 10: توزيع نسبة السكان حسب الفئات العمرية العريضة (%) في الجزائر خلال الفترة (1966–2018)

السن	1966			1977			1985			1986			1987		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
14–0	46,92	45,83	46,38	48,61	46,32	47,46	47,23	44,73	45,98	47,26	44,75	46,00	44,60	43,55	44,09
59–15	46,79	47,32	47,06	45,64	47,94	46,80	47,51	49,02	48,27	47,50	49,00	48,25	49,81	50,55	50,17
60+	6,28	6,84	6,56	5,75	5,74	5,74	5,25	6,25	5,75	5,25	6,24	5,75	5,59	5,90	5,74
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
	1988			1989			1990			1991			1992		
14–0	44,01	42,99	43,50	43,40	42,22	42,82	43,40	41,86	42,27	42,09	41,31	41,71	41,48	40,75	41,12
59–15	50,51	51,08	50,79	51,22	51,68	51,44	51,22	52,18	51,97	52,33	52,67	52,50	52,91	53,17	53,04
60+	5,49	5,93	5,71	5,38	6,10	5,74	5,38	5,96	5,76	5,58	6,02	5,79	5,61	6,08	5,84
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100		100	100	
	1993			1994			1995			1996			1997		
14–0	40,90	40,19	40,55	40,30	39,63	39,97	39,72	39,09	39,41	39,36	38,73	39,05	36,64	35,90	36,27
59–15	53,49	53,69	53,59	54,06	54,19	54,12	54,62	54,69	54,66	54,97	55,01	54,99	56,94	57,18	57,06
60+	5,61	6,12	5,86	5,64	6,18	5,91	5,66	6,22	5,93	5,66	6,25	5,95	6,42	6,92	6,67
المجموع	100	100,00		100	100	100	100	100	100	100	100		100	100	
	1998			1999			2000			2001			2002		
14–0	36,66	35,94	36,30	35,44	34,71	35,08	34,29	33,54	33,91	33,16	32,42	32,79	32,10	31,42	31,77
59–15	56,97	57,24	57,11	58,14	58,36	58,25	59,26	59,47	59,36	60,26	60,50	60,37	61,21	61,33	61,29
60+	6,36	6,82	6,59	6,42	6,92	6,67	6,45	6,99	6,72	6,58	7,08	6,84	6,70	7,25	6,94
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
	2003			2004			2005			2006			2007		
14–0	31,11	30,40	30,72	30,09	29,44	29,77	29,22	28,57	28,90	28,70	28,05	28,38	28,09	27,44	27,77
59–15	62,12	62,24	62,22	63,06	63,10	63,08	63,85	63,84	63,85	64,29	64,28	64,29	64,84	64,79	64,81
60+	6,77	7,36	7,06	6,86	7,46	7,15	6,92	7,59	7,25	7,01	7,67	7,33	7,07	7,78	7,42
المجموع	100	100	100,00	100	100	100,00	100	100	100	100	100	100	100	100	100

تابع للجدول رقم 10 توزيع نسبة السكان حسب الفئات العمرية العريضة (%) في الجزائر خلال الفترة (1966–2018)

السن	2008			2009			2010			2011			2012		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
14–0	28,39	27,72	28,06	28,50	27,82	28,16	28,11	27,39	27,75	28,10	27,26	27,69	28,23	27,47	27,86
59–15	64,32	64,70	64,51	64,23	64,63	64,43	64,31	64,72	64,51	64,13	64,60	64,36	63,77	64,27	64,01
+60	7,29	7,58	7,43	7,27	7,55	7,41	7,59	7,89	7,74	7,77	8,14	7,95	8,00	8,26	8,1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
	2013			2014			2015			2016			2017		
14–0	28,49	27,68	28,09	28,81	27,98	28,40	29,24	28,38	28,81	29,70	28,83	29,28	30,18	29,28	29,74
59–15	63,33	63,84	63,58	62,81	63,34	63,07	62,20	62,75	62,47	61,54	62,09	61,81	60,89	61,42	61,15
+60	8,18	8,48	8,33	8,38	8,68	8,52	8,56	8,87	8,72	8,75	9,08	8,91	8,93	9,30	9,12
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
	2018														
14–0	30,58	29,67	30,13												
59–15	60,30	60,81	60,55												
+60	9,13	9,52	9,32												
المجموع	100	100	100												

المصدر: تم حساب نسبة السكان حسب الفئات العمرية من خلال الجدول رقم (9) من الملحق

الجدول رقم 11: تطور معدل الإعالة الكلية، الصغرى والكبرى في الجزائر خلال الفترة (1966–2018)

السنوات	الإعالة الصغرى	الإعالة الكبرى	الإعالة الكلية
1966	98,56	13,94	112,49
1977	101,41	12,26	113,68
1987	87,88	11,44	99,32
1998	63,56	11,54	75,10
2008	43,50	11,52	55,01
2018	49.76	15,39	65,15

المصدر: تم حساب النسب من طرف الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (9) في الملحق

الجدول رقم 12: تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1985–2019)

السنوات	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) سنويا	السنوات	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) سنويا
1985	3.7	2003	7.2
1986	0.4	2004	4.3
1987	0.7–	2005	5.9
1988	1–	2006	1.7
1989	4.4	2007	3.4
1990	0.8	2008	2
1991	1.2–	2009	1.7
1992	1.6	2010	3.6
1993	2.2–	2011	2.9
1994	0.2	2012	3.4
1995	3.8	2013	2.8
1996	3.7	2014	3.8
1997	1.1	2015	3.7
1998	6.2	2016	3.2
1999	3.2	2017	1.3
2000	3.8	2018	1.4
2001	3	2019	0.9
2002	5.6		

المصدر: البنك الدولي

الجدول رقم 13: توزيع السكان النشطين حسب الجنس ومعدلات نموهم في الجزائر خلال الفترة (1985–2018)

السنوات	الذكور النشطين	الإناث النشطين	إجمالي السكان النشطين	معدل نمو الذكور النشطين	معدل نمو الإناث النشطين	معدل نمو إجمالي السكان النشطين
1966 (*)	2455210	109453	2564663			
1977 (**)	2846255	202057	3048312	1,4	5,7	1,6
1985(+)	4261190	523372	4784562	5,2	12,6	5,8
1987(**)	4848660	492442	5341102	6,7	–2,9	5,7
1989(**)	5046439	541156	5587595	2	4,8	2,3
1990(**)	5257000	598000	5855000	4,2	10,5	4,8
1991(**)	5333160	466450	5958520	1,4	–21,9	1,8
1992(**)	5561315	660372	6221687	4,3	41,6	4,4
1996(**)	6545000	1546000	8091000	4,2	23,7	6,8
1997(**)	6588000	1169000	7757000	0,7	–24,4	–4,1
1998(**)	6680290	1376499	8056789	1,4	17,8	3,9
1999	7144172	1229650	8589000	6,9	–10,7	6,6
2000(**)	7608054	1082801	8690855	6,5	–11,9	1,2
2001(**)	7280133	1288088	8568221	–4,3	18,9	–1,4
2003(**)	7510965	1251361	8762326	1,6	–1,4	1,1
2004(**)	7810000	1660000	9469946	3,9	32,7	8,1
2005(**)	8069000	1423000	9492000	3,3	–14,3	0,2
2006(**)	8360000	1749000	10109000	3,6	22,9	6,5
2007(**)	8319000	1650000	9969000	–0,5	–5,7	–1,4
2008(**)	8585000	1730000	10315000	3,2	4,8	3,5
2009(**)	8777000	1767000	10544000	2,3	2,1	2,2
2010(**)	8990000	1822000	10812000	2,4	3,1	2,5
2011(**)	8777000	1885000	10661000	–2,4	3,5	–1,4
2012(&)	9281000	2142000	11423000	5,7	13,6	7,2
2013(&)	9689000	2275000	11964000	4,3	6,2	4,7
2014(&)	9376000	2078000	11453000	–3,2	–8,7	–4,3
2015(&)	9614000	2317000	11932000	2,5	11,5	4,2
2016(&)	9725000	2392000	12117000	1,2	1,6	1,2
2017(&)	9753000	2524000	12277000	0,3	5,5	1,3
2018(&)	10028000	2435000	12463000	2,8	–3,5	1,5

المصدر:

(*): **O.N.S**

Ali Hamza Cherif, Population et besoins sociaux essentiels en Algérie à l'Horizon 2038, Edition Universitaire Européennes, 310–310–21/02, p302.

(**) :**Rétrospective Statistique**, **Emploi 1962–2011**

(+) : **Quelque Résultats Issus de l'Enquête Main d'œuvre–Juin 1989–Collection Statistique N°30**, **p19**

(&) : **Activité**, **Emploi et Chômage en Mai 2019**, **N°879**, **p12**

الجدول رقم 14: تطور معدلات النشاط الاقتصادي المنقح والخام في الجزائر خلال الفترة (2018–1985)

السنوات	معدل النشاط الاقتصادي الخام			معدل النشاط الاقتصادي المنقح		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
1985	39,21	45,34	9,71	82,53	21,88	4,76
1987	41,43	46,01	8,52	83,18	23,08	4,31
1989	40,98	44,50	8,66	80,02	22,89	4,47
1990	42,59	45,03	9,27	83,15	23,71	4,84
1991	41,09	44,26	9,36	78,51	23,24	4,93
1992	41,79	44,65	9,58	78,98	23,68	5,09
1996	45,20	51,51	19,95	82,22	28,32	10,98
1997	44,88	46,81	14,23	78,82	26,71	8,14
1998	44,80	47,81	16,48	78,63	27,30	9,43
1999	47,17	49,21	14,22	81,14	28,66	8,30
2000	49,48	48,13	12,11	83,50	28,57	7,20
2001	46,70	45,96	13,93	77,50	27,75	8,43
2003	46,63	44,22	12,75	75,06	27,50	7,94
2004	47,77	46,39	16,43	75,75	29,26	10,37
2005	48,54	45,18	13,69	76,02	28,85	8,74
2006	49,42	46,97	16,42	76,87	30,19	10,56
2007	48,30	45,11	15,10	74,49	29,24	9,78
2008	49,08	46,23	15,64	76,31	29,82	10,12
2009	49,19	46,40	15,69	76,58	29,90	10,14
2010	49,39	46,58	15,84	76,80	30,05	10,25
2011	47,24	45,11	16,09	73,66	29,03	10,39
2012	48,91	47,59	18,00	76,70	30,46	11,57
2013	49,99	49,13	18,84	78,93	31,24	12,03
2014	47,35	46,42	16,99	75,38	29,28	10,76
2015	47,51	47,80	18,72	76,38	29,86	11,75
2016	47,02	48,00	19,11	76,41	29,67	11,87
2017	46,46	48,12	19,60	76,31	29,43	12,04
2018	46,49	48,34	19,06	77,10	29,27	11,59

المصدر: تم حساب النسب من خلال الجداول رقم (8)، (9) و(13)

الجدول رقم 15: تطور حجم السكان النشطين ومعدل نموهم في الجزائر خلال الفترة (1966–2018)

	عدد السكان والسكان النشطين	الحجم المطلق			نسبة التغير (%)			معدل النمو (%)		
السنوات	السكان والسكان النشطين	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
1966	السكان النشطين	2455210	109453	2564663						
	السكان	6073207	6023140	12096347						
1977	السكان النشطين	2846255	202057	3048312	15,93	84,61	18,86	1,4	5,7	1,6
	السكان	8486385	8571615	17058000	39,73	42,31	41,02	3,1	3,3	3,2
1985	السكان النشطين	4261190	523372	4784562	49,71	159,02	56,96	5,2	12,6	5,8
	السكان	10867000	10996000	21863000	28,05	28,28	28,17	3,1	3,2	3,2
1987	السكان النشطين	4848660	492442	5341102	13,79	–5,91	11,63	6,7	–2,9	5,7
	السكان	11703877	11435123	23139000	7,70	3,99	5,84	3,8	1,9	2,9
1989	السكان النشطين	5046439	541156	5587595	4,08	9,89	4,62	2	4,8	2,3
	السكان	12313749	12095251	24409000	5,21	5,77	5,49	2,6	2,8	2,7
1990	السكان النشطين	5257000	598000	5855000	4,17	10,50	4,79	4,2	10,5	4,8
	السكان	12342000	12355000	25022000	0,23	2,15	2,51	0,2	2,1	2,5
1991	السكان النشطين	5333160	466450	5958520	1,45	–22,00	1,77	1,40	–21,9	1,8
	السكان	12984000	12659000	25643000	5,20	2,46	2,48	5,20	2,5	2,5
1992	السكان النشطين	5561315	660372	6221687	4,28	41,57	4,42	4,3	41,6	4,4
	السكان	13307000	12965000	26272000	2,49	2,42	2,42	2,5	2,4	2,5
1996	السكان النشطين	6545000	1546000	8091000	17,69	134,11	30,05	4,2	23,7	6,8
	السكان	14480000	14086000	28566000	8,81	8,65	8,73	2,1	2,1	2,1
1997	السكان النشطين	6588000	1169000	7757000	0,66	–24,39	–4,13	0,7	–24,4	–4,1
	السكان	14679000	14366000	29045000	1,37	1,99	1,68	1,4	1,9	1,7
1998	السكان النشطين	6680290	1376499	8056789	1,40	17,75	3,86	1,4	17,8	3,9

	السكان	14911695	14595305	29507000	1,59	1,60	1,59	1,6	1,6	1,6
1999	السكان النشطين	7144172	1229650	8589000	6,94	−10,67	6,61	6,9	−10,7	6,6
	السكان	15145000	14819000	29965000	1,56	1,53	1,55	1,7	1,5	1,6
2000	السكان النشطين	7608054	1082801	8690855	6,49	−92,58	1,19	6,5	−11,9	1,2
	السكان	15375000	15040000	30416000	1,52	1,49	1,51	1,5	1,5	1,5
2001	السكان النشطين	7280133	1288088	8568221	−4,31	18,96	−1,41	−4,3	18,9	−1,4
	السكان	15589000	15288000	30879000	1,39	1,65	1,52	1,4	1,6	1,5
2003	السكان النشطين	7510965	1251361	8762326	3,17	−2,85	2,27	1,6	−1,4	1,1
	السكان	16108000	15758000	31848000	3,33	3,07	3,14	1,7	1,5	1,6
2004	السكان النشطين	7810000	1660000	9469946	3,98	32,66	8,08	3,9	32,7	8,1
	السكان	16350000	16014000	32364000	1,50	1,62	1,62	1,5	1,6	1,6
2005	السكان النشطين	8069000	1423000	9492000	3,32	−14,28	0,23	3,3	−14,3	0,2
	السكان	16624000	16282000	32906000	1,68	1,67	1,67	1,7	1,7	1,7
2006	السكان النشطين	8360000	1749000	10109000	3,61	22,91	6,50	3,6	22,9	6,5
	السكان	16915000	16566000	33481000	1,75	1,74	1,75	1,8	1,7	1,7
2007	السكان النشطين	8319000	1650000	9969000	−0,49	−5,66	−1,38	−0,5	−5,7	−1,4
	السكان	17225000	16871000	34096000	1,83	1,84	1,84	1,8	1,8	1,8
2008	السكان النشطين	8585000	1730000	10315000	3,20	4,85	3,47	3,2	4,8	3,5
	السكان	17491121	17099879	34591000	1,54	1,36	1,45	1,5	1,4	1,5
2009	السكان النشطين	8777000	1767000	10544000	2,24	2,14	2,22	2,3	2,1	2,2
	السكان	17844000	17425000	35268000	2,02	1,90	1,96	2	1,9	1,9
2010	السكان النشطين	8990000	1822000	10812000	2,43	3,11	2,54	2,4	3,1	2,5
	السكان	18202000	17773000	35978000	2,01	2,00	2,01	2	1,9	2
2011	السكان النشطين	8777000	1885000	10661000	−2,37	3,46	−1,40	−2,4	3,5	−1,4
	السكان	18580000	18139000	36718000	2,08	2,06	2,06	2,1	2,1	2,1

2012	السكان النشطين	9281000	2142000	11423000	5,74	13,63	7,15	5,7	13,6	7,2
	السكان	18977000	18520000	37495000	2,14	2,10	2,12	2,1	2,1	2,1
2013	السكان النشطين	9689000	2275000	11964000	4,40	6,21	4,74	4,3	6,2	4,7
	السكان	19383000	18914000	38297000	2,14	2,13	2,14	2,1	2,1	2,1
2014	السكان النشطين	9376000	2078000	11453000	-3,23	-8,66	-4,27	-3,2	-8,7	-4,3
	السكان	19802000	19314000	39114000	2,16	2,11	2,13	2,2	2,1	2,1
2015	السكان النشطين	9614000	2317000	11932000	2,54	11,50	4,18	2,5	11,5	4,2
	السكان	20236000	19727000	39963000	2,19	2,14	2,17	2,2	2,1	2,2
2016	السكان النشطين	9725000	2392000	12117000	1,15	3,24	1,55	1,2	1,6	1,2
	السكان	20681000	20155000	40840000	2,20	2,17	2,19	2,2	2,2	2,2
2017	السكان النشطين	9753000	2524000	12277000	0,29	5,52	1,32	0,3	5,5	1,3
	السكان	21133000	20588000	41721000	2,19	2,15	2,16	2,2	2,2	2,2
2018	السكان النشطين	10028000	2435000	12463000	2,82	-3,53	1,52	2,8	-3,5	1,5
	السكان	21570556	21007167	42577723	2,07	2,04	2,05	2,1	2	2,1
فترة الدراسة		حجم الزيادة المطلقة								
1985-		5766810	1911628	7678438	135,33	365,25	160,48	2,6	4,8	2,9
2018		10703556	10011167	20714723	98,50	91,04	94,75	2,1	2	2,04

المصدر: تم حساب نسبة التغير ومعدل النمو من طرف الباحثة بالاعتماد على الجدولين رقم (1) و(13) من الملحق

الجدول رقم 16: تطور السكان المشتغلين ومعدل العمالة ومعدل نموهم في الجزائر خلال الفترة (1985–2018)

السنوات	ذكور	إناث	المجموع	معدل العمالة	معدل النمو (%)			
					ذكور	إناث	المجموع	معدل العمالة
1985 (*)	3555003	362225	3881228	36,78				
1987 (**)	3772642	365094	4137736	35,64	3,01	0,4	3,25	–1,56
1989 (**)	4115424	316630	4432054	35,29	4,44	–6,87	3,5	–0,49
1990 (**)	4182860	333500	4516360	34,73	1,64	5,33	1,9	–1,59
1991 (**)	4177920	360380	4538300	33,71	–0,12	8,06	0,49	–2,94
1992 (**)	4213180	364340	4577520	32,85	0,84	1,1	0,86	–2,56
1993 (**)	4287385	429755	5042000	34,98	1,76	17,9	10,14	6,49
1994 (**)	4361590	495170	5154000	34,63	1,73	15,22	2,22	–1
1995 (**)	4435795	560585	5389000	35,14	1,7	13,21	4,56	1,46
1996 (**)	4510000	626000	5136000	32,69	1,67	14,49	–4,69	–6,95
1997 (**)	4819000	889000	5708000	34,44	6,85	42,02	11,14	5,34
2000 (**)	5382909	797083	6179992	30,50	11,7	–3,57	2,68	–0,21
2001 (**)	5345223	883549	6228772	29,80	–0,7	10,85	0,79	–2,38
2003 (**)	5751032	933024	6684056	30,40	3,73	2,76	3,59	0,48
2004 (**)	6439000	1359000	7798000	34,70	11,96	45,66	16,67	13,24
2005 (**)	6870000	1147000	8044000	34,70	6,69	–15,6	3,15	0,23
2006 (**)	7372000	1497000	8869000	37,20	7,31	30,51	10,26	7,62
2007 (**)	7247000	1347000	8594000	35,30	–1,7	–10,02	–3,1	–5,62
2008 (**)	7717000	1428000	9145000	37,00	6,49	6,01	6,41	5,38
2009 (**)	8025000	1447000	9472000	37,20	3,99	1,33	3,58	1,71
2010 (**)	8261000	1474000	9735000	37,60	2,94	1,87	2,78	0,62
2011 (**)	8038000	1561000	9599000	36,00	–2,7	5,9	–1,4	–3,15
2012 (***)	8393000	1778000	10170000	37,40	4,42	13,9	5,95	4,32
2013 (***)	8885000	1904000	10788000	39,00	5,86	7,09	6,08	4,56
2014 (***)	8517000	1722000	10239000	36,40	–4,14	–9,56	–5,09	–6,32
2015 (***)	8660000	1934000	10594000	37,10	1,68	12,31	3,47	2,25
2016 (***)	8933000	1912000	10845000	37,40	3,15	–1,14	2,37	1,24
2017 (***)	8764000	2005000	10769000	36,90	–1,89	4,86	–0,7	–1,75
2018 (***)	9073000	1975000	11048000	36,80	3,53	–1,5	2,59	1,52

المصدر: تم حساب عدد الذكور والإناث للسنوات (1993،1994، 1995) اعتمادا على العلاقة الخطية (**Interpolation**):

$$y=y_1+(x-x_1)/(x_2-x_1)^* y_2-y_1$$

(*) : **Collection Statistique N°5, situation de l'emploi 1986, p35**

(*) : **Rétrospective Statistique 1962–2011, Emploi.**

(**) : **Activité, Emploi, Chômage en Mai 2019, N°879, p12**

تم حساب معدل العمالة للسنوات (1997–1996–1995–1994–1993–1992–1991–1990–1998–1987–1985) بقسمة إجمالي السكان المشتغلين على السكان في سن العمل.

الجدول 17: توزيع السكان المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2018–1985) (بالألف)

السنوات	الفلاحة		الصناعة		البناء والأشغال العمومية		التجارة والخدمات	
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة
1985(*)			536	18.62	661	22.9	612	21.3
1986(*)			537	18.4	657	22.5	618	21.2
1987(*)	725	17.5	654	20.2	658	20.3	534	16.5
1988(*)			621	17.5	820	32.1	651	18.3
1989(*)	975	22	602	17.4	717	20.7	600	17.4
1990(*)	907	20.1	670	18.5	683	18.9	744	20.6
1991(*)	1027	22.6	615	17.5	588	16.7	744	21.2
1992(*)	761	16.6	782	20.5	613	16.1	810	21.2
1993(*)	1035	24.2	532	16.4	659	20.4		
1994(*)	1023	23.7	528	16	667	20.2		
1995(*)	1084	24.1	519	15.2	678	19.8		
1996(*)	1154	24.9	502	14.2	705	20.2		
1997(*)	884	15.5	584	12.1	588	12.2	2334	40.9
2000(*)	873	14.12	826	15.6	617	11.6		
2001(*)	1312	21.06	861	17.5	650	13.2	3406	54.7
2003(**)	1412	21.1	804	12	800	12	3668	54.9
2004(**)	1617	20.7	1061	13.6	968	12.4	4153	53.3
2005(+)	1381	17.2	1059	13.2	1212	15.1	4393	54.6
2006(–)	1610	18.15	1264	17.4	1258	17.3	4738	53.4
2007(–)	1171	13.62	1028	13.8	1524	20.5	4872	56.7
2008(&)	1252	13.7	1141	12.5	1575	17.2	5178	56.6
2009(–)	1242	13.11	1194	14.5	1718	20.9	5318	56.1
2010(–)	1136	11.67	1337	15.5	1886	21.9	5377	55.2
2011(–)	1034	10.77	1367	16	1595	18.6	6503	58.4
2012(1)	912	9	1334	13.1	1663	16.4	6260	61.6
2013(2)	1141	10.6	1407	13	1791	16.6	6449	59.8
2014	1007	9.5	1329	12.6	1743	16.5	6486	61.4
2015	917	8.7	1377	12.9	1776	16.8	6524	61.6
2016	949	8.7	1414	13	1813	16.6	6718	61.7
2017	1102	10.1	1493	13.8	1847	17	6417	59.1
2018	1146	10.4	1490	13.5	1901	17.2	2403	21.7

المصدر:

O.N.S : (*) :Rétrospective Statistique 1970–2002, Edition 2005, p47–58

(**): **Enquête Emploi Auprès des Ménages 2004**, **Collection Statistique N°123**, **Juillet 2005**, **P31–69**

(+) : **Enquête Emploi Auprès des Ménages 2005**, **Collection Statistique N°126**, **p39**

(–) : **Rétrospective Statistique**, **Emploi 1962–2011**, **p51–63**

(&) : **Enquête Emploi Auprès des Ménages 2008**, **Collection Statistique N°126**, **p39**

(1) : **Enquête Emploi Auprès des Ménages 2012**, **Collection Statistique N°181**, **p31**

(2) : **Enquête Emploi Auprès des Ménages 2013**, **Collection Statistique N°185**, **p36**

Données Statistique : **Activité**, **Emploi et Chômage** (**N°671**, **748**,**796**,**819**,**434**)

الجدول رقم 18: توزيع المشتغلين حسب الوضعية المهنية في الجزائر للفترة (1992–2018)

السنوات	أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص		الأجراء الدائمون		الأجراء غير الدائمون والمتدربون		المساعدات العائلية	
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة
1992(*)	1308	26.7	2897	59.1	438	8.93	260	5.3
1996(*)	1135	22.9	2866	57.8	695	14.0	260	5.2
1997(*)	1597	27.9	2693	47.2	1072	18.8	346	6.1
2000(*)	1646	26.6	3018	48.8	1213	19.6	303	4.9
2003(**)	1855	27.8	2829	42.3	1515	22.7	484	7.2
2004(**)	2472	31.7	2903	37.2	1758	22.9	640	8.2
2005(+)	2183	27.1	3076	38.2	2203	27.4	582	7.2
2006(–)	2846	32.1	2901	32.7	2430	27.4	692	7.8
2007(–)	2516	29.2	2909	33.4	2680	31.2	489	5.7
2008(&)	2655	29	3198	34.9	2815	30.8	477	5.2
2009(–)	2762	29.2	3136	33.1	3101	32.7	473	4.9
2010(–)	2847	29.3	3208	33.0	3250	33.5	404	4.2
2011(–)	2963	30.9	3456	36	2978	31.0	202	2.1
2012(1)	2882	28.3	3675	36.1	3396	33.4	217	2.1
2013(2)	3117	28.9	3878	35.9	3562	33	231	2.1
2014	3116	29.5	3806	36.0	3487	33	156	1.5
2015	3042	28.7	4542	42.9	2855	26.9	155	1.5
2016	3108	28.5	4473	41.1	3122	28.7	192	1.8
2017	2036	28.7	3022	42.4	2001	28.0	71	1
2018	3162	28.6	4239	38.4	3456	31.3	192	1.7

المصدر:

O.N.S : (*) :**Rétrospective Statistique 1970–2002**, **Edition 2005**, **p47–58**

(**): **Enquête Emploi Auprès des Ménages 2004**, **Collection Statistique N°123**, **2005**, **P28–66**

(+) : **Enquête Emploi Auprès des Ménages 2005**, **Collection Statistique N°126**, **p36**

(–) : **Rétrospective Statistique**, **Emploi 1962–2011**, **p51–63**

(**&**) : **Enquête Emploi Auprès des Ménages 2008**, **Collection Statistique N°146**, **p26**

(**1**) : **Enquête Emploi Auprès des Ménages 2012**, **Collection Statistique N°181**, **p29**

(**2**) : **Enquête Emploi Auprès des Ménages 2013**, **Collection Statistique N°185**, **p34**

Données Statistique : **Activité**, **Emploi et Chômage** (**N°671**, **748**,**796**,**819**,**434**)

الجدول رقم 19: تطور معدل البطالة حسب الجنس والإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1985–2018)

السنوات	ذكور	إناث	إجمالي	السنوات	ذكور	إناث	إجمالي
1985(*)	16.57	30.79	9.7	2002(+)	–	–	25.49
1986(+)	–	–	20.8	2003(*)	23.43	25.44	23.7
1987(*)	22.19	13.25	21.4	2004(*)	17.5	18.1	17.7
1988(+)	–	–	21.6	2005(*)	14.9	17.5	15.3
1989(*)	18.37	15.5	18.1	2006(*)	11.8	14.4	12.3
1990(*)	20.34	14.5	19.7	2007(*)	12.8	18.3	13.8
1991(*)	21.66	22.74	21.2	2008(*)	10.1	17.4	11.3
1992(*)	24.22	20.22	23.8	2009(*)	8.6	18.1	10.2
1993(*)	–	–	23.15	2010(*)	8.1	19.1	10
1994(*)	–	–	24.36	2011(*)	8.4	17.2	10
1995(*)	26	38.4	28.1	2012(**)	9.6	17	11
1996(*)	–	–	27.99	2013(**)	8.3	16.3	9.8
1997(*)	26.85	23.95	26.41	2014(**)	9.2	17.1	10.6
1998	–	–	28.89	2015(**)	9.9	16.6	11.2
1999	–	–	27.3	2016(**)	8.1	20	10.5
2000(*)	29.25	26.39	28.89	2017(**)	10.1	20.5	12.3
2001(*)	26.58	31.41	27.3	2018(**)	9	19.5	11.1

المصدر:

O.N.S : (*) :**Rétrospective Statistique**, **Emploi 1962–2011**, **p72**

(**): **Activité**, **Emploi & Chômage**, **N°879**, **p12**

(+) تم حساب النسب اعتمادا على العلاقة الخطية (**Interpolation**) **y=y1+(x–x1)/(x2–x1)*y2–y1**

الجدول رقم 20: تطور معدل نمو إجمالي السكان، معدل نمو السكان في سن العمل ومعدل نمو السكان المعالين في الجزائر خلال الفترة (1966–2020)

السنوات	معدل نمو إجمالي السكان	معدل نمو السكان في سن العمل	معدل نمو السكان المعالين
1966–1970	2,4	1,5	3,2
1970–1975	3,5	3,8	3,1
1975–1980	3,4	4,1	2,9
1980–1985	3,2	3,4	3
1985–1990	2,7	4,3	1,2
1990–1995	2,3	3,4	1,1
1995–2000	1,6	3,3	–0,6
2000–2005	1,5	3,1	–0,8
2005–2010	1,8	2	1,4
2010–2015	2,1	1,5	3,3
2015–2020	2,06	1,1	3,6

تم حساب المعدلات بالاعتماد على الجدول رقم (8) و(9)

الجدول رقم 21: مصادر التغير في الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال الفترة (2018–1985) حسب طريقة التفكك البسيطة

الخصوبة			التحويل	التركيب العمري			التحويل	معدل العمالة			التحويل	إنتاجية العامل			التحويل	الناتج المحلي الإجمالي للفرد		
1985	2000	التغير السنوي (%)	C1	2000	2018	التغير السنوي (%)	C2	2000	2018	التغير السنوي (%)	C3	2000	2018	التغير السنوي (%)	C3	2000	2018	التغير السنوي (%)
6.24	2.4	%5.80–	%3.10–	0.59	0.61	%0.18	%666.67	0.342	0.429	%1.20	%9.17	17769	18148	%0.11	%1281.82	3610	4709	%1.41
			0.031–				6.7				0.092				12.82			

المصدر:

الجدول رقم 22: مصادر التغير في الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال الفترة (2018–1985) حسب طريقة التفكك المتقدمة

2000				2018				diff	α2000 – 2018	E2000–2018	π2000 – 2018	المجموع	α2000–2018	E2000–2018	π2000–2018
Y2000	π2000	E2000	α2000	Y2018	π2018	E2018	α2018	Y2000–2018							
3610.3	17768.88	0.342	0.59	4708.9	18147.76	0.429	0.61		1098.6	138.459	937.424	1163.5179	11.90	80.57	7.53
													%11.90	%80.57	%7.53

كيفية معالجة وتصحيح البيانات

اعتمدنا في دراستنا على سلسلة من الخطوات لتمهيد وتجهيز البيانات للدراسة من أجل التحليل ومناقشة النتائج وذلك من خلال معالجتها بالأساليب الكمية. وباعتمادنا على البيانات من المصدر " **Rétrospective Statistique 1962–2020**" الفصل الأول "الديموغرافيا" تم تقييم البيانات ومعالجتها من خلال الخطوات التالية

الخطوة الأولى قمنا بتحويل بيانات التركيبة السكانية حسب العمر والجنس حسب مجموع السكان في منتصف السنة لبعض السنوات وذلك من خلال العملية التالية:

$$\text{الفئة العمرية } (x, x+1) = \frac{\text{الفئة العمرية } (x, x+1) * \text{مجموع عدد السكان في منتصف السنة}}{\text{مجموع السكان}} \quad (1)$$

نأخذ سنة 1977 كمثال، لدينا الجدول التالي الذي يمثل توزيع السكان حسب العمر والجنس في تعداد 1977

الجدول رقم 23: توزيع عدد السكان حسب الجنس والعمر في تعداد 1977

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
4–0	1542314	1479633	3021947
9–5	1298291	1245060	2543351
14–10	1094935	1039761	2134696
19–15	832400	820538	1652938
24–20	663971	708909	1372880
29–25	510205	526249	1036454
34–30	323294	372499	695793
39–35	320076	380946	701022
44–40	304089	344123	648212
49–45	254793	286182	540975
54–50	201430	212855	414285
59–55	176022	189397	365419
64–60	144146	148929	293075
69–65	133474	128482	261956
74–70	89836	81310	171146
+75	99928	105947	205875
غير المصرحين	2575	1222	3797
المجموع	7991779	8072042	16063821

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

لدينا عدد السكان في منتصف السنة المصحح لسنة 1977 يقدر ب 17058000 نسمة، وبعد القيام بعملية الحساب من خلال المعادلة رقم (1) تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم 24: توزيع عدد السكان حسب الجنس والعمر في منتصف السنة تعداد 1977

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
4–0	1637767	1571206	3208973
9–5	1378641	1322116	2700757
14–10	1162700	1104111	2266811
19–15	883917	871321	1755237
24–20	705064	752783	1457847
29–25	541781	558818	1100599
34–30	343302	395553	738855
39–35	339885	404522	744408
44–40	322909	365421	688329
49–45	270562	303894	574456
54–50	213896	226028	439925
59–55	186916	201119	388035
64–60	153067	158146	311213
69–65	141735	136434	278168
74–70	95396	86342	181738
+75	106112	112504	218616
غير المصرحين	2734	1298	4032
المجموع	8486385	8571615	17058000

الخطوة الثانية قمنا بتوزيع بيانات للفئة غير المصرحين (الفئة الغير مبينة أعمارهم) على جميع الفئات العمرية، ولمعالجتها تم حساب معامل التصحيح (Adjustment Factor) وفق الصيغة التالية[338]

$$\text{معامل التصحيح} = \frac{\text{مجموع عدد السكان الكلي}}{\text{مجموع عدد السكان الكلي} - \text{الفئة غير المصرحين}}$$

وتحصلنا على الجدول التالي بعدما قمنا بقسمة كل فئة عمرية على معامل التصحيح التي قمنا بحسابه

[338]) Nations Unies, **Méthodes permettant d'estimer les mesures démographiques fondamentales à partir des données incomplètes, Manuels sur les méthodes d'estimations de la population IV**, Département des affaires économiques et sociales, Etudes Démographiques, N°42, New York, 1969, p64.

الجدول رقم 25: توزيع عدد السكان حسب الجنس والعمر في منتصف السنة تعداد 1977

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
4–0	1638295	1571444	3209739
9–5	1379086	1322316	2701402
14–10	1163075	1104278	2267353
19–15	884202	871452	1755654
24–20	705291	752897	1458188
29–25	541956	558903	1100859
34–30	343413	395613	739026
39–35	339995	404584	744579
44–40	323013	365476	688489
49–45	270649	303940	574589
54–50	213965	226063	440028
59–55	186976	201149	388125
64–60	153116	158170	311286
69–65	141780	136454	278235
74–70	95427	86355	181782
+75	106147	112521	218668
المجموع	8486385	8571615	17058000

نفس الخطوات تم تطبيقها على السنوات التالية 1966، 1970، 1987، 1998، 2008

الخطوة الثالثة قمنا بتصحيح بيانات التركيبة العمرية للسكان ببرنامج ورقات ال PAS بمقياس دليل سكرتارية الأمم المتحدة.

الجدول رقم 26: نتائج التعداد العام للسكان والسكن للجزائر سنة 1966 (قبل التصحيح)

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
4–0	1190420	1157874	2348295
9–5	910522	883064	1793586
14–10	822510	749727	1572237
19–15	554127	543442	1097569
24–20	401588	422426	824014
29–25	386113	413816	799929
34–30	351585	379585	731169
39–35	299033	305010	604043
44–40	232062	238338	470401
49–45	202443	195332	397775
54–50	178980	179113	358093
59–55	157228	142318	299547
64–60	133116	135231	268347
69–65	101663	96655	198319
74–70	64377	77064	141441
+75	87439	104142	191581
المجموع	6073207	6023140	12096347

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

وبعد أن قمنا بوضع نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 1966 في ورقة الحساب AGESEX من جدول بيانات PAS تحصلنا على النتائج التالية

الجدول رقم 27: نتائج التعداد العام للسكان والسكن للجزائر لسنة 1966 وفقا ورقة الحساب AGESEX

فئات العمر	السكان		نسبة العمر		انحراف نسبة العمر		نسبة النوع	انحراف نسبة النوع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث		
4–0	1190420	1157874					102.8	
9–5	910522	883064	90.5	92.6	9.5–	7.4–	103.1	0.3
14–10	822510	749727	112.3	105.1	12.3	5.1	109.7	6.6
19–15	554127	543442	90.5	92.7	9.5–	7.3–	102.0	7.7–
24–20	401588	422426	85.4	88.3	14.6–	11.7–	95.1	6.9–
29–25	386113	413816	102.5	103.2	2.5	3.2	93.3	1.8–
34–30	351585	379585	102.6	105.6	2.6	5.6	92.6	0.7–
39–35	299033	305010	102.5	98.7	2.5	1.3–	98.0	5.4
44–40	232062	238338	92.6	95.3	7.4–	4.7–	97.4	0.7–
49–45	202443	195332	98.5	93.6	1.5–	6.4–	103.6	6.3
54–50	178980	179113	99.5	106.1	0.5–	6.1	99.9	3.7–
59–55	157228	142318	100.8	90.5	0.8	9.5–	110.5	10.6
64–60	133116	135231	102.8	113.2	2.8	13.2	98.4	12.0–
69–65	101663	96655	103.0	91.1	3.0	8.9–	105.2	6.7
74–70	64377	77064	–	–	0.0	0.0	83.5	21.6–
+75	87439	104142	–	–			84.0	–
المجموع	6073207	6023140					100.8	–

الجدول رقم 28: مؤشر دقة بيانات الجنس والعمر للجزائر لتعداد 1966 وفقا للورقة الحسابية AGESEX

المؤشر	النسبة
مؤشر نسبة العمر للذكور	5.3
مؤشر نسبة العمر للإناث	7.0
مؤشر نسبة الجنس	6.5
مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة	31.8

من نتائج الجدول الخاصة بالتركيبة العمرية للجزائر لتعداد 1966 نلاحظ أن مؤشر دقة بيانات العمر والنوع قد بلغ 31.8 وهو أكبر من القيمة 20 وهذا يدل أن البيانات ضعيفة نوعا ما.

الجدول رقم 29: نتائج التعداد العام للسكان والسكن للجزائر سنة 1977 (قبل التصحيح)

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
4–0	1638295	1571444	3209739
9–5	1379086	1322316	2701402
14–10	1163075	1104278	2267353
19–15	884202	871452	1755654
24–20	705291	752897	1458188
29–25	541956	558903	1100859
34–30	343413	395613	739026
39–35	339995	404584	744579
44–40	323013	365476	688489
49–45	270649	303940	574589
54–50	213965	226063	440028
59–55	186976	201149	388125
64–60	153116	158170	311286
69–65	141780	136454	278235
74–70	95427	86355	181782
+75	106147	112521	218668
المجموع	8486385	8571615	17058000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

وبعد أن قمنا بوضع نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 1977 في ورقة الحساب AGESEX من جدول بيانات PAS تحصلنا على النتائج التالية

الجدول رقم 30: نتائج التعداد العام للسكان والسكن للجزائر لسنة 1977 وفقا ورقة الحساب AGESEX

فئات العمر	السكان		نسبة العمر		انحراف نسبة العمر		نسبة النوع	انحراف نسبة النوع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث		
4–0	1638295	1571444					104.3	
9–5	1379086	1322316	98.5	98.8	–1.5	–1.2	104.3	0.0
14–10	1163075	1104278	102.8	100.7	2.8	0.7	105.3	1.0
19–15	884202	871452	94.6	93.8	–5.4	–6.2	101.5	–3.9
24–20	705291	752897	98.9	105.3	–1.1	5.3	93.7	–7.8
29–25	541956	558903	103.4	97.3	3.4	–2.7	97.0	3.3
34–30	343413	395613	77.9	82.1	–22.1	–17.9	86.8	–10.2
39–35	339995	404584	102.0	106.3	2.0	6.3	84.0	–2.8
44–40	323013	365476	105.8	103.2	5.8	3.2	88.4	4.3
49–45	270649	303940	100.8	102.8	0.8	2.8	89.0	0.7
54–50	213965	226063	93.5	89.5	–6.5	–10.5	94.6	5.6
59–55	186976	201149	101.9	104.7	1.9	4.7	93.0	–1.7
64–60	153116	158170	93.1	93.7	–6.9	–6.3	96.8	3.9
69–65	141780	136454	114.1	111.6	14.1	11.6	103.9	7.1
74–70	95427	86355	–	–	0.0	0.0	110.5	6.6
+75	106147	112521	–	–			94.3	
المجموع	8486385	8571615	–	–			99.0	

الجدول رقم 31: مؤشر دقة بيانات الجنس والعمر للجزائر لتعداد 1977وفقا للورقة الحسابية AGESEX

المؤشر	النسبة
مؤشر نسبة العمر للذكور	5.7
مؤشر نسبة العمر للإناث	6.1
مؤشر نسبة الجنس	4.2
مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة	24.4

من خلال نتائج الجدول الخاصة بالتركيبة العمرية للجزائر لتعداد 1977 نلاحظ أن مؤشر دقة بيانات العمر والنوع عرف تحسنا مقارنة بتعداد السابق لسنة 1966 إذ بلغ المؤشر حوالي 24.4 رغم التحسن في قيمة المؤشر إلا أنه تبقى أكبر من المعيار 20، وتبقى ضعيفة نوعا ما.

الجدول رقم 32: نتائج التعداد العام للسكان والسكن سنة 1987 (قبل التصحيح)

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
4–0	1963198	1881121	3844319
9–5	1754824	1684037	3438862
14–10	1502361	1415348	2917709
19–15	1278045	1252648	2530693
24–20	1134916	1115991	2250906
29–25	855882	827596	1683479
34–30	730210	680274	1410484
39–35	535079	521060	1056139
44–40	362873	381093	743966
49–45	345664	372129	717793
54–50	321445	350271	671716
59–55	265162	278880	544041
64–60	200665	214112	414777
69–65	158456	168470	326927
74–70	155755	114739	230494
+75	179342	177353	356695
المجموع	11703877	11435123	23139000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

وبعد أن قمنا بوضع نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 1987 في ورقة الحساب AGESEX من جدول بيانات PAS تحصلنا على النتائج التالية

الجدول رقم 33: نتائج التعداد العام للسكان والسكن للجزائر لسنة 1987 وفقا ورقة الحساب AGESEX

فئات العمر	السكان		نسبة العمر		انحراف نسبة العمر		نسبة النوع	انحراف نسبة النوع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث		
4–0	1963198	1881121					104.4	–0.2
9–5	1754824	1684037	101.3	102.2	1.3	2.2	104.2	1.9
14–10	1502361	1415348	99.1	96.4	–0.9	–3.6	106.1	–4.1
19–15	1278045	1252648	96.9	99.0	–3.1	–1.0	102.0	–0.3
24–20	1134916	1115991	106.4	107.3	6.4	7.3	101.7	1.7
29–25	855882	827596	91.8	92.1	–8.2	–7.9	103.4	3.9
34–30	730210	680274	105.0	100.9	5.0	0.9	107.3	–4.6
39–35	535079	521060	97.9	98.2	–2.1	–1.8	102.7	–7.5
44–40	362873	381093	82.4	85.3	–17.6	–14.7	95.2	–2.3
49–45	345664	372129	101.0	101.8	1.0	1.8	92.9	–1.1
54–50	321445	350271	105.2	107.6	5.2	7.6	91.8	3.3
59–55	265162	278880	101.6	98.8	1.6	–1.2	95.1	–1.4
64–60	200665	214112	94.7	95.7	–5.3	–4.3	93.7	0.3
69–65	158456	168470	100.2	102.5	0.2	2.5	94.1	6.8
74–70	155755	114739	–	–	0.0	0.0	100.9	–
+75	179342	177353	–	–	–	–	101.1	–
المجموع	11703877	11435123					102.4	

الجدول رقم 34: مؤشر دقة بيانات الجنس والعمر للجزائر لتعداد 1987وفقا للورقة الحسابية AGESEX

المؤشر	النسبة
مؤشر نسبة العمر للذكور	4.4
مؤشر نسبة العمر للإناث	4.4
مؤشر نسبة الجنس	2.8
مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة	17.3

من خلال نتائج الجدول الخاصة بالتركيبة العمرية للجزائر لتعداد 1987 نلاحظ أن مؤشر دقة بيانات العمر والنوع انخفض خلال هذا التعداد إذ بلغ 17.3 وهو أقل من القيمة 20 وبهذا تصبح البيانات جيدة تتسم بنوع من الجودة.

الجدول رقم 35: نتائج التعداد العام للسكان والسكن سنة 1998 (قبل التصحيح)

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
4–0	1662327	1582361	3244689
9–5	1854720	1784261	3638981
14–10	1949767	1878705	3828472
19–15	1808831	1740594	3549426
24–20	1491806	1461923	2953729
29–25	1275977	1258587	2534564
34–30	1067838	1057206	2125044
39–35	851946	836175	1688121
44–40	699208	695878	1395086
49–45	572882	550655	1123537
54–50	376746	396009	772755
59–55	350692	357778	708470
64–60	305244	324529	629773
69–65	255663	261509	517171
74–70	165463	170466	335929
+75	222586	238669	461255
المجموع	14911695	14595305	29507000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

وبعد أن قمنا بوضع نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 1998 في ورقة الحساب AGESEX من جدول بيانات PAS تحصلنا على النتائج التالية

الجدول رقم 36: نتائج التعداد العام للسكان والسكن للجزائر لسنة 1998 وفقا ورقة الحساب AGESEX

فئات العمر	السكان		نسبة العمر		انحراف نسبة العمر		نسبة النوع	انحراف نسبة النوع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث		
4–0	1662327	1582361					105.1	
9–5	1854720	1784261	102.7	103.1	2.7	3.1	103.9	–1.1
14–10	1949767	1878705	106.4	106.6	6.4	6.6	103.8	–0.2
19–15	1808831	1740594	105.1	104.2	5.1	4.2	103.9	0.1
24–20	1491806	1461923	96.7	97.5	–3.3	–2.5	102.0	–1.9
29–25	1275977	1258587	99.7	99.9	–0.3	–0.1	101.4	–0.7
34–30	1067838	1057206	100.4	100.9	0.4	0.9	101.0	–0.4
39–35	851946	836175	96.4	95.4	–3.6	–4.6	101.9	0.9
44–40	699208	695878	98.1	100.4	–1.9	0.4	100.5	–1.4
49–45	572882	550655	106.5	100.9	6.5	0.9	104.0	3.6
54–50	376746	396009	81.6	87.2	–18.4	–12.8	95.1	–8.9
59–55	350692	357778	102.8	99.3	2.8	–0.7	98.0	2.9
64–60	305244	324529	100.7	104.8	0.7	4.8	94.1	–4.0
69–65	255366	261509	108.6	105.7	8.6	5.7	97.8	3.7
74–70	165463	170466	90.7	91.4	–9.3	–8.6	97.1	–0.7
79–75	109304	111368	–	–	–	–	98.1	–
+80	113281	127301	–	–	–	–	–	–
المجموع	14911695	14595305					102.2	

الجدول رقم 37: مؤشر دقة بيانات الجنس والعمر للجزائر لتعداد 1998وفقا للورقة الحسابية AGESEX

المؤشر	النسبة
مؤشر نسبة العمر للذكور	5.0
مؤشر نسبة العمر للإناث	4.0
مؤشر نسبة الجنس	2.2
مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة	15.5

من خلال نتائج الجدول الخاصة بالتركيبة العمرية للجزائر لتعداد 1998 نلاحظ أن مؤشر دقة بيانات العمر والنوع زاد تحسنا مقارنة بتعداد 1987 حيث انخفضت قيمة المؤشر إلى حوالي 15.5 وهي أقل من 20 وهذا ما يدل على أن البيانات أصبحت ذات جودة عالية.

الجدول رقم 38: نتائج التعداد العام للسكان والسكن سنة 2008(قبل التصحيح)

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
4–0	1777917	1681594	3459511
9–5	1499132	1435558	2934690
14–10	1688684	1622343	3311026
19–15	1876676	1816785	3693461
24–20	1925838	1898021	3823859
29–25	1757916	1719342	3477258
34–30	1401007	1383944	2784951
39–35	1185804	1194548	2380352
44–40	1023701	1026995	2050696
49–45	829991	825576	1655568
54–50	693204	675085	1368289
59–55	555879	523737	1079616
64–60	360332	362560	722893
69–65	319965	321463	641428
74–70	252625	260400	513025
79–75	184363	185314	369677
84–80	94958	95172	190130
+85	63129	71441	134570
المجموع	17491121	17099879	34591000

وبعد أن قمنا بوضع نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 في ورقة الحساب AGESEX من جدول بيانات PAS تحصلنا على النتائج التالية

الجدول رقم 39: نتائج التعداد العام للسكان والسكن للجزائر لسنة 2008 وفقا ورقة الحساب AGESEX

فئات العمر	السكان		نسبة العمر		انحراف نسبة العمر		نسبة النوع	انحراف نسبة النوع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث		
4–0	1777917	1681594					105.7	
9–5	1499132	1435558	86.5	86.9	–13.5	–13.1	104.4	–1.3
14–10	1688684	1622343	100.0	99.8	0.0	–0.2	104.1	–0.3
19–15	1876676	1816785	103.8	103.2	3.8	3.2	103.3	–0.8
24–20	1925838	1898021	106.0	107.4	6.0	7.4	101.5	–1.8
29–25	1757916	1719342	105.7	104.8	5.7	4.8	102.2	0.8
34–30	1401007	1383944	95.2	95.0	–4.8	–5.0	101.2	–1.0
39–35	1185804	1194548	97.8	99.1	–2.2	–0.9	99.3	–2.0
44–40	1023701	1026995	101.6	101.7	1.6	1.7	99.7	0.4
49–45	829991	825576	96.7	97.0	–3.3	–3.0	100.5	0.9
54–50	693204	675085	100.0	100.1	0.0	0.1	102.7	2.1
59–55	555879	523737	105.5	100.9	5.5	0.9	106.1	3.5
64–60	360332	362560	82.3	85.8	–17.7	–14.2	99.4	–6.8
69–65	319965	321463	104.4	103.2	4.4	3.2	99.5	0.1
74–70	252625	260400	–	–	0.0	0.0	97.0	–2.5
+75	342449	351928	–	–	–	–	97.3	–
المجموع	17491121	17099879					102.3	

الجدول رقم 40: مؤشر دقة بيانات الجنس والعمر للجزائر لتعداد 1998وفقا للورقة الحسابية AGESEX

المؤشر	النسبة
مؤشر نسبة العمر للذكور	5.3
مؤشر نسبة العمر للإناث	4.4
مؤشر نسبة الجنس	1.7
مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة	14.9

من خلال نتائج الجدول الخاصة بالتركيبة العمرية للجزائر لتعداد 2008 نلاحظ أن مؤشر دقة بيانات العمر والنوع زاد تراجعا مقارنة بتعداد 1998 حيث انخفض المؤشر إلى حوالي 14.9 وهو أقل من 20 مما يدل على أن البيانات دقيقة وخالية من الأخطاء.

بعد القيام بعملية تقييم البيانات، تأتي أهم خطوة وهي عملية تمهيد البيانات وتصحيحها من أجل تقليل من أخطاء الإدلاء بالأعمار، لذا كان لابد من إخضاع بيانات التعداد حسب الفئات العمرية لتمهيد باستعمال طرق وفقا للمعادلات والمصفوفات التي وضعها كل من Carrier Ferrag، وK.–King Newton وArriaga و United

Nations وStrong، وتم تمهيد البيانات وفقا لورقة الحساب AGESMTH من جدول بيانات PAS لتعداد العام للسكان والسكن 1966، والجدول التالي يلخص جميع المؤشرات التي تقيس دقة البيانات حسب العمر والنوع.

الجدول رقم 41: ملخص المؤشرات لدقة بيانات العمر والنوع لتعداد 1966

Strong	United Nations	Arriaga	K.-King Newton	Carrier Farrag	Reported	المؤشر
1.93	3.03	3.00	3.16	3.02	5.68	نسبة النوع
1.73	3.69	4.43	4.50	4.21	4.47	نسبة العمر للذكور
1.85	3.46	3.75	4.12	3.86	6.90	نسبة العمر للإناث
9.37	16.24	17.17	18.09	17.14	28.41	مؤشر الأمم المتحدة

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن مؤشر دقة بيانات العمر والجنس دقيقة وجيدة عند Strong إذ بلغت 9.37 مقارنة بالأخرين لذا سوف يتم أخذ بيانات التركيبة العمرية لطريقة Strong لتوظيفها في الدراسة.

الجدول رقم 42: ملخص المؤشرات لدقة بيانات العمر والنوع لتعداد 1977

Strong	United Nations	Arriaga	K.-King Newton	Carrier Farrag	Reported	المؤشر
2.38	3.69	3.34	3.52	3.33	4.65	نسبة النوع
2.14	3.88	4.70	5.01	4.67	5.58	نسبة العمر للذكور
1.80	3.59	4.13	4.12	3.95	6.57	نسبة العمر للإناث
11.08	18.52	18.85	19.67	18.62	26.09	مؤشر الأمم المتحدة

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن مؤشر دقة بيانات العمر والجنس دقيقة وجيدة عند Strong إذ بلغت 11.08 مقارنة بالأخرين، لذا سوف يتم أخذ بيانات التركيبة العمرية لطريقة Strong لتوظيفها في الدراسة.

ومن خلال الورقة الحسابية AGESMTH من جدول PAS نتحصل على النتائج في الجدول التالي لسنوات التعدادات (1966-1977-1987-1998-2008)

الجدول رقم 43: توزيع عدد السكان حسب الجنس والسن في الجزائر خلال سنوات التعداد حسب مؤشر الأمم المتحدة (بعد التصحيح بالاعتماد على Strong)

فئات السن	1966			1977			1987			1998			2008		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
4–0	1154630	1124899	2279529	1645861	1573903	3219765	1963198	1881121	3844319	1662327	1582361	3244689	1777917	1681594	3459511
9–5	946312	916040	1862352	1371519	1319857	2691376	1754824	1684037	3438862	1854720	1784261	3638981	1499132	1435558	2934690
14–10	748744	719743	1468487	1107964	1076803	2184767	1502361	1415348	2917709	1949767	1878705	3828472	1688684	1622343	3311026
19–15	604925	586258	1191183	898342	888707	1787049	1278045	1252648	2530693	1808831	1740594	3549426	1876676	1816785	3693461
24–20	474159	474480	948639	698746	714722	1413468	1134916	1115991	2250906	1491806	1461923	2953729	1925838	1898021	3823859
29–25	390229	398076	788305	555361	586344	1141705	855882	827596	1683479	1275977	1258587	2534564	1757916	1719342	3477258
34–30	326863	340751	667614	423844	470152	893996	730210	680274	1410484	1067838	1057206	2125044	1401007	1383944	2784951
39–35	278588	290101	568689	346049	392870	738919	535079	521060	1056139	851946	836175	1688121	1185804	1194548	2380352
44–40	239590	242785	482375	293601	334389	627990	362873	381093	743966	699208	695878	1395086	1023701	1026995	2050696
49–45	205682	205025	410707	251629	283970	535599	345664	372129	717793	572882	550655	1123537	829991	825576	1655568
54–50	173777	168822	342599	218639	238707	457345	321445	350271	671716	376746	396009	772755	693204	675085	1368289
59–55	148138	143943	292081	187088	199469	386557	265162	278880	544041	350692	357778	708470	555879	523737	1079616
64–60	125211	123062	248274	155116	160310	315425	200665	214112	414777	305244	324529	629773	360332	362560	722893
69–65	104542	107949	212491	131053	132537	263590	158456	168470	326927	255663	261509	517171	319965	321463	641428
74–70	85058	95497	180555	109904	109045	218949	115755	114739	230494	165463	170466	335929	252625	260400	513025
+75	66758	85709	152467	91669	89831	181501	179342	177353	356695	222586	238669	461255	342449	351928	694378
المجموع	6073207	6023140	12096347	8486385	8571615	17058000	11703877	11435123	23139000	14911695	14595305	29507000	17491121	17099879	34591000

كما قمنا بحساب عدد الوفيات حسب الفئات العمرية (انظر الجدول رقم (13) في الفصل الخامس). وذلك باستعمال معطيات الديوان الوطني للإحصائيات "الحوصلة الإحصائية 1962–2011).

لحساب عدد الوفيات حسب الفئات العمرية قمنا أولا بحساب معدل الوفيات "**Taux de Mortalité**" وقمنا استخراج المعدل عن طريق جدول الوفيات بعد أن قمنا بإدخال البيانات في البرنامج مورتباك "**Mortpack**" للحصول على جدول الوفيات.

سيتم توضيح كيفية الحساب بأخذ سنة 1977 كمثال للذكور وتطبق نفس الطريقة لبقية السنوات (1970، 1987، 1998، 2008، 2018) ونفس الطريقة تطبق للإناث.

بعد القيام بإدخال البيانات في برنامج مورتباك "**Mortpack**" تحصلنا على جدول الوفيات لسنة 1977، من أجل الحصول على معدل وفيات الذكور. ثم من جدول توزيع السكان حسب الجنس والسن نقوم بتفكيك الفئة العمرية (0–4) سنوات إلى فئات أحادية عن طريق معاملات سبراغ، وهذه الطريقة تقوم بتفكيك الفئات العمرية الخماسية إلى أعمار أحادية.

سنتناول كيفية تطبيق مضاعفات سبراغ على التركيبة السكانية للذكور لسنة 1977، ويتم نفس الخطوات لنفس باقي السنوات. والنتائج كالتالي

الذكور في 0 سنة

898342 + (0.1488)* 1107964 + (0.2768–)* 1371519 + (0.3616)* 1645861

(0.0336–)*

الذكور في 1 سنة

–)* 898342 + (0.04)* 1107964+ (0.096–)* 1371519 + (0.264)* 1645861

(0.008

الذكور في 2 سنة

898342 + (0.032–)* 1107964 + (0.04)* 1371519 + (0.184)* 1645861

(0.008)*

الذكور في 3 سنوات

$$1645861 * (0.12) + 1371519 * (0.136) + 1107964 * (-0.072) + 898342 * (0.016)$$

الذكور في 4 سنوات

$$1645861 * (0.0704) + 1371519 * (0.1968) + 11077964 * (-0.0848) + 898342 * (0.0176)$$

ونلخص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم 44: تفكيك الفئة العمرية الأولى إلى أعمار أحادية حسب طريقة سبراغ لتعداد 1977 في الجزائر

السن	ذكور	إناث
0	350188	334155
1	339973	324767
2	329431	315044
3	318630	305058
4	307639	294879
4-1	1295674	1239749

حساب عدد الوفيات: نعلم أن

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات}}{\text{متوسط إجمالي السكان}} * 1000 \quad (1)$$

من المعادلة رقم (1) نقوم بحساب عدد الوفيات

$$\text{عدد الوفيات} = \frac{\text{معدل الوفيات الخام} * \text{متوسط إجمالي السكان}}{1000}$$

كما يتم حساب معدل وفيات الرضع أي الأطفال الأقل من سنة واحدة وفق المعادلة التالية

$$\text{معدل وفيات الأطفال الرضع} = \frac{\text{عدد الوفيات الرضع الأقل من سنة}}{\text{الولادات الحية}} * 1000 \quad (2)$$

من المعادلة رقم (2) نقوم بحساب عدد الوفيات الرضع الأقل من سنة

$$\text{عدد الوفيات الرضع الأقل من سنة} = \frac{\text{معدل الوفيات الرضع الأقل من سنة} * \text{الولادات الحية}}{1000}$$

وبما أن ليس لدينا عدد الولادات الحية حسب الجنس (ذكور وإناث)، يتم حسابها بالطريقة التالية

نقوم أولا بحساب نسبة الذكورة (Rapport de Masculinité) ونسبة الأنوثة (Rapport de Féminité)

$$\text{نسبة الذكورة} = \frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد الذكور+عدد الإناث}} * 100$$

$$\text{نسبة الأنوثة} = \frac{\text{الإناث}}{\text{عدد الذكور+عدد الإناث}} * 100$$

وبما أنه لدينا عدد الولادات المصححة والمأخوذة من الحوصلة الإحصائية 1962–2011، نقوم بضرب عدد الولادات الحية الإجمالي لسنة 1977 في نسبة الذكورة، ونفس الشيء بالنسبة لنسبة الأنوثة.

كما نعلم أيضا أن احتمال الوفاة (quotient de mortalité)

$$0Qx = \frac{d\,(x,x+a)}{Sx} \quad (1)$$

من المعادلة رقم (1)

$$d\,(x,\ x+a) = 0Qx * Sx$$

نتحصل على النتائج التالية:

نسبة الذكورة	الولادات الحية	نسبة الذكورة * الولادات الحية	احتمال الوفاة (Q0)
0.5122	796000	407707	0.12771

تم الحصول على عدد الولادات الحية المصححة الإجمالي من الحوصلة الإحصائية "1962–2011"، ص3.

تم الحصول على احتمال الوفاة (Q0) من الحوصلة الإحصائية "1962–2011"، ص5

ويتم تلخيص النتائج فيما يتعلق بعدد الوفيات للذكور الجدول التالي

الجدول رقم 45: وفيات السكان حسب العمر في الجزائر تعداد 1977

السن	معدل الوفيات	إجمالي السكان	عدد الوفيات
0	0,13966	350188	52068
1	0,01484	1295674	19228
5	0,00351	1371519	4814
10	0,00245	1107964	2715
15	0,00266	898342	2390
20	0,00309	698746	2159
25	0,00358	555361	1988
30	0,00402	423844	1704
35	0,00461	346049	1595
40	0,00566	293601	1662
45	0,00834	251629	2099
50	0,01167	218639	2552
55	0,01642	187088	3072
60	0,02501	155116	3879
65	0,03905	131053	5118
70	0,06327	109904	6954
75	0,13785	91669	12637
المجموع		8486385	126632

الجدول رقم 46: عدد الوفيات حسب الجنس والسن لتعداد 1977 في الجزائر

الفئات العمرية	الذكور	الإناث	المجموع
0	52068	49041	101110
4–1	19228	18361	37588
9–5	4814	4619	9434
14–10	2715	2423	5137
19–15	2390	2337	4727
24–20	2159	2330	4489
29–25	1988	2521	4509
34–30	1704	1777	3481
39–35	1595	1438	3033
44–40	1662	1424	3086
49–45	2099	1545	3643
54–50	2552	1766	4318
59–55	3072	2270	5342
64–60	3879	3038	6917
69–65	5118	4110	9228
74–70	6954	6128	13082
+75	12637	12509	25146
المجموع	126632	117639	244271

–الطرق والنماذج المستعملة في الدراسة

1–نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

في هذا الجزء من الفصل نحاول بناء نموذج قياسي لقياس أثر الهبة الديموغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1985–2018، وتحديد أهم المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. وتعد مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه[339]. حيث أصبحت تعتبر النماذج القياسية أداة من أدوات التحليل الإحصائي والاقتصادي تساعد في التعرف على حقيقة المتغيرات ومدى ارتباطها ببعضها البعض، ومدى تأثير كل منها على الأخر.

([339]) أمين الله بوعلام وأخرون، **الهبة الديموغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج تصحيح الخطأ**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد5، العدد1، 2018، ص127.

تقديم النموذج: في دراستنا هذه سنقوم بدراسة قياس أثر الهبة الديموغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1985–2018) من خلال تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ("ARDL" Autoregressive Distributed Lag Model) باستخدام برنامج Eviews12. كما يتم استخدام منهجية ARDL لتقدير معلمات التوازن على المدى الطويل مع تطبيق نموذج تصحيح الخطاء لتحديد ديناميكية الأجل القصير للمعلمات بشكل لحظي.

إن منهجية ARDL تم تطويرها من قبل[340] (Pesaran and Shin 1999) و(Pesaran et al 2001) ويعتمد هذا النموذج على وجود علاقة تكامل مشترك (يشير إلى العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات التي يتم دراستها). ويتميز هذا النموذج بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية من الدرجة نفسها. حيث يرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية سواء كانت مستقرة عند المستوى I(0)، أو متكاملة عند الدرجة الأولى I(1) أو مزيج بين الاثنين، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2)[341].

ويتم إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام نهج اختبار الحدود Bounds Testing Approach المقدمة من طرف Pesaran et al (2001). لأن هذه التقنيات تستوعب السلسلة التي يتم دمجها من أوامر مختلفة I(0) وI(1) على عكس اختبار Engle–granger وJohansen Cointegration الذي يستوعب فقط السلاسل الثابتة عند الفروق الأولى I(1)[342]. ويتمتع نموذج التكامل المشترك ل ARDL بالعديد من المزايا مقارنة بالطرق الأخرى للتكامل المشترك[343]:

---

[340]) Odhiambo Nicholas M, **Energy Consumption and Economic growth nexus in Tanzania: An ARDL Bounds testing approach**, Energy Policy Journal, Volume37, Issue2, February 2009, P617-622.

([341]) بن تركي أمينة، **محددات البطالة في الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي مطبق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2021، ص132.

[342])Ogunjimi Joshua Adeyemi, Oladipupo Douda Olarotimi, **Dynamics of Demographic Structure and Economic Growth in Nigeria**, MPRA Paper No. 94988, 16 July 2019, Munich Personal RePEc Archive, P10. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/94988/

([343]) شريفي براهيم وآخرون، **دراسة قياسية للعلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد3، العدد1، ص29.

-لا يتطلب أن تكون جميع متغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدجة، أي يمكن استخدامها سواء إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة $I(0)$ أو من الدرجة الأولى $I(1)$، أو في حالة كانت المتغيرات تجمع بين الاستقرار في المستوى والاستقرار في الفروقات.

-لا يتطلب أن يكون حجم العينة كبير أي يمكن إجراء اختبار التكامل بين المتغيرات حتى لو كان حجم العينة صغيرا، بعكس بعض الاختبارات التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا.

-يقدم نموذج ARDL بشكل عام تقديرات غير متحيزة للنموذج على المدى البعيد وإحصائية (t) صالحة حتى عندما تكون بعض متغيرات الانحدار داخلية.

ويتم اختبار التكامل المشترك ووفقا لمنهجية الحدود في إطار UECM الذي يأخذ الصيغة بالشكل التالي بافتراض العلاقة بين المتغيرات المستقلة (X) والمتغير التابع (Y)[344]

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \theta_i \, \Delta X_{t-i} + \lambda_1 \, Y_{t-1} + \lambda_2 \, X_{t-1} + \eta_t \quad (1)$$

حيث

α_0 الحد الثابت

λ_1 وλ_2 معاملات العلاقة طويلة المدى (Long-run Relationship)

β وθ معلمات العلاقة قصيرة المدى (Short-run Relationship)

Δ معامل الفروق الأولى

m وn فترات الإبطاء الزمني lags للمتغيرات

η حد الخطأ العشوائي

ثم يتم التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وذلك بتطبيق اختبار الحدود Bounds Test الذي يستند على اختبار Wald الذي يرتكز على اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل.

([344]) أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، **واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين منهجية ARDL**، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد2016، العدد25، 31 ديسمبر 2016، ص214.

$$\lambda_1 = \lambda_2 = 0 H_0$$

$$\lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0 H_1$$

وقاعدة القرار تتوقف على قيمة فيشر **F–Statistic** الإحصائية ومقارنتها مع القيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة **Critical Bounds** التي وضعها **Pesaran et al** (**2001**)، حيث يتكون الجدول من حدين: قيمة الحد الأدنى (**Lower Critical Bound, LCB**) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة (**I(0**)، وقيمة الحد الأعلى (**Upper Critical Bound, UCB**)) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة (**I(1**). وبالتالي، يتم رفض فرضية العدم (H_0) إذا كانت قيمة **F** المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا كانت قيمة **F** المحسوبة أقل من الحد الأدنى، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا وقعت قيمة **F** المحسوبة بين الحد الأدنى والأعلى للقيم الحرجة ففي هذه الحالة لا يمكن اتخاذ قرار وبالتالي تكون النتيجة غير محسومة.

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، نقوم بتقدير العلاقة في الأجل الطويل بالصيغة التالية[345]

$$= \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \vartheta_i \, Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \, X_{t-i} + \varepsilon_t \;\; (2) Y_t$$

حيث

α_0 الحد الثابت

δ وϑ معلمات المتغيرات

q و**p** فترات الإبطاء لتلك المتغيرات

ε حد الخطأ العشوائي

ويتم اختيار رتبة الإبطاء في النموذج **ARDL** وفقا لمعيار (**Akaike Information Ceriteria**) أو معيار (**Schwarz Bayesain Criterion**) قبل أن يتم تقدير النموذج بهدف إلغاء الترابط التسلسلي أو الذاتي في الأخطاء العشوائية.

([345]) نفس المرجع، ص215.

وفي الأخير يمكن استخلاص مواصفات ARDL لديناميكيات المدى القصير عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطأ ("Error Correction Model "ECM) بالصيغة التالية[346]:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \vartheta_i \, \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \, \Delta X_{t-1} + \psi ECT_{t-1} + \upsilon_t \quad (3)$$

حيث

ECT_{t-1} يمثل حد تصحيح الخطأ، وجميع معلمات العلاقة للأجل القصير هي معاملات تتعلق بديناميكيات الأجل القصير لتقارب النموذج في حالة التوازن

ψ معامل تصحيح الخطأ ويعكس مدى سرعة تصحيح الانحرافات في الأجل القصير بين المتغيرات لإعادة التوازن على المدى الطويل.

ومن أجل دراسة جودة النموذج نقوم بالاختبارات التشخصية أهمها

-اختبار الارتباط الذاتي للبواقي باختبار Test Breush-Godfrey Serial Correlation

-اختبار عدم الثبات التباين Heteroskedasticity Teste ARCH

-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test Jack-Berra

-اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل Ramsey Reset Test

-اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ويمكن اختبار استقرار النموذج من عدمه بعدة اختبارات من بينها اختبار مجموع البواقي CUSUM-Test واختبار مجموع مربعات البواقي CUSUM of Squares، فإذا كانت المنحنيات في كلا الحالتين محصورة في مجال معنويتها فإننا نقبل استقرار النموذج خلال فترة الدراسة تحت حد معنوية 5%، أما في حالة خروج المنحنى عن الحدود لا يكون النموذج مستقرا.

-طريقة التفكك أو التحلل (Méthode de décomposition)

هي عبارة عن مجموعة من الأساليب أو الطرق الإحصائية، الهدف منها هو دراسة التغير الاجتماعي الناتج عن تقدير المساهمات النسبية لعاملين أو أكثر من العوامل التكميلية للتغيير الملحوظ في مؤشر اجتماعي واقتصادي. ويميل

([346]) نفس المرجع، ص216.

التحلل إلى تحديد مصادر التغير وليس الأسباب الجذرية للتغير (يحدد من أين يأتي التغيير بدلا من توضيح سبب التغير)[347].

من الناحية العملية، يتضمن تحليل التفكك أربع خطوات رئيسية[348]: تحديد المشكلة، حساب المعلومات الأساسية والتغيير، تحلل التغيير، وعرض، تفسير ومناقشة النتائج.

ويتم التعريف بالمشكلة، حيث يقوم الباحث بتحديد طبيعة المتغير الجوهري (التابع) ومتغير التصنيف (مستقل) والمدة الزمنية التي تم النظر فيها.

1-طريقة التفكك (التحلل) البسيطة (La Décomposition Simple)

هذا التحلل يسمح بتحديد مصدرين رئيسيين للتغير هما: المصدر الأول يتمثل في أثر التركيبة التي تعكس تغييرا في التمثيل النسبي للفئات الاجتماعية المختلفة، والمصدر الثاني يتمثل في أثر السلوك الذي يعكس التغير النسبي في أوزان الفئات. لذلك ستتم صياغة Y كمتوسط مرجح بواسطة (wj) لقيم المجموعات السكانية الفرعية الفردية (yj)[349] وفقا لتأثيرات التركيب والسلوك لمجموعات مختلفة.

$$Yt = \sum Wjt * Yit \quad (1)$$

من الصيغة(1) ، يمكن أن يتحلل التغيير

$$Y = \sum \overline{yj} * \Delta wj + \sum \overline{wj} * \Delta yj \qquad \Delta(2)$$

Effet de Composition — أثر البنية

Effet de Comportement — أثر السلوك

ومنه التغير الكلي = أثر البنية + أثر السلوك

وعليه، تعبر طريقة التفكك (التحلل) البسيطة عن التغير الكلي بسبب أثر البنية الناجم عن التغير في التركيبة زائد أثر السلوك ضمن الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

---

[347]) Parfait M. Eloundou, Sarah c. Giroux, Michel Tenikue, **Comprendre le Changement Social**, Apport des Méthodes de Décomposition et Application à l'étude du Dividende Démographique, International Union for the Scientific Study of Population,2017, p15. https://iussp.org.

[348]) Ibid, p38.

[349]) Ibid, p37.

2-طريقة التفكيك (التحلل) المتقدمة (La Décomposition Avancée)

التحلل المتقدم هو تحلل يشرح أكثر تفصيلاً لتأثير التركيب أو الأداء من التحلل البسيط. وهو يتمثل في تقدير علاقة الانحدار البسيطة بين أداء كل مجموعة معينة (Yj) كدالة واحدة أو أكثر من المتغيرات الأخرى. وتكتب صيغة الانحدار البسيط على النحو التالي[350]

$$= \alpha + \beta X_j + \mu_j \quad (3) Y_j$$

حيث

α (التقاطع) يمثل الأداء الأساسي، عندما تكون X =0

β عبارة عن معامل الانحدار الذي يعبر عن التغير الحاصل في Y إذا تغير X بدرجة واحدة.

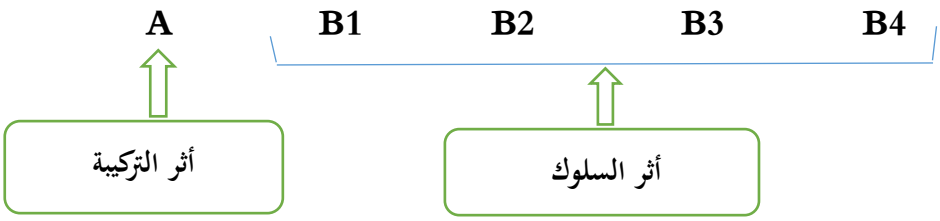
μ يمثل حد الخطأ العشوائي، الذي يمكن تفسيره على أنه الأثر المتبقي لعوامل أخرى غير X، لم يتم أخذها في الاعتبار في التحليل.

ويتم التعبير على التغيير في قيمة Yj بين فترتين كما يلي

$$= \Delta_\alpha + \bar{\beta}\, \Delta x_j + \bar{x}_j\, \Delta\beta + \Delta\mu_j \; (4) \; \Delta y_j$$

وبتعويض المعادلة (4) في المعادلة (2) نحصل على معادلة التحلل المتقدم

$$Y = \sum \bar{y}j\, \Delta wj + \sum \bar{w}j\, \Delta\alpha + \sum \bar{w}j\, \bar{\beta}\Delta xj + \sum \bar{w}j\, \bar{x}j\, \Delta\beta + \sum \bar{w}j\, \Delta\mu j\Delta$$



A تأثير التركيب الذي لا يزال دون تغيير من الوضع السابق،

B أثر الأداء الذي ينقسم إلى أربعة مكونات فرعية تعكس على التوالي التغيرات في

-الأداء الأساسي (B1)

-مستوى المتغير المستقل (B2)

[350])Ibid, p66.

-تأثير المتغير المستقل (B3)

-تأثير البواقي (B4)

في تحليل التحلل، يكون مجموع المساهمات دائما يساوي 100%. ومع ذلك، قد تكون المساهمات الفردية سلبية (أقل من 0%) أو أكثر من 100%. تشير النسبة السلبية إلى مساهمة في الاتجاه المعاكس للتغيير العام. من ناحية أخرى، تشير النسبة المئوية الأكبر من 100% إلى أن المكون المعني يشرح التغيير بشكل كامل أو حتى أكثر.

الجدول رقم 47: معاملات سبراغ

Interpolated subgroup	Coefficiens to be applied to:				
	G1	G2	G3	G4	G5
	First Panel				
First fifth of G1	0.3616	–0.2768	0.1488	–0.0336	0
Second fifth of G1	0.264	–0.096	0.04	–0.008	0
Third fifth of G1	0.184	0.04	–0.032	0.008	0
Fourth fifth of G1	0.12	0.136	–0.072	0.016	0
Last fifth of G1	0.0704	0.1968	–0.0848	0.0176	0
	Next–to–firtst panel				
First fifth of G2	0.0336	0.2272	–0.0752	0.0144	0
Second fifth of G2	0.008	0.232	–0.048	0.008	0
Third fifth of G2	–0.008	0.216	–0.008	0	0
Fourth fifth of G2	–0.016	0.184	0.04	–0.008	0
Last fifth of G2	–0.0176	0.1408	0.0912	–0.0144	0
	Middle Panel				
First fifth of G3	–0.0128	0.0848	0.1504	–0.024	0.0016
Second fifth of G3	–0.0016	0.0144	0.2224	–0.0416	0.0064
Third fifth of G3	0.0064	–0.0336	0.2544	–0.0336	0.0064
Fourth fifth of G3	0.0064	–0.0416	0.2224	0.0144	–0.0016
Last fifth of G3	0.0016	–0.024	0.1504	0.0848	–0.0128
	Next–to–last panel				
First fifth of G4	0	–0.0144	0.0912	0.1408	–0.0176
Second fifth of G4	0	–0.008	0.04	0.184	–0.016
Third fifth of G4	0	0	–0.008	0.216	–0.008
Fourth fifth of G4	0	0.008	–0.048	0.232	0.008
Last fifth of G4	0	0.0144	–0.0752	0.2272	0.0336
	Last Panel				
First fifth of G5	0	0.0176	–0.0848	0.1968	0.0704
Second fifth of G5	0	0.016	–0.072	0.136	0.12
Third fifth of G5	0	0.008	–0.032	0.04	0.184
Fourth fifth of G5	0	–0.008	0.04	–0.096	0.264
Last fifth of G5	0	–0.0336	0.1488	–0.2768	0.3616